جامعة الكويت

الأحاديث المختلف فيها رفعاً ووقفاً من كتب العلل والتخريج

في باب الديات والجراح والإمامة والحدود والجهاد

جمع ودراسة

المقدمة من الطالب:
يعقوب طالب يعقوب العبدالهادي

أطروحة مقدمة لكلية الدراسات العليا لاستيفاء جزء من متطلبات الماجستير
في برنامج الحديث الشريف وعلومه

بإشراف
د. حامد حمد حامد العلي

الكويت

سبتمبر/ ٢٠١٣م

©2013
جميع الحقوق محفوظة

جامعة الكويت

كلية الدراسات العليا

صفحة التوقيعات

(لجنة امتحان الأطروحة)

يشهد الموقعون أدناه بأنهم قد راجعوا وأجازوا لكلية الدراسات العليا أطروحة وعنوانها : **[الأحاديث المختلف فيها رفعا ووقفا من كتب العلل والتخريج (في باب الديات والجراح والإمامة والحدود والجهاد) جمع ودراسة]** **المقدمة من الطالب / يعقوب طالب يعقوب العبد الهادي** لاستيفاء جزء من متطلبات التخرج لدرجة الماجستير في برنامج : **الحديث الشريف وعلومه** **كلية الشريعة والدراسات الإسلامية .**

أسماء أعضاء اللجنة :	التوقيع والتاريخ
- السيد الدكتور / حامد حمد العلي (المشرف)	
- الأستاذ الدكتور / مبارك سيف الهاجري (المناقش)	
- الأستاذ الدكتور / وليد محمد الكندري (المناقش)	

ملخص الأطروحة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ نبينا محمد، وعلىٰ آله وصحبه والتابعين، وبعد:

فإن هٰذا البحث يعد استكمالاً لجهود سابقة في دراسة الأحاديث التي اختُلف في رفعها وقفها، وهٰذا النوع من الدراسة يدخل من ضمن علم «علل الحديث».

فقدّمت بين يدي الرسالة بتمهيد ويتضمن التعريف بالحديث المرفوع والموقوف وأنواعهما، ومسائل مهمة. ثم ذكرت تعريف العلة والاختلاف، وأقسام العلة من حيث موضعها وتأثيرها في الحديث، وطرق الكشف عن العلل والاختلاف.

ثم ذكرت الأحاديث التي اختُلف في رفعها ووقفها من كتب العلل والتخريج، وتضمنت أربعة أبواب من أبواب الفقه، وهي: الجراح والديات، والإمامة والخلافة، والحدود، والجهاد، وبلغت عدد أحاديث الدراسة ثلاثةٌ وثلاثين حديثاً، فقمت بجمع طرق الحديث الذي وقع فيه الاختلاف، ثم درستها دراسةً حديثية، فذكرتُ طرقَ الرفع علىٰ حِدة، وطرقَ الوقف كذلك، ثم ذكرت الراجح من الخلاف مع بيان سبب الترجيح، وذلك بناءً علىٰ قواعد هٰذا الفن، واجتهادات الأئمة النقاد السابقين.

ثم ختمتُ البحث بأهم النتائج والفوائد والخلاصات التي توصلتُ إليها، وبفهارس علمية، سائلاً الله التوفيق والسداد.

❖❖ ❖❖ ❖❖

فهرس الموضوعات

المقدمة ١
تمهيد ٢
أهمية الموضوع ٤
سبب اختيار الموضوع ٤
خطة البحث ٥
منهج البحث ٦

الفصل الأول: التعريف بالمرفوع، والموقوف، والعلة، والاختلاف

المبحث الأول: التعريف بالمرفوع ١٠
المطلب الأول: تعريف المرفوع لغةً ١٠
المطلب الثاني: تعريف المرفوع اصطلاحاً ١٠
المطلب الثالث: علاقة المعنىٰ اللغوي بالمعنىٰ الاصطلاحي ١١
المبحث الثاني: التعريف بالموقوف ١٢
المطلب الأول: تعريف الموقوف لغةً واصطلاحاً ١٢
أولاً: تعريف الموقوف لغة ١٢
ثانياً: تعريف الموقوف اصطلاحاً ١٢
ثالثاً: علاقة المعنىٰ اللغوي بالاصطلاحي ١٣
المطلب الثاني: ما له حكم الرفع ١٤
المطلب الثالث: حكم الاحتجاج بالموقوف ١٧
المبحث الثالث: التعريف بالعلة والاختلاف ١٩
المطلب الأول: تعريف العلة والاختلاف ١٩
أولاً: تعريف العلة لغة واصطلاحاً ١٩
ثانياً: تعريف الاختلاف ٢٢
المطلب الثاني: أقسام العلة من حيث موضعها، وتأثيرها في الحكم من عدمه ٢٣
أولاً: أقسام العلة من حيث موضعها ٢٣
ثانياً: أقسام العلة من حيث التأثير في الحكم علىٰ الحديث ٢٤
المطلب الثالث: الكشف عن العلل والاختلاف في الحديث ٢٥

الفصل الثاني: الأحاديث المختلف فيها رفعاً ووقفاً

المبحث الأول: الأحاديث المختلف فيها رفعاً ووقفاً في الجراح والديات ٢٩
(١) حديث عبدالله بن عمرو ﷺ: لزوالُ الدنيا أهونُ عند الله من قتل رجل مسلم ٢٩
(٢) حديث عبدالله بن الزبير ﷺ: من شَهَرَ سيفه ثم وضعه؛ فدمُه هدر ٤٠
(٣) حديث عبدالله بن مسعود ﷺ: دية الخطأ خمسة أخماس..... ٤٤
(٤) حديث زيد بن ثابت ﷺ: في الهاشمة عشر. ٥٢
المبحث الثاني: الأحاديث المختلف فيها رفعاً ووقفاً في الإمامة والخلافة ٥٥
(٥) حديث علي ﷺ: الأئمة من قريش ٥٥
(٦) حديث أبي سعيد الخدري ﷺ: كلكم راعٍ، وكلكم مسؤول عن رعيته ٦٢
(٧) حديث ابن مسعود ﷺ: أشد الناس عذاباً يوم القيامة: رجل قتل نبياً ٦٣
(٨) حديث معاذ ﷺ: من ولي من أمر الناس شيئاً..... ٧٢
(٩) حديث أبي هريرة ﷺ: مَنْ خرج من الطاعة، وفارق الجماعة ٧٧
(١٠) حديث عمر ﷺ: سيكون عليكم أمراء، صحبتهم بلاء، ومفارقتهم كفر..... ٨٤
المبحث الثالث: الأحاديث المختلف فيها رفعاً ووقفاً في الحدود..... ٨٨
(١١) حديث أبي هريرة ﷺ: حد يقام في الأرض خير من أن يمطروا أربعين صباحاً. ٨٨
(١٢) حديث ابن عباس ﷺ: ليس علىٰ العبد الآبق إذا سرق قطع، ولا علىٰ الذمي. ٩٢
(١٣) حديث علي ﷺ: من أذنب في الدنيا ذنباً فعوقب به؛ فالله أعدل ٩٨
(١٤) حديث عبدالله بن عمر ﷺ: من أشرك بالله؛ فليس بمحصن..... ١٠٤
(١٥) حديث عائشة رضي الله عنها: ادرؤوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم ١١١
(١٦) حديث عبدالله بن عمر ﷺ: أن أبا بكر ضرب وغرب ١١٤
(١٧) حديث جندب ﷺ: حد الساحر ضربة بالسيف. ١١٨
(١٨) حديث جابر ﷺ: أن رجلاً زنىٰ بامرأة، فأمر به النبي ﷺ فجلد..... ١٢٣
(١٩) حديث أنس ﷺ أن أبا بكر قطع في مِجن قيمته خمسة دراهم. ١٣١
(٢٠) حديث جابر ﷺ: ليس علىٰ الخائن قطع..... ١٤٢
(٢١) حديث الزبير بن العوام ﷺ: اشفعوا في الحدود ما لم تبلغ السلطان..... ١٥٣
المبحث الرابع: الأحاديث المختلف فيها رفعاً ووقفاً في الجهاد ١٦١
(٢٢) حديث علي ﷺ: من ارتبط فرساً في سبيل الله. ١٦١
(٢٣) حديث ابن مسعود ﷺ: إن الشهادة تكفر كل ذنب إلا الأمانة..... ١٦٨
(٢٤) حديث حذيفة ﷺ: الإسلام ثمانية أسهم: الصلاة سهم، والزكاة سهم..... ١٧٦
(٢٥) حديث أبي هريرة ﷺ: مَن لم يغز أو يجهز غازياً؛ أصابه الله بقارعةٍ يوم القيامة. ١٨٠

(٢٦) حديث عبدالله بن مسعود ﷺ: عجب ربنا ﷻ من رجلين ١٨٧
(٢٧) حديث أبي أمامة ﷺ: ثلاثة كلهم ضامن علىٰ الله ﷻ ١٩٨
(٢٨) حديث أبي هريرة ﷺ: ثلاثة حق علىٰ الله عونهم.....٢٠٤
(٢٩) حديث أبي هريرة ﷺ: الشهيد لو مات علىٰ فراشه دخل الجنة.....٢١٢
(٣٠) حديث أبي هريرة ﷺ: لا تجف الأرض من دمه حتىٰ تبتدره زوجتاه ٢١٦
(٣١)حديث سعد ﷺ: تعلموا الرمي، فإنه من خير لُعَبِكم.....٢٢٠
(٣٢) حديث عبدالله بن مسعود ﷺ: مَنْ تردىٰ من رؤوس الجبال ٢٢٤
(٣٣) حديث ابن عمر ﷺ: ألا أنبئكم بليلة هي أفضل من ليلة القدر.....٢٢٨
خاتمة البحث.....٢٢٩
فهرس الآيات القرآنية.....٢٣٠
فهرس الرواة المترجم لهم ٢٣٣
فهرس غريب الحديث.....٢٤٠
فهرس المصادر والمراجع.....٢٤١

❖❖ ❖❖ ❖❖

شكر وتقدير

انطلاقاً من قول الله تعالىٰ: ﴿وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ﴾ [النمل: ٤٠]، وقوله: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧]؛ فإنه لا يسعني إلا أن أحمد الله تعالىٰ وأشكرُه علىٰ نعمِه وآلائه التي لا تُحصىٰ، وعلىٰ ما يسر لي من إتمام هٰذا البحث علىٰ هٰذا الوجه.

وانطلاقاً من قول النبي ﷺ: «**لا يشكر الله مَنْ لا يشكر الناس**»(١)؛ فإني أتوجه بالشكر الجزيل إلىٰ من أواصاني الله بهما: والدي ووالدتي الكريمين، فلا أملك إلا قول: جزاكم الله كل خير، وشكر الله لكم سعيكم ع لىٰ ما بذلتموه لي من حسن رعاية وتوجيه وإرشاد وتشجيع. وأشكر كذلك زوجتي الكريمة علىٰ مساندتها ومؤازرتها لي أثناء كتابة هٰذا البحث، رغم الصعوبات والتحديات.

وأشكر كذلك أستاذي ومعلمي الشيخ الدكتور/ حامد حمد العلي، الذي تفضل بالإشراف علىٰ هٰذه الأطروحة، والذي لم يألُ جهداً في حرصه علىٰ طلابه ونصحه وتوجيههم إلىٰ كل ما فيه نفعٌ لهم، فاستفدتُ منه كثيراً في كتابة هٰذا البحث، رغم كثرةِ مشاغله وأعماله، فجزاه الله عني كل خير.

وأشكر أعضاء لجنة المناقشة على تكرمهم بالموافقة على مناقشة الرسالة، وإبداء ملاحظاتهم وتوجيهاتهم السديدة، وهم: فضيلة الشيخ/ أ.د. مبارك سيف الهاجري (عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية)،وفضيلة الشيخ/ أ.د. وليد محمد الكندري (رئيس قسم التفسير والحديث).

والشكر أيضاً لجامعة الكويت؛ ممثلةً في كلية الدراسات العليا وكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ومدير برنامج قسم الحديث وأعضائه؛ علىٰ إتاحة هٰذه الفرصة لمواصلة الدراسة، فشكر الله لهم جميعاً، وأثابهم الثواب الجزيل، ووفقهم إلىٰ ما يحب ويرضىٰ.

❖❖ ❖❖ ❖❖

(١) أخرجه أحمد بن حنبل في المسند (٧٩٣٩)، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني في السنن (٤٨١٣)، ومحمد بن عيسى الترمذي في الجامع الكبير (١٩٥٤)، من حديث أبي هريرة ﷺ.

المقدمة

وتشتمل على:

- تمهيد.
- أهمية الموضوع.
- أسباب اختيار الموضوع.
- خطة البحث.
- منهج البحث.

تمهيد

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﷺ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠ ـ ٧١].

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هديُ محمد ﷺ، وشرَّ الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

ثم أما بعد:

فإن الله ﷻ قد بعث نبيه محمداً ﷺ هادياً ومبشراً ونذيراً، وأنزل معه الكتاب الذي ﴿لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦ﴾ [فصلت: ٤٢]، وتكفّل ـ سبحانه ـ بحفظه وصونه من التحريف والتبديل والخطأ، فقال: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، فحفظ الله لهٰذه الأمة كتابهم الذي فيه هداية الناس إلىٰ الحق، وتحقق وعده بأن وصل إلينا هٰذا الكتاب متواتراً كما أنزله علىٰ نبيه ﷺ، حتىٰ حفظته الأمة في صدورها وسطورها.

وكما حفظ الله لهٰذه الأمة كتابهم؛ فقد حفظ لهم سنة نبيهم ﷺ، فقيَّض لها رجالاً «حفاظاً عارفين، وجهابذةً عالمين، وصيارفةً ناقدين، يَنفون عنها تحريف الغالين، وانتحالَ المبطلين، وتأويلَ الجاهلين، فتَنوَّعوا في تصنيفها، وتفنَّنوا في تدوينها علىٰ أنحاءَ كثيرةٍ، وضروبٍ عديدةٍ؛ حرصاً علىٰ حفظها، وخوفاً من إضاعتها»[1]، فسلمتْ من خطأ الرواة وأوهامهم في روايتهم.

وقد بذل أولئك الأئمة جهودَهم العظيمة في سبيل تمحيص صحيح السنة من سقيمها، فعلموا أحوال رواتها، وسبروا أحاديثهم ومروياتهم، وتتبعوا مواضع الخطأ والوهم في حديثهم؛ حتىٰ لا

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال لأبي الحجاج يوسف بن الزكي المزي ١: ١٤٧.

يغترَّ الناظرُ إلىٰ الإسناد فيعمد إلىٰ تصحيحه وقبوله وفيه ما يوهِّنه.

ومن هنا ظهر علم «العلل»، وهو من أجَلِّ وأدقِّ علوم الحديث، ولم يخضْ فيه إلا القليل من العلماء، ولم يتكلم فيه إلا الحفاظ الأثبات الذين جمعوا بين الحفظ والإتقان وبين المعرفة التامة بحال الرواة وطبقاتهم، قال الحافظ ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: «معرفة علل الحديث من أجَلِّ علوم الحديث وأدقِها وأشرفِها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب»[١].

وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهٰذا الفن أغمض أنواع الحديث، وأدقها مسلكاً، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالىٰ فهما غايصاً، واطلاعاً حاوياً، وإدراكاً لمراتب الرواة، ومعرفةً ثاقبة، ولهٰذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هٰذا الشأن وحذاقهم، وإليهم المرجع في ذلك؛ لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك، والاطلاع علىٰ غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك»[٢].

وموضوع علم «العلل» هو أوهام الثقات وأخطاؤهم في روايتهم، قال أبو عبدالله الحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ: «يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة، فيخفىٰ عليهم علمه، فيصير الحديث معلولاً، والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير»[٣]. وقال أيضاً: «وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل»[٤].

ولعلم «العلل» أجناسٌ وأنواع، وذكر أبو عبدالله الحاكم في «معرفة علوم الحديث» عشرة أجناس من العلل التي ترد علىٰ الأحاديث[٥]، ومن هٰذه الأجناس: الاختلاف في الحديث بين الرفع والوقف[٦]، ولما كان من متطلبات كلية الدراسات العليا بجامعة الكويت «برنامج الماجستير في الحديث الشريف» كتابةُ بحث تكميلي؛ عزمتُ علىٰ أن يكون موضوع هٰذه الأطروحه خادماً لهٰذا النوع من العلل في أحاديث الأحكام خاصة، فكان هٰذا الموضوع: «**الأحاديث المختلف فيها رفعاً ووقفاً من كتب العلل والتخريج ـ جمع ودراسة**»، وهو عبارة عن جمعٍ للأحاديث التي اختلف فيها رفعاً ووقفاً، فاستخرجتها وجمعتها مما نصَّ عليه المحدثون في كتب العلل والتخريج، فقمت

(١) علوم الحديث لعثمان بن عمرو ابن الصلاح ص٩٠.

(٢) النكت علىٰ ابن الصلاح لابن حجر العسقلاني ٢: ٧١١.

(٣) معرفة علوم الحديث لأبي عبدالله الحاكم النيسابوري ص٣٥٩.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق ص٣٥٩ ـ ٣٧٤.

(٦) سيأتي التعريف بالرفع والوقف في المبحث الأول والثاني من الفصل الأول.

بتخريجها وجمع طرقها ودراسة أسانيدها ببيان حال رواتها، ومن ثمَّ الحكم علىٰ أسانيدها، وأخيراً في بيان الراجح من هٰذا الاختلاف مع ذكر السبب الباعث إلىٰ الترجيح؛ مسترشداً بالقواعد والضوابط التي قررها علماء هٰذا الفن.

وسيتناول البحث أحاديث الأحكام في الأبواب الفقهية التالية:

١. الجراح والديات. ٢. الإمامة والخلافة
٣. الحدود. ٤. الجهاد.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هٰذا الموضوع في النقاط التالية:

١. أن هٰذا النوع من الدراسة داخلٌ في علم «علل الحديث»، وهو من العلوم المهمة الدقيقة، وقد عزف كثيرٌ من الباحثين عن الخوض في دراسته من الجانب التطبيقي؛ وذلك لغموض فيه، ولعل البحث في هٰذا الباب يسهل الوصول إلىٰ هٰذا العلم.

٢. أنه يبحث أحاديث الأحكام الفقهية التي وقع فيها اختلاف بالرفع أو الوقف، وبناءً علىٰ هٰذا الاختلاف يقع الاختلاف عند الفقهاء، فمن رجح رفع الحديث وجب الأخذ به، وأما إن كان الراجح الموقوف؛ ففي الاحتجاج به تفصيل يأتي الكلام عليه.

٣. من خلال هٰذا البحث تمييز لكلام النبي ﷺ عن كلام غيره من الصحابة ﷺ.

سبب اختيار الموضوع:

إضافة إلىٰ ما سبق؛ فإن هناك سببين آخرين دفعاني إلىٰ البحث في هٰذا الموضوع، وهما:

١. استكمالاً لدراساتٍ سابقةٍ في الموضوع نفسه مع الاختلاف في الأبواب، فلم يقم أحد ـ حسب علمي ـ بإتمام هٰذا الموضوع لسعته، وفيما يلي الدراسات السابقة للموضوع:

- «ما اختلف في رفعه ووقفه من الأحاديث الواردة في: الطهارة والصلاة من كتب العلل والتاريخ جمعاً ودراسة» للدكتور/ عواد بن حميد الرويثي، وهي رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحديث في الجامعة الإسلامية بالمدينة سنة ١٤١٧هـ.

- «ما اختلف في رفعه ووقفه من الأحاديث الواردة في: الزكاة والصيام والحج والبيوع من كتب العلل والتاريخ جمعاً ودراسةً» للدكتور/ عمر بن رفود السفياني، وهي أيضاً رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحديث بالجامعة الإسلامية بالمدينة سنة ١٤٢١هـ.

- «الأحاديث المختلف فيها رفعاً ووقفاً جمع وتخريج ودراسة» للأخ/ جاسم محمود حرس جامع، وهو بحث لنيل درجة الماجستير مقدم لكلية الدراسات العليا «برنامج الحديث الشريف وعلومه» بجامعة الكويت سنة ٢٠١٠م (١٤٣٠هـ)، وتناول في هٰذا البحث الأبواب الفقهية التالية: القرض، والوقف، والهبة، والفرائض، والنكاح، والطلاق، والعدد، والرضاع، والنفقات.

٢. حباً في التعمق في هٰذا العلم وممارسته، وهٰذا مما يعين الباحث علىٰ اكتساب الخبرة والفائدة أثناء الدراسة.

خطة البحث:

وتشتمل خطة البحث علىٰ مقدمة، وفصلين، وخاتمة؛ وهي كما يلي:

فالمقدمة تشتمل علىٰ:

- تمهيد.
- أهمية الموضوع.
- سبب اختيار الموضوع.
- خطة البحث.
- منهج البحث

*** الفصل الأول: التعريف بالمرفوع، والموقوف، والعلة، والاختلاف:**

- **المبحث الأول**: التعريف بالمرفوع، وفيه ثلاثة مطالب:
  - **المطلب الأول**: تعريف المرفوع لغة.
  - **المطلب الثاني**: تعريف المرفوع اصطلاحاً.
  - **المطلب الثالث**: علاقة المعنىٰ اللغوي بالمعنىٰ الاصطلاحي.

- **المبحث الثاني**: التعريف بالموقوف، وفيه ثلاثة مطالب:
  - **المطلب الأول**: تعريف الموقوف لغة واصطلاحاً، وفيه ثلاث مسائل:
    - **الأولىٰ**: تعريف الموقوف لغة.
    - **الثانية**: تعريف الموقوف اصطلاحاً.
    - **الثالثة**: علاقة المعنىٰ اللغوي بالاصطلاحي.
  - **المطلب الثاني**: ما له حكم الرفع.
  - **المطلب الثالث**: حكم الاحتجاج بالموقوف.

- **المبحث الثالث**: التعريف بالعلة والاختلاف، وفيه ثلاثة مطالب:
  - **المطلب الأول**: تعريف العلة والاختلاف، وفيه مسألتان:
    - **الأولىٰ**: تعريف العلة.
    - **الثانية**: تعريف الاختلاف.
  - **المطلب الثاني**: أقسام العلة من حيث موضعها، وتأثيرها في الحكم من عدمه، وفيه مسألتان:
    - **الأولىٰ**: أقسام العلة من حيث موضعها.
    - **الثانية**: أقسام العلة من حيث تأثيرها في الحكم من عدمه.
  - **المطلب الثالث**: طرق الكشف عن العلل والاختلاف في الحديث.

* **الفصل الثاني: الأحاديث المختلف فيها رفعاً ووقفاً:**

- **المبحث الأول**: الأحاديث المختلف فيها رفعاً ووقفاً في باب الجراح والديات.
- **المبحث الثاني**: الأحاديث المختلف فيها رفعاً ووقفاً في باب الإمامة والخلافة.
- **المبحث الثالث**: الأحاديث المختلف فيها رفعاً ووقفاً في باب الحدود.
- **المبحث الرابع**: الأحاديث المختلف فيها رفعاً ووقفاً في باب الجهاد.

* **الخاتمة**، وتشتمل علىٰ أهم النتائج والفوائد من البحث.

* **الفهارس**، وتشمتل علىٰ:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الرواة المترجم لهم.
- فهرس غريب الحديث.
- فهرس المصادر والمراجع.

منهج البحث:

١. سلكت في هٰذا البحث المنهج الاستقرائي القائم علىٰ الدراسة والتحليل، فجمعت الأحاديث المتعارضة رفعاً ووقفاً من مظانها في كتب العلل والتخريج.

فأما كتب العلل فهي: «العلل» لعلي بن المديني، و«العلل ومعرفة الرجال» لأحمد بن حنبل، و«العلل» لابن أبي حاتم، و«العلل الكبير» للترمذي، و«العلل الواردة في الأحاديث النبوية» للدارقطني.

وأما كتب التخريج فهي: «البدر المنير» لابن الملقن، و«نصب الراية» للزيلعي، و«التلخيص الحبير» لابن حجر. فقمت بجمع طرق الحديث وتخريجها مع عزوها إلىٰ مصادرها الأصلية إن وجدت، ثم درستها دراسة حديثية، وحررت موضع الخلاف، ثم أذكر الرواية الراجحة مع سبب الترجيح.

٢. ذكر ملخص طرق الحديث في بداية كل حديث، وتحديد موضع الاختلاف، ثم أعقبته بذكر طرق الرفع أولاً، ثم طرق الوقف ثانياً، دون اعتبار بأي الطريقين أرجح، ثم الراجح من الخلاف.

٣. دراسة الطرق المتفرعة عن الأصل المختلف فيه، فقد يوجد في الحديث الواحد أكثر من خلاف، فإن تفرع في أي طريق من الطرق؛ فإني أدرسه كذلك كما أدرس الأصل.

٤. استعنت في الترجيح بين الروايات بأحكام الأئمة السابقين علىٰ الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً؛ وقد أذكر أقوالهم في أثناء دراسة الحديث وفي الترجيح.

٥. أذكر شواهد الحديث مع تخريجه تخريجاً مختصراً.

٦. رتبت الأبواب الفقهية علىٰ طريقة الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير»؛ لتوحيد منهج الترتيب في البحث مع الدراسات السابقة.

٧. فيما يتعلق بالحكم علىٰ الرواة فقد قسمتهم إلىٰ ثلاثة أقسام: فمن اتفق الأئمة علىٰ توثيقه وقبول روايته ولم يكن له أثر في الترجيح؛ ترجمت له ترجمةً مختصرةً في الحاشية معتمداً علىٰ كلام الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب».

وكذا من اتفق الأئمة علىٰ تضعيفه ورد روايته؛ فقد ترجمت له ترجمة مختصرة في الحاشية معتمداً علىٰ ما ذكره الحافظ ابن حجر أيضاً، وأشرت إلىٰ ضعفه بعد تخريج روايته، وأحياناً أذكر من ضعفه من الأئمة.

وأما إن كان الراوي مختلفاً في توثيقه وقبول روايته وكان عليه مدار الحديث أو كان في وجوده أثرٌ في الترجيح أو تصحيح الحديث وتضعيفه؛ فقد نقلت أقوال الأئمة فيه، وحاولت الجمع بينها إن أمكن، فإن تعذر رجحت بين تلك الأقوال مستدلاً أو معللاً.

٨. وفي حال تكرار ذكر الراوي في حديث آخر، فإني أذكر ملخص الكلام فيه مع الإحالة إلى ترجمته بذكر رقم الحديث، ما لم يكن في تكراره فائدة في الترجيح.

٩. الكشف عن المبهمين والمهملين من الرواة، وميزتهم قدر المستطاع.

١٠. شرح الغريب من الألفاظ الواردة في الأحاديث، وذلك عن طريق كتب غريب الحديث.

١١. صنع الفهارس العلمية للبحث، وهي: فهرس للآيات القرآنية، فهرس للرواة المترجم لهم في البحث، فهرس لغريب ألفاظ الحديث، وفهرس للمصادر والمراجع.

وبعد؛ فهٰذا هو جهد المقل، وهٰذا غاية الوسع، فإن أصبت فيما كتبته فمن الله وحده، وإن أخطأت فمني ومن الشيطان، وأسأل الله أن يغفر لي زلتي يوم لا ينفع مال ولا بنون، كما أسأله ﷻ أن يتقبل مني هٰذا البحث، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به مَنْ قرأه، إنه ولي ذلك والقادر عليه، والحمد لله رب العالمين.

✍ **يعقوب طالب العبدالهادي**

الفصل الأول:
التعريف بالمرفوع، والموقوف، والعلة، والاختلاف[١]

وفيه أربعة مباحث:

- **المبحث الأول: التعريف بالمرفوع.**
- **المبحث الثاني: التعريف بالموقوف.**
- **المبحث الثالث: التعريف بالعلة والاختلاف.**

(١) لم أتوسع بذكر جميع المسائل المتعلقة بهٰذا الفصل، وذلك لتوسع من كتب في الدراسات السابقة للموضوع، فكان بما ذكروه غنية وكفاية، وكان الأجدر الاختصار قدر الإمكان في هٰذا البحث.

المبحث الأول: التعريف بالمرفوع

المطلب الأول:

تعريف المرفوع لغةً

المرفوع اسم مفعول، وأصله «رَفَعَ».

قال ابن فارس: «الراء والفاء والعين أصلٌ واحدٌ، يدلُّ علىٰ خلاف الوضع. تقول: رفعتُ الشيءَ رفعاً؛ وهو خلاف الخَفْض. ومَرفُوع الناقةِ في سيرها: خلاف المَوْضوع»[١].

والرفع نقيض الخفض في كل شيء. ويطلق علىٰ العلو، يقال: ارتفع الشيء ارتفاعاً بنفسه إذا علا[٢].

❖❖ ❖❖ ❖❖

المطلب الثاني:

تعريف المرفوع اصطلاحاً[٣]

عرفه الحافظ ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «ما أضيف إلىٰ رسول الله ﷺ خاصة»[٤]، وهٰذا عام يشمل القول والفعل والتقرير[٥].

---

(١) معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس ٢: ٤٢٣.

(٢) **انظر**: تهذيب اللغة لمحمد بن أحمد الأزهري ٢: ٣٥٨، لسان العرب لمحمد بن مكرم بن منظور ٨: ١٢٩، تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد الزبيدي ٢١: ١٠٤.

(٣) **انظر** بحث المرفوع في: علوم الحديث لابن الصلاح ص٤٥، الاقتراح في بيان الاصطلاح لأبي الفتح ابن دقيق العيد ص١٩٥، الخلاصة في أصول الحديث للحسين بن عبدالله الطيبي ص٤٩، اختصار علوم الحديث لإسماعيل بن عمر بن كثير ص٤٥، شرح التبصرة والتذكرة للعراقي ١: ١٨٠ ـ ١٨١، النكت علىٰ ابن الصلاح لابن حجر ١: ٥١١، نزهة النظر لابن حجر ص ٢٧، فتح المغيث للسخاوي ١: ١٧٨ ـ ١٨٠، تدريب الراوي للسيوطي ١: ٢٠٢، توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار للصنعاني ١: ٢٥٤ ـ ٢٥٨.

(٤) علوم الحديث ص٤٥.

(٥) **انظر**: فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي ١: ١٠٢، نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر ص٢٨.

وقال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما أخبر فيه الصحابي عن قول الرسول ﷺ أو فعله»[١].

ويلاحظ علىٰ تعريف الخطيب أنه خص فيه إخبار الصحابي دون غيره، فإذا أرسله التابعي أو من دونه؛ فلا يُعد مرفوعاً؛ لأنه أخبر به من دون الصحابي.

واعتذر له الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ بأنه «أورد ذلك علىٰ سبيل المثال لا علىٰ سبيل التقييد فلا يخرج عنه شيء»[٢]؛ لأن غالب الأحاديث المرفوعة إنما تكون عن طريق الصحابي؛ لأنهم هم الذين نقلوا أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته.

وتعقبه السخاوي بقوله: «فيه نظر»[٣]، ولعله قال ذلك لأن بعض العلماء يطلق المرفوع في مقابلة المرسل، كما قال ابن الصلاح: «ومن جعل من أهل الحديث المرفوع في مقابلة المرسل فقد عنىٰ بالمرفوع المتصل»[٤].

فبذلك يكون الجمع بين التعريفين ولا تعارض، فكل ما ثبت عن النبي ﷺ من قول أو فعل فهو من قبيل المرفوع؛ لأن ذلك مختص بالمتن لا الإسناد.

المطلب الثالث:

علاقة المعنىٰ اللغوي بالمعنىٰ الاصطلاحي

تقرر فيما سبق أن من معاني المرفوع لغة العلو، وهو ضد الوضع، وكذلك هو كلام النبي ﷺ وفعله، فهو مرفوع، وله أعلىٰ المقامات والدرجات، فليس في البشر كلامٌ أرفع من كلام النبي ﷺ أو فعله، ولعل هذا هو السبب في اصطلاح علماء الحديث علىٰ تسميته بالمرفوع.

❖❖ ❖❖ ❖❖

(١) الكفاية في علم الرواية لأحمد بن علي الخطيب البغدادي ١: ٩٦.

(٢) النكت علىٰ ابن الصلاح ١: ٥١١.

(٣) فتح المغيث ١: ١٧٩.

(٤) علوم الحديث ص٤٥.

المبحث الثاني: التعريف بالموقوف[١]

المطلب الأول:
تعريف الموقوف لغةً واصطلاحاً

أولاً: تعريف الموقوف لغةً[٢]:

قال ابن فارس: «الواو والقاف والفاء: أصلٌ واحدٌ يدل علىٰ تمكُّثٍ في شيءٍ، ثمَّ يقاس عليه. منه وَقَفْتُ أقِفُ وُقوفاً»[٣].

وقال الليث : «الوقف: مصدر قولك: وقَفْتُ الدابة، ووقفتُ الكلمة وقفاً»[٤].

ويطلق الوقف علىٰ الحبس، فيقال: وقَفَ الأرض علىٰ المساكين وقفاً: أي حبسها. ويقال: أوقفَ أي سكتَ[٥].

ثانياً: تعريف الموقوف اصطلاحاً:

عرفه الحاكم النيسابوري رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «أن يُروىٰ الحديث إلىٰ الصحابي من غير إرسال ولا إعضال، فإذا بلغ الصحابي قال: إن كان يقول كذا وكذا، أو كان يفعل كذا وكذا، أو كان يأمر بكذا وكذا»[٦].

وقال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما أسنده الراوي إلىٰ الصحابي ولم يتجاوزه»[٧].

وقول الخطيب: «ما أسنده» يفيد اشتراط اتصال السند، إذ المقصود من المسند عنده هو اتصال

---

(١) **انظر** بحث الموقوف في: معرفة علوم الحديث للحاكم ص١٤٥ ـ ١٥٣، علوم الحديث لابن الصلاح ص٤٦، شرح التبصرة والتذكرة للعراقي ١: ١٨٤ ـ ١٨٥، النكت علىٰ ابن الصلاح لابن حجر ١: ٥١٢ ـ ٥١٣، فتح المغيث للسخاوي ١: ١٨٧ ـ ١٩٠، تدريب الراوي للسيوطي ١: ٢٠٢ ـ ٢٠٤، توضيح الأفكار للصنعاني ١: ٢٦١ ـ ٢٦٤.

(٢) لسان العرب لابن منظور ٣: ٣٥٩ ـ ٣٦٠.

(٣) معجم مقاييس اللغة ٦: ١٣٥.

(٤) تهذيب اللغة للأزهري ٩: ٣٣٣.

(٥) القاموس المحيط للفيروز آبادي ص٨٦٠.

(٦) معرفة علوم الحديث ص١٤٧.

(٧) الكفاية ١: ٩٧.

السند بين الراوي وبين من أُسْنِد عنه[١].

وهٰذا الشرط قال عنه الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «لم يوافقه عليه أحد»[٢].

وأما الحافظ ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ فقد جعل الموقوف أعم من هٰذا، فقال: «ما يُروىٰ عن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ من أقوالهم أو أفعالهم ونحوها، فيوقف عليهم ولا يتجاوز به إلىٰ رسول الله ﷺ»[٣].

ويطلق علىٰ الموقوف «الأثر»، وهٰذا في استعمال الفقهاء، وأما المحدثون فيطلقون الأثر علىٰ المرفوع والموقوف معاً[٤].

وقد يقيد «الموقوف» علىٰ التابعين؛ فيقال: «موقوف علىٰ سعيد» أو «موقوف علىٰ طاووس»[٥].

ثالثاً: علاقة المعنىٰ اللغوي بالاصطلاحي:

لما كان من معاني «الوقف» الحبس؛ فكذلك المعنىٰ الاصطلاحي فهو حبس الكلام علىٰ الصحابي واقتصاره عليه، وعدم تجاوزه إلىٰ النبي ﷺ.

❖❖ ❖❖ ❖❖

(١) **انظر**: الكفاية ١: ٩٦.

(٢) النكت علىٰ ابن الصلاح ١: ٥١٢.

(٣) علوم الحديث ص٤٦.

(٤) **انظر**: فتح المغيث للسخاوي ١: ١٨٨.

(٥) **انظر**: علوم الحديث لابن الصلاح ص٤٦، فتح المغيث للسخاوي ١: ١٩٠.

المطلب الثاني:
ما له حكم الرفع

تقدم في ذكر «المرفوع» أنه من قول النبي ﷺ أو فعله أو تقريره صراحةً، وكذا الحال في «الموقوف»، وهو ما كان من قول الصحابي أو فعله صراحة؛ فمن المناسب ذكر ما كان محتملاً بينهما، وما يشتبه بالمرفوع، وهو الموقوف لفظاً المرفوع إلىٰ النبي ﷺ حكماً لا صراحةً.

وفائدة هٰذا النوع: أن ما كان له حكم الرفع؛ فإنه يعتبر تشريعاً من النبي ﷺ، ولا يقبل الرد أو الرفض بحال من الأحوال، بخلاف قول الصحابي؛ فإن فيه مجالاً للاجتهاد والأخذ والرد؛ علىٰ ما سيأتي في المطلب التالي.

وهٰذا النوع «ما له حكم الرفع» له صور ذكرها أهل الحديث مُفَصَّلةً في كتبهم[١]، وسأذكرها مختصرةً مجملة، وهي:

الصورة الأولىٰ: أن يقول الصحابي: «كنا نفعل كذا»، أو «كنا نقول: كذا»، فإن أضافه إلىٰ زمن النبي ﷺ؛ فقد اختلف فيه، فذهب جمهور المحدثين والأصوليين إلىٰ أنه من قبيل المرفوع، وذهب أبو بكر الإسماعيلي[٢] إلىٰ أنه من قبيل الموقوف مطلقاً. والمذهب الأول هو الذي عليه عامة أهل الحديث، وذهب إليه أبو عبدالله الحاكم[٣]، والخطيب البغدادي[٤]، وابن الصلاح[٥]، والنووي[٦]؛ لأن ظاهر اللفظ يشعر بأن النبي ﷺ قد اطلع علىٰ هٰذا الفعل وأقرهم عليه، والإقرار يُعد من قبيل المرفوع بعد العلم به.

قال الإمام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقال آخرون: إن كان ذلك الفعل مما لا يخفىٰ غالباً كان مرفوعاً، وإلا

---

(١) **انظر**: علوم الحديث لابن الصلاح ص٤٧ ـ ٥١، المنهل الروي لابن جماعة ص ٤٠، النكت علىٰ مقدمة ابن الصلاح ٢: ٥١٥ ـ ٥٣٩، فتح المغيث للسخاوي ١: ١٩٤ ـ ٢٣٧، شرح التبصرة والتذكرة للعراقي ١: ١٨٧ ـ ١٩٨، تدريب الراوي للسيوطي ١: ٢٠٤ ـ ٢١٨، توضيح الأفكار للصنعاني ١: ٢٦٥ ـ ٢٨٣.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ص٤٨.

(٣) معرفة علوم الحديث ص١٥٦.

(٤) الكفاية في علم الرواية ٢: ٥٣٤.

(٥) علوم الحديث ص٤٨.

(٦) شرح صحيح مسلم ١: ٣٠.

كان موقوفاً، وبهٰذا قطع الشيخ أبو إسحاق الشيرازي»[١].

وأما إن لم يضفه إلىٰ زمن النبي ﷺ؛ فهو من قبيل الموقوف، ويكون حجة إذا انعقد الإجماع عليه[٢].

ويُلحق بهٰذه الصورة قول الصحابي: «كنا لا نرىٰ بأسا بكذا ورسول الله ﷺ فينا» أو «كان يقال كذا وكذا علىٰ عهده»، أو «كانوا يفعلون كذا وكذا في حياته ﷺ»، ونحوها من العبارات.

الصورة الثانية: أن يقول الصحابي: «أُمرنا بكذا»، أو «نُهينا عن كذا»، فهٰذا من قبيل المرفوع عند عامة أهل الحديث، وذهب إليه أبو عبدالله الحاكم[٣]، والخطيب البغدادي[٤]، وابن الصلاح[٥]، والنووي[٦]؛ لأن مطلق هٰذا اللفظ ينصرف بظاهره إلىٰ من إليه الأمر والنهي، وهو الرسول ﷺ، ولأنه يقصد به الاحتجاج لإثبات شرع وتحليل وتحريم وحكم يجب كونه مشروعاً[٧]، وخالف في ذلك أبو بكر الإسماعيلي، فعده من قبيل الموقوف[٨].

وكذا قول الصحابي: «من السنة كذا» فهو من قبيل المرفوع؛ لأنه عند الإطلاق لا يراد بالسنة إلا سنة النبي ﷺ.

الصورة الثالثة: تفسير الصحابي، فإن كان مما يتعلق بسبب نزول آية فهو من قبيل المرفوع. وأما إن كان اجتهاداً في تفسير آية أو بيان غريب؛ فهو من قبيل الموقوف[٩].

الصورة الرابعة: ما قيل في أسانيدها عند ذكر الصحابي: «يرفع الحديث»، أو «يَبْلُغ به»، أو «يَنْميه»، أو «رواية»، فهٰذا من قبيل المرفوع أيضاً؛ لأنه كناية عن رفع الصحابي للحديث إلىٰ النبي ﷺ، وعليه يجب العمل به كالمرفوع صراحة، قال الخطيب البغدادي: «ولا يختلف أهل العلم أن

---

(١) شرح صحيح مسلم ١: ٣٠.
(٢) **انظر**: الكفاية ٢: ٥٣٦.
(٣) معرفة علوم الحديث ص١٥٦.
(٤) الكفاية ٢: ٥٢٩.
(٥) علوم الحديث ص٤٩.
(٦) شرح صحيح مسلم ١: ٣٠.
(٧) **انظر**: الكفاية للخطيب البغدادي ٢: ٥٢٩.
(٨) علوم الحديث لابن الصلاح ص٤٩.
(٩) **انظر**: معرفة علوم الحديث للحاكم ص١٤٨ ـ ١٤٩.

الحكم في هٰذه الأخبار وفيما صُرِّح برفعه سواءٌ في وجوب القبول والتزام العمل»[١].

الصورة الخامسة: قول الصحابي فيما لا مجال للرأي أو الاجتهاد فيه، أو ما كان إخباراً عن الأمور الغيبية التي لا يطلع عليها أحدٌ من البشر، فهٰذا له حكم الرفع، ويحمل علىٰ أنه مرفوع إلىٰ النبي ﷺ، وهٰذا إن لم يعرف الصحابي بالأخذ من الإسرائيليات[٢]. وذهب الشوكاني إلىٰ أنه ليس بحجة مطلقاً[٣].

❖❖ ❖❖ ❖❖

(١) الكفاية ٢: ٥١٤.

(٢) **انظر**: مذكرة أصول الفقه لمحمد الأمين الشنقيطي ص٢٥٦.

(٣) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول لمحمد بن علي الشوكاني ٢: ٩٩٦.

المطلب الثالث:
حكم الاحتجاج بالموقوف

اختلف العلماء في حكم الاحتجاج بالحديث الموقوف «قول الصحابي»[١]، وهل هو حجة أم لا؟ وذكر هٰذه المسألة الأصوليون، وتبعهم بذلك المتأخرون من المحدثين لارتباطه بعلوم الحديث.

وقبل بيان مذاهب العلماء في حكم الاحتجاج بالموقوف؛ لابدَّ من تحرير محل النزاع:

فيحتج بقول الصحابي إن وافق أصلاً من الكتاب أو السنة أو الإجماع[٢].

ويحتج بقوله أيضاً إن كان مما لا يقال بالرأي أو الاجتهاد، أو كان في الأمور الغيبية، فهٰذا له حكم الرفع كما تقدم، وأما إن كان فيه مجال للرأي والاجتهاد؛ فإن انتشر في الصحابة ولم يظهر له مخالف منهم فهو حجة عند الأكثر، وهو ما يُعبر عنه بـ«الإجماع السكوتي»[٣].

وإن وجد له مخالف من الصحابة؛ فلا يُعمل بقول أحدهما إلا بالترجيح بين الأدلة والنظر[٤].

وأما إن لم يكن له مخالف من الصحابة ولم ينتشر قوله فيهم؛ فاختلف فيه علىٰ مذاهب:

المذهب الأول: أنه حجة مطلقاً، وهو مقدم علىٰ القياس، وهو مذهب الأئمة: أبي حنيفة[٥]، ومالك[٦]، والشافعي[٧]، وأحمد[٨]، وغيرهم من متقدمي الفقهاء، ودليلهم عموم الآيات والأحاديث

---

(١) يُسمىٰ هٰذا النوع عند الأصوليين بـقول الصحابي، أو تقليد الصحابي، أو فتوىٰ الصحابي، أو مذهب الصحابي. وللتوسع فيه **انظر**: إعلام الموقعين لابن القيم ٤: ١١٨ ـ ١٥٣، إجمال الإصابة في أقوال الصحابة للعلائي .

(٢) **انظر**: كتاب الرسالة المطبوع مع الأم للشافعي ١: ٢٧٥.

(٣) **انظر**: إعلام الموقعين لابن القيم ٥: ٥٤٨، مذكرة أصول الفقه للشنقيطي ص٢٥٦.

(٤) **انظر**: مذكرة أصول الفقه للشنقيطي ص٢٥٦.

(٥) **انظر**: أصول السرخسي ٢: ١٠٥.

(٦) **انظر**: شرح تنقيح الفصول للقرافي ص٤٤٥.

(٧) **انظر**: الرسالة المطبوع مع الأم ١: ٢٧٥، الأم ٨: ٧٦٤.

وقد نقل غير واحد عن الشافعي قولاً له في الجديد أنه ليس بحجة، ولم أجد نصاً صريحاً له في ذلك، ولعل قوله في القديم لم يتغير. وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفي كتبه الجديدة الاحتجاج بمثل ذلك في غير موضع». وقال ابن القيم: «فإنه لا يحفظ عنه في الجديد حرف واحد أن قول الصحابي ليس بحجة». مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام ٢٠: ٢٤، إعلام الموقعين لابن القيم ٥: ٥٥٠.

(٨) **انظر**: روضة الناظر لابن قدامة ص١٦١ ـ ١٦٢، مسودة آل تيمية ص٣٣٦، إعلام الموقعين لابن القيم ٥: ٥٤٨.

الواردة في فضل الصحابة ﷺ، وتزكية الله لهم، وأنهم خير الأمم، والأمر باتباعهم، كقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، فالله ﷻ أثنىٰ علىٰ من اتبعهم[١]، ومن لوازم اتباعهم الأخذ بأقوالهم وآرائهم.

وقال النبي ﷺ: «**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**»[٢]، وهٰذا يقتضي تقديمهم في كل باب من أبواب الخير[٣].

المذهب الثاني: أنه ليس بحجة ، وذهب إلىٰ هٰذا القول المتأخرون من أهل الأصول: كالغزالي[٤]، وأبي الخطاب[٥]؛ والآمدي[٦]، ونسبه الشوكاني إلىٰ الجمهور[٧]، وذلك أن الصحابي يجوز عليه الخطأ والغلط والسهو، ولم تثبت عصمته، فلا حجة لقوله، بدليل وقوع الاختلاف بينهم في مسائل.

المذهب الثالث: أن الحجة في قول الخلفاء الأربعة: أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ﷺ، وذلك لورود النص فيهم خاصة، كقوله ﷺ: «**عليكم بما عرفتم من سنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين**»[٨]، وهٰذا الحديث صريح في اتباع سنة الخلفاء الراشدين، وأقوالهم فيها الهدىٰ والرشاد.

المذهب الرابع: أن الحجة في قول الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما؛ لقول النبي ﷺ: «**اقتدوا بالذين من بعدي: أبي بكر وعمر**»[٩]، وهٰذا صريح في الأمر باتباعهما.

المذهب الخامس: أنه حجة إن خالف القياس؛ لأنه لا محل له إلا التوقيف، وذلك أن القياس والتحكم في دين الله باطل، فيعلم أنه لم يقله إلا توقيفاً[١٠]. وقال البعض: إذا انضم إليه القياس كان حجة، قال الشوكاني: «وهو ظاهر قول الشافعي»[١١].

---

(١) إعلام الموقعين لابن القيم ٥: ٥٥٧.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٦٥٢)، ومسلم في صحيحه (٢٥٣٣)، من حديث ابن مسعود ﷺ.

(٣) إعلام الموقعين لابن القيم ٥: ٥٧٥.

(٤) المستصفىٰ ١: ٤٠٠ ـ ٤٠٤.

(٥) التمهيد في أصول الفقه ٣: ٣٣٠ ـ ٣٣١.

(٦) الإحكام في أصول الأحكام ٤: ١٨٢.

(٧) إرشاد الفحول للشوكاني ٢: ٩٩٦.

(٨) أخرجه أحمد في المسند (١٧١٤٢)، وابن ماجه في السنن (٤٣)، من حديث العرباض بن سارية ﷺ.

(٩) أخرجه الترمذي في الجامع (٣٦٦٢)، من حديث حذيفة ﷺ، وقال الترمذي: «هٰذا حديث حسن».

(١٠) إرشاد الفحول للشوكاني ٢: ٩٩٦.

(١١) المصدر السابق.

المبحث الثالث: التعريف بالعلة والاختلاف

المطلب الأول:
تعريف العلة والاختلاف

أولاً: تعريف العلة لغة واصطلاحاً:

أصل لفظ العلة هو «علل»، ويطلق علىٰ عدة استعمالات، منها: الشربة الثانية، فيقال: علله أي شرب شربة ثانية.

ويطلق أيضاً علىٰ الشرب بعد الشرب تباعاً، فيقال: علّتِ الإبل؛ إذا شربت الشربة الثانية. ويطلق علىٰ المرض، فيقال: علّ يعل واعتل: أي مرض فهو عليل. ويطلق علىٰ التشاغل، يقال: تعلل بالأمر واعتل؛ أي تشاغل به، ومنه عللت الأم ولدها. وله إطلاقات عديدة، وليس هٰذا مقام ذكرها كلها[١].

وقد اختلفوا في تسمية الحديث الذي فيه علة، فهل يقال عنه: «مُعَل» أو «معلول»؟

فذهب جماعة من المحدثين إلىٰ جواز إطلاق لفظ «معلول»، وذلك استصحاباً لمعنىٰ المرض فيكون «علّ»، وذهب بعض أهل اللغة إلىٰ منع هٰذا الإطلاق، كالحريري[٢]، وابن سِيدَة[٣]، وقال الفيروز آبادي: «لست منه علىٰ ثلج»[٤]، ونصر هٰذا القول بعضُ المحدثين: كابن الصلاح، والنووي، والسيوطي[٥]، وقالو: إنه لحن.

ووجه منعهم هٰذا الإطلاق: أن اسم المفعول من «أعلّ» الرباعي لا يكون علىٰ وزن «مفعول»، إنما يكون ذلك في الثلاثي، وعلىٰ هٰذا يكون «مُعَل» بلام واحدة؛ لأنه مفعول «أعلّ» قياساً[٦]، وأما المعلول فهو اسم مفعول للثلاثي «علّ» أي سقاه مرة بعد مرة.

---

(١) **انظر**: لسان العرب لابن منظور ١١: ٤٦٧ ـ ٤٦٨

(٢) درة الغواص ص٥٨٨.

(٣) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ١: ٤٦.

(٤) القاموس المحيط للفيروز آبادي ص١٠٣٥.

(٥) التقريب للنووي ص٧٥، علوم الحديث لابن الصلاح ص٨٩، التقريب للنووي ص٤٣، تدريب الراوي للسيوطي ١: ٢٩٤

(٦) **انظر**: تدريب الراوي للسيوطي ١: ٢٩٤.

وقد خالفهم أيضاً جماعة من أهل اللغة، فقالوا بجواز هٰذا الإطلاق، منهم: الخليل بن أحمد، والزجاج، والزركشي، والزبيدي[١].

والخلاصة: أن عمل الأئمة المحدثين علىٰ إطلاق لفظ «معلول» علىٰ الحديث الذي فيه علة، ولا يؤثر هٰذا الاختلاف في الحكم، وإنما هو خلاف لفظي.

وقد وقفت علىٰ عدة مواضع من كلام الأئمة في إطلاقهم «المعلول» علىٰ الحديث الذي فيه علة، منهم: البخاري، والترمذي، وابن حبان، وابن عبدالبر، والبيهقي، وابن القطان الفاسي، وابن الملقن، وابن عبدالهادي، وابن حجر العسقلاني[٢].

وأما العلة في الاصطلاح؛ فهي سبب خفي غامض قادح في صحة الحديث.

واختار هٰذا التعريف: ابن الصلاح، والنووي، وابن حجر، وابن جماعة، والسيوطي[٣].

فيكون الحديث المعلل: هو الحديث الذي اطُّلِعَ فيه علىٰ علة تقدح في صحته مع أن الظاهر السلامة منه.

وبناءً علىٰ هٰذا التعريف يتبين أن إطلاق العلة يتحقق بأمرين:

الأول: أن يكون السبب خفياً غامضاً.

الثاني: أن يقدح هٰذا السبب بصحة الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه.

وذكر الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ أن هٰذا التعريف إنما هو تحرير من كلام أبي عبدالله الحاكم، وهو قوله: «وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واهٍ، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات، أن يُحَدّثوا بحديث له علة، فيَخفىٰ عليهم علمه، فيصير الحديث

---

(١) **انظر**: حاشية الخفاجي علىٰ درة الغواص ص٥٨٨، الصحاح للجوهري ٥: ١٧٧٤، النكت للزركشي ٢: ٢٠٥، تاج العروس للزبيدي ٣٠: ٤٧، لسان العرب لابن منظور ١١: ٤٦٨.

(٢) **انظر**: معرفة علوم الحديث للحاكم ص١٧٤، تاريخ بغداد للخطيب ٢: ٢٩، ١٣: ١٠٣، علل الترمذي ص٧٦، جامع الترمذي (٩٧، ١١١٩)، صحيح ابن حبان (٥٤٣٤)، الاستذكار لابن عبدالبر ١: ٢٥٧، ٥: ١٨٧، والتمهيد له ١٦: ٢٣٧، معرفة السنن والآثار للبيهقي ١: ٢١٦، ٣٧٦، والسنن الكبرىٰ له (٧٢٥، ٧٥٧٠، ٩٤٩)، بيان الوهم والإيهام لابن القطان ٣: ٧١ ـ ١٤٧، تنقيح التحقيق لابن عبدالهادي ١: ٦، ٣٨، البدر المنير لابن الملقن ١: ٣٨٦، ٤٥٦، التلخيص الحبير لابن حجر ١: ٢٥٩، ٢٧٤.

(٣) **انظر**: علوم الحديث لابن الصلاح ص٩٠، التقريب للنووي ص٤٤، المنهل الروي لابن جماعة ص٥٢، النكت علىٰ ابن الصلاح لابن حجر ٢: ٧١٠، فتح المغيث للسخاوي ١: ٢٦٠، تدريب الراوي للسيوطي ١: ٤٠٨.

معلولاً، والحجة فيه عندنا العلم والفهم والمعرفة لا غير»[١].

وبناءً علىٰ كلام أبي عبدالله الحاكم يتبين أن موضوع علم العلل إنما هو الوهم في أحاديث الثقات، قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «فعلىٰ هٰذا لا يسمىٰ الحديث المنقطع معلولاً، ولا الحديث الذي راويه مجهول معلولاً، أو ضعيف، وإنما يسمىٰ معلولاً إذا آل أمره إلىٰ شيء من ذلك، مع كونه ظاهر السلامة من ذلك»[٢].

تنبيهان:

الأول: قد يطلق الأئمة العلة أيضاً علىٰ السبب الظاهر الذي يقدح في صحة الحديث، كالانقطاع في الإسناد، أو الطعن في الراوي، فيسمونه علةً أيضاً، وهٰذا يعترض علىٰ تعريف العلة، وهو أنه سبب خفي، وذكر هٰذا ابن الصلاح بقوله: «قد يُطلق اسم العلة علىٰ غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المُخْرجة له من حال الصحة إلىٰ حال الضعف المانعة من العمل به علىٰ ما هو مقتضىٰ لفظ العلة في الأصل، ولذلك تجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب والغفلة وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح»[٣].

فقال الحافظ ابن حجر موجهاً كلام ابن الصلاح: «أن اسم العلة إذا أُطلق علىٰ حديث لا يلزم منه أن يسمىٰ الحديث معلولاً اصطلاحاً، إذ المعلول ما علته قادحة خفية، والعلة أعمُّ من أن تكون قادحة أو غير قادحة، خفية أو واضحة».

وعلىٰ هٰذا؛ يحمل إطلاق الأئمة للعلة علىٰ ما هو ظاهر سببه علىٰ المعنىٰ اللغوي، وليس الاصطلاحي الذي عليه عمل الأئمة.

الثاني: سمىٰ الترمذي النسخ علة[٤]، وهٰذا من قبيل السابق، «فمراد الترمذي أن الحديث المنسوخ مع صحته إسناداً ومتناً طرأ عليه ما أوجب عدم العمل به وهو الناسخ، ولا يلزم من ذلك أن يسمىٰ المنسوخ معلولاً اصطلاحاً»[٥].

وخلاصة ما تقدم: أن اصطلاح العلة قد يطلق اطلاقاً عاماً في كل ما فيه سبب يضعف لأجله

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم ص٣٥٩ ـ ٣٦٠.

(٢) النكت علىٰ ابن الصلاح لابن حجر ٢: ٧١٠.

(٣) علوم الحديث ص٩١.

(٤) العلل في خاتمة جامع الترمذي ٦: ٢٢٧، ونص عبارته: «وقد بينا علة الحديثين جميعاً في هٰذا الكتاب». وقال الحافظ ابن رجب: «فإنما بيَّن ما قد يستدل به للنسخ، لا أنه بين ضعف إسنادهما». شرح علل الترمذي ١: ١١٢.

(٥) النكت علىٰ ابن الصلاح لابن حجر العسقلاني ٢: ٧٧١.

الحديث، وقد يطلق اطلاقاً خاصاً فيما وقع فيه اختلاف الرواة في الإسناد الذي ظاهره الصحة إلا أن ثمة علة وجدت فيه اطلع عليها بعد البحث عن طرق الحديث وأسانيده، وهٰذا الذي برز فيه أئمة العلل.

ثانياً: تعريف الاختلاف:

الاختلاف لغةً: أصله (خلف)، يقال: تخالف القوم واختلفوا؛ إذا ذهب كل واحد منهم إلىٰ خلاف ما ذهب إليه الآخر، وهو ضد الاتفاق[١]. والخِلْفة اسم الاختلاف أو مصدره، ويطلق علىٰ التردد[٢].

وأما **اصطلاح المحدثين**؛ فلم أقف علىٰ تعريف دقيق يبين معنىٰ الاختلاف عندهم علىٰ كثرة استعمالهم لهٰذا اللفظ، ولٰكن أشار بعض المحدثين إلىٰ شيء من ذلك، فمن ذلك ما قاله الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ: «أن يروي نفر من حفاظ الناس حديثاً عن مثل الزهري أو غيره من الأئمة بإسناد واحد ومتن واحد، مجتمعون علىٰ روايته في الإسناد والمتن، لا يختلفون فيه في معنىٰ، فيرويه آخر سواهم عمن حدث عنه النفر الذين وصفناهم بعينه، فيخالفهم في الإسناد أو يقلب المتن، فيجعله بخلاف ما حكىٰ مَنْ وصفنا من الحفاظ»[٣].

وقال أبو داود السجستاني: «والاختلاف عندنا ما تفرد قوم علىٰ شيء، وقوم علىٰ شيء»[٤].

وعلىٰ هٰذا يمكن أن يقال في تعريف الاختلاف: هو أن لا يتفق الرواة في الحديث علىٰ وجه واحد إما سنداً أو متناً.

❖❖ ❖❖ ❖❖

(١) **انظر**: المصباح المنير للمقرئ ١: ٢٤٥، تاج العروس للزبيدي ٢٣: ٢٧٥.

(٢) القاموس المحيط للفيروز آبادي ص٨٠٧.

(٣) التمييز ص١٧٢.

(٤) تهذيب الكمال للمزي ٢٦: ٤٣١.

المطلب الثاني:
أقسام العلة من حيث موضعها، وتأثيرها في الحكم من عدمه

أولاً: أقسام العلة من حيث موضعها:

تنقسم العلة من حيث موضعها في الحديث إلىٰ قسمين:

القسم الأول: العلة في الإسناد، ولها عدة صور، منها تعارض الوصل والإرسال، أو الوقف والرفع، أو الاتصال والانقطاع، أو إبدال الرواة، أو زيادة راوٍ في الإسناد(١).

فمثال ما اختلف في وصله وإرساله: حديث: «**لا ينجس الماء إلا ما غلب عليه طعمه ولونه**»، فهٰذا الحديث رواه عيسىٰ بن يونس، وإبراهيم بن محمد، وأبو معاوية، وأبو إسماعيل المؤدب، عن الأحوص بن حكيم، عن راشد بن سعد، عن النبي ﷺ مرسلاً(٢).

ووصله رشدين بن سعد، عن معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد، عن أبي أمامة ﷺ(٣).

وحكم أبو حاتم والدارقطني علىٰ الإسناد بأنه مرسل، وذلك لضعف رشدين بن سعد(٤)، فخالف رواية غيره.

القسم الثاني: العلة في المتن، ولها عدة صور، فمن ذلك: الزيادة أو النقص في الألفاظ.

مثاله: حديث ابن عمر ﷺ، أن النبي ﷺ قال: «**من أدرك ركعة من صلاة الجمعة وغيرها فقد أدرك**»، هٰذا الحديث تفرد به بقية بن الوليد، بهٰذا اللفظ عن يونس بن يزيد الأيلي، عن الزهري، عن سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه(٥).

ورواه ابن المبارك، وعبدالله بن رجاء، وابن وهب، والليث بن سعد، وعثمان بن عمر؛ عن يونس، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ بلفظ: «**من أدرك من الصلاة**»، بدون ذكر الجمعة(٦). وكذا رواه غير يونس عن الزهري، فرواه سفيان بن عيينة، ومعمر، وعبيدالله بن عمر،

---

(١) **انظر**: النكت لابن حجر ٢: ٧٧٨.

(٢) أخرجه عبدالرزاق في المصنف (٢٦٤)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٠)، والدراقطني في السنن (٤٩).

(٣) أخرجه ابن ماجه في السنن (٥٢١)، والبيهقي معرفة السنن والآثار (١٨٤٦).

(٤) **انظر**: علل ابن أبي حاتم ١: ٥٤٧ ـ ٥٤٨، سنن الدارقطني (٤٦، ٤٧).

(٥) أخرجه النسائي (٥٥٧)، وابن ماجه (١١٢٣).

(٦) أخرجه البخاري (٥٥٦، ٥٨٠)، مسلم (٦٠٧).

ومالك، والأوزاعي، ويحيىٰ بن أبي كثير، جميعاً بدون ذكر الجمعة.

فوهم بقية في الحديث من وجهين: في متنه بِذِكْر «الجمعة» وفي إسناده فرواه عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه، والصواب أنه عن أبي سلمة عن أبي هريرة، كما نصَّ علىٰ ذلك أبو حاتم، وابن عدي، والدارقطني[١].

ثانياً: أقسام العلة من حيث التأثير في الحكم علىٰ الحديث:

وتنقسم أيضاً باعتبار تأثيرها في الحكم علىٰ الحديث إلىٰ قسمين:

القسم الأول: العلة القادحة، وهو أن يؤثر هٰذا الاختلاف في قبول الحديث أو رده، فالراجح من هٰذا الاختلاف هو المحفوظ والذي يكون حجة، وأما المرجوح فلا يكون حجة، ويطلقون عليه شاذاً أو منكراً. وأمثلة هٰذا القسم كثيرة، وهٰذا هو غالب استعمال النقاد للفظ العلة، فيردون به السبب الذي يقدح في صحة الإسناد، وعلىٰ هٰذا لا يحتج به لوجود علة فيه.

القسم الثاني: العلة غير القادحة، وهو الاختلاف الذي لا يؤثر في الحكم علىٰ الحديث قبولاً أو رداً، ومن ذلك ما مثَّل به ابن الصلاح[٢]، فذكر حديث سفيان الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر ﷺ عن النبي ﷺ قال: «**البيعان بالخيار**..»[٣]، فرواه يعلىٰ بن عبيد ـ وهو ثقة ـ عن سفيان عن عمرو بن دينار. ورواه الأئمة من أصحاب سفيان عنه عن عبدالله بن دينار. والعلة فيه بإبدال شيخ سفيان، وهٰذه العلة غير مؤثرة؛ لأن كلاً من عمرو بن دينار وعبدالله بن دينار ثقة، فيقبل الحديث علىٰ الحالين.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «الاختلاف في السند؛ فلا يخلو إما أن يكون الرجلان ثقتين أم لا. فإن كانا ثقتين؛ فلا يضر الاختلاف عند الأكثر؛ لقيام الحجة بكل منهما، فكيفما دار الإسناد كان عن ثقة، وربما احتمل أن يكون الراوي سمعه منهما جميعاً، وقد وجد ذلك في كثير من الحديث، لٰكن ذلك يقوىٰ حيث يكون الراوي ممن له اعتناء بالطلب وتكثير الطرق»[٤].

❖❖ ❖❖ ❖❖

(١) **انظر**: علل ابن أبي حاتم ٢: ٤٣١ ـ ٤٣٢، الكامل لابن عدي ٢: ٧٦، علل الدارقطني ٩: ٢١٦، أطراف الغرائب للدارقطني ١: ٥٧.

(٢) علوم الحديث ص٩٢.

(٣) أخرجه أحمد في المسند (٤٥٥٦)، والنسائي في السنن (٤٤٨٩).

(٤) النكت ٢: ٧٨٢ ـ ٧٨٣.

المطلب الثالث:
طرق معرفة العلل والاختلاف في الحديث

تقدم أن العلة سبب خفي يقدح في صحة الحديث الذي ظاهره الصحة، وعلىٰ هٰذا قد يكون الحديث صحيح الإسناد في الظاهر؛ إلا أن فيه علةً تخفىٰ علىٰ المطلع عليه، وذلك أن الرواة قد يقع منهم الخطأ والسهو في رواية الحديث، فقد يرويه الراوي علىٰ وجه يظنه صحيحاً، بينما هو قد رواه علىٰ سبيل الوهم والخطأ، فخالف فيه أسانيد من رواه معه من أقرانه، فيظهر الخطأ عند المقارنة والموازنة مع مرويات الآخرين الذين رووه أيضاً.

وقد نص الأئمة علىٰ أن باب العلل يخفىٰ علىٰ كثير من الناس، ولم يتكلم فيه إلا خاصة المحدثين؛ لقوة حفظهم واستحضارهم للأسانيد وطرق الحديث المختلفة، ولهٰذا قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالىٰ فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفةً تامةً بمراتب الرواة، وملكةً قويةً بالأسانيد والمتون، ولهٰذا لم يتكلمْ فيه إلا القليل من أهل هٰذا الشأن، كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني»[1].

وبناء علىٰ غموض العلة وخفاء سببها هناك طرق ووسائل تعين علىٰ اكتشاف العلة في الحديث، فقال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ: «السبيل إلىٰ معرفة علة الحديث: أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط»[2].

وجمع الطرق والأسانيد يكون ـ ابتداءً ـ بتخريج الحديث تخريجاً دقيقاً، وبعد التخريج تتم المقارنة بين هٰذه المرويات، والنظر في الاختلافات، سواء كانت في الأسانيد أو المتون، ثم البحث في رجال الإسناد، والتبين من حالهم، ومعرفة من تفرد أو خالف في الرواية؛ حتىٰ يعلم موطن الاختلاف، ومن ثم يحكم علىٰ الحديث بمجموع طرقه وأسانيده، وينظر في القرائن المحتفة بهٰذه المرويات، ويتم الترجيح من خلال هٰذه القرائن.

وفائدة جمع الطرق: الإحاطة بالحديث من كل وجه، ومن ثَمَّ تحرير محل الاتفاق والاختلاف فيه؛ حتىٰ يُتمكن من الحكم عليه ومعرفة سبب الوهم والخطأ فيه، ولهٰذا قال إمام العلل علي بن

---

(١) نزهة النظر ص٩٢.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي ٢: ٢٩٥.

المديني رَحِمَهُ اللَّهُ: «الباب إذا لم تجمع طرقه؛ لم يتبين خطؤه»[١].

وتدرك العلة ـ بعد جمع الطرق والأسانيد ـ بتفرد الراوي، بحيث يروي الحديث علىٰ وجه غريب لا يُتابع عليه، أو مخالفة غيره، فيرويه جماعة ممن هم أوثق منه أو أحفظ أو أكثر عدداً علىٰ وجه، ويرويه هو علىٰ وجه آخر[٢].

ولكل حديث قرائن تحتف به، ومرجحات خاصة، ولا تطّرد في كل حديث، فالناقد قد يرجح روايةً لقرينة ما، ولا يستعملها في حديث آخر، فيستدل بالقرائن المحتفة بالحديث علىٰ وقوع الوهم أو الخطأ من الراوي.

❖❖ ❖❖ ❖❖

(١) الجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي ٢: ٢١٢.

(٢) **انظر**: علوم الحديث لابن الصلاح ص٩٠، التبصرة والتذكرة للعراقي ١: ٢٧٥، فتح المغيث للسخاوي ٢: ٤٩.

الفصل الثاني:
الأحاديث المختلف فيها رفعاً ووقفاً

ويشتمل على أربعة مباحث:

- المبحث الأول: الأحاديث المختلف فيها رفعاً ووقفاً في الجراح والديات
- المبحث الثاني: الأحاديث المختلف فيها رفعاً ووقفاً في الإمامة
- المبحث الثالث: الأحاديث المختلف فيها رفعاً ووقفاً في الحدود
- المبحث الرابع: الأحاديث المختلف فيها رفعاً ووقفاً في الجهاد

المبحث الأول:

الأحاديث المختلف فيها رفعاً ووقفاً في الجراح والديات

المبحث الأول:
الأحاديث المختلف فيها رفعا ووقفا في الجراح والديات

(١) حديث عبدالله بن عمرو ﷺ: «**لزوالُ الدنيا أهونُ عند الله من قتل رجل مسلم**».

رواه منصوروهشيم، عن يعلى بن عطاء، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو ﷺ **موقوفاً**.

وتابعهم شعبة، عن يعلى بن عطاء به، **واختلف عليه**:

فرواه ابن أبي عدي، وأبو أسامة، عن شعبة، به **مرفوعاً**.

ورواه محمد بن جعفر، عن شعبة، به **موقوفاً**.

ورواه سفيان عن يعلىٰ به، **واختلف عليه أيضاً**:

فرواه أبو أسامة، عن سفيان، به **مرفوعاً**.

ورواه الفريابي، عن سفيان به، **موقوفاً**.

ورواه إسماعيل مولىٰ عمرو بن العاص، عن عبدالله **مرفوعاً**.

أولاً: الاختلاف في رواية شعبة:

طرق الرفع:

١. رواية ابن أبي عدي:

أخرجها الترمذي[١]: حدثنا أبو سلمة يحيىٰ بن خلف[٢]، ومحمد بن عبدالله بن بزيع[٣].

والنسائي[٤]: أخبرنا يحيىٰ بن حكيم البصري[٥].

---

(١) جامع الترمذي (١٣٩٥).

(٢) **يحيىٰ بن خلف الباهلي**، أبو سلمة البصري الجُوباري، صدوق، أخرج له مسلم والترمذي وابن ماجه. تقريب التهذيب لابن حجر (٧٥٣٩).

(٣) **محمد بن عبدالله بن بَزِيع** البصري، ثقة، أخرج له مسلم والترمذي والنسائي. تقريب التهذيب لابن حجر (٦٠٠٢).

(٤) سنن النسائي (٣٩٨٧).

(٥) **يحيىٰ بن حكيم المقوِّم** ويقال: المقومي، أبو سعيد البصري، ثقة حافظ عابد، مصنف، أخرج له أبو داود والنسائي وابن ماجه. تقريب التهذيب لابن حجر (٧٥٣٤).

والبزار[١]: حدثنا عقبة بن مكرم[٢]، وأبو بُرَيْد الجرمي[٣].

وابن أبي عاصم[٤]:حدثنا أبو سلمة يحيىٰ بن خلف.

جميعاً (ابن بزيع، ابن حكيم، عقبة، أبو بريد، أبو سلمة) عن ابن أبي عدي[٥]، عن شعبة[٦]، عن يعلىٰ بن عطاء[٧]، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً، بلفظ: «**لزوال الدنيا أهون علىٰ الله من قتل رجل مسلم**».

وفي رواية البزار: «**يسفك بغير حق**» أو قال: «**يقتل بغير حق**».

وهٰذا الإسناد صحيح إلىٰ شعبة، ولكنه ضعيف بما بعده، ففيه والد يعلىٰ وهو عطاء العامري، وقد سكت عنه البخاري وأبو حاتم، فلم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً[٨]، وذكره ابن حبان في «الثقات»[٩]. وقال أبو الحسن بن القطان: «مجهول الحال، ما روىٰ عنه غير ابنه يعلىٰ»[١٠]. أخرج له البخاري في الأدب المفرد، وأبو داود، والترمذي، والنسائي.

وعلىٰ هٰذا فعطاء في عداد المجهولين، ولم يروِ عنه إلا ابنه يعلىٰ.

٢. رواية أبي أسامة:

أخرجها البيهقي[١١]: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ[١٢]، أنبأ أبو عبدالله محمد بن يعقوب[١٣]، ثنا محمد

(١) مسند البزار (٢٣٩٣).

(٢) **عقبة بن مُكْرَم العَمّي**، أبو عبدالملك البصري، ثقة، أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه. تقريب التهذيب لابن حجر (٤٦٥١).

(٣) **عمرو بن يزيد**، أبو بُرَيْد الجَرمي، صدوق، أخرج له النسائي. تقريب التهذيب لابن حجر (٥١٤١).

(٤) الديات (٢)، الزهد (١٣٧).

(٥) **محمد بن إبراهيم بن أبي عدي**، أبو عمرو البصري، ثقة، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٥٦٩٧).

(٦) **شعبة بن الحجاج** بن الورد العتكي مولاهم، أبو بسطام الواسطي، ثم البصري، ثقة حافظ متقن، أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذب عن السنة، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٢٧٩٠).

(٧) **يعلىٰ بن عطاء العامري**، ويقال: الليثي الطائفي، ثقة، أخرج له البخاري في القراءة خلف الإمام وباقي الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٧٨٤٥).

(٨) التاريخ الكبير للبخاري ٦: ٤٦٣، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦: ٣٣٩.

(٩) الثقات لابن حبان ٥: ٢٠٢.

(١٠) تهذيب التهذيب لابن حجر ٧: ٢٢٠.

(١١) سنن البيهقي الكبرىٰ (١٥٨٧٠).

(١٢) **محمد بن عبدالله الحاكم**، أبو عبدالله النيسابوري، الإمام، الحافظ، الناقد، العلامة، صاحب التصانيف في علوم الحديث. **انظر**: سير أعلام النبلاء للذهبي ١٧: ١٦٣، تاريخ الإسلام له أيضاً ٩: ٨٩.

(١٣) **محمد بن يعقوب الشيباني** الحافظ، أبو عبدالله الأخرم النيسابوري، قال الذهبي: «ثقة». تاريخ الإسلام للذهبي ٧: =

بن شاذان[١]، ثنا حسين بن علي بن الأسود، ثنا أبو أسامة[٢]، ثنا شعبة، به بلفظ: «**لزوال الدنيا أهون علىٰ الله من قتل مسلم**».

وهٰذا الإسناد ضعيف، فيه حسين بن علي الأسود العجلي، أبو عبدالله الكوفي، وقد تُكلم فيه:

فقال أحمد: «لا أعرفه»[٣]. وقال أبو حاتم: «صدوق»[٤]. وقال ابن عدي : «كوفي يسرق الحديث.. وأحاديثه لا يتابع عليها»[٥]. وقال الأزدىٰ: «ضعيف جداً، يتكلمون في حديثه»[٦].

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «ربما أخطأ»[٧].

وقال ابن حجر: «صدوق، يخطئ كثيراً»[٨].

والذي يظهر أنه متكلم فيه من جهة حفظه وكثرة خطئه، وهٰذا جرح مفسر، فيضعف حديثه لأجل ذلك.

طريق الوقف:

رواية محمد بن جعفر:

أخرجها الترمذي[٩]، والنسائي[١٠]، من طريق محمد بن بشار[١١]، حدثنا محمد بن جعفر[١٢]، عن شعبة، به بلفظ: «**قتل المؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا**».

قال الترمذي: «وهٰذا أصح من حديث ابن أبي عدي»، وهٰذا الإسناد صحيح.

٨١٠، المعين في طبقات المحدثين (١٢٥٩).

(١) **محمد بن شاذان** أبو سعيد النيسابوري الأصم، قال الذهبي: «شيخ عالم متقن». تاريخ الإسلام ٦: ٨٠٦.

(٢) **حماد بن أسامة** الكوفي، أبو أسامة القرشي مولاهم، ثقة، ربما دلس، وكان بأخرة يحدث من كتب غيره، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (١٤٨٧). وهو من أهل المرتبة الثانية من الموصوفين بالتدليس الذين احتمل الأئمة تدليسهم لإمامته وقلة تدليسه. تعريف أهل التقديس لابن حجر (٤٤).

(٣) العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي (٢٩٢).

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣: ٥٦.

(٥) الكامل ٢: ٣٦٨ـ٢٦٩.

(٦) تهذيب الكمال للمزي ٦: ٣٩٣.

(٧) الثقات ٨: ١٩٠.

(٨) تقريب التهذيب (١٣٣١).

(٩) الجامع الصحيح (١٣٩٥).

(١٠) سنن النسائي (٣٩٨٨).

(١١) **محمد بن بشار العبدي**، أبو بكر البصري «بندار»، ثقة، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٥٧٥٤).

(١٢) **محمد بن جعفر البصري**، المعروف بغندر، ثقة صحيح الكتاب، إلا أن فيه غفلة، أخرج له الستة. التقريب (٥٧٨٧).

ويتبين مما سبق أن الراجح في رواية شعبة هو طريق الوقف؛ وذلك أن الذي روىٰ الوقف هو محمد بن جعفر «غندر»، وهو أعلم بحديث شعبة من غيره، كما أنه أوثق في شعبة ممن خالفه وهو ابن أبي عدي، وقد لازم شعبة عشرين سنة، ولهٰذا تقدم روايته علىٰ رواية غيره لحفظه واختصاصه بشعبة.

قال ابن المبارك: «إذا اختلف الناس في حديث شعبة؛ فكتاب غندر حكم بينهم»[١]. وقال ابن معين: «كان من أصح الناس كتاباً، وأراد بعضهم أن يخطئه فلم يقدر»[٢].

وقد تفرد ابن أبي عدي ولا يُعلم له متابع من وجه صحيح، وفي هٰذا يقول البزار: «وهٰذا الحديث لا نعلم أسنده عن شعبة إلا ابن أبي عدي»[٣]. وأما متابعة أبي أسامة ففي إسنادها حسين بن علي وهو كثير الخطأ كما تقدم.

❖❖ ❖❖ ❖❖

ثانياً: الاختلاف في رواية الثوري:

طرق الرفع:

١. رواية أبي أسامة، عن سفيان ومسعر:

أخرجها أبو نعيم الأصبهاني[٤]: حدثنا أبو محمد بن حيان[٥]، ثنا محمد بن أحمد بن راشد[٦]، ثنا محمد بن سليمان المكي.

والبيهقي[٧]، من طريق الحسين بن علي الأسود.

والخطيب البغدادي[٨] من طرق عن محمد بن سليمان الشطوي[٩]، والحسين بن علي الأسود.

كلاهما (محمد، الحسين)، عن أبي أسامة، حدثنا سفيان ومسعر[١]، به بألفاظ متقاربة.

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١: ٢٧١

(٢) تهذيب الكمال للمزي ٢٥: ٧.

(٣) مسند البزار (٢٣٩٣).

(٤) حلية الأولياء ٧: ٢٧٠.

(٥) **عبدالله بن محمد بن جعفر**، أبو محمد بن حيان، المعروف بأبي الشيخ، قال أبو نعيم: «أحد الثقات والأعلام». وقال الخطيب البغدادي: «كان حافظاً ثبتاً متقناً». **انظر**: أخبار أصبهان لأبي نعيم ٢: ٩٠، سير أعلام النبلاء للذهبي ١٦: ٢٧٨.

(٦) **محمد بن أحمد الثقفي** مولاهم **الأصبهاني**، قال الذهبي: «الإمام، الحافظ، المصنف». تاريخ الإسلام للذهبي ٧: ١٤٧.

(٧) السنن البيهقي الكبرىٰ (١٥٨٧٠).

(٨) تاريخ بغداد ٥: ٢٩٦، موضح أوهام الجمع والتفريق ٢: ٣٧٨.

(٩) هو **محمد بن سليمان الشطوي**، بصري نزل بغداد، ضعيف، أخرج له ابن ماجه. تقريب التهذيب لابن حجر (٥٩٣١). **وانظر**: موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب ٢: ٣٧٨.

وهٰذا الطريق تفرد به أبو أسامة عن سفيان ولم يتابع من وجه صحيح، وقد نص علىٰ ذلك أبو نعيم، فقال: «تفرد به أبو أسامة عنه».

وفيه الحسين بن علي الأسود، وهو كثير الخطأ في روايته، وقد تقدم في رواية شعبة.

وفيه محمد بن سليمان الشطوي، وهو ضعيف.

وأما محمد بن سليمان المكي؛ فإن لم يكن هو الشطوي؛ وإلا فإني لم أظفر له علىٰ ترجمة.

وعلىٰ هٰذا يُحكم علىٰ الإسناد بالضعف.

٢. رواية وكيع، عن سفيان:

ذكرها الزيلعي، وقال: «رواه ابن أبي شيبة في مصنفه في الديات: حدثنا وكيع[٢]، ثنا سفيان الثوري، عن يعلىٰ بن عطاء، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو، فذكره **مرفوعاً**. وكذلك رواه أبو يعلىٰ الموصلي في مسنده»[٣].

ولم أعثر علىٰ هٰذا الطريق عند ابن أبي شيبة، ولا عند أبي يعلىٰ ولا عند غيرهما.

طريق الوقف:

رواية الفريابي، عن سفيان:

أخرجها البيهقي[٤]: أخبرنا أبو طاهر محمد بن محمد بن محمش الإمام[٥]، أنبأ أبو بكر محمد بن الحسين القطان[٦]، أنبأ أحمد بن يوسف السلمي[٧]، ثنا محمد بن يوسف الفريابي[٨]، عن سفيان، به بنحوه. وقال البيهقي: «هٰذا هو المحفوظ موقوف».

---

(١) **مسعر بن كِدَام الهلالي**، أبو سلمة الكوفي، ثقة ثبت فاضل، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٦٦٠٥).

(٢) **وكيع بن الجراح** بن مليح الرُؤاسي، أبو سفيان الكوفي، ثقة، حافظ، عابد، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٧٤١٤).

(٣) نصب الراية ٤: ٣٢٦، **وانظر**: تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي ١: ٣٤٤.

(٤) السنن البيهقي الكبرىٰ (١٥٨٦٩).

(٥) **محمد بن محمد بن محمش** الفقيه، أبو طاهر الزيادي، قال الخليلي: «ثقة متفق عليه». قال الذهبي: «الفقيه، العلامة، القدوة، شيخ خراسان»، وقال: «إمام أصحاب الحديث بنيسابور». الإرشاد للخليلي ٣: ٨٦٢، سير أعلام النبلاء ١٧: ٢٧٧، تاريخ الإسلام ٩: ١٥٧ ـ ١٥٨، **وانظر**: شيوخ البيهقي لحامد البكر ص٧٥، إتحاف المرتقي ص٤٩٢.

(٦) **محمد بن الحسين القطان**، قال الذهبي: «الشيخ، العالم، الصالح، مسند خراسان». سير أعلام النبلاء ١٥: ٣١٨.

(٧) **أحمد بن يوسف** الأزدي، أبو الحسن النيسابوري، حافظ ثقة، أخرج له مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه. تقريب التهذيب لابن حجر (١٣٠).

(٨) **محمد بن يوسف الضبي**، أو عبدالله الفِرْيابي، نزيل قيسارية، ثقة فاضل، يقال: أخطأ في شيء من حديث سفيان، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٦٤١٥).

وفي الإسناد محمد بن يوسف الفريابي، وقد تُكُلِّم في روايته عن الثوري: فقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيىٰ بن معين، وسئل عن أصحاب الثورىٰ أيهم أثبت؟ فقال: «هم خمسة: يحيىٰ القطان، ووكيع، وابن المبارك، وابن مهدي، وأبو نعيم الفضل بن دكين.وأما الفريابي، وأبو حذيفة، وقبيصة بن عقبة، وعبيدالله، وأبو عاصم، وأبو أحمد الزبيري، وعبدالرزاق، وطبقتهم؛ فهم كلهم في سفيان بعضهم قريب من بعض، وهم ثقات كلهم دون أولئك في الضبط و المعرفة»[١].

وعلىٰ هٰذا؛ فإن أصحاب الثوري علىٰ طبقتين:

الطبقة الأولىٰ: مَنْ كان ثقة ضابطاً عارفاً بحديث الثوري، وهم الخمسة الذين ذكرهم أولاً.

الطبقة الثانية: مَنْ كان ثقة، إلا أنه أقل ضبطاً ومعرفة بحديث الثوري من الطبقة الأولىٰ، وهم السبعة الذين ذكرهم ثانياً، ومنهم الفريابي.

وقال ابن عدي: «والفريابي له عن الثوري إفرادات، وله حديث كثير عن الثوري، وقد قُدِّم الفريابي في سفيان الثوري علىٰ جماعة، مثل: عبدالرزاق ونظرائه، وقالوا: الفريابي أعلم بالثوري منهم»[٢].

والراجح في رواية سفيان: الوقف؛ وذلك أن الذي روىٰ الوقف هو الفريابي، وهو من أعلم الناس بحديث الثوري، ومكثر عنه، فيقدم قوله علىٰ قول أبي أسامة. ثم رواية أبي أسامة معلولة بالتفرد، فلم يتابعه أحد إضافة إلىٰ ضعف الإسناد، إلا ما ذكره الزيلعي من رواية وكيع، ولم أظفر بها في الموضع الذي ذكره.

ثالثاً: طريقا الوقف عن يعلىٰ بن عطاء:

١. رواية منصور بن المعتمر:

أخرجها النسائي[٣]: أخبرنا عمرو بن هشام[٤]، قال: حدثنا مخلد بن يزيد[٥]، عن سفيان[٦]، عن

---

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر ٥٦: ٣٢٨.

(٢) الكامل في الضعفاء ٦: ٢٣١.

(٣) سنن النسائي (٣٩٨٩).

(٤) **عمرو بن هشام الحراني**، ثقة، أخرج له النسائي. تقريب التهذيب لابن حجر (٥١٢٩).

(٥) **مخلد بن يزيد القرشي**، صدوق له أوهام، أخرج له الستة إلا الترمذي. تقريب التهذيب لابن حجر (٦٥٤٠).

(٦) **سفيان بن سعيد الثوري**، أبو عبدالله الكوفي، ثقة، حافظ، فقيه، عابد، إمام، حجة، وكان ربما دلس، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٢٤٤٥).

منصور[١]، عن يعلىٰ بن عطاء، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما قال: «**قتل المؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا**».

وقد نقل المزي رَحِمَهُ اللَّهُ عن النسائي قوله: «خطأ من حديث منصور»[٢].

٢. رواية هشيم بن بشير:

أخرجها سعيد بن منصور[٣]: أخبرنا هشيم[٤]، عن يعلىٰ، به بلفظ: «**لزوال الدنيا بأسرها أهون علىٰ الله تعالىٰ من دم امرئ مسلم يُسفك بغير حق**».

وهشيم بن بشير ثقة، ولٰكنه كثير التدليس والإرسال، وعدَّه الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين[٥]، وهم الذين لا يحتج بحديثهم إلا بعد التصريح بالسماع، وقد سمع هشيم من يعلىٰ بن عطاء، قال يحيىٰ بن معين: «قد سمع هشيم من يعلىٰ ابن عطاء وكان صغيراً جداً»[٦].

ولم يصرح هشيم بالسماع من يعلىٰ بن عطاء، ولٰكنه توبع كما تقدم في رواية شعبة وسفيان ومنصور.

❖❖ ❖❖ ❖❖

رابعاً: رواية إسماعيل مولى عمرو بن العاص المرفوعة:

أخرجها ابن أبي عاصم[٧]: أخبرنا أبو أيوب سليمان بن عمر الرقي.

والنسائي[٨]: أخبرنا محمد بن معاوية بن مالج[٩].

وابن أبي حاتم[١٠]: حدثنا أبو زرعة[١١]، عن الحكم بن موسىٰ[١٢].

---

(١) **منصور بن المعتمر السلمي**، أبو عتّاب الكوفي، ثقة ثبت، وكان لا يدلس، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٦٩٠٨).

(٢) تحفة الأشراف ٦: ٣٦٤.

(٣) سنن سعيد بن منصور (٦٧٣).

(٤) **هُشَيْم بن بَشِير السلمي**، أبو معاوية ابن أبي خازم الواسطي،، ثقة ثبت، كثير التدليس والإرسال الخفي، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٧٣١٢).

(٥) تعريف أهل التقديس لابن حجر (١١١).

(٦) تاريخ الدوري (٤٩١٤).

(٧) الزهد (١٤٠)، الديات (٣).

(٨) سنن النسائي (٣٩٨٦).

(٩) **محمد بن معاوية** بن مالج، واسم جده يزيد الأنماطي، أبو جعفر البغدادي، صدوق ربما وهم، أخرج له النسائي. تقريب التهذيب لابن حجر (٦٣٠٩).

(١٠) علل ابن أبي حاتم ٦: ٣٠١.

والطبراني[٣]: حدثنا عبدالله بن الحسن الحراني[٤]، قال: حدثنا أحمد بن عبدالملك بن واقد الحراني[٥].

أربعتهم (أبو أيوب، وابن معاوية، والحكم، وأحمد)، عن محمد بن سلمة[٦]، عن محمد بن إسحاق[٧]، عن إبراهيم بن مهاجر، عن إسماعيل[٨] مولىٰ عمرو بن العاص، عن عبدالله بن عمرو ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**والذي نفسي بيده لقتل المؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا**».

قال الطبراني: «لم يروه عن ابن المهاجر إلا ابن إسحاق، تفرد به محمد بن سلمة».

في إسناد ابن أبي عاصم أبو أيوب سليمان بن عمر الرقي، وقد ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكر أن أباه كتب عنه بالرقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن القطان الفاسي: «لا تعرف حاله»[٩]، ولم يتفرد، وتابعه كل من محمد بن مالج، والحكم بن موسىٰ، وأحمد بن عبدالملك.

إلا أن مداره على محمد بن سلمة الحراني، وهو ثقة وقد تفرد بهٰذا الإسناد عن ابن إسحاق كما قال الطبراني، ومحمد بن إسحاق كثيرُ التدليس عن الضعفاء والمجهولين[١٠]، وصفه بالتدليس أحمد والدارقطني، وعدَّه الحافظ ابن حجر في المرتبة الرابعة، وهم الذين لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل، وقد عنعن.

---

(١) **عبيدالله بن عبدالكريم المخزومي**، أبو زرعة الرازي، إمام حافظ ثقة مشهور، أخرج له مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه. تقريب التهذيب لا بن حجر (٤٣١٦).

(٢) **الحكم بن موسىٰ البغدادي**، أبو صالح القنطري، صدوق، أخرج له البخاري تعليقاً ومسلم وأبو داود في المراسيل والنسائي وابن ماجه. تقريب التهذيب لابن حجر (١٤٦٢).

(٣) المعجم الكبير (١٤٠٦، ١٤٧٣)، المعجم الأوسط (٤٣٤٩)، المعجم الصغير (٥٩٤).

(٤) **عبدالله بن الحسن الحراني**، أبو شعيب، قال ابن حبان: «يخطئ ويهم». وقال الدارقطني: «ثقة مأمون». وقال ابن حجر: «صدوق». ثقات ابن حبان ٨: ٣٦٩، سؤالات السهمي للدارقطني (٣٢٦)، لسان الميزان لابن حجر ٤: ٤٥٤.

(٥) **أحمد بن عبدالملك الحراني**، أبو يحيىٰ الأسدي، ثقة، تكلم فيه بلا حجة، أخرج له البخاري والنسائي وابن ماجه. تقريب التهذيب لابن حجر (٦٩).

(٦) **محمد بن سلمة الحراني**، الباهلي مولاهم، ثقة، أخرج له البخاري في القراءة خلف الإمام وباقي الأربعة. تقريب التهذيب لابن حجر (٥٩٢٢).

(٧) **محمد بن إسحاق بن يسّار**، أبو بكر المطلبي مولاهم، المدني، نزيل العراق، إمام المغازي، صدوق يدلس، ورمي بالتشيع والقدر، أخرج له البخاري تعليقاً وباقي الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٥٧٢٥).

(٨) **إسماعيل القرشي السهمي**، مولىٰ ابن عمرو، صدوق، أخرج له النسائي. تقريب التهذيب لابن حجر (٤٩٧).

(٩) **انظر**: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤: ١٣١، ثقات ابن حبان ٨: ٢٨٠، بيان الوهم والإيهام لابن القطان ٥: ٨٥.

(١٠) تعريف أهل التقديس (١٢٥).

قال أبو زرعة: «هكذا حدثنا الحكم، والحرانيون يروون هٰذا الحديث، يدخلون بين محمد بن إسحاق، وبين إبراهيم بن مهاجر: الحسن بن عمارة»[١].

وفيه أيضاً إبراهيم بن مهاجر، وقد تُكُلِّم فيه:

فقال أحمد: «ليس به بأس»[٢]. وقال مرة: «فيه ضعف»[٣]. وقال يحيىٰ بن معين: «ضعيف»[٤]. وقال يحيىٰ بن سعيد: «لم يكن إبراهيم بن مهاجر بالقوي»[٥]. وقال سفيان: «لا بأس به»[٦].

وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي، هو وحصين بن عبدالرحمن وعطاء بن السائب قريب بعضهم من بعض، ومحلهم عندنا محل الصدق بكتب حديثهم ولا يحتج بحديثهم». قال عبدالرحمن: قلت لأبي: ما معنىٰ لا يحتج بحديثهم؟ قال: «كانوا قوماً لا يحفظون، فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون، ترىٰ في أحاديثهم اضطراباً ما شئت»[٧].

وقال أبو داود: «صالح الحديث»[٨]. وقال الترمذي: «لم يكن بالقوي»[٩]. وقال النسائي: «ليس بالقوي»[١٠]. وقال الدارقطني: «يعتبر به»[١١].

وقال ابن حبان: «كثير الخطأ، تستحب مجانبة ما انفرد من الروايات»[١٢].

وقال ابن عدي: «أحاديثه صالحة، يحمل بعضها بعضاً.. وحديثه يكتب في الضعفاء»[١٣].

فهو صدوق يحتج به في الشواهد والمتابعات.

وبناء علىٰ ما تقدم فالإسناد ضعيف لأمرين:

---

(١) علل ابن أبي حاتم (٦: ٣٠١)، والحسن بن عمارة متروك. تقريب التهذيب لابن حجر (١٢٦٤).
(٢) العلل ومعرفة الرجال (٢٥١١).
(٣) الكامل لابن عدي ١: ٢١٤.
(٤) تاريخ الدوري (١٦٦٨).
(٥) الكامل لابن عدي ١: ٢١٤.
(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢: ١٣٣.
(٧) المصدر السابق.
(٨) تهذيب التهذيب لابن حجر ١: ١٦٨.
(٩) الجامع (١٨٧٤).
(١٠) كتاب الضعفاء والمتروكين (٧)، وسنن الدارقطني (٣٩٨٦).
(١١) كتاب الضعفاء والمتروكين للدارقطني (٢٠).
(١٢) كتاب المجروحين لابن حبان ١: ١٢٤.
(١٣) الكامل لابن عدي ١: ٢١٤.

الأول: الكلام في ابن المهاجر لكثرة خطئه، وتفرده مع عدم المتابع.

الثاني: غرابة الإسناد، فقد تفرد به محمد بن سلمة عن ابن إسحاق عن ابن مهاجر عن إسماعيل، قال الدارقطني: «تفرد به محمد بن إسحاق، عن إبراهيم بن مهاجر، عنه»[١].

الراجح من الخلاف:

هٰذا الحديث اختلف في رفعه ووقفه من عدة طرق:

فالطريق الأول: رواه يعلىٰ بن عطاء، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو ﷺ، والاختلاف وقع فيه من طريقين:

الأول: طريق شعبة، والراجح فيه ما رواه محمد بن جعفر عنه موقوفاً، وهو الذي رجحه الدارقطني.

والثاني: طريق سفيان الثوري، والراجح فيه ما رواه الفريابي موقوفاً أيضاً.

فيكون الراجح في رواية يعلىٰ بن عطاء هو الوقف، وهو ما يوافق رواية منصور بن المعتمر وهشيم بن بشير.

وقد صحح البخاري رواية شعبة الموقوفة كما نقل الترمذي عنه فقال: «سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: «الصحيح عن عبدالله بن عمرو موقوف»[٢]، وصحح الترمذي أيضاً رواية شعبة الموقوفة، وقال: «هذا أصح من حديث ابن أبي عدي»، وقال عن رواية الثوري الموقوفة: «وهذا أصح من الحديث المرفوع»[٣]، وكذا قال البيهقي عن رواية شعبة: «الموقوف أصح»

قال الترمذي: «وهذا أصح من حديث ابن أبي عدي وفي الباب عن سعد، وابن عباس، وأبي سعيد، وأبي هريرة، وعقبة بن عامر، وبريدة.

و**الطريق الثاني**: رواه إسماعيل مولىٰ عمرو بن العاص، عن عبدالله بن عمرو، مرفوعاً، وهٰذا الطريق إسناده ضعيف؛ للتفرد، وللكلام في ابن المهاجر، وهو مخالف لما رواه يعلىٰ بن عطاء.

والحديث ضعيف؛ لأنه من رواية عطاء العامري وهو مجهول كما تقدم.

وروي مرفوعاً عن جماعة من الصحابة ﷺ، كالبراء بن عازب، وبريدة، وابن مسعود ﷺ:

---

(١) أطراف الغرائب للدارقطني ١: ٦٠٧.

(٢) العلل الكبير للترمذي ص٤٨٤، سنن البيهقي (١٥٦٤٨)، البدر المنير ٨: ٣٤٦، صحيح سنن النسائي للألباني (٣٩٩٩)، مشكاة المصابيح بتحقيق الألباني ٢: ١٠٣١

(٣) جامع الترمذي (١٣٩٥).

أما حديث البراء ﷺ مرفوعاً: «**لزوال الدنيا أهون عند الله من قتل مؤمن بغير حق**»، فقد أخرجه ابن ماجه[١]، وابن أبي الدنيا[٢]، وابن أبي عاصم[٣]، وابن عدي[٤]، والبيهقي[٥]، وقال ابن الملقن: صحيح»[٦].

وحديث بريدة عن أبيه ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**قتل المؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا**» أخرجه النسائي[٧]، وقال ابن الملقن: «وهذا إسناد صحيح، كل رجاله ثقات محتج بهم في الصحيح»[٨].

وحديث ابن مسعود ﷺ مرفوعاً: «**لقتل مؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا وما فيها**»، أخرجه الطبراني[٩]، وقال ابن الملقن: «وقد أسند هذا من وجوه صحيحة لا مطعن لأحد في رجالها»[١٠].

❖❖ ❖❖ ❖❖

(١) سنن ابن ماجه (٢٦١٩).
(٢) الأهوال (٢٣٢).
(٣) الديات (٤)، الزهد (١٣٨).
(٤) الكامل ٣: ١٤٥.
(٥) شعب الإيمان (٤٩٥٨، ٤٩٥٩، ٤٩٦٩، ٤٩٦١).
(٦) البدر المنير ٨: ٣٤٧.
(٧) سنن النسائي (٣٩٩٠).
(٨) البدر المنير ٨: ٣٤٧.
(٩) المعجم الكبير (٨٤٥٤).
(١٠) البدر المنير ٨: ٣٤٦.

(٢) حديث عبدالله بن الزبير ﷺ: «**من شَهَرَ سيفه ثم وضعه؛ فدمُه هدرٌ**»[١].

رواه معمر، عن عبدالله بن طاووس، عن أبيه، عن عبدالله بن الزبير ﷺ.

واختلف علىٰ معمر:

فرواه الفضل بن موسىٰ، ووهيب بن خالد، عنه به **مرفوعاً**.

ورواه عبدالرزاق، عنه به **موقوفاً**.

ورواه ابن جريج، عن ابن طاووس، عن أبيه، عن ابن الزبير به **موقوفاً**.

أولاً: الاختلاف في رواية معمر:

طرق الرفع:

١. رواية الفضل بن موسىٰ:

أخرجها النسائي[٢]: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم[٣].

وأبو نعيم[٤]: حدثنا محمد بن عمر بن غالب[٥]، ثنا موسىٰ بن هارون[٦]، ثنا إسحاق بن راهويه.

والطحاوي[٧]: حدثنا إبراهيم بن أبي داود[٨]، قال ثنا إبراهيم بن عبدالله الهروي[٩].

---

(١) **شهر**: أخرجه من غمده للقتال. **وضعه**: أي ضرب به. النهاية في غريب الحديث ص٤٩٨.

(٢) سنن النسائي (٤٠٩٧).

(٣) **إسحاق بن إبراهيم الحنظلي**، أبو محمد ابن راهويه المروزي، ثقة حافظ مجتهد، أخرج له الستة إلا ابن ماجه. تقريب التهذيب لابن حجر (٣٣٢).

تنبيه: ذكر من ترجم لإسحاق أن كنيته «أبو يعقوب»، بخلاف ما ذكره الحافظ في التقريب، ولعله سبق قلم أو خطأ من الناسخ؛ لأنه في التهذيب «أبو يعقوب». **انظر**: الكنىٰ والأسماء للدولابي ٣: ١١٦٣، تهذيب الكمال للمزي ٢: ٣٧٣، تهذيب التهذيب لابن حجر ١: ١١٢.

(٤) حلية الأولياء ٤: ٢١.

(٥) **محمد بن عمر بن غالب الجعفي**، كذبه ابن أبي الفوارس، وقال أبو نعيم: «كان ذا حفظ ومعرفة». ميزان الاعتدال للذهبي ٣: ٦٧١، لسان الميزان لابن حجر ٧: ٤١٢.

(٦) **موسىٰ بن هارون البزاز**، أبو عمران البغدادي، قال الخطيب: «كان ثقة عالماً حافظاً». تاريخ بغداد ١٣: ٥٠.

(٧) شرح مشكل الآثار ٣: ١٩٠.

(٨) **إبراهيم بن أبي داود البَرَلُّسي**، أبو إسحاق الأسدي الشامي، قال ابن جوصا: «وكان من أوعية الحديث». وقال ابن يونس: «أحد الحفاظ المجودين الأثبات». سير أعلام النبلاء للذهبي ١٣: ٣٩٤.

(٩) **إبراهيم بن عبدالله الهروي**، أبو إسحاق نزيل بغداد، صدوق حافظ، تُكلم فيه بسبب القرآن، أخرج له الترمذي وابن ماجه. تقريب التهذيب لابن حجر (١٩٣).

والطبراني[١] ـ ومن طريقه الضياء المقدسي[٢] ـ قال: حدثنا موسىٰ بن هارون، حدثنا إسحاق بن راهويه.

وقال الطبراني: وحدثنا الحسين بن إسحاق التستري[٣]، قال: حدثنا إبراهيم بن عبدالله الهروي.

كلاهما (إبراهيم، إسحاق)، عن الفضل بن موسىٰ[٤]، عن معمر[٥]، عن ابن طاووس[٦]، عن أبيه[٧]، عن ابن الزبير ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**من شهر سيفه ثم وضعه؛ فدمه هدر**».

وفي رواية الطحاوي: قال الفضل: يعني ضرب به.

قال أبو نعيم: «تفرد به الفضل عن معمر مجرداً»، وقد تابعه وهيب بن خالد كما في الطريق الثاني.

وقال الطبراني: «لم يَذْكُر في هٰذا الحديث أحدٌ ممن رواه عن معمر: «ابن الزبير» إلا الفضل بن موسىٰ».

وهٰذا الطريق بمجموع أسانيده صحيح.

٢. رواية وهيب بن خالد[٨]:

أخرجها الحاكم[٩]، قال: حدثنا محمد بن صالح بن هانئ[١٠]، ثنا السري بن خزيمة[١١]، ثنا موسىٰ

(١) المعجم الكبير (٤٨)، المعجم الأوسط (٨٠١٣).

(٢) الأحاديث المختارة (٢٦٠، ٢٦١).

(٣) **الحسين بن إسحاق التستري الدَّقيقي**، قال الذهبي: «محدث، رحَّال، ثقة». تاريخ الإسلام ٦: ٧٣٩.

(٤) **الفضل بن موسىٰ السِّيناني**، أبو عبدالله المروزي، ثقة ثبت، وربما أغرب، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٥٤١٩).

(٥) **معمر بن راشد الأزدي** مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن، ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدَّث به بالبصرة، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٦٨٠٩)

(٦) **عبدالله بن طاووس** بن كيسان اليماني، أبو محمد، ثقة فاضل عابد، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٣٣٩٧).

(٧) **طاووس بن كيسان اليماني**، أبو عبدالرحمن الحميري مولاهم الفارسي، يقال: اسمه ذكوان، وطاووس لقب، ثقة، فقيه، فاضل، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٣٠٠٩).

(٨) قال محقق المعجم الكبير للطبراني الشيخ طارق عوض الله: «غير أني أستغرب هٰذا الطريق، فالحديث مشهور من حديث السيناني مرفوعاً، وجزم بعضهم بأنه تفرد به، واستنكره من استنكره علىٰ السيناني، فأخشىٰ أن يكون بعض الرواة أخطأ في هٰذا الإسناد، كأن يكون قلب السيناني بوهيب، أو رفعه خطأ. ولتنظر ترجمة محمد بن صالح بن هانئ، فإني لم أقف عليها. هٰذا ووهيب غير مشهور بالرواية عن معمر، وهٰذا مما يقوي الاستغراب، والله أعلم».

(٩) المستدرك (٢٧٢٧).

(١٠) **محمد بن صالح بن هانئ**، أبو جعفر الوراق النيسابوري، قال أبو عبدالله الحاكم: «الثقة المأمون» وقال ابن الجوزي: «وكان له فهم وحفظ، وكان من الثقات». وقال ابن كثير: «وكان يفهم ويحفظ، وكان ثقة زاهداً». **انظر**: المنتظم لابن الجوزي ٦: ٣٧٠، البداية والنهاية لابن كثير ١١: ٢٣٩، رجال الحاكم في المستدرك للوادعي ٢: ٢١٦ ـ ٢١٧.

(١١) **السري بن خزيمة البيوردي**، وثقه ابن حبان. وقال الحاكم: «هوشيخ فوق الثقة» وقال الذهبي: «الإمام، الحافظ، =

ابن إسماعيل[١]، عن وهيب[٢]، عن معمر، عن ابن طاووس، عن أبيه، عن ابن الزبير مرفوعاً، بلفظ: «**من شهر سيفه ثم وضعه؛ فدمه هدر**».

قال الحاكم: «حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، والألباني[٣].

طرق الوقف:

١. رواية عبدالرزاق:

أخرجها عبدالرزاق في المصنف[٤] ـ ومن طريقه النسائي[٥] ـ، عن معمر، عن ابن طاووس، عن أبيه، عن ابن الزبير موقوفاً: «**من أشار بسلاح ثم وضعه ـ يقول: ضرب به ـ؛ فدمه هدر**».

وهٰذا إسناد صحيح.

٣. رواية ابن جريج، عن ابن طاووس:

أخرجها عبدالرزاق[٦].

وابن أبي شيبة[٧]: حدثنا محمد بن بكر[٨].

والنسائي[٩]: أخبرنا أبو داود الحراني[١٠]، حدثنا أبو عاصم[١١].

ثلاثتهم (عبدالرزاق، محمد بن بكر، أبو عاصم)، عن ابن جريج، عن ابن طاووس، عن أبيه، قال: سمعت ابن الزبير يقول: «**من رفع السلاح، ثم وضعه فدمه هدر**».

فيه عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج، وهو ثقة فقيه فاضل، إلا أنه يدلس[١]، وهو من الطبقة

الحجة، أبو محمد الأبيوردي، محدث نيسابور». ثقات ابن حبان ٨: ٣٠٢، سير أعلام النبلاء ٢٥: ٢٤٣.

(١) **موسىٰ بن إسماعيل المِنْقَري**، أبو سلمة التَّبوذكي البصري، ثقة ثبت، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٦٩٤٣).

(٢) **وُهَيْب بن خالد الباهلي** مولاهم، أبو بكر البصري، ثقة، ثبت، لكنه تغير قليلاً بأخرة، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٧٤٨٧).

(٣) السلسلة الصحيحة ٥: ٤٥٥.

(٤) مصنف عبدالرزاق (١٨٦٨٣).

(٥) سنن النسائي (٤٠٩٨).

(٦) مصنف عبدالرزاق (١٨٦٨٤).

(٧) مصنف ابن أبي شيبة (٢٨٩٢٤).

(٨) **محمد بن بكر البُرْساني**، أبو عثمان البصري، صدوق قد يخطىء، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٥٧٦٠).

(٩) سنن النسائي (٤٠٩٩).

(١٠) **سليمان بن سيف الطائي** مولاهم، أبو داود الحراني، ثقة حافظ، أخرج له النسائي. تقريب التهذيب (٢٥٧١).

(١١) **الضحاك بن مخلد الشيباني**، أبو عاصم النبيل البصري، ثقة ثبت، أخرج له الستة. التقريب لابن حجر (٢٩٧٧).

الثالثة من الموصوفين بالتدليس[٢]، فلا يقبل حديثه إلا بعد التصريح بالسماع، وقد عنعن، وهي علة مؤثرة ولٰكن تابعه في الرواية عن ابن طاووس معمرُ بنُ راشد ـ كما تقدم ـ بإسناد صحيح.

الراجح من الخلاف:

بعد دراسة الحديث وطرقه تبين أن رواية الوقف أرجح من الوقف؛ وذلك أن الاختلاف في الحديث وقع بين الرواة عن معمر، وهم الفضل بن موسىٰ ووهيب بن خالد رفعاً، وعبدالرزاق وقفاً، وعند الموازنة بينهم يتبين أن عبدالرزاق ممن لازم معمر وأكثر الرواية عنه، وأما الفضل ووهيب فليسا كذلك، ولم يلازماه كما لازمه عبدالرزاق في اليمن، إضافةً إلىٰ أنهما ليسا من المكثرين في الرواية عن معمر فلم يختصّا به كما اختص عبدالرزاق به.

ومما يرجح الوقف متابعة ابن جريج لمعمر فرواه موقوفاً أيضاً وإن كانت روايته لا تسلم من تدليس ابن جريج.

وقد رجح رواية الوقف البخاري والألباني[٣].

❖❖ ❖❖ ❖❖

(١) **انظر**: تقريب التهذيب لابن حجر (٤١٩٣).

(٢) تعريف أهل التقديس لابن حجر (٨٣).

(٣) العلل الكبير للترمذي ص٢٣٧، صحيح سنن النسائي للألباني ٤: ١٠٢.

(٣) حديث عبدالله بن مسعود ﷺ: «**دية الخطأ خمسة أخماس: عشرون حقة**[١] **وعشرون جذعة**[٢] **وعشرون بنات مخاض**[٣] **وعشرون بنات لبون**[٤] **وعشرون بنو لبون ذكور**».

رواه حجاج بن أرطأة، عن زيد بن جبير، عن خشف بن مالك، عن ابن مسعود ﷺ **مرفوعاً**.

ورواه أبو عبيدة، والنخعي، وعلقمة، عن ابن مسعود ﷺ **موقوفاً**.

طريق الرفع:

أخرجه أحمد[٥]، وأبو داود[٦]، والترمذي[٧]، والنسائي[٨]، وابن ماجه[٩]، والدارمي[١٠]، وابن أبي شيبة[١١]، والداقطني[١٢]، والبيهقي[١٣]، من طرق عن الحجاج بن أرطأة، عن زيد بن جبير[١٤]، عن خشف بن مالك، عن عبدالله بن مسعود ﷺ قال: «**قضىٰ رسول الله ﷺ في دية الخطأ عشرين بنت مخاض، وعشرين ابن مخاض، وعشرين ابنة لبون، وعشرين حقة، وعشرين جذعة**».

قال أبو داود: «وهو قول عبدالله».

وقال البيهقي معلقاً علىٰ كلام أبي داود: «يعني إنما روي من قول عبدالله موقوفاً غير مرفوع».

وقال الترمذي: «حديث ابن مسعود لا نعرفه مرفوعاً إلا من هٰذا الوجه، وقد روي عن عبدالله

---

(١) **الحقة**: هي الإبل التي دخلت في السنة الرابعة ، وسميت بذلك لأنها استحقت الركوب والتحميل. **انظر**: النهاية لابن الأثير ص٢٢١.

(٢) **الجذعة**: هي الإبل التي دخلت في السنة الخامسة. النهاية لابن الأثير ص١٤٣.

(٣) **بنت المخاض**: هي التي دخلت في السنة الثانية؛ لأنَّ أمها قد لَحِقَت بالمخاض، أي الحَوامِل وإن لم تكن حاملاً. **انظر**: النهاية لابن الأثير ص٨٦٠.

(٤) **بنت اللبون**: الإبل التي أتىٰ عليها سنتان ودخلت في الثالثة، فصارت الأم لَبُوناً أي ذات لبن؛ لأنها تكون قد حملت حملاً آخر ووضعته. **انظر**: النهاية لابن الأثير ص٨٢٦.

(٥) مسند أحمد (٤٣٠٣).

(٦) سنن أبي داود (٤٥٤٥).

(٧) جامع الترمذي (١٣٨٦).

(٨) سنن النسائي (٤٨٠٢).

(٩) سنن ابن ماجه (٢٦٣١).

(١٠) سنن الدارمي (٢٣٦٧).

(١١) مصنف ابن أبي شيبة (٢٦٧٤٨).

(١٢) سنن الدارقطني (٣٣٦٤، ٣٣٦٦، ٣٣٦٧، ٣٣٦٨).

(١٣) سنن البيهقي الكبرىٰ (١٦١٥٩، ١٦١٦٠)، سنن البيهقي الصغرىٰ (٣٠٢٩، ٣٠٣١).

(١٤) **زيد بن جبير الطائي**، ثقة، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٢١٢١).

موقوفاً».

هٰذا الطريق يرويه الحجاج بن أرطأة، أبو أرطاة الكوفي القاضي، وإسناده غريب، فلا يُعلم أحد رواه مرفوعاً غيره، وقد اختلف الأئمة في الحجاج جرحاً وتعديلاً:

فقال أحمد: «كان من الحفاظ». قيل: فلم ليس هو عند الناس بذاك؟ قال: «لأن في حديثه زيادة علىٰ حديث الناس، ليس يكاد له حديث إلا فيه زيادة»[١]. وقال مرة: «يزيد في الحديث»[٢]. وسئل عنه: يحتج بحديثه؟ فقال: «لا»[٣].

وقال يحيىٰ بن معين: «صدوق، ليس بالقوىٰ»[٤]. وقال أيضاً: «ليس به بأس»[٥]. وقال يحيىٰ بن سعيد: «الحجاج بن أرطاة ومحمد بن إسحاق عندىٰ سواء، وتركتُ الحجاج عمداً ولم أكتب عنه حديثاً قط»[٦]. وقال أبو زرعة: «صدوق، مدلس»[٧].

وقال أبو حاتم: «صدوق، يدلس عن الضعفاء، يكتب حديثه، وإذا قال: حدثنا، فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بين السماع»[٨].

وقال النسائي: «ليس بالقوىٰ»[٩]. وقال أيضاً: «ضعيف، ولا يحتج به بحديثه»[١٠].

وقال ابن عدي: «إنما عاب الناس عليه تدليسه عن الزهرىٰ وغيره، وربما أخطأ في بعض الروايات، فأما أن يتعمد الكذب فلا، وهو ممن يكتب حديثه»[١١].

وقال يعقوب بن شيبة: «واهي الحديث، في حديثه اضطراب كثير، وهو صدوق»[١٢]. وقال ابن

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣: ١٥٦.
(٢) علل أحمد رواية المروذي (٤٩١).
(٣) ضعفاء العقيلي ٢: ١٠١.
(٤) تهذيب الكمال للمزي ٥: ٤٢٥.
(٥) معرفة الرجال (٢٧٦).
(٦) تهذيب الكمال للمزي ٥: ٤٢٥.
(٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣: ١٥٦.
(٨) المصدر السابق.
(٩) تاريخ بغداد للخطيب ٨: ٢٣٥.
(١٠) سنن النسائي (٤٩٨٣).
(١١) الكامل في الضعفاء ٢: ٢٢٨.
(١٢) تهذيب الكمال للمزي ٥: ٤٢٧.

سعد: «وكان ضعيفا في الحديث»[١].

وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوىٰ عندهم»[٢]. قال الدارقطني: «لا يحتج به»[٣].

ووصفه بالتدليس أبو زرعة الرازي وأبو حاتم وابن عدي، وعدَّه الحافظ ابن حجر في المرتبة الرابعة من الموصوفين بالتدليس[٤]، وهم الذين لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل. وأخرج له البخاري في الأدب المفرد، ومسلم مقروناً بغيره، وباقي الستة.

والظاهر من حاله أنه صدوق كثير الإرسال والتدليس عن الضعفاء.

وفيه أيضاً خِشْف بن مالك الطائي الكوفي، وقد قال فيه الدارقطني والبيهقي والخطابي: «مجهول»[٥]، وقال ابن عبدالبر: «ليس بمعروف»[٦]، ولم يرو عنه إلا زيد بن جبير، وليس له غير حديثين. إلا أن النسائي قال: «ثقة»[٧]، وذكره ابن حبان في الثقات[٨]، وقال الذهبي: «وُثِّق»[٩]، وأخرج له الأربعة، وهو من الطبقة الثانية من كبار التابعين.

فالحديث بهٰذا الإسناد ضعيف؛ لأمور:

١. كلام الأئمة في الحجاج بن أرطأة من جهة حفظه وضبطه وكثرة خطئه في الحديث.
٢. تدليس الحجاج، وعنعنة إسناده، ولم يصرح بالسماع.
٣. خشف بن مالك حكم عليه الأئمة بأنه مجهول، وقد تفرد ولم يتابع، ولا يحتج بخبر المجهول لا سيما عند التفرد، وأما توثيق النسائي له فقد خالفه جمهور الأئمة فحكموا عليه بالجهالة، وليس لخشف له إلا هٰذا الحديث، وحديث حر الرمضاء وقد أخطأ فيه أيضاً فرواه مرفوعاً والصواب وقفه كما نص علىٰ ذلك البخاري بقوله: «الصحيح هو عن عبدالله بن مسعود موقوف»[١٠].

(١) الطبقات الكبرىٰ ٦: ٣٥٩.
(٢) الأسامي والكنىٰ (٤١٣).
(٣) سنن الدارقطني (٢١٤٢).
(٤) تعريف أهل التقديس لابن حجر (١١٨).
(٥) سنن الدارقطني (٣٣٦٤)، معرفة السنن والآثار للبيهقي ١٢: ١٠٤، معالم السنن للخطابي ٤: ٢٣، **وانظر**: إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ٤: ١٩٠.
(٦) التمهيد ١٧: ٣٥١.
(٧) تهذيب الكمال للمزي ٨: ٢٤٩.
(٨) ٤: ٢١٤.
(٩) الكاشف (١٣٨٧).
(١٠) علل الترمذي ص٦٤، والحديث أخرجه ابن ماجه (٦٧٦)، والطبراني في المعجم الكبير ٩: ٢٩٦.

طرق الوقف:

١. رواية أبي عبيدة:

أخرجها الدارقطني[١] من طريق الحسين بن إسماعيل[٢]، حدثنا العباس بن يزيد[٣]، حدثنا بشر بن المفضل[٤].

وأخرجها أيضاً[٥] من طريق دَعْلَج بن أحمد[٦]، حدثنا حمزة بن جعفر الشيرازي[٧]، ثنا أبو سلمة[٨]، حدثنا حماد بن سلمة[٩].

وأخرجها البيهقي[١٠]: أخبرنا أبو الحسين علي بن محمد بن عبدالله بن بشران ببغداد[١١]، أنبأ إسماعيل بن محمد الصفار[١٢]، ثنا محمد بن عبدالملك[١٣]، ثنا يزيد بن هارون[١٤].

ثلاثتهم (بشر، وحماد، ويزيد) قالوا: أخبرنا سليمان التيمي[١٥].

وأخرجها الدارقطني أيضاً[١٦]: حدثنا أبو حفص عمر بن أحمد بن علي الجوهري[١٧]حدثنا سعيد

(١) سنن الدارقطني (٣٣٦٢).

(٢) تقدم في الحديث (٣).

(٣) **العباس بن يزيد البحراني**، أبو الفضل البصري، ملقب بـ«عباسويه»، صدوق يخطئ، أخرج له ابن ماجه. تقريب التهذيب لابن حجر (٣١٩٤).

(٤) **بشر بن المفضل الرقاشي** مولاهم، أبو إسماعيل البصري، ثقة ثبت عابد، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٧٠٣).

(٥) سنن الدارقطني (٣٣٦٢).

(٦) **دعلج بن أحمد السجستاني**، أبو محمد المعدل، قال الخطيب: «كان ثقة ثبتاً». تاريخ بغداد للخطيب ٨:٣٨٨.

(٧) لم أعثر له علىٰ ترجمة، وقد توبع في الإسناد الذي قبله.

(٨) **موسىٰ بن إسماعيل المِنْقري**، أبو سلمة التبوذكي، ثقة ثبت، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٦٩٤٣).

(٩) **حماد بن سلمة البصري**، أبو سلمة، ثقه عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة، أخرج له البخاري تعليقاً وباقي الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (١٤٩٩).

(١٠) سنن البيهقي الكبرىٰ (١٦١٥٨).

(١١) **علي بن محمد بن بشران** الأموي، أبو الحسين البغدادي المعدل، قال الخطيب البغدادي: «وكان صدوقاً ثبتاً، تام المروءة، ظاهر الديانة». تاريخ بغداد للخطيب ١٢: ٩٨.

(١٢) **إسماعيل بن محمد الصفار**، أبو علي البغدادي، قال الدارقطني: «كان ثقة متعصباً للسنة»، **انظر**: تاريخ بغداد للخطيب ٦: ٣٠٢.

(١٣) **محمد بن عبدالملك الواسطي**، أبو جعفر الدقيقي، أخرج له أبو داود وابن ماجه. التقريب لابن حجر (٦١٠١).

(١٤) **يزيد بن هارون** السلمي مولاهم، أبو خالد الواسطي، ثقة متقن عابد، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٧٧٨٩).

(١٥) **سليمان بن طرخان التيمي**، أبو المعتمر البصري، ثقة عابد، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٢٥٧٥).

(١٦) سنن الدارقطني (٣٣٦١).

(١٧) **عمر بن أحمد الجوهري**، أبو حفص المروزي، قال الخطيب: «كان ثقة صدوقاً». تاريخ بغداد ١١: ٢٢٧.

بن مسعود[١] حدثنا النضر بن شميل[٢] أخبرنا سعيد بن أبي عروبة[٣] عن قتادة[٤].

كلاهما (سليمان، قتادة)، عن أبي مجلز لاحق بن حميد[٥]، عن أبي عبيدة[٦]، عبدالله بن مسعود ﷺ قال: «**دية الخطأ خمسة أخماس: عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنات مخاض وعشرون بنات لبون وعشرون بنو لبون ذكور**»، مع اخلاف في الترتيب.

قال الدارقطني: «هٰذا إسناد حسن، ورواته ثقات».

قال البيهقي: «هٰذا هو المعروف عن عبدالله بن مسعود بهٰذه الأسانيد».

وهٰذا الإسناد منقطع ظاهراً إلا أنه متصل حكماً، فأبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود لم يسمع من أبيه، كما نصَّ علىٰ ذلك شعبة، وابن معين، والترمذي، وأبو حاتم، وابن حبان[٧]. إلا أن أحاديثه عن أبيه صحيحة، قاله ابن المديني كما نقل عنه ابن رجب بقوله: «وأبو عبيدة وإن لم يسمع من أبيه إلا أن أحاديثه عنه صحيحة، تلقاها عن أهل بيته الثقات العارفين بحديث أبيه»[٨].

وقال يعقوب بن شيبة السدوسي ـ تلميذ ابن المديني ـ: «إنما استجاز أصحابنا أن يدخلوا حديث أبي عبيدة عن أبيه في المسند، يعني في الحديث المتصل؛ لمعرفة أبي عبيدة بحديث أبيه وصحتها، وأنه لم يأتِ فيها بحديث منكر»[٩].

وعلىٰ هٰذا يسلم هٰذا الطريق من علة الانقطاع.

إلا أن فيه قتادة السدوسي وهو مدلس، وعده الحافظ ابن حجر من الطبقة الثالثة من الموصوفين

---

(١) **سعيد بن مسعود السلمي**، أبو عثمان المروزي، ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الخليلي: «ثقة». الذهبي: «أحد الثقات». **انظر**: ثقات ابن حبان ٨: ٢٧١، الإرشاد للخليلي ٣: ٨٩٨، سير أعلام النبلاء للذهبي ١٢: ٥٠٤.

(٢) **النضر بن شميل المازني**، أبو الحسن البصري، ثقة ثبت، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٧١٣٥).

(٣) **سعيد بن أبي عروبة اليشكري** مولاهم، أبو النضر البصري، ثقة حافظ له تصانيف، لكنه كثير التدليس، واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٢٣٦٥).

(٤) **قتادة بن دعامة السدوسي**، أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٥٥١٨).

(٥) **لاحق بن حميد السدوسي**، أبو مِجْلَز البصري، ثقة، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٧٤٨٩).

(٦) **أبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود**، مشهور بكنيته، والأشهر أنه لا اسم له غيرها، ويقال: اسمه عامر، كوفي، والراجح أنه لا يصح له سماع من أبيه، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٨٢٣١).

(٧) **انظر**: سؤالات ابن الجنيد لابن معين (٨١٩)، جامع الترمذي ١: ٦٩، المراسيل لابن أبي حاتم ص٢٥٦ ـ ٢٥٧، ثقات ابن حبان ٥: ٥٦١.

(٨) المصدر السابق ٥: ١٨٧، ٦: ١٤.

(٩) شرح علل الترمذي لابن رجب ١: ٥٤٤.

بالتدليس، وهم الذين لا يحتج بحديثهم إلا بعد التصريح بالسماع[١]، وقد عنعن، ولٰكن تابعه سليمان التيمي وهو ثقة، إلا أنه وصف بالتدليس أيضاً، ولٰكنه من الطبقة الثانية من المدلسين كما عده الحافظ ابن حجر[٢]، وهم الذين احتمل الأئمة تدليسهم، وأخرجوا لهم في الصحيح؛ لإمامتهم وقلة تدليسهم، وعلىٰ هٰذا يكون الإسناد سالماً من التدليس.

٢. رواية إبراهيم النخعي:

أخرجها ابن أبي شيبة[٣].

وأخرجها الدارقطني[٤]: حدثنا القاضي المحاملي[٥] نا العباس بن يزيد.

كلاهما (ابن أبي شيبة، العباس) عن وكيع[٦]، حدثنا سفيان[٧]، عن منصور[٨]، عن إبراهيم[٩]، عن عبدالله بن مسعود ﷺ قال: «**في الخطأ أخماساً: عشرون حقة، وعشرون جذعة، وعشرون بنات مخاض، وعشرون بنو مخاض، وعشرون بنات لبون**».

وهٰذا الإسناد منقطع أيضاً، فالنخعي لم يسمع من ابن مسعود، إلا أن الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: «إبراهيم النخعي هو أعلم الناس بعبدالله وبرأيه وبفتياه، قد أخذ ذلك عن أخواله: علقمة، والأسود وعبدالرحمن ابني يزيد، وغيرهم من كبراء أصحاب عبدالله، وهو القائل: «إذا قلت لكم: قال عبدالله بن مسعود فهو عن جماعة من أصحابه عنه، وإذا سمعته من رجل واحد سميته لكم».

وعلىٰ هٰذا فالإسناد وإن كان منقطعاً كما هو ظاهر، إلا أن له حكم الاتصال؛ لأن النخعي إنما سمعه عن طريق الثقات.

٣. رواية علقمة بن قيس:

أخرجها ابن أبي شيبة[١٠]: حدثنا وكيع، حدثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن علقمة.

---

(١) تعريف أهل التقديس (٩٢).

(٢) تعريف أهل التقديس (٥٤).

(٣) مصنف ابن أبي شيبة (٢٦٧٥٠).

(٤) سنن الدارقطني (٣٣٦٥).

(٥) **الحسين بن إسماعيل الضبي**، أبو عبدالله المحاملي، قال الخطيب: «كان فاضلاً صادقاً ديناً». تاريخ بغداد ٨: ٢٠.

(٦) ثقة حافظ، تقدم في الحديث (١).

(٧) ثقة حافظ، تقدم في الحديث (١)

(٨) ثقة ثبت، تقدم في الحديث (١).

(٩) **إبراهيم بن يزيد النخعي**، أبو عمران الكوفي، ثقة إلا أنه يرسل كثيراً، فقيه، أخرج له الأربعة. تقريب التهذيب (٢٧٠).

(١٠) مصنف ابن أبي شيبة (٢٦٧٤٩).

وأخرجها الدارقطني[١]: ثنا القاضي الحسين بن إسماعيل، حدثنا العباس بن يزيد، حدثنا وكيع، عن سفيان.

والبيهقي[٢]: أخبرنا أبو علي الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن شاذان ببغداد[٣]، أنبأ حمزة بن محمد بن العباس[٤]، ثنا العباس بن محمد الدوري[٥]، ثنا عبيد الله بن موسىٰ[٦]، أنبأ إسرائيل[٧].

كلاهما (سفيان، إسرائل) عن أبي إسحاق السبيعي[٨]، عن علقمة[٩]، عن عبدالله بن مسعود ﷺ، بلفظ النخعي السابق.

وهٰذا الإسناد منقطع، فمداره علىٰ أبي إسحاق السبيعي، وهو ثقة، ولم يسمع من علقمة شيئاً، نصَّ علىٰ ذلك شعبة، وابن معين، والعجلي، ويعقوب بن سفيان[١٠].

وقال رجل لأبي إسحاق: إن شعبة يزعم أنك قد رأيتَ علقمة و لم تسمع منه؟! قال : «صدق»[١١].

وهٰذا الطريق علىٰ أنه من منقطع إلا أنه له متابعين ـ النخعي وأبو عبيدة ـ كما تقدم.

الراجح من الخلاف:

بعد دراسة كلا الطريقين تبين أن رواية الوقف أرجح من رواية الرفع؛ للكلام علىٰ طريق الرفع من عدة وجوه:

أولاً: أن طريق الرفع روي من وجه غريب، ولا يعلم له متابع، فتفرد به الحجاج بن أرطأة عن

---

(١) سنن الدارقطني (٣٣٦٣).

(٢) سنن البيهقي الكبرىٰ (١٦١٥٧)، معرفة السنن والآثار (١٦٠٢٩).

(٣) **الحسن بن أحمد البزاز**، أبو علي البغدادي، قال الخطيب: «وكان صدوقاً، صحيح الكتاب». تاريخ بغداد ٧: ٢٧٩.

(٤) **حمزة بن محمد العَقَبي**، أبو أحمد البغدادي، قال الخطيب: «وكان ثقة». تاريخ بغداد ٨: ١٨٣.

(٥) **عباس بن محمد الدوري** الخوارزمي، أبو الفضل البغدادي، ثقة حافظ، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٣١٨٩).

(٦) **عبيدالله بن موسىٰ العبسي**، أبو محمد الكوفي، ثقة، كان يتشيع، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٤٣٤٥).

(٧) **إسرائيل بن يونس** بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني، أبو يوسف الكوفي، ثقة، تُكلم فيه بلا حجة، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٤٠١).

(٨) **عمرو بن عبدالله الهمداني**، أبو إسحاق السَّبيعي، ثقة، مكثر، عابد، اختلط بأخرة. تقريب التهذيب (٥٠٦٥).

(٩) **علقمة بن قيس النخعي**، أبو شبل الكوفي، ثقة ثبت، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٤٦٨١).

(١٠) **انظر**: تاريخ ابن معين للدوري (١٦٩٠)، معرفة الثقات للعجلي ٢: ١٧٩، المعرفة والتاريخ للفسوي ٣: ٧٥.

(١١) العلل ومعرفة الرجال (٥٦٠٤).

زيد بن جبير عن خشف، قاله الدارقطني[١]. وقال الخطيب البغدادي: «ولم يرو عن خشف بن مالك غيرُ زيد بن جبير هٰذا الحديث، وتفرد به حجاج عن زيد»[٢].

ثانياً: كلام الأئمة في الحجاج نفسه من جهة حفظه وضبطه، حتىٰ عُدَّ هٰذا الحديث من أغلاطه، فعن أبي عبيد القاسم بن سلام أنه سأل يحيىٰ القطان عن الحجاج: لم تركته؟ فقال: «للغلط»، فحدث يحيىٰ بغير حديث. وذكر أبو عبيد هٰذا الحديث منها.

ثالثاً: خشف بن مالك ـ الراوي عن ابن مسعود ـ تفرد في هٰذه الرواية، وقد خالف تلاميذ ابن مسعود الثقات، وهم: أبو عبيدة ابنه، والنخعي، وعلقمة، وهم من أخص تلاميذ ابن مسعود ﷺ، فتُقدم روايتهم ـ علىٰ انقطاع بعضها ـ علىٰ رواية خشف بن مالك؛ لأنهم أعلم الناس بقول ابن مسعود ﷺ.

رابعاً: وقوع الاختلاف في رواية الحجاج علىٰ أوجه، فبعض الرواة عن حجاج ذكر التفصيل، وبعضهم لم يذكره، فرواه أبو معاوية الضرير، وحفص بن غياث، وأبو خالد الأحمر، عن حجاج، عن زيد، عن خشف، عن ابن مسعود ﷺ، أن النبي ﷺ جعل دية الخطأ أخماساً، بدون زيادة في المتن. ورواه عبدالرحيم بن سليمان، وعبدالواحد بن زياد، ويحيىٰ بن أبي زائدة، عن حجاج، بالتفصيل في مقدار الدية: عشرين حقة، وعشرين جذعة، وعشرين بنت مخاض، وعشرين بني مخاض، وعشرين بنت لبون. ولعل هٰذا الاختلاف يرجع إلىٰ أحد أمرين: إما أنه مدرج من كلام الحجاج واجتهاد منه. وإما أن يكون قد اضطرب فرواه مرة بالإجمال ومرة بالتفصيل

خامساً: ووقوع الاختلاف عليه أيضاً في نوع الدية، ففي رواية الرفع: «**عشرون ابن مخاض**»، بينما في رواية الوقف: «**عشرون ابن لبون**»، وهٰذا هو المشهور من مذهب ابن مسعود الذي ينقله عنه تلاميذه، ولا يمكن أن يفتي ابن مسعود ﷺ بخلاف نص النبي ﷺ الذي يرويه هو بنفسه أيضاً علىٰ القول بصحة الرفع، وهٰذا ذكره الدارقطني.

سادساً: طريق الوقف بمجموع أسانيده يرتقي إلىٰ درجة الحسن، فالضعف فيه منجبر، وهو أصح من طريق الرفع.

وقد رجح وقفه أبو داود، والدارقطني، والبيهقي، وابن حجر[٣].

---

(١) العلل ٥: ٤٨.

(٢) تاريخ بغداد ٨: ٢٣٥.

(٣) **انظر**: سنن أبي داود (٤٥٤٥)، سنن الدارقطني ٤: ٢٢٥ ـ ٢٢٨، سنن البيهقي الكبرىٰ ٨: ١٣١، التلخيص الحبير لابن حجر ٤: ٦٨.

(٤) حديث زيد بن ثابت ﷺ: «**في الهاشمة عشر**».

رواه محمد بن راشد، عن مكحول، عن قبيصة بن ذؤيب، عن زيد بن ثابت ﷺ **موقوفاً**.

طريق الرفع:

عن زيد بن ثابت ﷺ «أن النبي ﷺ أوجب في الهاشمة عشراً من الإبل».

أورده كلٌّ من الحافظ ابن حجر وابن الملقن بدون إسناد[١]، وذكرا أنه روي مرفوعاً، بناءً علىٰ ما ذكره الفقهاء في كتبهم.

قال الرافعي: «كذا ذكر بعض الأصحاب، ومنهم من قال: لم يَرِد في الهاشمة شيءٌ عن النبي ﷺ، وإنما جاء في ذلك عن زيد بن ثابت موقوفاً عليه»[٢].

وقال ابن الملقن: «وهو كما قال هذا القائل الأخير، فلا يحضرني من رواه مرفوعاً، وإنما هو موقوف»[٣].

طريق الوقف:

أخرجه عبدالرزاق[٤] من طريق محمد بن راشد[٥]، عن مكحول[٦]، عن قبيصة[٧]، عن زيد بن ثابت ﷺ قال: «**في الدامية بعير، وفي الباضعة بعيران، وفي المتلاحمة ثلاث من الإبل، وفي السمحاق أربع، وفي الموضحة خمس، وفي الهاشمة عشر، وفي المنقولة خمس عشرة، وفي المأمومة ثلث الدية، وفي الرجل يضرب حتىٰ يذهب عقله الدية كاملة أو يضرب حتىٰ يغن، ولا يفهم الدية كاملة أو يبح فلا يفهم الدية كاملة، وفي جفن العين ربع الدية، وفي حلمة الثدي ربع الدية**».

وأخرجه الدارقطني[٨]، والبيهقي مختصراً[١]، من طريق عبدالرزاق أيضاً.

---

(١) **انظر**: التلخيص الحبير لابن حجر ٤: ٨١ الدراية له ٢: ٢٧٩، البدر المنير لابن الملقن ٨: ٤٤٨.

(٢) البدر المنير لابن الملقن ٨: ٤٤٨.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصنف (١٧٣٢١).

(٥) **محمد بن راشد الخزاعي** الدمشقي، نزيل البصرة، صدوق يهم، ورمي بالقدر، أخرج له أصحاب السنن. تقريب التهذيب لابن حجر (٥٨٧٥).

(٦) **مكحول الشامي**، أبو عبدالله، ثقة، فقيه، كثير الإرسال، أخرج له البخاري في القراءة خلف الإمام وباقي الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٦٨٧٥).

(٧) **قبيصة بن ذُؤيب الخزاعي**، أبو سعيد أو أبو إسحاق المدني، ولد عام الفتح في زمن النبي ﷺ ولم يسمع منه.
انظر: تقريب التهذيب لابن حجر (٥٥١٢)، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ٩: ١٧١.

(٨) سنن الدارقطني (٣٤٦٠).

وهٰذا الطريق حسن الإسناد.

الراجح من الخلاف:

لا يمكن الترجيح بين رواية الرفع والوقف لعدم وجود رواية الرفع أصلاً، وعلىٰ هٰذا تظل رواية الوقف هي الأصل وغير معارَضة برواية الرفع.

ولعل السبب يرجع إلىٰ أمرين:

الأول: تساهل مَنْ رفعه من الفقهاء في كتبهم إلىٰ النبي ﷺ.

الثاني: إدراج الفقهاء هٰذه الزيادة ضمن حديث عمرو بن حزم عن أبيه لما بعثه النبي ﷺ إلىٰ اليمن وحدد له الديات، وفيه: «**وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل.. وفي الموضحة خمس من الإبل**»، فأدرج بعض الفقهاء هٰذه الزيادة بين المنقلة والموضحة؛ لأنها وسط بينهما، ونسبت إلىٰ كتاب عمرو ابن حزم، فيظن مَنْ يطلع علىٰ الحديث أنه مرفوع من رواية عمرو بن حزم عن أبيه**!!**

وليس الأمر كذلك، فكتاب عمرو بن حزم ليس فيه ذكرٌ للهاشمة، وإنما رُويت موقوفةً من كلام زيد بن ثابت ﷺ، وهو اجتهاد منه، ولم يخالفه أحد من الصحابة ﷺ، فكان إجماعاً منهم، ذكر ذلك ابن عبدالبر[٢].

وقد تكون رواية الرفع مسندةً إلا أنها لا تصح، كما قال الحافظ ابن حجر: «وقيل: لا يصح مرفوعاً».

❖❖ ❖❖ ❖❖

(١) سنن البيهقي الصغرىٰ(٣٠٤٥)، والكبرىٰ (١٦٢٠٣).

(٢) الاستذكار ٨: ٩٥.

المبحث الثاني:
الأحاديث المختلف فيها رفعاً ووقفاً في الإمامة والخلافة

المبحث الثاني:
الأحاديث المختلف فيها رفعاً ووقفاً في الإمامة والخلافة

(٥) حديث علي ﷺ: «**الأئمة من قريش**».

رواه مسعر، عن عثمان بن المغيرة، عن أبي صادق، عن ربيعة بن ناجد، عن علي ﷺ.

واختلف في رواية مسعر عن عثمان:

فرواه داود بن عبدالجبار، عن مسعر، به **مرفوعاً**.

ورواه وكيع، وشعيب بن إسحاق، عن مسعر، به **موقوفاً**.

ورواه فيض بن الفضل، عن مسعر، عن سلمة، به **مرفوعاً**.

ورواه أيضاً إبراهيم بن مرثد، والحارث بن حصيرة، عن أبي صادق، عن علي ﷺ، **موقوفاً**.

ورواه معمر، عن علي ﷺ، **موقوفاً**.

ورواه العوام بن حوشب، عمن حدثه، عن علي ﷺ، **موقوفاً**.

طرق الرفع:

١. رواية داود بن عبدالجبار:

رواها عن مسعر، عن عثمان بن المغيرة، عن أبي صادق.

ذكرها الدارقطني معلقةً[١]، ولم أجد من أخرجها مسندة حسب ما وقفت عليه من المصادر، وهي علىٰ كل حال لا تصح ولا تصلح للاعتضاد؛ لضعف **داود بن عبدالجبار القرشي**، أبو سليمان الكوفي، وقد ضعفه جماعة من العلماء، فقال ابن معين والنسائي: «ليس بثقة». وقال البخاري وأبو حاتم وأبو زرعة: «منكر الحديث»[٢].

٢. رواية فيض بن الفضل:

أخرجها ابن الأعرابي[٣]، والطبراني[١]، والحاكم[٢]، وأبو نعيم[٣]، والبيهقي[٤]، وأبو عمرو الداني[٥]،

(١) العلل ٣: ١٩٩.

(٢) **انظر**: التاريخ الكبير للبخاري ٣: ٣٤٠، الضعفاء والمتروكين للنسائي (١٩٠)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣: ٤١٨.

(٣) معجم ابن الأعرابي (٢٣٢٠).

والضياء المقدسي[٦]، من طرق عن فيض بن الفضل البجلي، حدثنا مسعر[٧]، عن سلمة بن كهيل[٨]، عن أبي صادق[٩]، عن ربيعة بن ناجد، عن علي بن أبي طالب ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**الأئمة من قريش، أبرارها أمراء أبرارها، وفجارها أمراء فجارها، ولكل حق، فآتوا كل ذي حق حقه، وإن أَمَّرَتْ عليكم قريشٌ حبشياً مُجَدَّعاً[١٠]، فاسمعوا له وأطيعوا، ما لم يُـخَيَّر أحدُكم بيْن إسلامه وضربِ عنقِه، ثكلته أمه[١١]! فإنه لا دنيا له ولا آخرة بعد إسلامه**».

رواية الضياء والبيهقي بدون زيادة: «**أبرارها أمراء..**».

قال الطبراني: «لم يرو هٰذا الحديث عن مسعر إلا فيض بن الفضل».

فيه فيض بن الفضل البَجَلِيّ، أبي محمد الكُوفِيّ، وقد روىٰ عن: مسعر، ومالك بن مِغْول، وعمر بن ذر. وروىٰ عنه: أبو حاتم الرازي، وإبراهيم بن ديزيل، والفضل بن يوسف.

وقد ذكره البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في الثقات ولم ينصَّ علىٰ توثيقه[١٢]، ولم يوثقه أحد من الأئمة حسب ما وقفت عليه، وعليه فهو مقبول إن توبع. وتوثيق ابن حبان له إنما هو علىٰ قاعدته في توثيق المجهولين؛ لأن الأصل عنده السلامة وعدم الجرح[١٣]، وقد انفرد بذكره في الثقات، وعلىٰ هٰذا فلا يسلم له بقوله.

---

(١) المعجم الكبير (٣٥٢١)، المعجم الصغير (٤٢٥).

(٢) المستدرك (٧٠٤١).

(٣) حلية الأولياء ٧: ٢٤٢.

(٤) السنن الكبرىٰ (١٦٥٤٠).

(٥) السنن الواردة في الفتن (٢٠٣).

(٦) الأحاديث المختارة (٤٤٩، ٤٥٠).

(٧) تقدم في الحديث (١).

(٨) **سلمة بن كهيل الحضرمي**، أبو يحيىٰ الكوفي، ثقة، يتشيع، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٢٥٠٨).

(٩) **أبو صادق الأزدي**، اختلف في اسمه، فقيل: مسلم بن يزيد، وقيل: عبدالله بن ناجد الكوفي، صدوق، وحديثه عن علي مرسل، أخرج له النسائي وابن ماجه. تقريب التهذيب لابن حجر (٨١٦٧).

(١٠) **المُجَدَّع**: هو مقطع الأعضاء. النهاية لابن الأثير ص١٤١.

(١١) **ثكلته أمه**: الثكل هو فقد الولد، فكأنه دعا عليه بالموت لسوء فعله أو قوله، أو يراد أن الموت خير له من هٰذا الفعل أو القول؛ لئلا يزداد سوءً، ويجوز أن يكون من الألفاظ التي تَجْري علىٰ ألسنة العرب، ولا يراد بها الدعاء كقولهم: تَرِبَتْ يداك وقاتلك الله. **انظر**: النهاية لابن الأثير ص١٢٥.

(١٢) التاريخ الكبير للبخاري ٧: ١٤٠، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧: ٨٨، الثقات لابن حبان ٩: ١٢.

(١٣) ذكر الحافظ ابن حجر: مذهب ابن حبان في التوثيق، فقال: «فإنه يذكر خلقاً من نصَّ عليهم أبو حاتم وغيره علىٰ أنهم مجهولون، وكان عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة =

وقد خالف غيره ممن رواه عن مسعر من وجهين: في رفعه للحديث، وفي إبدال شيخ مسعر فجعله سلمة بن كهيل.

وفي الإسناد أيضاً ربيعة بن ناجد، وقد ذكره البخاري في التاريخ الكبير[١]،ولم يذكر فيه جرحاً تعديلاً، وكذا أبو حاتم[٢]. وذكره ابن حبان في الثقات[٣]، ووثقه العجلي[٤].

طرق الوقف:

١. رواية وكيع:

أخرجها ابن أبي شيبة[٥] ـ ومن طريقه ابن أبي عاصم[٦] ـ.

وأبو بكر الخلال[٧]: أخبرنا محمد[٨].

كلاهما (ابن أبي شيبة، محمد) عن وكيع، عن مسعر، عن عثمان بن المغيرة[٩]، عن أبي صادق، عن

حاله باقية عند غيره، وقد أفصح ابن حبان بقاعدته فقال: العدل مَن لم يُعرف فيه الجرح، إذ التجريح ضد التعديل، فمن لم يجرح فهو عدل، حتىٰ يتبين جرحه، إذ لم يكلف الناس ما غاب عنهم». لسان الميزان ١: ١٤، وانظر كلام ابن حبان في مقدمة الثقات ١: ١٣.

وهٰذا التوثيق ليس علىٰ إطلاقه، بل ذكر المعلمي اليماني رَحِمَهُ اللَّهُ تفصيلاً في مذهب ابن حبان، وجعلهم علىٰ خمس درجات:

- **الأولىٰ**: أن يصرح به، كأن يقول: «كان متقناً» أو «مستقيم الحديث»، أو نحو ذلك.
- **الثانية**: أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم.
- **الثالثة**: أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث، بحيث يعلم أن ابن حبان وقف له علىٰ أحاديث كثيرة.
- **الرابعة**: أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذاك الرجل معرفة جيدة.
- **الخامسة**: ما دون ذلك .

وقال: «فالأولىٰ لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة، بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم، والثانية قريب منها، والثالثة مقبولة، والرابعة صالحة، والخامسة لا يؤمن فيها الخلل». التنكيل ٢: ١٥١ ـ ١٥٢.

(١) ٣: ٢٨١.

(٢) الجرح والتعديل ٣: ٤٧٣.

(٣) ٤: ٢٢٩.

(٤) الثقات (٤٧١).

(٥) مصنف ابن أبي شيبة (٣٢٣٩٤).

(٦) السنة (١٥١٣).

(٧) السنة (٦٣).

(٨) **محمد بن إسماعيل الأحمسي**، أبو جعفر الكوفي السراج، ثقة، أخرج له الترمذي والنسائي وابن ماجه. تقريب التهذيب (٥٧٣٢).

(٩) **عثمان بن المغيرة الثقفي** مولاهم، أبو المغيرة الكوفي الأعشىٰ، ثقة، أخرج له الستة إلا مسلماً. التقريب (٤٥٢٠).

ربيعة بن ناجد، عن علي ﷺ، قال: «**إن قريشاً هم أئمة العرب، أبرارُها أئمة أبرارِها، وفجارُها أئمة فجارِها، ولكل حقٌ، فأدُّوا إلىٰ كلِ ذي حقٍ حقَه**»، هٰذا لفظ ابن أبي شيبة.

ولفظ محمد: «**الأئمةُ من قريش، أبرارُها أئمة أبرارِها، وفجارُها أئمة فجارِها، ولكلٍ حقٌ، فأعطوا كلَّ ذي حقٍ حقَه، ما لم يُـخيَّر أحدُكم بين إسلامه وضرب عنقه، فإن خُير بين إسلامه وضرب عنقه؛ فلْيَمْدد عنقه ثكلته أمه، فإنه لا دنيا له ولا آخرة بعد إسلامه**».

وهٰذا الإسناد صحيح إلىٰ وكيع.

٢. رواية شعيب بن إسحاق:

أخرجها أبو عمرو الداني[١]: حدثنا عبدالرحمن بن عثمان[٢]، حدثنا أحمد بن ثابت[٣]، حدثنا سعيد ابن عثمان[٤]، حدثنا نصر بن مرزوق[٥]، حدثنا علي بن معبد[٦]، حدثنا شعيب بن إسحاق[٧]، به بلفظ: «**قريش أئمة العرب، أبرارُها أئمة أبرارِها، وفجارُها أئمة فجارِها، ولكلٍ حقٌ، فآتوا كلَ ذي حقٍ حقه**».

وهٰذا الإسناد فيه أحمد بن ثابت التغلبي، ولم أعثر له علىٰ ترجمة، ولٰكنن تابعه وكيع كما تقدم.

٢. رواية أبي صادق الأزدي، عن علي:

أخرجها ابن أبي شيبة[٨] ـ ومن طريقه ابن أبي عاصم[٩] ـ: حدثنا قبيصة بن عقبة[١٠]، عن سفيان[١١]، عن الحارث بن حَصيرَة.

---

(١) الفتن (٢٠٤).

(٢) **عبدالرحمن بن عثمان القشيري**، أبو المطرف القرطبي، قال الذهبي: «كان صالحاً..ثقة». تاريخ الإسلام ٨: ٧٥٢.

(٣) **أحمد بن ثابت التغلبي**، أبو عمر القرطبي، ذكره الذهبي في شيوخ عبدالرحمن بن عثمان، ولم أعثر له علىٰ ترجمة. **انظر**: تاريخ الإسلام ٨: ٧٥٢.

(٤) **سعيد بن عثمان التجيبي**، قال الذهبي: «كان، ورِعاً، زاهداً، حافظاً». تاريخ الإسلام ٧: ٨٧.

(٥) **نصر بن مرزوق**، أبو الفتح المصري، قال أبو حاتم: «صدوق». الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨: ٤٧٢.

(٦) **علي بن معبد العبدي**، أبو الحسن الرقي، ثم المصري، ثقة، أخرج له الترمذي والنسائي. تقريب التهذيب (٤٨٠١).

(٧) **شعيب بن إسحاق الأموي** مولاهم، أبو محمد البصري، ثم الدمشقي، ثقة، رمي بالإرجاء، أخرج له الستة إلا الترمذي. تقريب التهذيب لابن حجر (٢٧٩٣).

(٨) مصنف ابن أبي شيبة (٣٢٣٩٣).

(٩) السنة (١٥١٤).

(١٠) **قبيصة بن عقبة السُوائي**، أبو عامر الكوفي، صدوق، ربما خالف، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٥٥١٣).

(١١) ثقة حافظ، تقدم في الحديث (١).

وأخرجها ابن أبي شيبة أيضاً[١]: حدثنا وكيع[٢]، ثنا إبراهيم بن مرثد.

كلاهما (الحارث، إبراهيم) عن أبي صادق، عن علي ﷺ، بلفظ: «**قريش أئمة العرب، أبرارها أئمة أبرارها، وفجارها أئمة فجارها**»، هٰذا لفظ الحارث.

وأما لفظ إبراهيم: «**الأئمة من قريش، ومن فارق الجماعة شبراً؛ فقد نزع ربقة الإسلام من عنقه**».

وهٰذا الإسناد فيه علل:

الأولىٰ: الإرسال، أبو صادق لم يسمع من علي ﷺ، وحديثه عنه مرسل.

الثانية: الحارث بن حَصِيرَة متكلمٌ فيه من جهة ضبطه وعدالته، فقال ابن معين: «ليس به بأس»[٣]. وقال مرة: «خشبي ثقة»[٤]. وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: «لولا أن الثوري روىٰ عنه لترك حديثه»[٥]. وقال أبو داود: «شيعي، صدوق»[٦]. قال النسائي: «ثقة»[٧]. وقال ابن عدي: «وهو أحد من يعد من المحترقين بالكوفة في التشيع، وعلىٰ ضعفه يكتب حديثه»[٨]. قال الدارقطني: «شيخ للشيعة، يغلو في التشيع»[٩]. وذكره ابن حبان في الثقات[١٠]. واختار الحافظ ابن حجر أنه: «صدوق يخطئ، ورمي بالرفض»[١١].

والخلاصة أنه قد اختلف فيه بين موثق ومجرح: فالموثقون وثقوه توثيقاً مطلقاً، والطاعنون جروحه لأمرين: غلوه في التشيع، وسوء حفظه وروايته للمناكير، وهٰذان سببان قادحان في الضبط والعدالة، فالأظهر أنه يقدم قول من طعن فيه؛ لأنه جرح مفسر، إلا أن هٰذا الجرح لا يقدح في جميع مروياته، فيُحسن حديثه في المتابعات مالم يخالف أو يتفرد، والله أعلم.

الثالثة: فيه إبراهيم بن مرثد الأزدي، وهو أخ لأبي صادق، ذكره البخاري وابن أبي حاتم ولم

---

(١) المصنف (٣٢٣٩٧، ٣٧١٥٥).
(٢) ثقة حافظ، تقدم في الحديث (١).
(٣) تاريخ ابن معين للدوري ٢: ٩٢.
(٤) سؤالات الدارمي لابن معين (٢٥٣).
(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣: ٧٢.
(٦) سؤالات الآجري (٨٤).
(٧) تهذيب الكمال للمزي ٥: ٢٢٤.
(٨) الكامل لابن عدي ٢: ١٨٧.
(٩) سؤالات البرقاني (١٠٤)،
(١٠) ثقات ابن حبان ٦: ١٧٣.
(١١) تقريب التهذيب (١٠١٨).

يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في الثقات، ولم أجد من وثقه، وذكر ابن حبان له في الثقات بناء علىٰ قاعدته في توثيق المجاهيل، وقد تقدم تفصيل ذلك قريباً، وعلىٰ فيكون مجهول الحال[١].

٣. رواية معمر، عن علي:

أخرجها عبدالرزاق[٢]، عن معمر، عن علي ﷺ: «**الأئمة من قريش، فمؤمن الناس تبع لمؤمنهم، وكافر الناس تبع لكافرهم**».

وهٰذا الإسناد مرسل؛ معمر لم يدرك علياً ﷺ، وذلك أن علياً توفي سنة (٤٠هـ)، وولد معمر سنة (٩٦هـ).

٤. رواية العوام بن حوشب، عمن حدثه:

أخرجها نعيم بن حماد[٣]: حدثنا هشيم، عن العوام بن حوشب[٤]، عمن حدثه، عن علي ﷺ قال: «**الأئمة من قريش، خيارهم علىٰ خيارهم، وشرارهم علىٰ شرارهم، ألا وليس بعد قريش إلا الجاهلية**».

وهٰذا الإسناد ضعيف؛ لإبهام شيخ العوام بن حوشب.

وهشيم هو ابن بشير، وهو ثقة ثبت إلا أنه كثير التدليس وهو من الطبقة الثالثة الذين لا يقبل حديثهم إلا بعد التصريح بالسماع، وقد عنعن ولم يصرح بالسماع، وتقدم في الحديث (١).

الراجح من الخلاف:

بعد دراسة هذ الحديث تبين أن للحديث أربعة طرق، ولا يخلو طريق من مقال، وهٰذا ملخصها:

الطريق الأول: ما رواه أبو صادق، عن ربيعة، عن علي ﷺ مرفوعاً وموقوفاً، وهٰذا الطريق ـ بالوجهين ـ فيه ربيعة بن ناجد وهو مجهول كما تقدم، فلم يروِ عنه إلا أبو صادق الأزدي، ولم يوثقه أحد من الأئمة.

الطريق الثاني: ما رواه أبو صادق، عن علي ﷺ موقوفاً مرسلاً.

الطريق الثالث: ما رواه معمر، عن علي ﷺ، موقوفاً مرسلاً.

---

(١) **انظر**: التاريخ الكبير ١: ٣٢٩، الجرح والتعديل ٢: ١٣٨، ثقات ابن حبان ٨: ٥٧.

(٢) المصنف (١٩٩٠٣).

(٣) الفتن (٢٨٧).

(٤) **العوام بن حوشب الشيباني**، أبو عيسىٰ الواسطي، ثقة ثبت فاضل، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٥٢١١).

الطريق الرابع: ما رواه العوام بن حوشب، عمن حدثه، عن علي ﷺ موقوفاً، وفيه من لم يسمّ.

وبعد دراسة جميع الطرق تبين أن رواية الوقف أرجح من رواية الرفع؛ لأمور:

أولاً: تفرد فيض بن الفضل في هٰذه الرواية، وذلك من وجهين:

الوجه الأول: أنه رفعه إلىٰ النبي ﷺ، ولم يتابعه ـ من طريق صحيح ـ أحدٌ، بل خالفه وكيع وشعيب بن إسحاق، ورواية أبي صادق عن علي ومعمر والعوام وإن كانت مرسلة وفيها مقال؛ إلا أنها تَعْضُد رواية الوقف وتؤكد رجحانها علىٰ رواية الرفع.

وأما **الوجه الثاني**: فقد خالف في اسم شيخ مسعر، وجعله سلمة بن كهيل، عن أبي صادق به، وخالفه في هٰذا الوجه وكيع وشعيب أيضاً، فرووه عن مسعر، عن عثمان بن المغيرة، عن أبي صادق به، ووكيع وشعيب ثقتان، بينما فيض بن الفضل مجهول، فتقدم روايتهما علىٰ روايته، ولا يحتج بخبر المجهول لا سيما عند التفرد، كما نص علىٰ ذلك الإمام الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ، فقال: «وأهل العلم بالحديث لا يحتجّون بخبر ينفرد بروايته رجل غير معروف، وإنما يثبت العلم عندهم إذا كان راويه عدلاً مشهوراً، أو رجل قد ارتفع اسم الجهالة عنه»[(١)].

ثالثاً: الذين أوقفوه ـ وهم وكيع وشعيب ـ ثقات، بينما الذي رفع فيض بن الفضل وهو مجهول، وداود بن عبدالجبار وهو ضعيف، وعلىٰ هٰذا تكون رواية الرفع منكرة.

قال الدارقطني: «والموقوف أشبه بالصواب»[(٢)].

والحديث بمجموع طرقه حسن لغيره موقوفاً من قول علي بن أبي طالب ﷺ. وقد قال الحافظ ابن حجر: «حديث حسن، لٰكن اختلف في رفعه ووقفه»، وقال: «وقد جمعت في ذلك تأليفاً سميته: لذة العيش بطرق الأئمة من قريش»[(٣)]. وقال: «وقد جنعت طرقه عن نحو أربعين صحابياً»[(٤)].

❖❖ ❖❖ ❖❖

(١) السنن ٤: ٢٢٦.
(٢) علل الدارقطني ٣: ١٩٩.
(٣) فتح الباري ٦: ٥٣٠.
(٤) فتح الباري ٧: ٣٢.

(٦) حديث أبي سعيد الخدري ﷺ: «**كلكم راعٍ، وكلكم مسؤول عن رعيته**».

رواه عكرمة بن عمار، عن عاصم بن شميخ، عن أبي سعيد ﷺ.

طريق الرفع:

أخرجها ابن أبي حاتم[١]، عن أبي حاتم الرازي، حدثنا سلم بن محمد الوراق[٢]، عن عكرمة بن عمار[٣]، عن عاصم بن شميخ الغيلاني، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال: «**كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته**».

وهٰذا الإسناد ضعيف؛ لضعف **سلم الوراق**.

وعاصم بن شُمَيْخ الغيلاني، أبو الفَرَجّل اليمامي، روىٰ عنه: عكرمة بن عمار وجواس، وقال أبو حاتم: «مجهول»، وقد ذكره ابن حبان في الثقات، ونص العجلي علىٰ توثيقه[٤]، ولا يعتمد علىٰ توثيقهما؛ لتساهلهما في توثيق المجاهيل.

الراجح من الخلاف:

لم أعثر علىٰ رواية الوقف في أيٍ من الكتب المسندة، ولم يُشِرْ أبو حاتم إلىٰ مَنْ رواها موقوفة، ولٰكنه ضعف رواية الرفع، ورجح رواية الوقف، فقال: «هٰذا خطأ، إنما هو عن أبي سعيد موقوفاً».

وأصح منه ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً، بلفظ: «كلكم راع ومسؤول عن رعيته، والإمام راع ومسؤول عن رعيته، والرجل راع في أهله ومسؤول عن رعيته، والمرأة في بيت زوجها راعية ومسؤولة عن رعيتها، والخادم في مال سيده راع ومسؤول عن رعيته»[٥].

❖❖ ❖❖ ❖❖

---

(١) العلل ٦: ٥٧٩.

(٢) **سلم بن إبراهيم الوراق**، أبو محمد البصري، ضعيف، أخرج له أبو داود وابن ماجه. تقريب التهذيب (٢٤٦٢).
تنبيه: سماه ابن أبي حاتم «سلم بن محمد»، وفي تهذيب الكمال للمزي: «ابن إبراهيم».
انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤: ٢٦٩، تهذيب الكمال للمزي ١١: ٢١٢.

(٣) **عكرمة بن عمار العجلي**، أبو عمار اليمامي، أصله من البصرة، صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيىٰ بن أبي كثير اضطراب، ولم يكن له كتاب. تقريب التهذيب لابن حجر (٤٦٧٢).

(٤) **انظر**: التاريخ الكبير للبخاري ٦: ٤٨٠، الجرح والتعديل ٦: ٣٤٥، ثقات ابن حبان ٥: ٢٣٩.

(٥) أخرجه البخاري (٨٩٣، ٢٤٠٩، ٢٥٥٨، ٢٧٥١)، ومسلم (١٨٢٩).

(٧) حديث ابن مسعود ﷺ: «**أشد الناس عذاباً يوم القيامة: رجل قتل نبياً، أو قتله نبي، ومصور، وإمام جائر**».

رواه الحارث الأعور، وخيثمة بن عبدالرحمن، عن ابن مسعود **مرفوعاً**.

ورواه أبو إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبدالله بن مسعود ﷺ، **مرفوعاً**.

ورواه سفيان عن أبي إسحاق به، واختلف عليه:

فرواه أبو حذيفة، عن سفيان، عنه به **مرفوعاً**.

ورواه ابن مهدي، ويحيىٰ، والزبيري، عن سفيان، به **موقوفاً**.

ورواه أبو وائل، عن ابن مسعود، واختلف عليه:

فرواه عاصم، عنه به **مرفوعاً**.

ورواه أبو إسحاق، عنه به **موقوفاً**.

ورواه مغيرة بن مسلم، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود **موقوفاً**.

طرق الرفع:

١. رواية خيثمة بن عبدالرحمن:

أخرجها الطبراني[١] ـ ومن طريقه أبو نعيم[٢] ـ: الحسين بن إسحاق التستري[٣]، ثنا عمر بن خالد المخزومي، ثنا أبو نباتة يونس بن يحيىٰ[٤]، عن عباد بن كثير[٥]، عن ليث بن أبي سليم[٦]، عن طلحة بن مصرف[٧]، عن خيثمة[٨]، عن عبدالله بن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن أشد أهل النار عذابًا يوم القيامة: مَنْ قتل نبياً أو قتله نبيٌّ، أو إمام جائر، وهٰؤلاء المصورون**».

---

(١) المعجم الكبير ١٠: ٢٦٦.

(٢) حلية الأولياء ٤: ١٢١ ـ ١٢٢.

(٣) **ثقة**، تقدم في الحديث (٢).

(٤) **يونس بن يحيىٰ القرشي**، أبو نباته المدني، صدوق، أخرج له البخاري في الأدب المفرد، والترمذي والنسائي وابن ماجه. تقريب التهذيب (٧٩١٨).

(٥) **عباد بن كثير الثقفي** البصري، متروك، أخرج له أبو داود وابن ماجه. تقريب التهذيب لابن حجر. (٣١٣٩).

(٦) **الليث بن أبي سليم القرشي**، أبو بكر ـ أو بكير ـ الكوفي، صدوق اختلط جداً، ولم يتميز حديثه فترك، أخرج له البخاري تعليقاً وباقي الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٥٦٨٥).

(٧) **طلحة بن مصرف اليامي** الكوفي، ثقة قارئ فاضل، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٣٠٣٤).

(٨) **خيثمة بن عبدالرحمن بن أبي سبْرة** الجعفي الكوفي، ثقة وكان يرسل، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (١٧٧٣).

قال أبو نعيم: «غريب من حديث طلحة وخيثمة، يقال: إنه من مفاريد أبي نباتة».

وهٰذا الطريق ضعيف جداً، ولا تقوم به حجة؛ لثلاث علل:

الأولىٰ: الانقطاع، خيثمة بن عبدالرحمن ثقة إلا أنه لم يسمع من ابن مسعود ﷺ، قاله أحمد وأبو حاتم الرازي[١].

الثانية: فيه ليث بن أبي سليم، وقد تُكُلِّم فيه لكثرة غلطه واضطرابه في الحديث، وقد قال فيه أبو حاتم: «لا يشتغل به، وهو مضطرب الحديث».

الثالثة: فيه عباد بن كثير، وهو متروك.

الرابعة: فيه عمر بن خالد المخزومي، ولم أعثر له علىٰ ترجمة.

٢. رواية الحارث الأعور:

أخرجها الطبراني[٢]: حدثنا عبدان بن أحمد[٣]، ثنا أيوب بن محمد الوزان[٤]، ثنا [معتمر] بن سليمان الرقي[٥]، ثنا عبدالله بن بشر، عن أبي إسحاق، عن الحارث به بلفظ: «**أشد الناس عذاباً يوم القيامة رجلٌ قتل نبياً أو قتله نبي، أو رجل يُضِلُّ الناسَ بغير علم، أو مصور يصور التماثيل**».

وهٰذا الإسناد ضعيف، فيه الحارث بن عبدالله الأعور الهمداني، وهو ضعيف[٦].

وفيه أبو إسحاق السبيعي، واسمه عمرو بن عبدالله الهمداني، وهو ثقة، إلا أنه مدلس من المرتبة الثالثة من المدلسين، وهم الذين لا يحتج بحديثهم إلا بعد التصريح بالسماع[٧]، وقد عنعن، ولم يسمع من الحارث إلا أربعة أحاديث كما نص علىٰ ذلك شعبة فقال لعيسىٰ بن يونس بن أبي إسحاق: «لم

---

(١) المراسيل لابن أبي حاتم (١٩٢، ١٩٣).

(٢) المعجم الكبير ١٠: ٢٦٠.

(٣) **عبدان بن أحمد الجواليقي**، أبو محمد الأهوازي، اسمه عبدالله، قال الخطيب: «كان أحد الحفاظ الأثبات» تاريخ بغداد ٩: ٣٧٨.

(٤) **أيوب بن محمد الوزان**، أبو محمد الرقي، مولىٰ ابن عباس، ثقة، أخرج له أبو داود والنسائي وابن ماجه. تقريب التهذيب لابن حجر (٦٢٢).

(٥) **مُعَمَّر بن سليمان النخعي**، أبو عبدالله الرقي، ثقة فاضل، أخطأ الأزدي في تليينه، وأخطأ من زعم أن البخاري أخرج له، أخرج له الترمذي والنسائي وابن ماجه. تقريب التهذيب (٦٨١٥).

تنبيه: جاء في المطبوع: «معتمر»، والصواب «مُعَمَّر»، كما في تهذيب الكمال للمزي ٢٨: ٣٢٦، المشتبه للذهبي ص٦٠٣، وتبصير المنتبه لابن حجر ص١٣٠٣.

(٦) تقريب التهذيب لابن حجر (١٠٢٩).

(٧) تعريف أهل التقديس لابن حجر (٩١)، تقريب التهذيب له (٥٠٦٥).

يسمعْ أبو إسحاق جدُكَ مِنَ الحارث الأعور إلا أربعة أحاديث»[١].

وأما عبدالله بن بشر الرقي، فقد اختلف فيه، فوثقه ابن معين بقوله: «ثقة من خيار المسلمين»[٢]، إلا أن الساجي روىٰ عن يحيىٰ أنه قال: «عبدالله بن بشر الذي يروي عنه مُعَمَّر بن سليمان كذاب، لم يبق حديث منكر رواه أحد من المسلمين إلا وقد رواه عن الأعمش»[٣]، وهٰذا نص صريح في تكذيبه، وهو يعارض ما اشتهر من كلام ابن معين.

وقال أبو داود: قلت لأحمد: عبدالله بن بشر. قال: «هٰذا ما أرىٰ كان به بأس»[٤].

وقال النسائي: «ليس به بأس»[٥]. وقال ابن عدي: «أحاديثه عندي مستقيمة»[٦].

وذكره ابن حبان في كتاب «الثقات»[٧]، وذكره في «المجروحين»[٨]، وقال: «كان ممن يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، وينفرد بأشياء يشهد المستمع لها ـ إذا كان الحديث صناعته ـ أنها مقلوبة». أخرج له النسائي، وابن ماجه[٩]

خلاصة ما تقدم:

أولاً: نُسب إلىٰ ابن معين قولان: فالأول ـ وهو الذي اشتهر عنه ـ يقول بتوثيقه وعدالته. **والثاني**: فيه اتهام له بالكذب ورواية المناكير عن الأعمش. والرواية الثانية رواها عنه الساجي، ولا يُعتمد عليها؛ وذلك أن بين ابن معين والساجي انقطاع، فلم يَذكر مَن رواها عن ابن معين، ثم هي معارضة بالروايات المستفيضة عن ابن معين في توثيق ابن بشر، وهٰذا يَعْضُد عدم صحة رواية الساجي وضعفها وعدم ثبوتها، ولم أقف علىٰ قول لأحد من النقاد يذهب إلىٰ اتهامه بالكذب.

ثانياً: وأما ابن حبان فاضطرب فيه، فمرّة أورده في «الثقات»، ومرّة أورده في «المجروحين»، ولٰكن جرحَه مقتصرٌ علىٰ التفرد والمخالفة فقط، أما من حيث الضبط والعدالة؛ فلم يتطرق ابن حبان

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١: ١٤٨، الكامل لابن عدي ٢: ١٨٥.

(٢) تاريخ ابن أبي خيثمة ٣: ٢٣٢، **وانظر** أيضاً: من كلام أبي زكريا يحيىٰ بن معين في الرجال (٢٨٦)، معرفة الرجال لابن معين (٣٧٢، ٥٣١)، تاريخ ابن معين (٢٢١١).

(٣) تهذيب التهذيب ٢: ٣٠٨.

(٤) سؤالات أبي داود (٣٢٣).

(٥) تهذيب التهذيب لابن حجر ٢: ٣٠٨.

(٦) الكامل في الضعفاء ٤: ٢٤٥.

(٧) الثقات ٧: ٥٦

(٨) كتاب المجروحين ١: ٥٢٦.

(٩) تقريب التهذيب (٣٢٣١).

إلىٰ ذلك.

فالخلاصة أنه صدوق حسن الحديث ما لم يتفرد أو يخالف، وهو ثقة من حيث العدالة، وله روايات يتفرد بها، فلا يقبل قوله إلا متابعة.

٣. رواية أبي عبيدة:

أخرجها عبدالرزاق[١]: عن معمر[٢].

وابن أبي الدنيا[٣]: حدثنا سريج[٤]، حدثنا مروان بن معاوية[٥]، عن العلاء بن المسيب[٦].

كلاهما (معمر، العلاء) عن أبي إسحاق السبيعي، عن أبي عبيدة، عن عبدالله ﷺ قال: «**إن مِنْ أشد الناس عذاباً يوم القيامة: إمامٌ مضلٌ يُضِلُّ الناس بغير علم، أو رجلٌ قتل نبياً أو رجل قتله نبيٌ، أو رجل مصور يصور هٰذه التماثيل**»، لفظ العلاء نحوه مختصراً.

وفي الإسناد أبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود، ولم يصحَّ له سماعٌ من أبيه، ولٰكنه في حكم الاتصال، كما نصَّ علىٰ ذلك علي بن المديني وتلميذه يعقوب بن شيبة، كما تقدم الكلام عليه في الحديث الثالث، وعلىٰ هٰذا يسلم من علة الانقطاع.

وفيه أبو إسحاق السبيعي، وهو مدلس وقد عنعن[٧].

ورواية معمر عن العراقيين ـ وأبو إسحاق كوفي ـ تكلم فيها ابن معين، فقال: «إذا حدّثَك معمر عن العراقيين فخَفْه، إلا عن الزهرىٰ وابن طاووس»[٨]، وقد تابع معمراً العلاءُ بن المسيب كما في رواية ابن أبي الدنيا.

---

(١) مصنف عبدالرزاق (١٩٤٨٧).

(٢) ثقة ثبت، تقدم في الحديث (٢).

(٣) صفة النار (١٠٦).

(٤) **سريج بن يونس البغدادي**، أبو الحارث، مروذي الأصل ، ثقة عابد، أخرج له الشيخان والنسائي. تقريب التهذيب لابن حجر (٢٢١٩).

(٥) **مروان بن معاوية الفزاري**، أبو عبدالله الكوفي، ثقة حافظ، وكان يدلس أسماء الشيوخ، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٦٥٧٥).

(٦) **العلاء بن المسيب الكاهلي**، ويقال: التغلبي الكوفي، ثقة ربما وهم، أخرج الخمسة إلا الترمذي. تقريب التهذيب لابن حجر (٥٢٥٨).

(٧) تقدم في الحديث رقم (٣).

(٨) تاريخ ابن أبي خيثمة (٢٧٦٠).

وذكر الدارقطني في العلل[١] متابعتين له من طريق زياد بن خيثمة وإبراهيم بن طهمان، عن أبي إسحاق، ولم أجدها مسندة.

الاختلاف علىٰ سفيان، عن أبي إسحاق:

طريق الرفع:

رواية أبي حذيفة:

أخرجها الدارقطني[٢]: حدثنا يعقوب بن إبراهيم[٣]، حدثنا عمر بن شَبّة[٤]، حدثنا أبو حذيفة، حدثنا سفيان[٥]، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبدالله بن مسعود ﷺ، عن النبي ﷺ بلفظ: «**إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة ثلاثة: رجل قتل نبياً أو قتله نبي، والمصور، وإمام جائر يضل الناس بغير علم**».

فيه أبو حذيفة وهو موسىٰ بن مسعود النهدي، البصري، وقد تُكلم فيه:

فقال أبو بكر الأثرم: قلت لأبي عبدالله أحمد بن حنبل: أبو حذيفة أليس هو من أهل الصدق؟ قال: «نعم، أما من أهل الصدق فنعم»[٦]. وقال: «من أكثر الناس خطأ»[٧].

وقال عثمان بن سعيد الدارمي: قلت ليحيىٰ بن معين: أبو حذيفة؟ قال: «هو مثلهم». يعني مثل عبدالرزاق وقبيصة ويعلىٰ وعبيدالله في الثوري[٨]. وقال ابن معين أيضاً: «لم يكن من أهل الكذب»[٩].

وقال أبو حاتم: «صدوق.. وكان يصحف، وروىٰ أبو حذيفة عن سفيان بضعة عشر ألف حديث وفي بعضها شيء»[١٠].

---

(١) ٥: ٣٠٤.

(٢) علل الدارقطني ٥: ٣٠٥.

(٣) **يعقوب بن إبراهيم البزار**، أبو بكر، لقبه جِرَاب، قال الدارقطني: «كان ثقةً مأموناً». المؤتلف والمختلف ٢: ٧٢٦.

(٤) **عمر بن شَبَّة النُمَيْري، أبو زيد البصري**، قال أبو حاتم: «صدوق». وقال الخطيب: «وكان ثقة». الجرح والتعديل ٦: ١١٦، تاريخ بغداد ١١: ٢٠٨.

(٥) ثقة حافظ، تقدم في الحديث (١).

(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨: ١٦٣.

(٧) سؤالات المروذي (٢٢٩).

(٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨: ١٦٣.

(٩) معرفة الرجال لابن محرز (٢٢٣).

(١٠) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨: ١٦٣.

وقال محمد بن بشار: «ضعيف في الحديث»، وكذا قال الترمذي[١].

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «ربما أخطأ»[٢].

أخرج له البخاري متابعة وأبو داود والترمذي وابن ماجه.

والظاهر من حاله ما قاله الحافظ ابن حجر[٣] أنه صدوق سيء الحفظ، وفي كتابه تصحيف، وهو كثير الخطأ، ولهٰذا ضُعفت روايته، وعليه فيحتج به متابعةً لا إن تفرد أو خالف، وفي هٰذا الطريق تفرد برفع الحديث إلىٰ النبي ﷺ، وخالف الجماعة، فروايته معلولة ولا يعتد بها؛ لأنه تفرد ولم يتابع.

طرق الوقف:

رواية أبي أحمد الزبيري:

أخرجها الدارقطني[٤]: حدثنا أبو بكر يعقوب بن إبراهيم البزار، حدثنا عمر بن شَبَّة، حدثنا أبو أحمد الزبيري[٥]، حدثنا سفيان، به مثله.

وهٰذا الإسناد صحيح، إلا أن الزبيري يخطئ أحياناً في حديث الثوري، ولٰكن تابعه عبدالرحمن بن مهدي ويحيىٰ بن سعيد القطان، ذكر ذلك الدارقطني في العلل[٦]، ولم أجد من أخرج روايتهما مسندة.

والراجح في رواية سفيان: هو الوقف؛ وذلك لتفرد أبي حذيفة في روايته عن سفيان، وقد خالف جماعةً من الثقات من الذين رووه عن سفيان، وهم: ابن مهدي، ويحيىٰ القطان، وأبو أحمد الزبيري، فيقدم قول الأحفظ والأكثر علىٰ قول أبي حذيفة.

الاختلاف علىٰ أبي وائل:

طريق الرفع:

رواية عاصم:

---

(١) الجامع (٢٧٣٥).

(٢) ثقات ابن حبان ٧: ٤٥٨ ـ ٤٥٩.

(٣) تقريب التهذيب (٧٠١٠).

(٤) علل الدارقطني ٥: ٣٠٥.

(٥) **محمد بن عبدالله الأسدي**، أبو أحمد الزبيري الكوفي، ثقة ثبت، إلا أنه قد يخطىٰء في حديث الثوري، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٦٠١٧).

(٦) علل الدارقطني ٥: ٣٠٥.

أخرجها أحمد[١]: حدثنا عبدالصمد[٢].

والطحاوي[٣]: حدثنا فهد[٤]، حدثنا موسىٰ بن إسماعيل[٥].

والبزار[٦]: حدثنا عبدالوارث بن عبدالصمد[٧]، حدثني أبي.

كلاهما (عبدالصمد، موسىٰ) عن أبان، حدثنا عاصم، عن أبي وائل[٨]، عن عبدالله ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**أشد الناس عذاباً يوم القيامة: رجلٌ قتله نبي أو قتل نبياً، وإمام ضلالة**». زاد موسىٰ: «**وممثل من الممثلين**».

وقال البزار: «وهٰذا الحديث لا نعلم أحداً أسنده عن عاصم عن أبي وائل إلا أبان».

مدار الطريق علىٰ أبان بن يزيد العطار، أبو يزيد البصري، وهو ثقة له أفراد، أخرج له الستة[٩].

وقد تفرد بهٰذا الإسناد فرواه عن عاصم عن أبي وائل عن ابن مسعود **موقوفاً**.

وفيه عاصم بن أبي النجود، واسم أبي النجود بهدلة، وقد تكلم فيه الدارقطني من جهة وهو إمام في القراءة، وهو صدوق وله أوهام كما نص علىٰ ذلك الحافظ ابن حجر، وأخرج له الشيخان مقروناً بغيره وباقي الستة[١١].

والإسناد حسن إلا أن أبان تفرد به.

طريق الوقف:

---

(١) مسند أحمد (٣٨٦٨).

(٢) **عبدالصمد بن عبدالوارث العنبري** مولاهم، أبو سهل البصري، صدوق، ثبت في شعبة، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٤٠٨٠).

(٣) مشكل الآثار (٦).

(٤) **فهد بن سليمان النخاس**، أبو محمد الكوفي الدلال، قال أبو حاتم: «كتبت فوائده ولم يقض لنا السماع منه». وقال ابن يونس: «وكان ثقةً ثبتاً». الجرح والتعديل ٧: ٨٩، تاريخ ابن يونس ٢: ١٧١.

(٥) ثقة ثبت، تقدم في الحديث (٢).

(٦) مسند أحمد (١٧٢٨).

(٧) **عبدالوارث بن عبدالصمد بن عبدالوارث**، أبو عبيدة، صدوق، أخرج له مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه. تقريب التهذيب لابن حجر (٤٢٥٢).

(٨) **شقيق بن سلمة الأسدي**، أبو وائل الكوفي، ثقة مخضرم، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٢٨١٦).

(٩) تقريب التهذيب لابن حجر (١٤٣).

(١٠) **انظر**: سؤالات البرقاني للدارقطني (٣٣٨).

(١١) تقريب التهذيب (٣٠٥٤).

رواية حسين بن واقد، عن أبي إسحاق السبيعي:

ذكرها الدارقطني في العلل معلقة عن حسين بن واقد[١]، عن أبي إسحاق، عن ابن مسعود ﷺ، ولم أجد من أخرجها مسندة.

وأبو إسحاق مدلس، ولم يسمع من أبي وائل إلا حديثين كما نص علىٰ ذلك شعبة فقال: «لم يسمع أبو إسحاق من أبي وائل إلا حديثين»[٢]. **والأظهر** في رواية أبي وائل أنها لا تصح كما نص علىٰ ذلك الدارقطني، فرواية الرفع تفرد بها أبان العطار، ورواية الوقف منقطعة، فلا يصح عن أبي وائل بالوجهين، ولو صح فالأقرب أنه موقوف؛ فقد تابعه أبو عبيدة.

الراجح من الاختلاف في الحديث:

هٰذا الحديث روي عن ابن مسعود ﷺ من طرق:

فالأول: روي مرفوعاً من رواية الحارث الأعور، وهٰذا الطريق ضعيف، ولا تقوم به الحجة.

والثاني: مرفوع أيضاً من رواية خيثمة بن عبدالرحمن، وإسناده ـ أيضاً ـ ضعيف جداً، ولا يصلح للاعتبار.

والثالث: من رواية سفيان الثوري عن أبي إسحاق، واختلف فيها رفعاً ووقفاً، والراجح فيها ما رواه الثقات الأثبات عن سفيان الثوري، وهم: ابن مهدي، ويحيىٰ القطان، وأبو أحمد الزبيري، وخالفهم أبو حذيفة فرواه مرفوعاً، وهو ثقة، ولٰكن خالف الجماعة، وروايته شاذة. ورجح الدارقطني رواية الجماعة فقال: «والموقوف أصح»[٣].

وتابعه معمر والعلاء، فرووه موقوفاً عن أبي إسحاق.

والرابع: من رواية أبي وائل ولا يصح بالوجهين؛ لتفرد مَنْ روىٰ الرفع، ولانقطاع رواية الوقف.

وبناءً علىٰ ما تقدم؛ فأصح الطرق الأربعة هو ما رواه أبو إسحاق السبيعي، عن أبي عبيدة، عن ابن مسعود ﷺ موقوفاً، وإن كان لا يسلم من عنعنة أبي إسحاق. وله شاهد مرفوع من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن أشد الناس عذابا يوم القيامة مَنْ قتل نبياً أو قتله**

---

(١) **الحسين بن واقد المروزي**، أبو عبدالله القاضي، ثقة له أوهام، أخرج له البخاري تعليقا وباقي الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (١٣٥٨).

(٢) حلية الأولياء ٧: ١٥٢.

(٣) علل الدارقطني ٥: ٣٠٤.

نبي، أو قتل أحد والديه، والمصورون، وعالم لم ينتفع بعلمه»[١].

❖❖ ❖❖ ❖❖

(١) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٧٥٠٤).

(٨) حديث معاذ ﷺ: «**من ولي من أمر الناس شيئاً، فاحتجب عن أولي الضعفة والحاجة؛ احتجب الله عنه يوم القيامة**».

رواه شريك، عن أبي حصين، عن الوالبي، عن معاذ ﷺ.

واختلف فيه علىٰ شريك:

فرواه حسين بن محمد، وحنيفة بن مرزوق، ونائل بن نجيح، وعاصم بن علي، عنه به **مرفوعاً**.

ورواه ابن الجعد، عنه به **موقوفاً**.

ورواه علي بن حفص المدائني، عن شريك به، موقوفاً و**مرفوعاً**.

طرق الرفع:

١. رواية حسين بن محمد:

أخرجها أحمد[١]، حدثنا حسين بن محمد[٢]، حدثنا شريك بن عبدالله، عن أبي حصين[٣]، عن الوالبي، عن معاذ ﷺ مرفوعاً بلفظ: «**من ولي من أمر الناس شيئاً، فاحتجب عن أولي الضعفة والحاجة؛ احتجب الله عنه يوم القيامة**».

فيه أبو خالد الوالبي واسمه هُرْمز، وقيل: هَرِم. قال أبو حاتم: «صالح الحديث»[٤]. وذكره ابن حبان في «الثقات»[٥]. وقال الذهبي: «صدوق»[٦]. وقال ابن حجر: «مقبول»[٧]. وأخرج له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

والذي يظهر من حاله أنه صدوق، ويكتب حديثه للاعتبار، ولا يحتج به فيما تفرد، وهٰذا الذي يحمل عليه كلام أبي حاتم، فإن في قوله: «صالح الحديث» يفيد بأنه حسن الحديث، وقد يخطئ في روايته، كما ذكر ابن أبي حاتم[٨].

---

(١) مسند أحمد (٢٢٠٧٦).

(٢) **الحسين بن محمد التميمي**، أبو أحمد أو أبو علي المرّوذي، نزيل بغداد، ثقة، أخرج له الستة. التقريب (١٣٤٥).

(٣) **عثمان بن عاصم الأسدىٰ**، أبو حصين الكوفي، ثقة ثبت سنىٰ، وربما دلس، أخرج له الستة. التقريب (٤٤٨٤).

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩: ١٢٠.

(٥) ثقات ابن حبان ٥: ٥١٤.

(٦) الكاشف للذهبي (٦٦٠١).

(٧) تقريب التهذيب (٨٠٧٣).

(٨) الجرح والتعديل ٢: ٣٧.

وفيه شريك بن عبدالله النخعي، وقد تكلم فيه، وفيما يلي أقوال علماء الجرح والتعديل فيه:

قال أبو زرعة: «كان كثير الحديث، صاحب وهم، يغلط أحياناً»[١].

وقال ابن معين: «شريك صدوق ثقة، إلا أنه إذا خالف فغيره أحب إلينا منه»[٢].

وقال صالح جزرة: «صدوق، ولما ولي القضاء اضطرب حفظه»[٣].

وقال النسائي: «ليس به بأس»[٤]. وقال مرة: «ليس بالقوي»[٥].

وقال أبو داود: «ثقة، يخطئ علىٰ الأعمش»[٦].

وقال يعقوب بن شيبة: «ثقة، صدوق، صحيح الكتاب، رديء الحفظ مضطربه»[٧].

وقال الدارقطني: «ليس بالقوي فيما يتفرد به»[٨].

وقال ابن عدي: «والغالب علىٰ حديثه الصحة والاستواء، والذي يقع في حديثه من النكرة إنما أتي فيه من سوء حفظه، لا أنه يتعمد في الحديث شيئاً مما يستحق أن يُنسب فيه إلىٰ شيء من الضعف»[٩].

وقال ابن حبان: «وكان في آخر أمره يخطئ فيما روىٰ، تغير عليه حفظه، فسماع المتقدمين منه ليس فيه تخليط، وسماع المتأخرين منه بالكوفة فيه أوهام كثيرة»[١٠].

وقال العجلي: «ومن سمع منه قديماً فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعدما ولي القضاء، ففي سماعه بعض الاختلاط»[١١].

واختلفوا في تحديد اختلاطه هل هو قبل توليه القضاء؟ أم هو مختلط في الأصل؟ فذهب إلىٰ

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤: ٣٦٦.
(٢) الكامل في الضعفاء لابن عدي ٤: ٨، تاريخ بغداد للخطيب ٩: ٢٨٣.
(٣) تهذيب التهذيب لابن حجر ٢: ١٦٥.
(٤) تهذيب الكمال للمزي ١٢: ٤٧٢.
(٥) تهذيب التهذيب لابن حجر ٢: ١٦٥.
(٦) المصدر السابق.
(٧) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٩: ٢٨٤ ـ ٢٨٥.
(٨) سنن الدارقطني (١٣٠٧).
(٩) الكامل في الضعفاء ٤: ٢٢.
(١٠) الثقات لابن حبان ٦: ٤٤٤.
(١١) الثقات للعجلي ١: ٤٥٣.

القول الأول صالح جزرة، وابن حبان، والعجلي، وابن حجر[١]. وذهب إلىٰ الثاني يحيىٰ بن سعيد القطان[٢].

فالذي يظهر من حاله أنه صدوق حسن الحديث، ولٰكنه ممن ساء حفظه وخفَّ ضبطه، وبعد ما تولىٰ القضاء ساء حفظه أكثر، وانشغل عن الحديث بالقضاء، ولهٰذا نصَّ الأئمة علىٰ كثرة وقوع الخطأ والوهم منه، فمن سمع منه قبل توليه القضاء فحديثه حسن، وكذا إن توبع ولم يتفرد، ووافق الثقات ولم يخالف.

وكذا إن حدّث من كتابه، كما نص علىٰ ذلك أحمد فقال: «إسحاق، وعباد بن العوام، ويزيد؛ كتبوا عن شريك بواسط[٣] من كتابه»، وقال: «سماع هٰؤلاء أصح عنه»[٤].

واختار الحافظ ابن حجر أنه «صدوق، يخطىٰء كثيراً، تغير حفظه منذ ولىٰ القضاء بالكوفة»[٥].

وبناء علىٰ ما تقدم؛ فهٰذا الطريق ضعيف لأمرين:

الأول: الكلام في شريك من جهة حفظه، وقد تفرد ولم يتابع.

الثاني: تفرد أبي خالد الوالبي ولا يحتمل تفرده.

٢. رواية حنيفة بن مرزوق:

أخرجها الطبراني[٦]: حدثنا عبدان بن أحمد[٧]، ثنا خلاد بن أسلم[٨]، ثنا حنيفة، به بلفظ: «**من ولي من أمر المسلمين شيئاً فاحتجب عن ضعفة المسلمين؛ احتجب الله عنه يوم القيامة**».

فيه حنيفة بن مرزوق، أبو الحسن، روىٰ عن: شعبة، وشريك. وعنه: خلاد، والدوري، وعلي بن شيبة. وقد ذكره ابن حبان في الثقات[٩]، ولم أجد من تكلم فيه جرحاً أو تعديلاً، ولا يعتمد علىٰ ذكر ابن حبان له في الثقات؛ لأنه يتساهل في توثيق المجاهيل كما تقدم. وعلىٰ هٰذا فهو في عداد المجهولين، ويتقوىٰ هٰذا الطريق برواية حسين بن محمد السابقة.

---

(١) تقريب التهذيب (٢٧٨٧).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤: ٣٦٦، الكامل في الضعفاء لابن عدي ٤: ٦.

(٣) **واسط**: بلدة متوسطة بين البصرة والكوفة. **انظر**: معجم البلدان لياقوت الحموي ٥: ٣٤٨.

(٤) سؤلات أبي داود (٤٣٩).

(٥) تقريب التهذيب (٢٧٨٧).

(٦) المعجم الكبير (٣١٦).

(٧) أحد الحفاظ الأثبات، تقدم في الحديث (٧).

(٨) **خلاد بن أسلم الصفار**، أبو بكر البغدادي، ثقة، أخرج له الترمذي والنسائي. تقريب التهذيب (١٧٦٠)

(٩) **انظر**: تاريخ بغداد ٨: ٢٨٣، ثقات ابن حبان ٨: ٢١٧.

٣. رواية نائل بن نجيح:

ذكرها ابن أبي حاتم في العلل[١]، فقال: «رواه نائل بن نجيح، عن شريك، عن أبي حصين، عن أبي خالد الوالبي، عن معاذ بن جبل، عن النبي ﷺ، قال: «**من ولي من أمر المسلمين شيئاً فاحتجب عن ذوي الضعفة والحاجة؛ احتجب الله عنه يوم القيامة**».

قال أبو حاتم: «هٰذا حديث منكر».

وذلك أنه من رواية نائل بن نجيح الحنفي، أبو سهل البصري، وهو ضعيف[٢].

٤. رواية عاصم بن علي[٣]:

ذكرها الدارقطني في العلل[٤]، ولم أجد من أخرجها مسندة.

طريق الوقف:

رواية علي بن الجعد:

أخرجها أبو القاسم البغوي[٥]: حدثنا علي[٦]، عن شريك، به بلفظه، والكلام فيه كسابقه.

مَن رواه بالرفع والوقف:

علي بن حفص المدائني:

ذكرها الدارقطني في العلل[٧]، عن علي بن حفص المدائني[٨]، وذكر قوله: «رفعه مرة، ومرة لم يرفعه» أي شريك.

الراجح من الخلاف:

بعد دراسة الحديث وطرقه تبين أن شريك بن عبدالله قد اضطرب فيه، فمرة رفعه إلىٰ النبي ﷺ،

---

(١) علل ابن أبي حاتم ٦: ٥٤٧.

(٢) تقريب التهذيب لابن حجر (٧٠٨٩).

(٣) **عاصم بن علي الواسطي**، أبو الحسن التيمي مولاهم، صدوق ربما وهم، أخرج له البخاري والترمذي وابن ماجه. تقريب التهذيب لابن حجر (٣٠٦٧).

(٤) العلل ٦: ٨٤.

(٥) مسند ابن الجعد (٢٣٠٩).

(٦) **علي بن الجعد الجوهري** البغدادي، ثقة ثبت، رمي بالتشيع، أخرج له البخاري وأبو داود. التقريب (٤٦٩٨).

(٧) العلل ٦: ٨٤.

(٨) **علي بن حفص المدائني**، نزيل بغداد، صدوق، أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي. التقريب (٤٧١٩).

ومرة أوقفه كما صحح الوجهين الدارقطني عن شريك[١].

والحديث ضعيف بالوجهين؛ لأنه من رواية شريك بن عبدالله النخعي عن الوالبي، وقد اضطرب فيه، فرواه مرة بالرفع ومرة بالوقف؛ والحمل فيه علىٰ شريك كما تقدم، وقد تفرد ولم يتابع.

وله شاهد مرفوع من حديث أبي مريم عمرو بن مرة الجهني عن معاوية ﷺ، أنه دخل عليه أبو مريم، فقال له: ما أنعمنا بك أبا فلان ـ وهىٰ كلمة تقولها العرب ـ. فقلت: حديثا سمعته أخبرك به، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من ولاه الله ﷻ شيئاً من أمر المسلمين فاحتجب دون حاجتهم وخلتهم وفقرهم؛ احتجب الله عنه دون حاجته وخلته وفقره**»، قال: فجعل رجلاً علىٰ حوائج الناس[٢].

ولعل رواية الرفع أرجح من الوقف، وذلك أن الذين رووه مرفوعاً أكثر، فقد يكون حدث به شريك للجماعة مرفوعاً، وحدث به مرة أخرىٰ ولم ينشط فحدث به موقوفاً، وكل من الرواة عن شريك حدث بما سمع.

والحديث فيه إخبار بالأمور المغيبة، ولا مجال للرأي أو الاجتهاد فيها، وهٰذا مما يؤيد صحة رفعه.

❖❖ ❖❖ ❖❖

(١) العلل ٦: ٨٤.

(٢) أخرجه أبو داود (٢٩٥٠)، والترمذي (١٣٣٢) بنحوه.

(٩) حديث أبي هريرة ﷺ: «**مَنْ خرج من الطاعة، وفارق الجماعة، ثم مات؛ مات ميتةً جاهليةً، ومَنْ قُتِلَ تحت راية عمِّية[١]، يغضب للعَصَبة[٢]، ويقاتل للعصبة، فليس من أمتي، ومَنْ خرج من أمتي علىٰ أمتي، يضرب برها وفاجرها، لا يتحاشىٰ من مؤمنها، ولا يفي بذي عهدها، فليس مني**».

رواه غيلان بن جرير، عن زياد بن رياح، عن أبي هريرة ﷺ.

واختلف في رواية غيلان علىٰ ثلاثة طرق:

فالأول: رواه جرير بن حازم، ومهدي بن ميمون، ويونس بن عبيد عن غيلان به **مرفوعاً**.

الثاني: رواه أيوب، عن غيلان به، واختلف عليه:

فرواه معمر، وحماد، وعبدالوارث، عن أيوب به **مرفوعاً**.

ورواه إسماعيل بن علية، وعبدالوهاب الثقفي، عن أيوب به **موقوفاً**.

الثالث: رواه محمد بن جعفر، عن شعبة، عن غيلان به، واختلف علىٰ ابن جعفر:

فرواه محمد بن بشار، وبقية بن الوليد، عن غندر به **مرفوعاً**.

ورواه أحمد، وابن المثنىٰ، عن غندر به **موقوفاً**.

أولاً: طرق الرفع عن غيلان:

١. رواية جرير بن حازم:

أخرجها ابن أبي شيبة[٣]: حدثنا يحيىٰ بن آدم[٤].

وأحمد[٥]: حدثنا يزيد[٦].

ومسلم[٧]: حدثنا شيبان بن فروخ[٨].

---

(١) **عمِّية**: يجوز فيها ضم العين وكسرها، ومعناها الضلالة، كالقتال في العصبية. النهاية لابن الأثير ص٦٤٣.

(٢) **العَصَبة**: قرابة الرجل لأبيه، وبنوه. غريب الحديث لابن قتيبة ١: ٢٢٥ ـ ٢٢٦.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة (٣٧٢٤٣).

(٤) **يحيىٰ بن آدم بن سليمان**، أبو زكريا الكوفي، مولىٰ بني آمية، ثقة، حافظ، فاضل. تقريب التهذيب (٧٤٩٦)

(٥) مسند أحمد (٧٩٤٤).

(٦) هو يزيد بن هارون الواسطي، ثقة متقن، تقدم في الحديث (٣).

(٧) صحيح مسلم (١٨٤٨).

(٨) **شيبان بن فروخ الحَبَطي الأُبُلّي**، أبو محمد، صدوق يهم، ورمي بالقدر. أخرج له مسلم وأبو داود والنسائي. تقريب التهذيب لابن حجر (٢٨٣٤).

وإسحاق بن راهويه[١]: أخبرنا وهب بن جرير[٢].

جميعاً (يحيىٰ، يزيد، شيبان، وهب)، عن جرير بن حازم[٣]، حدثنا غيلان[٤]، عن أبي قيس بن رياح[٥]، عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «**من خرج من الطاعة، وفارق الجماعة، فمات؛ مات ميتة جاهلية، ومن قاتل تحت راية عمية، يغضب لعَصَبَةٍ، أو يدعو إلىٰ عصبة، أو ينصر عصبة، فقتل؛ فقتلة جاهلية، ومن خرج علىٰ أمتي يضرب برها وفاجرها، ولا يتحاشىٰ من مؤمنها، ولا يفي لذي عهد عهداً، فليس مني ولست منه**».

وهٰذا الطريق بمجموعه صحيح الإسناد، ومداره علىٰ جرير بن حازم، وحديثه فيه أوهام إن حدث من حفظه، ولٰكن تابعه مهدي بن ميمون ويونس بن عبيد كما سيأتي.

٢. رواية مهدي بن ميمون:

أخرجها مسلم[٦]: حدثني زهير بن حرب[٧]، حدثنا عبدالرحمن بن مهدي[٨].

والبيهقي[٩]: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، أخبرنا بكر بن محمد الصيرفي[١٠]، حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي[١١]، حدثنا حجاج بن منهال[١٢].

كلاهما (ابن مهدي، حجاج) حدثنا مهدي بن ميمون[١٣]، به مرفوعاً بلفظ: «**مَنْ خرج من**

---

(١) مسند إسحاق (١٤٥).

(٢) **وهب بن جرير الأزدي**، أبو عبدالله البصري، ثقة، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٧٤٧٢).

(٣) **جرير بن حازم الأزدي**، أبو النضر البصري ثقة، لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٩١١).

(٤) **غيلان بن جرير المعولي** الأزدي، البصري، ثقة، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٥٣٦٩).

(٥) **زياد بن رِياح**، أبو قيس البصري أو المدني، ثقة، أخرج له مسلم والنسائي وابن ماجه. تقريب التهذيب (٢٠٧٤).

(٦) صحيح مسلم (١٨٤٨).

(٧) **زهير بن حرب بن شداد**، أبو خيثمة النسائي، نزيل بغداد، ثقة ثبت، روىٰ عنه مسلم أكثر من ألف حديث، أخرج له الستة إلا الترمذي. تقريب التهذيب لابن حجر (٢٠٤٢)

(٨) **عبدالرحمن بن مهدي العنبري** مولاهم، أبو سعيد البصري، ثقة، ثبت، حافظ، عارف بالرجال والحديث، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٤٠١٨).

(٩) شعب الإيمان (٧٠٩٢).

(١٠) **بكر بن محمد الصيرفي**، قال الذهبي: «ما علمت أنا به بأساً». سير أعلام النبلاء ١٥: ٥٥٥.

(١١) **إسماعيل بن إسحاق القاضي**، أبو إسحاق الأزدي مولاهم، البصري، قال ابن أبي حاتم: «كتب إلينا ببعض حديثه وهو ثقة صدوق»، وذكره ابن حبان في الثقات. **انظر**: الجرح والتعديل ٢: ١٥٨، ثقات ابن حبان ٨: ١٠٥.

(١٢) **حجاج بن المنهال الأنماطي**، أبو محمد السلمي مولاهم، ثقة فاضل، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (١١٣٧).

(١٣) **مهدي بن ميمون الأزدي المِعْوَلي**، أبو يحيىٰ البصري، ثقة، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٦٩٣٢).

الطاعة، وفارق الجماعة، ثم مات؛ مات ميتةً جاهليةً، ومَنْ قُتِلَ تحت راية عمية، يغضب للعَصَبة، ويقاتل للعصبة، فليس من أمتي، ومَنْ خرج من أمتي علىٰ أمتي، يضرب برها وفاجرها، لا يتحاش من مؤمنها، ولا يفي بذي عهدها، فليس مني».

وهٰذا الطريق صحيح الإسناد.

٣. رواية يونس بن عبيد:

أخرجها البيهقي[١]: أخبرنا أبو الحسين بن بشران ببغداد[٢]، أخبرنا إسماعيل بن محمد الصفار[٣]، حدثنا العباس بن عبدالله الترقفي[٤]، حدثنا محمد بن يوسف[٥]، عن سفيان[٦]، عن يونس بن عبيد[٧]، به بلفظ: «**من خرج من الطاعة، وفارق الجماعة، فمات علىٰ ذلك؛ فهي ميتة الجاهلية، ومن خرج من أمتي بظلم برها و فاجرها لا يحتشم أو قال لا يتحاشىٰ من مؤمنها و لا يفي لذي عهدها فليس مني و من قتل تحت راية عمية يغضب للعصبية و ينصر للعصبية و يدعو للعصبية فقتلته جاهلية أو قال: ميتته جاهلية**».

وهٰذا الإسناد صحيح.

ثانياً: الاختلاف في رواية أيوب، عن غيلان:

طرق الرفع:

أخرجها عبدالرزاق[٨] ـ ومن طريقه أحمد[٩] ـ: أخبرنا معمر[١٠].

ومسلم[١١]: حدثني عبيدالله بن عمر القواريري[١٢]، حدثنا حماد بن زيد[١].

---

(١) شعب الإيمان (٧٠٩١).

(٢) صدوق ثبت، تقدم في الحديث (٣).

(٣) ثقة، تقدم في الحديث (٣).

(٤) **العباس بن عبدالله الترقفي**، أبو محمد الباكسائي، قال الخطيب: «كان ثقةً، ديناً، صالحاً». تاريخ بغداد ١٢: ١٤٣.

(٥) هو أبو عبدالله الفريابي، انظر الحديث (١).

(٦) الثوري، ثقة حافظ، تقدم في الحديث (١).

(٧) **يونس بن عبيد العبدي**، أبو عبيد البصري، ثقة ثبت فاضل، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٧٩٠٩).

(٨) مصنف عبدالرزاق (٢٠٧٠٧).

(٩) مسند أحمد (٨٠٦١).

(١٠) ثقة ثبت، تقدم في الحديث (٢).

(١١) صحيح مسلم (١٨٤٨).

(١٢) **عبيدالله بن عمر القواريري**، أبو سعيد البصري، نزيل بغداد، ثقة ثبت. تقريب التهذيب لابن حجر (٤٣٢٥).

والنسائي[٢]، وابن ماجه[٣]، عن بشر بن هلال الصواف[٤]، حدثنا عبدالوارث بن سعيد[٥].

وابن حبان[٦]: أخبرنا الحسين بن عبدالله القطان، حدثنا عمر بن يزيد السياري، عن حماد بن زيد.

ثلاثتهم (معمر، حماد، عبدالوارث)، عن أيوب السختياني[٧]، عن غيلان، عن زياد بن رياح، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً بلفظ: «**مَنْ فارق الجماعة، وخرج من الطاعة، فمات؛ فميتته جاهلية، ومن خرج علىٰ أمتي بسيفه يضرب برها وفاجرها، لا يتحاشي مؤمناً لإيمانه، ولا يفي لذي عهد بعهده؛ فليس من أمتي، ومن قُتل تحت راية عمية، يغضب للعصبية أو يقاتل للعصبية أو يدعو إلىٰ العصبية؛ فقِتْلَةٌ جاهلية**».

وهٰذا الإسناد صحيح.

طرق الوقف:

١. رواية إسماعيل بن علية:

أخرجها أحمد[٨]: حدثنا إسماعيل[٩]، عن أيوب به بلفظه، وإسناده صحيح.

٢. رواية عبدالوهاب الثقفي[١٠]:

ذكرها الدارقطني في العلل، ولم أجد من أخرجها مسندة.

والراجح في رواية أيوب عن غيلان هو الرفع؛ لأمور:

---

(١) **حماد بن زيد بن درهم** الجهضمي، أبو إسماعيل البصري، ثقة، ثبت، فقيه. تقريب التهذيب لابن حجر (١٤٩٨).

(٢) سنن النسائي (٤١١٤).

(٣) سنن ابن ماجه (٣٩٤٨).

(٤) **بشر بن هلال الصواف**، أبو محمد النُميري، ثقة، أخرج له الستة إلا البخاري. تقريب التهذيب لابن حجر (٧٠٧).

(٥) **عبدالوارث بن سعيد العنبري** مولاهم، أبو عبيدة التَنّوري البصري، ثقة ثبت، رمي بالقدر ولم يثبت عنه. أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٤٢٥١).

(٦) صحيح ابن حبان (٤٥٨٠).

(٧) **أيوب بن كيسان السَختياني**، أبو بكر البصري، ثقة ثبت حجة، من كبار الفقهاء العباد، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٦٠٥).

(٨) مسند أحمد (١٠٣٣٣).

(٩) **إسماعيل بن إبراهيم الأسدي** مولاهم، أبو بشر البصري، المعروف بابن علية، ثقة حافظ، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٤١٦).

(١٠) **عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي**، أبو محمد البصري، ثقة، تغير قبل موته بثلاث سنين، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٤٢٦١).

الأول: عند الاختلاف علىٰ أيوب؛ فإنه يقدم قول حماد بن زيد علىٰ قول إسماعيل بن علية، وذهب إلىٰ هٰذا القول أحمد بن حنبل، ويحيىٰ بن معين، وابن عدي، والنسائي[١].

وكذا عند الموازنة بين عبدالوارث بن سعيد وعبدالوهاب الثقفي؛ فإنه يقدم قول عبدالوارث وهو قد روىٰ الرفع، نصَّ علىٰ تقديمه ابن معين[٢]، وقدّم يحيىٰ بن سعيد قول عبدالوارث عند الاختلاف[٣]، وهٰذا في حال صحة رواية عبدالوهاب الثقفي.

الثاني: وجود متابعة لحماد بن زيد في رواية الرفع، فتابعه كلٌّ مِنْ معمر بن راشد وعبدالوارث بن سعيد، فرووه عن أيوب مرفوعاً أيضاً.

الثالث: في ترجيح رواية الرفع موافقةٌ لرواية الثقات الذين رووه عن غيلان مرفوعاً، وهم: جرير بن حازم، ومهدي بن ميمون، ويونس بن عبيد.

ثالثاً: الاختلاف علىٰ محمد بن جعفر، عن شعبة، عن غيلان:

طريق الرفع:

أخرجه مسلم[٤]: حدثنا محمد بن بشار[٥]، حدثنا محمد بن جعفر[٦].

وابن بطة العكبري[٧]: حدثنا جعفر القافلائي[٨]، قال: حدثنا محمد بن إسحاق الصاغاني[٩]، قال: أخبرنا همام، قال: حدثني بقية.

كلاهما (ابن جعفر، بقية) حدثنا شعبة قال: حدثني غيلان بن جريرٍ، عن زياد بن رياحٍ، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «**من اعترض أمتي لا يحتشم من برها ولا فاجرها، ولا يفي لذي عهدها؛ فليس مني، ومن خالف الطاعة، وفارق الجماعة فمات فميتته جاهلية، ومن قُتل تحت راية عمية يدعو**

---

(١) **انظر**: شرح علل الترمذي لابن رجب ٢: ٦٩٩.

(٢) **انظر**: تاريخ ابن معين للدارمي (٦٣).

(٣) **انظر**: شرح علل الترمذي لابن رجب ٢: ٧٠٢.

(٤) صحيح مسلم (١٨٤٨).

(٥) ثقة، تقدم في الحديث (١).

(٦) ثقة، صحيح الكتاب، تقدم في الحديث (١).

(٧) الإبانة (١١٠).

(٨) **جعفر بن محمد القافلائي**، أبو الفضل، قال الخطيب البغدادي: «وكان من الثقات، يعرف شيئاً من الحديث». تاريخ بغداد ٧: ٢١٩.

(٩) **محمد بن إسحاق بن جعفر**، أبو بكر الصغاني، ويقال: الصاغاني، نزيل بغداد، ثقة ثبت، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٥٧٢١).

إلىٰ عصبية أو يغضب للعصبية فمات فميتته جاهلية».

فيه بقية بن الوليد الكلاعي، أبو يُحْمِد، وهو صدوق كثير التدليس عن الضعفاء، أخرج له مسلم حديثاً واحداً والأربعة، وعدَّه الحافظ ابن حجر في المرتبة الرابعة الذين اتفق الأئمة علىٰ أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل[١]، وقد صرح بالسماع، فانتفت علة التدليس، إلا أن فيه همام، ولم أعرف من هو، ولٰكن تابعه محمد بن جعفر بإسناد صحيح كما في رواية مسلم.

طريق الوقف:

أخرجه أحمد[٢].

ومسلم[٣]: حدثنا محمد بن المثنىٰ[٤].

كلاهما (أحمد، ابن المثنىٰ)، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن غيلان بن جرير، قال: سمعت زياد بن رباح قال: سمعت أبا هريرة قال: «**مَنْ فارق الجماعة، وخالف الطاعة**» فذكر معناه إلا أنه قال «**ولا يفي لذي عهدها**»، وهٰذا الطريق صحيح.

والأظهر في هٰذا الاختلاف هو الوقف، فعند الموازنة بين الرواة عنه ـ محمد بن بشار ومحمد بن المثنىٰ ـ؛ فإنه تترجح كفة محمد بن المثنىٰ، فهو أثبت من محمد بن بشار ويقدم عليه عند الاختلاف، وذهب إلىٰ هٰذا البصريون، وأبو داود، وصالح جزرة، وعبدالله بن محمد بن سيار، وأبو الحسن الدارقطني. ومتابعة أحمد لابن المثنىٰ تعضد قوله وتؤكد رجحانها علىٰ رواية محمد بن بشار.

وعلىٰ هٰذا يكون الراجح من رواية شعبة هو الوقف، ويكون شعبة قد خالف الجماعة في وقف الحديث، ويمكن أن يقال: إن شعبة أو الراوي عنه قد قد رواه مرة بالرفع ومرة بالوقف، وكلٌ من الرواة قد حدَّث بما سمع، وبهٰذا يمكن الجمع بين وجهي الاختلاف.

الراجح من الخلاف في الحديث:

بعد النظر في الحديث تبين أن الاختلاف رفعاً ووقفاً وقع في طريقين:

الأول: الاختلاف في رواية أيوب السختياني، والراجح فيها الرفع، وهو ما رواه حماد بن زيد

(١) **انظر**: تقريب التهذيب (٧٣٤)، تعريف أهل التقديس (١١٧).

(٢) مسند أحمد (١٠٣٣٤).

(٣) صحيح مسلم (١٨٤٨).

(٤) **محمد بن المثنىٰ العَنزي**، أبو موسىٰ البصري، المعروف بالزمن، مشهور بكنيته وباسمه، ثقة ثبت، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٦٢٦٤).

ومعمر وعبدالوارث، خلافاً لما رواه ابن علية وعبدالوهاب، وسبب ترجيح رواية الرفع أن حماد بن زيد مقدم عند الاختلاف علىٰ أيوب علىٰ إسماعيل بن علية، إضافة إلىٰ وجود متابعين له: معمر وعبدالوارث.

الثاني: الاختلاف في رواية محمد بن جعفر «غندر» ولعل الراجح فيها الوقف، وذلك أن الذين رووا الوقف هم أحمد ومحمد بن المثنىٰ، وهم أئمة أثبات، وقد خالفهم محمد بن بشار، وهو ثقة إلا أنه يقدم عليه قول محمد بن المثنىٰ، ولم يتفرد بل تابعه أحمد، وعلىٰ هٰذا يكون شعبة قد خالف الجماعة في روايته الحديث مرفوعاً، أو أنه رواه بالوجهين.

ومما يؤيد ترجيح رواية الرفع هو أن الذين رووا الرفع أكثر من حيث العدد، فيقدم قولهم، وهم: أيوب في الراجح من روايته، ومهدي بن ميمون، ويونس بن عبيد، وجرير بن حازم.

وسياق الإمام مسلم في صحيحه يشير إلى أنه رجح الرواية المرفوعة.

❖❖ ❖❖ ❖❖

(١٠) حديث عمر ﷺ: «**سيكون عليكم أمراء، صحبتهم بلاء، ومفارقتهم كفر**».

رواه حماد بن سلمة، عن يحيىٰ بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص، عن عمر ابن الخطاب ﷺ.

واختلف علىٰ حماد:

فرواه عبدالملك بن إبراهيم، وعمار بن مطر، عنه به **مرفوعاً**.

ورواه غيرهما، عنه به **موقوفاً**.

ورواه سلمان بن ربيعة عن عمر ﷺ موقوفاً.

طريق الرفع:

ذكره الدارقطني في العلل معلقاً، فقال: «يرويه حماد بن سلمة[١]، عن يحيى بن سعيد[٢]، عن محمد ابن إبراهيم[٣]، عن علقمة بن وقاص[٤]، عن عمر، فرفعه عن حماد عبدُالملك بنُ إبراهيم الجدي[٥]، وعمارُ بن مطر الرهاوي، وأسنداه عن النبي ﷺ».

وعزاه الهندي في كنز العمال[٦] إلىٰ ابن النجار، ولم أجد من أخرج هٰذه الرواية مسندة.

فيه **عمار بن مطر العبدي**، أبو عثمان الرهاوي. قال عنه أبو حاتم: «كان يكذب»[٧]. وقال ابن حبان: «يروي عن ابن ثوبان وأهل العراق المقلوبات، يسرق الحديث ويقلبه، لا اعتبار بما يرويه إلا للاستئناس إليه عند الوفاق من هو مثله في الإتقان»[٨]. وقال ابن عدي: «متروك الحديث.. الضعف علىٰ رواياته بيِّن»[٩].

---

(١) ثقه عابد، تقدم في الحديث (٣).

(٢) **يحيىٰ بن سعيد الأنصاري**، المدني، أبو سعيد القاضي، ثقة ثبت، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٧٥٥٩).

(٣) **محمد بن إبراهيم التيمي**، أبو عبدالله المدني، ثقة له أفراد، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٥٦٩١).

(٤) **علقمة بن وقّاص الليثي**، المدني، ثقة ثبت، أخطأ من زعم أن له صحبة، وقيل: إنه ولد في عهد النبي ﷺ، مات في خلافة عبدالملك، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٤٦٨٥).

(٥) **عبدالملك بن إبراهيم الجُدّي**، المكي، مولىٰ بني عبدالدار، صدوق، أخرج له البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي. تقريب التهذيب لابن حجر (٤١٦٣).

(٦) (٣١٤٩٠).

(٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦: ٣٩٤.

(٨) المجروحين ٢: ١٨٩.

(٩) الكامل في الضعفاء ٥: ٧٢ ـ ٧٣.

ولٰكن تابعه عبدالملك بن إبراهيم وهو صدوق، ولأجله يكون الإسناد حسناً.

ولم أجد الرواية المعارضة الموقوفة التي أشار إليها الدارقطني، ولكن جاءت من طريق آخر من رواية سلمان بن ربيعة الآتية.

طريق الوقف:

رواية سلمان بن ربيعة:

أخرجها ابن أبي شيبة[١]: حدثنا أبو أسامة[٢]، قال حدثنا ابن جريج[٣]، عن هارون بن أبي عائشة، عن عدي بن عدي[٤]، عن سلمان بن ربيعة[٥]، عن عمر ﷺ قال: «إنها ستكون أمراء وعمال، صحبتهم فتنة، ومفارقتهم كفر». قال: قلت: الله أكبر، أعدْ عليّ يا أمير المؤمنين، فَرَّجْتَ عني، فأعاد عليه.

قال سلمان بن ربيعة: قال الله: ﴿وَٱلْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٩١]، والفتنة أحب إليَّ من القتل.

في الإسناد **عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج**، وهو ثقة إلا أنه يدلس، وهو من الطبقة الثالثة من الموصوفين بالتدليس، وهم الذين لا يقبل حديثهم إلا بعد التصريح بالسماع، وقد عنعن في هذا الإسناد ولم يصرح بالسماع.

وفيه **هارون بن أبي عائشة**، وهو من موالي أهل المدينة، وقد عدَّه ابنُ سعد في الطبقة الرابعة من تابعي أهل المدينة[٦].

وذكره البخاري في التاريخ الكبير وسكت عنه[٧]، وكذا سكت عنه أبو حاتم[٨].

وذكره ابن حبان في جملة الثقات[٩]، وقال العجلي: «ثقة، روى عنه ابن جريج»[١٠].

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٣٧٢٠٢).

(٢) ثقة، ربما دلس، تقدم في الحديث رقم (١).

(٣) ثقة مدلس، تقدم في الحديث (٢).

(٤) **عدي بن عدي بن عَميرة الكندي**، أبو فروة الجزري، ثقة فقيه، عمل لعمر بن عبدالعزيز على الموصل، أخرج له أبو داود والنسائي وابن ماجه. تقريب التهذيب لابن حجر (٤٥٤٣).

(٥) **سلمان بن ربيعة الباهلي**، أبو عبدالله، سلمان الخيل، يقال: له صحبة، ولاه عمر قضاء الكوفة، وغزا أرمينية في زمن عثمان فاستشهد، أخرج له مسلم. تقريب التهذيب لابن حجر (٢٤٧٤).

(٦) الطبقات الكبرى لابن سعد ٧: ٥١٥، طبعة الخانجي، ١٤٢١هـ.

(٧) التاريخ الكبير ٨: ٢٢٠.

(٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩: ٩٣.

(٩) الثقات ٧: ٥٧٩.

(١٠) معرفة الثقات للعجلي (١٧١٠).

الراجح من الخلاف:

رجح الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ رواية الوقف عن حماد بن سلمة، وقال: «وغيرهما يرويه عنه موقوفاً، وهو الصواب»[1]، ولم يتبين من أوقفه عن حماد.

ورواية سلمان بن ربيعة تعضد رواية حماد الموقوفة التي أشار إليها الدارقطني، وعلى هذا يكون الوقف هو الأرجح والله أعلم.

❖❖ ❖❖ ❖❖

(١) العلل ومعرفة الرجال للدارقطني ٢: ١٩٤.

المبحث الثالث:
الأحاديث المختلف فيها رفعاً ووقفاً في الحدود

المبحث الثالث:
الأحاديث المختلف فيها رفعاً ووقفاً في الحدود

(١١) حديث أبي هريرة ﷺ: «**حدٌ يُقام في الأرض خيرٌ من أن يُمطروا أربعين صباحاً**».

رواه جرير بن يزيد البجلي، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة ﷺ.

واختلف علىٰ جرير:

فرواه عيسىٰ بن يزيد، وجرير بن عبدالحميد، عنه به **مرفوعاً**.

ورواه يونس بن عبيد، واختلف عليه:

فرواه ابن قدامة، عن ابن علية، عن يونس، عن عمرو بن سعيد، عن أبي زرعة **مرفوعاً**.

ورواه يحيىٰ بن بشر، وعمرو بن زرارة، عن ابن عليه، عن يونس، عن جرير به **موقوفاً**.

طرق الرفع:

١. رواية عيسىٰ بن يزيد:

أخرجها أحمد[١]، والبخاري في التاريخ الكبير[٢]، والنسائي[٣]، وابن ماجه[٤]، وأبو يعلىٰ[٥] ـ ومن طريقه ابن حبان[٦]، وابن الجارود[٧]، والبيهقي[٨]، من طرق عن عبدالله بن المبارك[٩]، عن عيسىٰ بن يزيد، عن جرير بن يزيد، عن أبي زرعة[١٠]، عن أبي هريرة ﷺ بلفظ: «**حد يقام في الأرض خير للناس**

(١) مسند أحمد (٨٧٣٨، ٩٢٢٦).
(٢) ٢: ٢١٢.
(٣) سنن النسائي الصغرىٰ (٤٩٠٤)، والكبرىٰ (٧٣٥٠).
(٤) سنن ابن ماجه (٢٥٣٨).
(٥) مسند أبي يعلىٰ (٦١١١).
(٦) صحيح ابن حبان (٤٣٩٨).
(٧) المنتقىٰ (٨٠١).
(٨) شعب الإيمان (٦٩٩٦).
(٩) **عبدالله بن المبارك** المروزي، مولىٰ بني حنظلة، ثقة، ثبت، فقيه، عالم، جواد، مجاهد، جمعت فيه خصال الخير، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٣٥٧٠).
(١٠) **أبو زرعة بن عمرو البجلي** الكوفي، اختلف في اسمه فقيل: هرم. وقيل: عمرو. وقيل: عبدالله. وقيل: عبدالرحمن. وقيل: جرير، ثقة، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٨١٠٣).

من أن يمطروا ثلاثين أو أربعين صباحاً».

وفي لفظ بعضهم: «**حد يعمل في الأرض**».

فيه **عيسىٰ بن يزيد الأزرق**، أبو معاذ المروزي، قاضي سرخس، وقد ذكره البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً[١]، وذكره ابن حبان في الثقات[٢].

وقال الذهبي: «وثق»[٣]. وقال ابن حجر: «مقبول»[٤].

واعتمد الحافظ علىٰ ذكر ابن حبان له في الثقات، فقال في التهذيب[٥]: «وثقه ابن حبان»!! ولم يوثقه وإنما ذكره في جملة الثقات، وقد أخرج له النسائي وابن ماجه.

ولعله إلى جهالة الحال أقرب، فلم يوثقه أحد من الأئمة حسب ما وقفت عليه.

ومدار الحديث علىٰ جرير بن يزيد بن جرير بن عبدالله البجلي، وهو ضعيف وقد قال فيه أبو زرعة الرازي: «منكر الحديث»[٦]، أخرج له النسائي وابن ماجه.

٢. رواية جرير بن عبدالحميد:

أخرجها البخاري في التاريخ الكبير[٧]، من طريق محمد[٨]، عن جرير بن عبدالحميد[٩]، عن جرير بن يزيد به نحوه.

وهٰذا الطريق صحيح إلىٰ جرير بن عبدالحميد.

٣. رواية يونس بن عبيد:

أخرجها ابن حبان[١٠]، والطبراني[١١]، وابن المقرئ[١]، من طريق محمد بن قدامة الجوهري

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري ٦: ٤٠٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦: ٢٩١.

(٢) ثقات ابن حبان ٨: ٤٩٠.

(٣) الكاشف (٤٤٠٧).

(٤) تقريب التهذيب (٥٣٣٩).

(٥) تهذيب التهذيب ٣: ٣٧٠.

(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢: ٥٠٢، **وانظر**: تقريب التهذيب لابن حجر (٩١٧).

(٧) التاريخ الكبير ٢: ٢١٢.

(٨) **محمد بن سلَام البِيكَنْدي**، أبو جعفر، ثقة ثبت، أخرج له البخاري. تقريب التهذيب لابن حجر (٥٩٤٥).

(٩) **جرير بن عبدالحميد الضبي** الكوفي، ثقة، صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٩١٦).

(١٠) صحيح ابن حبان (٤٣٩٧).

(١١) المعجم الصغير (٩٦٦).

المصيصي[٢]، عن إسماعيل بن علية، عن يونس بن عبيد، عن عمرو بن سعيد، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إقامة حد بأرض خير لأهلها من مطر أربعين صباحاً**».

قال الطبراني: «لم يروه عن يونس بن عبيد إلا ابن علية، تفرد به محمد بن قدامة».

وهٰذا الإسناد ظاهره الصحة إلىٰ يونس، إلا أنه تفرد به محمد بن قدامة من وجهين: **الأول**: في رفعه إلىٰ النبي ﷺ وقد خالف من هو أوثق منه كما سيأتي في الطرق، **والوجه الثاني**: في إبدال شيخ يونس بن عبيد، فجعله (عمرو بن سعيد) مكان (جرير بن يزيد)، وقد خالف مَنْ هو أوثق منه، وهو يحيىٰ بن بشر وعمرو بن زرارة كما في رواية الوقف الآتية.

تنبيه: جاء في إسناد الطبراني (جرير بن يزيد) علىٰ الصواب، فإما أن يكون محمد بن قدامة قد اضطرب فيه فرواه بالوجهين: مرة عن جرير ومرة عن عمرو بن سعيد، أو أن يكون الراوي عنه قد سلك الجادة في روايته عن يونس عن جرير، والله أعلم.

طريق الوقف:

رواية يونس بن عبيد:

أخرجها البخاري في التاريخ الكبير[٣]: قال لي يحيىٰ بن بشر[٤].

والنسائي[٥]: أخبرنا عمرو بن زرارة[٦].

كلاهما (يحيىٰ، عمرو)، عن إسماعيل بن علية، عن يونس بن عبيد، به بلفظ: «**إقامة حد بأرض، خير لأهلها من مطر أربعين ليلة**».

وقال البخاري: «ولم يرفعه»، أي لم يرفعه يحيىٰ بن بشر كما رفعه جرير بن عبدالحميد وعيسىٰ بن يزيد.

وهٰذا الإسناد صحيح إلىٰ يونس.

الراجح من الخلاف:

---

(١) المعجم (٧٤٣).

(٢) **محمد بن قدامة** بن أعين القرشي مولاهم، أبو عبدالله المصيصي، ثقة، أخرج له أبو داود. تقريب التهذيب (٦٢٣٣).

(٣) ٢: ٢١٣.

(٤) **يحيىٰ بن بشر البلخي** الفلاس، ثقة زاهد، أخرج له البخاري. تقريب التهذيب لابن حجر (٧٥١٤).

(٥) سنن النسائي (٤٩٠٥)، والسنن الكبرىٰ (٧٣٥١).

(٦) **عمرو بن زرارة** الكلابي، أبو محمد النيسابوري، ثقة ثبت، أخرج له الشيخان والنسائي. التقريب (٥٠٣٢).

وبناء علىٰ ما تقدم؛ يمكن تلخيص الاختلاف بما يلي:

الاختلاف في رواية يونس بن عبيد؛ فالراجح فيه الوقف، وهو ما رواه يحيىٰ بن بشر، وعمرو بن زرارة، وذلك لفترد محمد بن قدامة في روايته، ومخالفته من وجهين:

الأول: رفع الحديث إلىٰ النبي ﷺ، والصواب وقفه كما رواه يحيىٰ وعمرو.

والثاني: إبدال شيخ يونس بن عبيد، فجعل مكان جرير بن يزيد «عمرو بن سعيد»، وقد خالف فيه يحيىٰ وعمْراً أيضاً.

وأما الاختلاف في رواية جرير؛ فإنه يكون بين جرير بن عبدالحميد وعيسىٰ بن يزيد رفعاً، وبين يونس بن عبيد وقفاً ـ علىٰ الراجح من روايته ـ؛ فالراجح في الاختلاف علىٰ جرير هو الوقف، وهو ما رواه يونس بن عبيد، وهٰذا الوجه رجحه النسائي والدارقطني والألباني[1].

وأما رواية عيسى بن يزيد؛ فلا يعتمد عليها؛ لأن فيها عيسى بن يزيد وهو مجهول الحال.

وبناء علىٰ ما تقدم فإن كلا الوجهين ـ المرفوع والموقوف ـ ضعيف؛ لأن مدار الحديث علىٰ جرير ابن يزيد، وهو ضعيف كما تقدم.

والحديث له حكم الرفع، فهو من الأمور المُغَيَّبة، ولا يقال مثل هٰذا بالرأي والاجتهاد.

وروي الحديث عن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**إقامة حد من حدود الله خير من مطر أربعين ليلة في بلاد الله**»، أخرجه ابن ماجه[2]، وفيه سعيد بن سنان الشامي، وهو متروك، ورماه الدارقطني بالوضع[3]، فهو ضعيف ولا يصلح شاهداً.

وروي أيضاً من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «**حد يقام في الأرض أزكىٰ فيها من مطر أربعين يوماً**»[4].

❖❖ ❖❖ ❖❖

(١) **انظر**: سن النسائي (٤٩٠٥)، علل الدارقطني ١١: ٢١٣، صحيح سنن النسائي للألباني (٤٩١٩).
(٢) سنن ابن ماجه (٢٥٣٧).
(٣) تقريب التهذيب لابن حجر (٢٣٣٣).
(٤) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٧٣٧٩).

(١٢) حديث ابن عباس ﷺ: «**ليس علىٰ العبد الآبق**[١] **إذا سرق قطع، ولا علىٰ الذمي**».

رواه معمر، وسفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن مجاهد، عن ابن عباس ﷺ **موقوفاً**.

ورواه الثوري، عن عمرو به، واختلف علىٰ الثوري:

فرواه موسىٰ بن داود، عن الثوري به **مرفوعاً**.

ورواه عبدالرزاق، ويحيىٰ القطان، عن الثوري به **موقوفاً**.

ورواه ابن جريج، عن عمرو، واختلف عنه أيضاً:

فرواه أبو عاصم النبيل، عن ابن جريج به **مرفوعاً**.

ورواه إسحاق بن إبراهيم، عن ابن جريج به **موقوفاً**.

طرق الرفع:

١. رواية موسىٰ بن داود، عن سفيان:

أخرجها الطحاوي[٢].

والدارقطني[٣]: حدثنا موسىٰ بن جعفر[٤].

والحاكم[٥]: أخبرنا أبو جعفر محمد البغدادي[٦].

ثلاثتهم (الطحاوي، موسىٰ، أبو جعفر) عن فهد بن سليمان[٧]، ثنا موسىٰ بن داود الضبي، ثنا سفيان الثوري[٨]، عن عمرو بن دينار[٩]، عن مجاهد[١٠]، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**ليس علىٰ العبد الآبق إذا سرق قطع، ولا علىٰ الذمي**».

(١) **الآبق**: أبق العبد أي هرب. النهاية لابن الأثير ص٢٢.

(٢) شرح مشكل الآثار (٣٧٢٧).

(٣) سنن الدارقطني (٣١٠٥).

(٤) **موسىٰ بن جعفر** بن قرين، أبو الحسن العثماني الكوفي، قال الخطيب: «كان ثقة». تاريخ بغداد للخطيب ١٣: ٦٠.

(٥) المستدرك (٨٢٣٤).

(٦) **محمد بن محمد الجمال**، أبو جعفر البغدادي، قال الذهبي: «الشيخ، المسند، الثقة، محدث سمرقند». السير ١٥: ٥٤٧.

(٧) ثقة، تقدم في الحديث (٧).

(٨) ثقة حافظ، تقدم في الحديث (١).

(٩) **عمرو بن دينار المكي**، أبو محمد الأثرم الجمحي مولاهم، ثقة ثبت، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٥٠٢٤).

(١٠) **مجاهد بن جَبْر**، أبو الحجاج المخزومي مولاهم، المكي، ثقة، إمام في التفسير وفي العلم، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٦٤٨١).

قال الدارقطني: «لم يرفعه غير فهد، والصواب موقوف».

وقال الحاكم: «هٰذا حديث صحيح الإسناد علىٰ شرط الشيخين، وقد تفرد بسنده موسىٰ بن داود، وهو أحد الثقات، ولم يخرجاه».

وقال الذهبي: «علىٰ شرط البخاري ومسلم».

وهٰذا الإسناد ليس علىٰ شرط الشيخين، وفيه فهد بن سليمان وهو ليس من رجال الشيخين.

وفيه موسىٰ بن داود الضبي، أبو عبدالله الطرسوسي الخلقاني الكوفي، وقد تُكُلِّم فيه، فقال أبو حاتم: «في حديثه اضطراب»[١]. وقال الدارقطني: «كان مصنفاً، مكثراً، مأموناً»[٢]، وقال مرة: «ثقة»[٣]. وذكره ابن حبان في «الثقات»[٤].

وقال الذهبي: «صدوق، وُثِّق»[٥]. وقال: «وثقه غير واحد»[٦]. وأطلق توثيقه مرة فقال: «ثقة، زاهد، مصنف»[٧].

وقال ابن حجر: «صدوق، فقيه، زاهد، له أوهام»[٨]. أخرج له مسلم حديثاً واحداً، وأبو دواد والنسائي وابن ماجه.

والذي يظهر أنه صدوق، وهو مضطرب الحديث كما ذكر أبو حاتم، وقد تساهل ابن سعد والعجلي في توثيقه، وكذا ابن حبان بذكره في الثقات.

وعلىٰ هٰذا فالإسناد حسن.

٢. رواية أبي عاصم، عن ابن جريج:

أخرجها الدارقطني[٩]: حدثنا محمد بن جعفر المطيري[١٠] من كتابه، حدثنا عبيدالله بن النعمان،

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨: ١٤١، طبقات ابن سعد تاريخ بغداد ١٣: ٣٣.

(٢) تاريخ بغداد للخطيب ١٣: ٣٣

(٣) المصدر السابق.

(٤) ٩: ١٦٠.

(٥) ميزان الاعتدال ٤: ٣٠٤، **وانظر**: المغني في الضعفاء له (٦٤٨٨)، وتذكرة الحفاظ ١: ٣٧٨.

(٦) سير أعلام النبلاء ١٠: ١٣٦.

(٧) الكاشف (٥٦٩٢).

(٨) تقريب التهذيب (٦٩٥٩).

(٩) سنن الدارقطني (٣١٠٨).

(١٠) **محمد بن جعفر المَطيري**، أبو بكر البغدادي، قال الدارقطني: «ثقة مأمون». تاريخ بغداد ٢: ١٤٥، **وانظر**: سؤالات السلمي للدارقطني (٣٦٢).

حدثنا أبو عاصم[١]، حدثنا ابن جريج، عن عمرو بن دينار، عن مجاهد عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «**ليس علىٰ العبد ولا علىٰ أهل الكتاب حدود**».

فيه عبيدالله بن النعمان، أبو عمرو المنقري الدلال، ولم أعثر علىٰ من تكلم فيه جرحاً أو تعديلاً، وقد روىٰ عن: أبي عاصم النبيل، وسعيد بن سلام العطار، وعنه: محمد بن مخلد، ومحمد بن جعفر، وعلي بن إسحاق المادرائي[٢].

وفيه ابن جريج وهو ثقة، إلا أنه مدلس، وعده الحافظ في الطبقة الثالثة من الموصوفين بالتدليس[٣]، وهم الذين لا يحتج بحديثهم إلا بعد التصريح بالسماع، وقد صرح بالإخبار في رواية إسحاق بن إبراهيم الآتية في طرق الوقف.

طرق الوقف:

١. رواية معمر:

أخرجها عبدالرزاق[٤] ـ والدارقطني من طريقه[٥] ـ: عن معمر، عن عمرو بن دينار، عن مجاهد، عن ابن عباس ﷺ أنه كان لا يرىٰ علىٰ عبدٍ آبقٍ سَرَقَ قطعاً.

وهٰذا إسناد صحيح.

٢. رواية سفيان بن عيينة:

أخرجها الطحاوي[٦]: حدثنا عبدالغني بن أبي عقيل[٧]، حدثنا سفيان بن عيينة[٨]، عن عمرو بن دينار، عن مجاهد، عن ابن عباس ﷺ قال: «**ليس علىٰ المملوكين ولا علىٰ أهل الأرض قطعٌ**».

قال الطحاوي: «هكذا رواه ابن عيينة، عن عمرو من كلام ابن عباس، وقد رواه موسىٰ بن داود، عن الثوري، عن عمرو بن دينار مرفوعاً إلىٰ النبي ﷺ»

وهٰذا الإسناد صحيح.

(١) **الضحاك بن مخلد الشيباني**، أبو عاصم النبيل البصري، ثقة ثبت، أخرج له الستة. التقريب لابن حجر (٢٩٧٧).
(٢) **انظر**: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ١٠: ٣٣٧، تاريخ الإسلام للذهبي ٦: ٣٦٧.
(٣) تعريف أهل التقديس لابن حجر (٨٣).
(٤) مصنف عبدالرزاق (١٨٩٨٧).
(٥) سنن الدارقطني (٣١٠٦).
(٦) شرح مشكل الآثار ٩: ٣٤٣.
(٧) **عبدالغني بن رفاعة اللخمي**، أبو جعفر بن أبي عقيل المصري، ثقة، أخرج له أبو داود. تقريب التهذيب (٤١٣٨).
(٨) **سفيان بن عيينة الهلالي**، أبو محمد الكوفي، ثم المكي، ثقة، حافظ، فقيه، إمام، حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٢٤٥١).

٣. رواية عبدالرزاق ويحيىٰ القطان، عن الثوري:

أخرجها عبدالرزاق[١] ـ والدارقطني من طريقه[٢].

وابن أبي شيبة[٣]:حدثنا يحيىٰ بن سعيد القطان[٤].

كلاهما (عبدالرزاق، يحيىٰ) عن الثوري، عن عمرو، عن مجاهد، عن ابن عباس ﷺ نحوه.

وهٰذا الإسناد صحيح.

٤. رواية إسحاق بن إبراهيم، عن ابن جريج:

أخرجها الدارقطني[٥]: حدثنا محمد بن مخلد[٦]، حدثنا أحمد بن منصور زاج، حدثنا إسحاق بن إبراهيم قاضي خوارزم، حدثنا ابن جريج، أخبرني عمرو بن دينار، عن مجاهد، عن ابن عباس ﷺ أنه كان لا يرىٰ علىٰ العبد حداً، ولا علىٰ أهل الأرض اليهودي والنصارىٰ حداً.

وهٰذا الإسناد فيه إسحاق بن إبراهيم، أبو علي السمرقندي، قاضي خوارزم، قال عنه البخاري: «معروف الحديث»[٧]. وسكت عنه أبو حاتم فلم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً[٨]، وذكره ابن حبان في الثقات[٩]، وروىٰ عن: ابن جريج، والحسين بن واقد. وعنه: عبدة بن سليمان، وأحمد بن منصور.

وقول البخاري لا يدل علىٰ التوثيق، وتحمل عبارته علىٰ احتمالين: **الأول**: معروف الحديث أي لا يروي المناكير، وروايته توافق رواية الثقات. **والاحتمال الثاني**: أراد التعريف به وإخراجه من حيز الجهالة، فيكون البخاري قد عرف حديثه، وعلىٰ هٰذا لا يكون سكوت أبي حاتم يدل علىٰ الجرح، فيقدم قول البخاري لأن معه زيادة علم، وفي كلا الاحتمالين يكون حسن الحديث.

---

(١) مصنف عبدالرزاق (١٨٩٨٧).

(٢) سنن الدارقطني (٣١٠٦).

(٣) مصنف ابن أبي شيبة (٢٨١٤٧).

(٤) **يحيىٰ بن سعيد القطان**، أبو سعيد التميمي البصري، ثقة، متقن، حافظ، إمام، قدوة، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٧٥٥٧).

(٥) سنن الدارقطني (٣١٠٧).

(٦) **محمد بن مخلد الدوري**، أبو عبدالله العطار، قال الدارقطني: «ثقة مأمون». وقال الخطيب: «وكان أحد أهل الفهم، موثوقاً به في العلم، متسع الرواية، مشهوراً بالديانة، موصوفاً بالأمانة، مذكوراً بالعبادة». سؤالات السهمي للدارقطني (٢٠)، تاريخ بغداد ٣: ٣١٠.

(٧) التاريخ الكبير ١: ٣٧٨.

(٨) ٢: ٢٠٧.

(٩) ٨: ١٠٩.

وأما أحمد بن منصور «زاج»؛ فهو صدوق كما قال أبو حاتم[١]. وقد ذكره ابن حبان في الثقات[٢].

قال الخطيب البغدادي: «روىٰ عنه مسلم بن الحجاج النيسابوري»[٣].

ونبَّه الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ إلىٰ أنه لم يخرج له في الصحيح، فقال : «روىٰ عنه مسلم في غير الصحيح»[٤].

إلا أن الحافظ ابن حجر قال: «جزم الذهبي بأن مسلماً روىٰ عنه»!! ورمز له بحرف الميم (م) في التقريب، وقال: «صدوق»[٥]، وليس هو من رجال مسلم في الصحيح، وإنما روىٰ عنه في غير الصحيح كما قال الذهبي، ولم يصرح بأنه أخرج له في صحيحه، وإنما روىٰ عنه فحسب، ولم أظفر برواية لمسلم في صحيحه عن أحمد بن منصور.

الراجح من الخلاف:

بعد النظر في طرق الحديث تبين أن رواية الوقف هي الأرجح، وذلك أن الاختلاف جاء من طريقين:

الأول: طريق سفيان الثوري؛ والراجح فيه ما رواه يحيىٰ القطان وعبدالرزاق؛ لأنهما من أثبت الناس في الثوري، فيحيىٰ من الطبقة الأولىٰ من تلاميذ سفيان، وعبدالرزاق من الطبقة الثانية، كما قسمهم يحيىٰ بن معين[٦].

وأما رواية الرفع التي رواها موسىٰ بن داود؛ فهو وإن كان حسن الحديث؛ إلا أنه متكلم فيه من جهة حفظه وضبطه، وعلىٰ هٰذا تُرجّح رواية الأوثق.

الثاني: طريق ابن جريج؛ والراجح فيه ما رواه إسحاق بن إبراهيم عنه؛ وذلك أن في إسناد رواية أبي عاصم النبيل رجلاً مجهولاً، وهو عبيدالله بن النعمان، ولا يحتج بخبر تفرد به رجل مجهول.

ومما يعضد رواية الوقف أيضاً: متابعة سفيان بن عيينة، ومعمر بن راشد، وابن عيينة أثبت الناس في عمرو بن دينار، كما نص علىٰ ذلك الحافظ ابن حجر[٧].

---

(١) الجرح والتعديل ٢: ٧٨.
(٢) ٨: ٣٤.
(٣) تاريخ بغداد ٥: ١٥٠.
(٤) تاريخ الإسلام ٦: ٣٧، سير أعلام النبلاء ١٢: ٣٨٩.
(٥) تهذيب التهذيب ١: ٤٨، تقريب التهذيب (١١٢).
(٦) تاريخ دمشق لابن عساكر ٥٦: ٣٢٨.
(٧) تقريب التهذيب (٢٤٥١).

وقد رجح الدارقطني رواية الوقف أيضاً[١].

فائدة: اختلف الصحابة في قطع يد العبد الآبق إذا سرق علىٰ قولين:

الأول: لا يقطع، وإلىٰ هٰذا ذهب عثمان، وعائشة، وابن عباس[٢].

الثاني: يقطع؛ وإلىٰ هٰذا ذهب ابن عمر، وابن الزبير[٣]؛ لعموم قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨]، ولم يفرق الشارع بين العبد والحر، أو بين المسلم والذمي[٤].

❖❖ ❖❖ ❖❖

(١) سنن الدارقطني (٣١٠٥).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٨١٤٨، ٢٨١٤٩، ٢٨١٥١).

(٣) أخرجه عبدالرزاق في المصنف (١٨٩٨٣)، وابن أبي شيبة في المصنف (٢٨١٤١، ٢٨١٤٢).

(٤) **وانظر**: المحلىٰ لابن حزم ١١: ٣٥٧، المغني لابن قدامة ١٢: ٤٥٠.

(١٣) حديث علي ﷺ: «**من أذنب في الدنيا ذنباً فعوقب به؛ فالله أعدل من أن يثني عقوبته علىٰ عبده، ومن أذنب ذنباً في الدنيا فستر الله عليه وعفا عنه؛ فالله أكرم من أن يعود في شيء قد عفا عنه**».

رواه يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق السبيعي، عن أبي جحيفة، عن علي ﷺ، **مرفوعاً**.

ورواه أبو حمزة الثمالي، عن أبي إسحاق، واختلف عليه:

فرواه أبو شهاب، عنه به **مرفوعاً**.

ورواه عبدالملك بن أبي سليمان، عنه به **موقوفاً**.

ورواه أبو سخيلة، عن علي ﷺ **مرفوعاً**.

طرق الرفع:

١. رواية يونس بن أبي إسحاق:

أخرجها أحمد[١].

والترمذي[٢]: حدثنا أبو عبيدة بن أبي السفر[٣].

وابن ماجه[٤]: حدثنا هارون بن عبدالله الحمال[٥].

والدارقطني[٦]: حدثنا أحمد بن العلاء[٧]، حدثنا أبو عبيدة بن أبي السفر.

والحاكم[٨]: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب[٩]، حدثنا محمد بن إسحاق الصغاني[١٠].

جميعاً (أحمد، أبو عبيدة، هارون، الصغاني) عن حجاج بن محمد، عن يونس بن أبي إسحاق، عن

(١) مسند أحمد (٧٧٥، ١٣٦٥).

(٢) سنن الترمذي (٢٦٢٦).

(٣) **أحمد بن عبدالله بن أبي السفَر**، أبو عبيدة الكوفي، صدوق يهم، أخرج له الترمذي والنسائي وابن ماجه. التقريب (٦٠).

(٤) سنن ابن ماجه (٢٦٠٤).

(٥) **هارون بن عبدالله البغدادي**، أبو موسىٰ الحمال البزاز، ثقة، أخرج له الستة إلا البخاري. تقريب التهذيب (٧٢٣٥).

(٦) سنن الدارقطني (٤٠٣).

(٧) **أحمد بن علي بن العلاء**، أبو عبدالله الجوزجاني، قال الدارقطني والخطيب: «كان ثقة». تاريخ بغداد ٤: ٣٠٩.

(٨) مستدرك الحاكم (١٣).

(٩) **محمد بن يعقوب المعقلي**، أبو العباس الأموي مولاهم، النيسابوري، الأصم، قال ابن عساكر: «محدث مشهور». وقال الذهبي: «الإمام، المفيد، الثقة». **انظر**: تاريخ دمشق لابن عساكر ٥٦: ٢٨٧، سير أعلام النبلاء للذهبي ١٥: ٤٥٣، تذكرة الحفاظ له ٢: ٨٦٠.

(١٠) ثقة ثبت، تقدم في الحديث رقم (٩).

أبي إسحاق السبيعي[١]، عن أبي جحيفة السوائي[٢]، عن علي ﷺ مرفوعاً، بألفاظ متقاربة.

قال الترمذي: «وهٰذا حديث حسن غريب، وهٰذا قول أهل العلم، لا نعلم أحداً كفر أحداً بالزنا أو السرقة وشرب الخمر».

وقال الحاكم: «هٰذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وقد احتجا جميعاً بأبي جحيفة عن علي وعلىٰ أبي إسحاق، واحتجا جميعاً بالحجاج بن محمد، واحتج مسلم بيونس بن أبي إسحاق».

وقال البزار: «وهٰذا الحديث لا نعلم رواه عن يونس بن أبي إسحاق عن أبيه عن أبي جحيفة عن علي إلا الحجاج».

وقال الذهبي: «صحيح الإسناد».

فيه أبو إسحاق السبيعي، وهو ثقة مدلس، وقد عنعن ولم يصرح بالسماع، وهو من أهل المرتبة الثالثة من الموصوفين بالتدليس الذين لا يحتج بحديثهم إلا بعد التصريح بالسماع[٣].

وفيه **يونس بن أبي إسحاق السبيعي**، أبو إسرائيل الكوفي، وقد تكلم فيه:

فقال عبدالرحمن بن مهدي: «لم يكن به بأس»[٤]. وقال يحيىٰ بن سعيد القطان: «كانت فيه غفلة»[٥].

وقال أبو بكر الأثرم: سمعت أبا عبدالله ـ وذكر يونس بن أبي إسحاق ـ فضعف حديثه عن أبيه. وقال: «حديث إسرائيل أحب إلي منه»[٦]. وقال أيضاً: «حديثه فيه زيادة علىٰ حديث الناس»، وقال: «إسرائيل ابنه قد سمع من أبي إسحاق وكتب، فلم يكن فيه زيادة مثل ما يزيد يونس»[٧]. وقال أيضاً: «حديثه مضطرب»[٨]. وسأله ابنه عبدالله عنه فقال: كذا وكذا[٩].

---

(١) ثقة مدلس، وقد تقدم في الحديث (٣).

(٢) صحابي، اسمه وهب بن عبدالله، **انظر** ترجمته في: الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ١١: ٣٥٧.

(٣) تعريف أهل التقديس لابن حجر (٩١)، وانظر الحديث رقم (٣).

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩: ٢٤٣.

(٥) المصدر السابق.

(٦) ضعفاء العقيلي (٢٠٨٨).

(٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩: ٢٤٣.

(٨) العلل ومعرفة الرجال (٣٤٢٤).

(٩) الكامل في الضعفاء لابن عدي ٧: ١٧٨. قال الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «هٰذه العبارة يستعملها عبدالله بن أحمد كثيراً فيما يجيبه به والده، وهيٰ بالاستقراء كناية عمن فيه لين». ميزان الاعتدال ٤: ٤٨٣.

وقال يحيىٰ بن معين: «ثقة»[١]. وقال أبو حاتم: «كان صدوقاً، إلا أنه لا يحتج بحديثه»[٢]. وقال ابن عدي: «له أحاديث حسان، وروىٰ عنه الناس»[٣]. وقال أبو أحمد الحاكم: «ربما وهم في روايته»[٤]. وذكره ابن حبان في الثقات[٥].

وقال الذهبي: «ثقة»[٦]. وقال مرة: «صدوق»[٧]. وقال ابن حجر: «صدوق، يهم قليلاً»[٨]. أخرج له البخاري في القراءة خلف الإمام وباقي الستة.

والذي يظهر من حاله أنه صدوق حسن الحديث وقد يهم أحياناً فيزيد في الحديث ويخالف، وعلىٰ هٰذا يُحَسَّن حديثُه إن سَلِم من المخالفة أو التَّفرد، وعلىٰ هٰذا يُحْمَل كلامُ أبي حاتم: «صدوق، لا يحتج به»، وليّن الإمام أحمد روايته لاضطرابه، ولزيادته في الحديث، وبهٰذا يجمع بين الأقوال.

وفيه **حجاج بن محمد المصيصي**، أبو محمد الأعور، وهو ثقة ثبت، إلا أنه اختلط في آخر عمره، وعدَّه العلائي[٩] في القسم الأول من المختلطين الذين لم يؤثر اختلاطهم في مروياتهم؛ إما لقصر مدة الاختلاط، أو أنه لم يرو شيئاً حال اختلاطه، فسَلِم حديثُه من الوهم.

قال إبراهيم الحربي: حدثني صديق لي، قال: لما قدم حجاج بغداد في آخر مرة خلط، فرآه ابن معين يخلط، فقال لابنه: «لا تدخل عليه أحداً»[١٠].

وقال الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وحديثه في دواوين الإسلام، ولا أعلم له شيئاً أُنكِرَ عليه»[١١]، وهٰذا يدل علىٰ سلامة أحاديثه من الوهم والاختلاط، وقد أخرج له أصحاب الكتب الستة[١٢].

٢. رواية أبي شهاب، عن أبي حمزة الثمالي:

---

(١) تاريخ ابن معين للدارمي (٨٧).
(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩: ٢٤٣.
(٣) الكامل ٧: ١٧٨.
(٤) الأسامي والكنىٰ ١: ٧٧.
(٥) ٧: ٦٥٠.
(٦) من تكلم فيه وهو موثق (٣٩٣).
(٧) الكاشف (٦٤٦٣)، المغني في الضعفاء (٧٢٧١).
(٨) تقريب التهذيب (٧٨٩٩).
(٩) كتاب المختلطين للعلائي ص١٩.
(١٠) تاريخ بغداد للخطيب ٨: ٢٣٨.
(١١) سير أعلام النبلاء ٩: ٤٤٩.
(١٢) **انظر**: تهذيب الكمال للمزي، تقريب التهذيب لابن حجر (١١٣٥)، كتاب المختلطين للعلائي ١: ١٩.

أخرجها عبد بن حميد[١]: حدثني أحمد بن يونس[٢]، ثنا أبو شهاب[٣]، عن ثابت الثمالي[٤]، عن أبي إسحاق، عن أبي جحيفة السوائي، قال: دخلنا علىٰ علي، فقال: ألا أحدثكم عن رسول الله ﷺ حديث ينبغي للمؤمنين أن يعوه؟ قلنا: بلىٰ يا أمير المؤمنين. قال: فحدثنا، فلما خرجنا نسيناه. قال: فعدنا إليه، فقرأ هٰذه الآية: ﴿ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ﴾ [الشورىٰ: ٣٠]، ما عاقب الله عليه من ذنب في الدنيا؛ فالله ﷻ أحلم من أن يثني عليه العذاب في الآخرة، وما عفا الله عنه من ذنب في الدنيا؛ فالله أكرم من أن يعود في عفوه.

وهٰذا الإسناد فيه أبو حمزة ثابت الثمالي، وهو ضعيف الحديث، ورافضي المذهب.

٣. رواية أبي سخيلة، عن علي ﷺ:

أخرجها أحمد[٥].

وأبو يعلىٰ[٦]: حدثنا عبدالرحمن بن سلام[٧]، ومحمود بن خداش[٨].

ثلاثتهم (أحمد، ابن سلام، ابن خداش)، قالوا: حدثنا مروان بن معاوية الفزاري[٩]، أنبأنا الأزهر بن راشد الكاهلي، عن الخضر بن القواس، عن أبي سخيلة، قال: قال علي ﷺ ألا أخبركم بأفضل آية في كتاب الله تعالىٰ حدثنا بها رسول الله ﷺ؟ ﴿ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ﴾ [الشورىٰ: ٣٠]، «**وسأفسرها لك يا علي، ﴿ أَصَٰبَكُم ﴾ من مرض أو عقوبة أو بلاء في الدنيا ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾، والله تعالىٰ أكرم من أن يثني عليهم العقوبة في الآخرة، وما عفا الله تعالىٰ عنه في الدنيا فالله تعالىٰ أحلم من أن يعود بعد عفوه**».

وهٰذا الإسناد ضعيف، فيه أزهر بن راشد الكاهلي، وقد ضعفه ابن معين، وقال أبو حاتم: «مجهول». وأخرج له النسائي في مسند علي[١٠].

---

(١) مسند عبد بن حميد (٨٧).

(٢) **أحمد بن عبدالله بن يونس** التميمي اليربوعي الكوفي، ثقة حافظ، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٦٣).

(٣) **عبد ربه بن نافع الكناني** الحناط، أبو شهاب الكوفي، صدوق يهم، أخرج له الستة إلا الترمذي. التقريب (٣٧٩٠).

(٤) **ثابت بن أبي صفية الثُمالي**، أبو حمزة الكوفي، ضعيف، رافضي، أخرجه له الترمذي والنسائي في مسند علي وابن ماجه. تقريب التهذيب (٨١٨).

(٥) مسند أحمد (٦٤٩).

(٦) مسند أبي يعلىٰ (٤٥٣، ٦٠٨).

(٧) **عبدالرحمن بن سلّام الجمحي** مولاهم، أبو حرب البصري، صدوق، أخرج له مسلم. تقريب التهذيب (٣٨٩٠).

(٨) **محمود بن خِداش الطالقاني**، صدوق، أخرج له الترمذي والنسائي في مسند علي وابن ماجه. التقريب (٦٥١١).

(٩) ثقة حافظ، تقدم في الحديث (٧).

(١٠) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢: ٣١٣، تقريب التهذيب لابن حجر (٣٠٥).

وفيه خضر بن قواس، وقد قال فيه أبو حاتم: «مجهول»، وذكره ابن حبان في الثقات[١]، ولا يعتمد علىٰ ذكر ابن حبان له في الثقات؛ لأنه متساهل في توثيق المجاهيل.

وأبو سُخَيْلَة لا يُعرف من هو، وقد روىٰ عن: علي، وأبي ذر، وسلمان. وعنه: الخضر بن القواس، ومحمد بن عبيدالله العرزمي، وفضيل بن مرزوق[٢].

قال أبو زرعة: «لا أعرف اسمه»[٣]، وقال ابن حجر: «مجهول» أخرج له النسائي في مسند علي[٤].

طريق الوقف:

رواية عبدالملك بن أبي سليمان، عن أبي حمزة:

أخرجها البزار[٥]: حدثنا الحسن بن خلف[٦].

والطحاوي[٧]: حدثنا (الحسين)[٨] بن غُلَيب[٩]، قال: حدثنا يوسف بن عدي[١٠].

كلاهما (الحسن، وابن عدي) حدثنا إسحاق بن يوسف الأزرق[١١]، عن عبدالملك[١٢]، عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي إسحاق، عن أبي جحيفة، عن علي ﷺ أنه قال: أحدثكم بحديث حق علىٰ كل مسلم أو علىٰ المسلمين أن يعوه. قلنا: بلىٰ. فحدَّثنا به أول النهار ونسيناه آخر النهار، فأتيناه فقلنا له: الحديث الذي حدثتنا به أنه حق علىٰ المسلمين أن يعوه قد نسيناه، فأعده علينا. قال: «**ما من عبد مسلم يذنب ذنباً فيأخذه الله به في الدنيا فيعاقبه به إلا كان الله ﷻ أكرم من أن يعود في عقوبته يوم القيامة، وما من مسلم يذنب ذنباً فيغفر الله عنه في الدنيا؛ إلا كان الله أكرم من أن يعود في عقوبته يوم القيامة فيما عفىٰ عنه**»، ثم تلا هٰذه الآية: ﴿ أَصَٰبَتْكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣: ٣٩٨، الثقات لابن حبان ٦: ٢٧٧.
(٢) **انظر**: تاريخ الإسلام للذهبي ٢: ١١٩٧.
(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩: ٣٨٨.
(٤) تقريب التهذيب (٨١١٥).
(٥) مسند البزار (٤٨٣).
(٦) **الحسن بن خلف الواسطي**، أبو علي، صدوق له أوهام، أخرج له البخاري حديثاً وحداً متابعة. التقريب (١٢٣٧).
(٧) شرح مشكل الآثار (٢١٨٢).
(٨) كذا في المطبوع (الحسين)، والصواب (الحسن)، والتصويب من تهذيب الكمال للمزي ٦: ٣٠١.
(٩) **الحسن بن غليب الأزدي** مولاهم، أبو علي المصري، قال النسائي: «ثقة». وقال مرة: «ليس به بأس». **انظر**: تسمية شيوخ النسائي (٦٠)، تهذيب الكمال للمزي ٦: ٣٠١.
(١٠) **يوسف بن عدي** بن زريق التيمي مولاهم، الكوفي، ثقة، أخرج له البخاري والنسائي. التقريب (٧٨٧٢).
(١١) **إسحاق بن يوسف** بن مرداس المخزومي الواسطي المعروف بالأزرق، ثقة، أخرج له الستة. التقريب (٣٩٦).
(١٢) **عبدالملك بن أبي سليمان العَرْزمي**، صدوق له أوهام، أخرج له البخاري تعليقاً وباقي الستة. التقريب (٤١٨٤).

عَن كَثِيرٍ ﴾ [الشورىٰ: ٣٠].

وهٰذا الإسناد فيه أبو حمزة الثمالي، وهو ضعيف كما تقدم.

الراجح من الاختلاف:

بعد النظر في الحديث تبين أن رواية الرفع أرجح من رواية الوقف؛ وذلك أن أصل الاختلاف إنما هو في رواية أبي حمزة ثابت الثمالي، وهو ضعيف ولا يحتج به، ولعله اضطرب فيه فرواه مرة بالرفع ومرة بالوقف، ولهٰذا اختلف الرواة عليه، ولم يظهر لي سبب آخر غير هٰذا، والأصح هو ما رواه يونس بن أبي إسحاق السبيعي، عن أبيه، فهو أصح منه حديثاً وأوثق.

وأما رواية أبي سخيلة؛ فهي ضعيفة ولا يحتج بها.

وقال الدارقطني: «ورفعه صحيح»[1].

❖❖ ❖❖ ❖❖

(١) علل الدارقطني ٣: ١٢٨.

(١٤) حديث عبدالله بن عمر ﷺ: «**من أشرك بالله؛ فليس بمحصن**».

رواه نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

واختلف علىٰ نافع:

فرواه عبدالله بن زياد، عن نافع، عن ابن عمر **مرفوعاً**.

رواه جويرية بن أسماء، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ **موقوفاً**.

ورواه عبيدالله بن عمر، عن نافع، واختلف علىٰ عبيدالله:

فرواه الدراوردي، عنه به **مرفوعاً**.

ورواه أبو أسامة، عنه به **موقوفاً**.

ورواه الثوري، عن موسىٰ بن عقبة، عن نافع، واختلف علىٰ سفيان:

فرواه عفيف بن سالم، عنه به **مرفوعاً**.

ورواه وكيع بن الجراح، والفريابي، عنه به **موقوفاً**.

طرق الرفع:

١. رواية الدراوردي، عن عبيدالله:

أخرجها الدارقطني[١]: حدثنا دَعْلج[٢]، حدثنا ابن شيرويه[٣].

والبيهقي[٤]: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ[٥]، ثنا إبراهيم بن مضارب بن إبراهيم، ثنا أبي.

كلاهما (ابن شيرويه، مضارب)، عن إسحاق[٦]، حدثنا عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، عن عبيدالله[٧]، عن نافع[١]، عن ابن عمر ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «**من أشرك بالله؛ فليس بمحصن**».

(١) سنن الدارقطني (٣٢٩٥).

(٢) ثقة، تقدم في الحديث (٣).

(٣) **عبدالله بن محمد القرشي**، أبو محمد النيسابوري، أحد كبراء نيسابور، وسمع المسند من إسحاق، قال الحاكم: «له مصنفات كثيرة تدل علىٰ عدالته واستقامته، روىٰ عنه حفاظ بلدنا.. واحتجوا به»، روىٰ عنه ابن خزيمة وجماعة. **انظر**: سير أعلام النبلاء للذهبي ١٤: ١٦٦، تاريخ الإسلام له ٧: ٨٩ ـ ٩٠.

(٤) السنن الكبرىٰ (١٦٩٣٧).

(٥) هو أبو عبدالله الحاكم النيسابوري.

(٦) هو ابن راهويه، ثقة حافظ، تقدم في الحديث (٢).

(٧) **عبيدالله بن عمر** العمري، أبو عثمان المدني، ثقة ثبت، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٤٣٢٤).

قال الدارقطني: «ولم يرفعه غير إسحاق. ويقال: إنه رجع عنه، والصواب موقوف».

فيه **عبدالعزيز بن محمد الدراوردي** وقد تكلم فيه من جهة حفظه وضبطه، ومن جهة روايته عن عبيدالله بن عمر، فقال أحمد: «ما حدث عن عبيدالله بن عمر؛ فهو عن عبدالله بن عمر»[٢].

وقال : «كان معروفاً بالطلب، وإذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم، وكان يقرأ من كتبهم فيخطئ، وربما قلب حديث عبدالله بن عمر، يرويها عن عبيدالله بن عمر»[٣].

وقال ابن معين : «ليس به بأس»[٤]. وقال مرة: «ثقة حجة»[٥].

وقال علي بن المديني: «ثقة ثبت»[٦]. وقال أبو زرعة: «سيء الحفظ، فربما حدث من حفظه الشيء فيخطئ»[٧].

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبي عن عبدالعزيز بن محمد ويوسف بن الماجشون، فقال: «عبدالعزيز محدث، ويوسف شيخ يخطئ»[٨].

وقال المزي: قال النسائي فيما قرأت بخطه: «عبدالعزيز الدراوردي ليس بالقوي». وقال في موضع آخر: «ليس به بأس، وحديثه عن عبيدالله بن عمر منكر»[٩].

قال ابن حبان: «وكان يخطئ»[١٠]. أخرج له البخاري مقروناً بغيره وتعليقاً، واحتج به باقي الستة[١١].

والظاهر أنه صدوق إن حدّث من حفظه، وأما إن حدث من كتابه فحديثه صحيح كما نص على ذلك الإمام أحمد، وكلام الأئمة محمول على إن حدث من حفظه لا من كتابه، وأما ما يرويه عن

---

(١) **نافع**، أبو عبدالله المدني، مولى ابن عمر، ثقة ثبت، فقيه مشهور، أخرج له الستة، تقريب التهذيب لابن حجر (٧٠٨٦).
(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥: ٣٩٥.
(٣) المصدر السابق، **وانظر**: سؤالات أبي داود للإمام أحمد (١٩٧).
(٤) تاريخ ابن أبي خيثمة (٣٣٦١).
(٥) تارخ ابن معين للدارمي (٣٨٩).
(٦) سؤالات ابن أبي شيبة (١٦٠).
(٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥: ٣٩٥.
(٨) المصدر السابق.
(٩) تهذيب الكمال للمزي ١٨: ١٩٤.
(١٠) الثقات ٧: ١١٦.
(١١) **انظر**: هدي الساري لابن حجر ص٤٢٠، وتقريب التهذيب له (٤١١٩).

عبيدالله بن عمر فقد تابعه أبو أسامة حماد بن أسامة، مما يدل علىٰ أنه ضبط الاسم ولم يبدله، وستأتي متابعته في طرق الوقف.

وفي إسناد البيهقي رجلان مجهولان:

الأول: إبراهيم بن مضارب، أبو إسحاق النيسابوري، روىٰ عنه الحاكم، ولم أجد من تكلم فيه جرحاً أو تعديلاً[١].

والثاني: أبوه مضارب بن إبراهيم، أبو الفضل النيسابوري، روىٰ عنه أبو عمرو بن مطر وغيره، ولم أجد من تكلم فيه جرحاً أو تعديلاً[٢].

٢. رواية عفيف، عن الثوري:

أخرجها ابن عدي[٣] ـ والبيهقي[٤] من طريقه ـ: حدثني أحمد بن الحسن القمي، حدثنا علي بن الحسين الرازي هو بن الجنيد[٥] (ح)، وحدثنا محمد بن منير المطيري[٦]، قال: كتب إلي محمد بن أبي طاهر البلدي.

والدارقطني[٧]: حدثنا عبدالله بن أحمد بن ثابت البزاز[٨]، حدثنا أحمد بن يوسف التغلبي[٩].

ثلاثتهم (ابن الجنيد، ابن أبي طاهر، التغلبي)، عن أبي سلمة أحمد بن أبي نافع، ثنا عفيف، به مرفوعاً بلفظ: «**لا يحصن أهل الشرك بالله شيئاً**».

قال ابن عدي: «منكر من حديث الثوري عن موسىٰ بن عقبة بهٰذا الإسناد».

وقال الدارقطني: «وهم عفيفٌ في رفعه، والصواب موقوف من قول ابن عمر».

مدار الطريق علىٰ أبي سلمة أحمد بن أبي نافع الموصلي، وقد تكلم فيه[١٠]:

---

(١) **انظر**: تاريخ الإسلام للذهبي ٧: ٧٩٨.

(٢) **انظر**: تاريخ الإسلام للذهبي ٦: ١٠٥٧

(٣) الكامل ١: ١٦٩.

(٤) السنن الكبرىٰ (١٦٩٣٩).

(٥) **علي بن الحسين بن الجنيد**، أبو الحسن، قال ابن أبي حاتم: «كتبنا عنه، وهو صدوق ثقة». الجرح والتعديل ٦: ١٧٩.

(٦) **محمد بن منير بن صُغَير**، أبو بكر السامري، قال الدارقطني: «ليس بالمشهور، وهم في حديث». وقال الخطيب: «كان ثقة». وقال عمر بن نوح البجلي: «كان من الحفاظ». **انظر**: تاريخ بغداد ٣: ٣٠٩، لسان الميزان ٧: ٥٣١.

(٧) سنن الدارقطني (٣٢٩٣).

(٨) **عبدالله بن أحمد البزاز**، أبو القاسم، قال الخطيب: «ثقة». تاريخ بغداد ٩: ٣٨٧

(٩) **أحمد بن يوسف التغلبي**، نص علىٰ توثيقه ابن خراش وعبدالله بن أحمد. تاريخ بغداد للخطيب ٥: ٢١٨.

(١٠) **انظر**: ميزان الاعتدال للذهبي ١: ١٦٠، لسان الميزان لابن حجر ١: ٦٨٣.

قال أبو يعلىٰ: «لم يكن أهلاً للحديث»[١].

وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً[٢].

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يعتبر حديثه من غير رواية ابنه عنه»[٣].

وذكر له ابن عدي ثلاثة أحاديث ـ منها هٰذا الحديث ـ حكم عليها بالنكارة. وقال أيضاً: «متقارب الحديث، ليست أحاديثه بالمنكر جداً». وذكره الذهبي في الضعفاء[٤].

وعلىٰ هٰذا يحكم علىٰ حديثه بالضعف، ولا يقبل حديثه لرواياته المناكير، وأما ابن حبان فاعتبر حديثه في المتابعات والشواهد لا إن تفرد.

وشيخه عفيف بن سالم البجلي، أبو عمرو الموصلي، قال فيه ابن معين وأبو حاتم: «ثقة»[٥]. وزاد أبو حاتم: «لا بأس به».

وقال ابن خراش: «صدوق، من خيار الناس»[٦]. و قال الدارقطني: «ربما أخطأ، لا يترك»[٧].

و ذكره ابن حبان في الثقات[٨]. وأخرج له النسائي في مسند علىٰ حديثا واحداً.

والذي يظهر أنه ثقة يخطئ قليلاً.

وفي إسناد ابن عدي أحمد بن الحسن القمي، ومحمد بن أبي طاهر، ولم أعثر لهما علىٰ ترجمة.

وهٰذا الطريق منكر، فمداره علىٰ أحمد بن أبي نافع الموصلي، وقد تفرد بروايته ولم يتابع، وهو متكلم فيه كما تقدم.

٣. رواية عبدالله بن زياد:

أخرجها أبو إسحاق المزكي[٩]: حدثنا ابن خزيمة[١٠]، ثنا علي بن حجر[١]، ثنا الهيثم بن حميد[٢]، عن

---

(١) ميزان الاعتدال للذهبي ١: ١٦٠.
(٢) الجرح والتعديل ٢: ٧٩.
(٣) الثقات ٨: ١٧.
(٤) ديوان الضعفاء (١١٣)، المغني في الضعفاء (٤٧٦).
(٥) **انظر**: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧: ٢٩، تاريخ ابن أبي خيثمة (٤٦٦٢)، تاريخ ابن معين للدوري (٥٠٢٦)،
(٦) تاريخ بغداد للخطيب ١٢: ٣١٢.
(٧) سؤالات البرقاني (٣٩٩).
(٨) ٨: ٥٢٣.
(٩) الفوائد المنتخبة (٨٢).
(١٠) **محمد بن إسحاق بن خزيمة**، قال الذهبي: «الحافظ، الحجة، الفقيه، شيخ الإسلام». السير ١٤: ٣٦٥.

عبدالله بن زياد[٣]، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «**من أشرك بالله؛ فليس بمحصن**».

وهٰذا الإسناد موضوع، فيه عبدالله بن زياد المخزومي، وقد كذبه جماعة من الأئمة وتركوه[٤]، وعدَّه الحافظ ابن حجر في المرتبة الخامسة من الموصفين بالتدليس، وهم الذين ضعفوا بأمر آخر غير التدليس، وهٰؤلاء حديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع.

طرق الوقف:

١. رواية أبي أسامة، عن عبيدالله:

أخرجها ابن أبي شيبة[٥]: حدثنا أبو أسامة[٦]، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر أنه كان لا يرىٰ مشركةً محصنةً.

وهٰذا الإسناد صحيح.

٢. رواية وكيع، عن الثوري:

أخرجها ابن أبي شيبة[٧].

والدارقطني[٨]: حدثنا عبدالله بن جعفر بن خشيش[٩]، حدثنا سلم بن جنادة[١٠].

كلاهما (ابن أبي شيبة، ابن جنادة) عن وكيع بن الجراح[١١]، عن سفيان[١٢]، عن موسىٰ بن عقبة[١٣]، عن نافع، عن ابن عمر، قال: «**من أشرك بالله؛ فليس بمحصن**».

---

(١) **علي بن حُجْر السعدي**، أبو الحسن، ثقة حافظ، أخرج له الشيخان والترمذي والنسائي. التقريب (٤٧٠٠).

(٢) **الهيثم بن حميد الغساني** مولاهم، أبو أحمد، صدوق رمي بالقدر، أخرج له الأربعة. التقريب لابن حجر (٧٣٦٢).

(٣) **عبدالله بن زياد المخزومي**، أبو عبدالرحمن المدني، قاضيها، متروك، اتهمه بالكذب أبو داود وغيره، أخرج له أبو داود في المراسيل وابن ماجه. تقريب التهذيب (٣٣٢٦).

(٤) **انظر**: تهذيب الكمال للمزي ١٤: ٥٢٦.

(٥) مصنف ابن أبي شيبة (٢٨٧٥٣).

(٦) هو حماد بن أسامة، ثقة، تقدم في الحديث (٣).

(٧) مصنف ابن أبي شيبة (٢٨٧٥٤)

(٨) سنن الدارقطني (٣٢٩٤).

(٩) **عبدالله بن جعفر بن خُشَيْش**، أبو العباس الصيرفي، قال الدارقطني: «من الثقات». تاريخ بغداد للخطيب ٩: ٤٢٨.

(١٠) **سلم بن جنادة السُوائي**، أبو السائب الكوفي، ثقة، ربما خالف، أخرجه له الترمذي وابن ماجه. التقريب (٢٤٦٤).

(١١) ثقة حافظ، تقدم في الحديث (١).

(١٢) ثقة حافظ، تقدم في الحديث (١).

(١٣) **موسىٰ بن عقبة الأسدي**، مولىٰ آل الزبير، ثقة، فقيه، إمام في المغازي، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٦٩٩٢).

وهٰذه الرواية صحيحة؛ وسلم بن جنادة تابعه ابن أبي شيبة.

٣. رواية الفريابي، عن الثوري:

أخرجها الطحاوي[١]: حدثنا عبدالله بن سعيد بن أبي مريم، حدثنا الفريابي[٢]، حدثنا سفيان الثوري، به مثله.

وهٰذا الإسناد ضعيف، فيه عبدالله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم، أبو بكر الجمحي مولاهم، وهو ضعيف، وقد طعن فيه ابن عدي، فقال: «يحدث عن الفريابي وغيره بالبواطيل.. إما أن يكون مغفلاً لا يدري ما يخرج من رأسه أو يتعمد، فإني رأيت له غير حديث مما لم أذكره أيضاً ها هنا غير محفوظ»[٣].

٤. رواية جويرية بن أسماء:

أخرجها البيهقي[٤]: أخبرنا أبو نصر بن قتادة، أنبأ علي بن الفضل بن محمد بن عقيل، ثنا إبراهيم ابن هاشم البغوي[٥]، ثنا عبدالله بن محمد بن أسماء[٦]، حدثني جويرية[٧]، عن نافع، أن عبدالله بن عمر كان يقول: «**من أشرك بالله؛ فليس بمحصن**».

قال البيهقي: «هكذا رواه أصحاب نافع، عن نافع».

وفيه علي بن الفضل[٨]، ولم أظفر بمن تكلم فيه جرحاً أو تعديلاً.

وفيه شيخ البيهقي أبو نصر بن قتادة، واسمه عمر بن عبدالعزيز بن قتادة، أبو نصر الأنصاري، وقد أكثر عنه البيهقي في مصنفاته، ولم أظفر بترجمة له، إلا أن البيهقي قد صحح له عدة أحاديث من روايته[٩].

الراجح من الخلاف:

---

(١) شرح مشكل الآثار ١١: ٤٤٦.

(٢) ثقة، تقدم في الحديث (١).

(٣) الكامل في الضعفاء ٤: ٢٥٥.

(٤) السنن الكبرىٰ (١٦٩٣٦).

(٥) **إبراهيم بن هاشم البغوي**، قال الدارقطني: «ثقة مأمون» سؤالات السلمي (٢٥).

(٦) **عبدالله بن محمد الضُبَعي**، أبو عبدالرحمن البصري، ثقة جليل، أخرج له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي. تقريب التهذيب لابن حجر (٣٥٧٧).

(٧) **جويرية بن أسماء الضُبَعي** البصري، صدوق، أخرج له الستة إلا الترمذي. تقريب التهذيب لابن حجر (٩٨٨).

(٨) أبو الحسن الخزاعي النيسابوري، روىٰ عنه الحاكم. تاريخ الإسلام للذهبي ٨: ١١٧.

(٩) **انظر**: إتحاف المرتقي للنحال ص٣٦٥ـ٣٦٩، شيوخ البيهقي لحامد آل بكر ص٥١.

اختُلف في هٰذا الحديث رفعاً ووقفاً علىٰ ثلاثة طرق:

الطريق الأول: الاختلاف علىٰ نافع، فرواه عبدالله بن زياد عنه مرفوعاً، ولا يُعْتدُّ بروايته؛ لأنه متروك وكذبه جماعة من الأئمة. ورواه جويرية بن أسماء عن نافع موقوفاً، وفيه علي بن الفضل ولم أعثر له علىٰ ترجمة، ويشهد لهٰذا الطريق الراجح من رواية عبيدالله بن عمر والثوري.

الطريق الثاني: الاختلاف علىٰ عبيدالله بن عمر، عن نافع، فالراجح فيه الوقف أيضاً، وذلك أن الذي روىٰ الرفع هو عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، وهو متكلم في روايته عن عبيدالله بن عمر لسوء حفظه. ورواه موقوفاً أبو أسامة حماد بن أسامة، وهو ثقة، فيقدم قول أبي أسامة لأنه أوثق من الدراوردي.

وقول الدارقطني: «ولم يرفعه غير إسحاق. ويقال: إنه رجع عنه»؛ فيه نظر، وذلك أن إسحاق في مسنده ـ كما نقل عنه الزيلعي[1] ـ قال: «رفعه مرة فقال: عن رسول الله ﷺ، ووقفه مرة»، فنسبه إسحاق إلىٰ من رواه عنه وهو الدراوردي، وعلىٰ هٰذا لا يكون التردد من إسحاق، وإنما من شيخه، ولهٰذا قال الزيلعي: «وهٰذا لفظ إسحاق بن راهويه في مسنده كما تراه ليس فيه رجوع، وإنما أحال التردد علىٰ الراوي في رفعه ووقفه، والله أعلم».

وقال الحافظ ابن حجر أيضاً: «وأخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده علىٰ الوجهين»[2].

الطريق الثالث: الاختلاف في رواية سفيان، عن موسىٰ بن عقبة، فالراجح فيها الوقف، وهو ما رواه وكيع، وهو من أثبت الناس في سفيان، وتابعه الفريابي علىٰ ضعف في روايته إلا أن رواية وكيع صحيحة وتعضد روايته. وأما رواية الرفع؛ فمدارها علىٰ أبي سلمة أحمد بن أبي نافع الموصلي، وروايته منكرة، وقد تفرد ولم يتابعه أحد. ولا يبعد أن يكون الوهم من شيخه عفيف بن سالم كما نص علىٰ ذلك الدارقطني بقوله: «وهم عفيف في رفعه»[3]؛ فهو صدوق يخطئ.

وبعد هٰذا تبين أن رواية الوقف أرجح وأصح من رواية الرفع، وقد رجح الدارقطني رواية الوقف[4].

❖❖ ❖❖ ❖❖

(١) نصب الراية للزيلعي ٣: ٣٣٧. **وانظر**: سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني ٢: ١٥٢ ـ ١٥٣.
(٢) التلخيص الحبير ٤: ١٥٧.
(٣) سنن الدارقطني (٣٢٩٣).
(٤) علل الدارقطني ١٣: ٧٥.

(١٥) حديث عائشة رضي الله عنها: «ادرؤوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله؛ فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة».

رواه يزيد بن زياد، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها.

واختلف علىٰ يزيد:

فرواه محمد بن ربيعة، عنه به **مرفوعاً**.

ورواه وكيع بن الجراح، عنه به **موقوفاً**.

ورواه رشدين بن سعد، عن عقيل، عن الزهري، **مرفوعاً**.

طرق الرفع:

١. رواية محمد بن ربيعة:

أخرجها الترمذي[١]: حدثنا عبدالرحمن بن الأسود[٢].

والدارقطني[٣]: حدثنا عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز[٤]، حدثنا داود بن رشيد[٥]. وأخرجه أيضاً من طريق إبراهيم بن حماد[٦]، حدثنا الحسن بن عرفة[٧].

والحاكم[٨]: أخبرنا القاسم بن القاسم السياري[٩]، أنبأ أبو الموجه[١]، أنبأ عبدان[٢]، أنبأ الفضل بن

---

(١) سنن الترمذي (١٤٢٤)، علل الترمذي (٤٠٩).

(٢) **عبدالرحمن بن الأسود الهاشمي**، أبو عمرو الوراق، مقبول، أخرج له الترمذي والنسائي. التقريب (٣٨٠٢).

(٣) سنن الدارقطني (٣٠٩٧).

(٤) **عبدالله بن محمد البغوي**، أبو القاسم، وثقه غير واحد من أهل العلم، فقال الدارقطني: «ثقة جبل إمام من الأئمة، ثبت، أقل المشايخ خطأ». وقال الخليلي: «ثقة كبير». وقال الخطيب: «وكان ثقةً ثبتاً مكثراً فهماً عارفاً».
وقد تكلم فيه ابن عدي في الكامل من جهة عدالته وحفظه، وعلق الذهبي علىٰ كلامه فقال: «قد أسرف ابن عدي وبالغ، ولم يقدر أن يخرج له حديثاً غلط فيه سوىٰ حديثين، وهٰذا مما يقضي له بالحفظ والإتقان؛ لأنه روىٰ أزيد من مئة ألف حديث لم يهم في شئ منها». **انظر**: الكامل لابن عدي ٤: ٢٦٧، سؤالات السلمي للدارقطني (٢١٣)، الإرشاد للخليلي ٢: ٦١٠، تاريخ بغداد للخطيب ١٠: ١١١، سير أعلام النبلاء للذهبي ١٤: ٤٤١.

(٥) **داود بن رُشيد الهاشمي** مولاهم الخوارزمي، ثقة، أخرج له الستة إلا الترمذي. تقريب التهذيب (١٧٨٤).

(٦) **إبراهيم بن حماد بن إسحاق**، أبو إسحاق الأزدي، قال الدارقطني: «ثقة جبل». سؤالات السهمي (١٧٩).

(٧) **الحسن بن عرفة** بن يزيد العبدي، أبو علي البغدادي، صدوق، أخرج له الترمذي والنسائي وابن ماجه. تقريب التهذيب (١٢٥٥).

(٨) المستدرك (٨٢٤٣).

(٩) **القاسم بن القاسم السياري**، أبو العباس المروزي، قال الذهبي: «وكان فقيهاً إماماً محدثاً». تاريخ الإسلام ٧: ٧٨٤.

موسىٰ[٣].

أربعتهم (ابن الأسود، ابن رشيد، ابن عرفة، الفضل) عن محمد بن ربيعة[٤]، حدثنا يزيد بن زياد الدمشقي[٥]، عن الزهري[٦]، عن عروة[٧]، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: قال رسول الله ﷺ: «**ادرؤوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله، فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير مِنْ أن يخطئ في العقوبة**».

قال الترمذي: «حديث عائشة لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث محمد بن ربيعة، عن يزيد بن زياد الدمشقي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ».

وقال الحاكم: «هٰذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».

وهٰذا الإسناد ضعيف جداً، فيه **يزيد بن زياد الدمشقي**، وهو منكر الحديث؛ قاله أبو حاتم والبخاري، وضعف حديثه الترمذي، وقال النسائي: «متروك»[٨].

٢. رواية رشدين بن سعد:

ذكرها البيهقي تعليقاً ولم يسندها، فقال: رواه أيضاً رشدين بن سعد[٩]، عن عقيل، عن الزهري.

وقال البيهقي: «ورشدين ضعيف»[١٠].

طريق الوقف:

أخرجه ابن أبي شيبة[١].

(١) **محمد بن عمرو الفزاري**، أبو الموجه المروزي، ذكره ابن أبي حاتم، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. ولكن قال الذهبي: «الشيخ، الإمام، محدث مرو..الحافظ». **انظر**: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨: ٣٥، تاريخ الإسلام ٦: ٨١٨، سير أعلام النبلاء ١٣: ٣٤٨

(٢) **عبدالله بن عثمان الأزدي**، أبو عبدالرحمن المروزي، لقبه عبدان، ثقة حافظ، أخرج له الستة إلا ابن ماجه. تقريب التهذيب (٣٤٦٥).

(٣) ثقة ثبت، تقدم في الحديث (٢).

(٤) **محمد بن ربيعة الكلابي**، صدوق، أخرج له البخاري في الأدب وباقي الستة غير مسلم. تقريب التهذيب (٥٨٧٧).

(٥) **يزيد بن زياد** أو ابن أبي زياد القرشي الدمشقي، متروك، أخرج له الترمذي وابن ماجه. تقريب التهذيب (٧٧١٦).

(٦) **محمد بن مسلم الزهري**، أبو بكر الفقيه، الحافظ، متفق علىٰ جلالته وإتقانه، وثبته، أخرج له الستة. التقريب (٦٢٩٦).

(٧) **عروة بن الزبير الأسدي**، أبو عبدالله المدني، ثقة، فقيه، مشهور، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٤٥٦١).

(٨) **انظر**: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩: ٢٦٢، التاريخ الصغير للبخاري ٢: ٨٩، جامع الترمذي (١٤٢٤)، الضعفاء للنسائي (٦٤٤).

(٩) **رِشْدين بن سعد المَهْري**، أبو الحجاج المصري، ضعيف، أخرجه له الترمذي وابن ماجه. تقريب التهذيب (١٩٤٢).

(١٠) السنن الصغير (٣٢٤٤)، السنن الكبرىٰ (١٧٠٥٨).

والترمذي[٢]: حدثنا هناد[٣].

والبيهقي[٤]: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ[٥]، أنبأ أبو الوليد الفقيه[٦]، ثنا محمد بن أحمد بن زهير[٧]، ثنا عبدالله بن هاشم[٨].

ثلاثتهم (ابن أبي شيبة، هناد، ابن هاشم) عن وكيع[٩]، عن يزيد بن زياد، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: «**ادرؤوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإذا وجدتم للمسلم مخرجاً فخلوا سبيله، فإن الإمام إذا أخطأ في العفو خيرٌ من أن يخطئ في العقوبة**».

وهٰذا الإسناد ضعيف أيضاً؛ للكلام في **يزيد بن زياد الدمشقي**[١٠].

الراجح من الخلاف:

بعد النظر في الحديث وطريقيه؛ تبين أن رواية الوقف أرجح من رواية الرفع، علىٰ ضعف في الطريقين، وذلك أن الذي روىٰ الوقف هو وكيع بن الجراح وهو ثقة ثبت، وأوثق ممن خالفه وهو محمد بن ربيعة، فهو وإن كان صدوقاً إلا أن وكيعاً مقدم عليه لإمامته وحفظه؛ ولأنه أثبت من محمد بن ربيعة فهو صدوق خف ضبطه.

وأما رواية رشدين بن سعد؛ فلا يعتمد عليها؛ لضعف رشدين وانقطاع في إسنادها.

وقد رجح الوقف كل من: البخاري، والترمذي، والبيهقي، وابن حجر[١١].

❖❖ ❖❖ ❖❖

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٢٨٥٠٢).

(٢) سنن الترمذي (١٤٢٤).

(٣) **هناد بن السرِي التميمي، أبو السري الكوفي**، ثقة، أخرج له البخاري في خلق أفعال العباد وباقي الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٧٣٢٠).

(٤) السنن الكبرىٰ (١٧٠٥٨).

(٥) هو أبو عبدالله الحاكم النيسابوري.

(٦) **حسان بن محمد النيسابوري**، أبو الوليد الشافعي، قال الخليلي: «ثقة إمام». الإرشاد ٣: ٨٤٢.

(٧) **محمد بن أحمد الطوسي**، أبو الحسن، قال الذهبي: «الإمام، الحافظ، المحدث». سير أعلام النبلاء ١٤: ٤٩٥

(٨) **عبدالله بن هاشم العبدي**، أبو عبدالرحمن الطوسي، ثقة صاحب حديث، روىٰ له مسلم. التقريب (٣٦٧٥).

(٩) ثقة حافظ، تقدم في الحديث (١).

(١٠) **تنبيه**: جاء في طبعات «مصنف ابن أبي شيبة»: «يزيد بن زياد **البصري**»، ولعله تصحيف.

(١١) علل الترمذي الكبير (٤٠٩)، معرفة السنن والآثار للبيهقي (٥٣٣٧)، التلخيص الحبير لابن حجر ٤: ١٦٠.

(١٦) حديث عبدالله بن عمر ﷺ: أن أبا بكر ضرب وغرب، وأن عمر ضرب وغرب.

رواه عبدالله بن إدريس، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ.

واختلف علىٰ ابن إدريس:

فرواه أبو كريب، ويحيىٰ بن أكثم، وأبو ميسرة الهمذاني، عنه به **مرفوعاً**.

ورواه أبو سعيد الأشج، ومحمد بن عبدالله بن نمير، عنه به **موقوفاً**.

ورواه محمد بن إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر **موقوفاً**.

طرق الرفع:

١. رواية أبي كريب ويحيىٰ بن أكثم:

أخرجها الترمذي[١]: حدثنا أبو كريب[٢]، ويحيىٰ بن أكثم[٣].

والنسائي[٤]: أخبرنا محمد بن العلاء.

كلاهما (أبو كريب، ويحيىٰ) قالوا: حدثنا عبدالله بن إدريس[٥]، عن عبيدالله[٦]، عن نافع[٧]، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ ضرب وغرب، وأن أبا بكر ضرب وغرب، وأن عمر ضرب وغرب.

قال الترمذي: «حديث غريب».

وقال ابن القطان الفاسي: «وعندي أنه حديث صحيح.. ما مِنْ هٰؤلاء مَنْ يسأل عنه؛ لثقتهم وشهرتهم»[٨].

وهٰذا الإسناد صحيح، والحديث مشهور من رواية أبي كريب، وتابعه يحيىٰ بن أكثم ومسروق

---

(١) جامع الترمذي (١٤٣٨)، علل الترمذي (٤١٣).

(٢) **محمد بن العلاء الهمداني**، أبو كريب الكوفي، مشهور بكنيته، ثقة، حافظ، أخرج له أصحاب الكتب الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٦٢٠٤).

(٣) **يحيىٰ بن أكثم التميمي** المروزي، أبو محمد القاضي، المشهور، فقيه، صدوق، إلا أنه رمي بسرقة الحديث، ولم يقع ذلك له، وإنما كان يرىٰ الرواية بالإجازة والوجادة، أخرج له الترمذي. تقريب التهذيب لابن حجر (٧٥٠٧).

(٤) سنن النسائي الكبرىٰ (٧٣٠٢).

(٥) **عبدالله بن إدريس** الأودي، أبو محمد الكوفي، ثقة، فقيه، عابد، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٣٢٠٧).

(٦) ثقة ثبت، تقدم في الحديث (١٤).

(٧) ثقة ثبت، تقدم في الحديث (١٤).

(٨) بيان الوهم ٥: ٤٤٥.

ابن المرزبان، كما ذكر ذلك الدارقطني في العلل[١]، ولم أجد من أخرجها أخرج رواية ابن المرزبان مسندة.

٢. رواية أبي ميسرة الهمذاني:

أخرجها ابن عدي[٢]: حدثنا الحسن بن علي بن مرداس الهمذاني[٣]، حدثنا أبو ميسرة أحمد بن عبدالله، عن ابن إدريس به.

وهٰذا الإسناد فيه أبو ميسرة الهمذاني، وقد تُكُلِّم فيه، فقال ابن عدي: «يحدث عن الثقات بالمناكير، ويحدث عمن لا يعرف، ويسرق حديث الناس».

وقال: «وهٰذا الحديث يعرف بأبي كريب عن ابن إدريس، وقد حدث به مسروق بن المرزبان ويحيىٰ بن أكثم، وسرقه منهم جماعة من الضعفاء، مثل: جحدر الكفرتوثي واسمه عبدالرحمن بن الحارث، والسري عاصم، وأبو ميسرة الهمذاني، وغيرهم »[٤].

وقال أبو حاتم: «يتكلمون فيه»[٥]. وقال ابن حبان: «يأتي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات، لا يحل الاحتجاج به»[٦].

٣. رواية يوسف بن محمد بن سابق:

ذكرها الدارقطني معلقة[٧]، فقال: رواها يوسف بن محمد بن سابق، عن ابن إدريس، عن عبيدالله، عن نافع، عن أن النبي ﷺ، فذكره مرسلاً ولم يذكر ابن عمر.

وهٰذا الرواية لم أجد من أخرجها مسندة، ويوسف بن محمد بن سابق إن كان هو الكوفي؛ فقد ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يروي عن وكيع، حدثنا عنه شيوخنا»[٨]، وتوثيق ابن حبان لا يعتمد عليه، لأنه يتساهل في توثيق المجاهيل.

---

(١) ١٢: ٣٢٠.

(٢) الكامل في الضعفاء ١: ١٧٧.

(٣) **الحسن بن علي الهمذاني**، أبو عبدالله التميمي، قال الذهبي: «المحدث الثقة». سير أعلام النبلاء ١٥: ٧٨.

(٤) الكامل ١: ١٧٦ ـ ١٧٧.

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢: ٥٨.

(٦) كتاب المجروحين ١: ١٥٧.

(٧) العلل ١٢: ٢٣١.

(٨) الثقات ٩: ٢٨٢.

طرق الوقف:

١. رواية أبي سعيد الأشج:

أخرجها أبو سعيد الأشج في جزء له[١] ـ ومن طريقه الترمذي[٢]ـ، حدثنا عبدالله بن إدريس، به **موقوفاً**.

وهٰذا الإسناد صحيح.

٢. رواية ابن نمير:

ذكرها الدارقطني في العلل[٣]، ولم أجد من أخرجها مسندة.

٣. رواية محمد بن إسحاق، عن نافع:

ذكرها الترمذي[٤] معلقة من طريق محمد بن إسحاق[٥]، عن نافع، ولم أجد من أخرجها مسندة.

الراجح من الخلاف:

بعد النظر في الحديث لم يترجح لي أي الوجهين أصح، وذلك أن الرواة عن ابن إدريس ثقات، وهم محمد بن العلاء وأبو سعيد الأشج، ولعل ابن إدريس رواه مرةً فذكر النبي ﷺ، ورواه أخرىٰ مرةً أخرىٰ فلم يذكره، وكلٌ من الراويين حدث بما سمع.

أو أن يكون عبدالله بن إدريس سمعه من عبيدالله بن عمر مرة بالرفع ومرة بالوقف، فحدث به ابن إدريس بالوجهين، وفي هٰذا يقول ابن القطان الفاسي: «ولا يمتنع أن يكون عند ابن إدريس فيه عن عبيدالله جميع ما ذكر».

إلا أن الدارقطني، وابن عساكر، وابن القطان الفاسي، وابن الملقن[٦]؛ رجحوا رواية الوقف، ولم يظهر لي سبب ترجيحهم لرواية الوقف.

تنبيه:

قال أبو عيسىٰ الترمذي في العلل[٧]: «روىٰ أصحاب عبيدالله بن عمر، عن عبيدالله، عن نافع،

---

(١) جزء من حديث أبي سعيد الأشج (١٠٦).

(٢) جامع الترمذي (١٤٣٨).

(٣) ١٢: ٢٣١.

(٤) جامع الترمذي (١٤٣٨)، علل الترمذي (٤١٣).

(٥) صدوق يدلس، تقدم في الحديث (١).

(٦) علل الدارقطني ١٢: ٣٢١، تاريخ دمشق ٦٤: ٦٤، بيان الوهم لابن القطان ٥: ٤٤٥، البدر المنير ٨: ٦٣٦.

(٧) ص٢٢٩.

عن ابن عمر أن أبا بكر، ولم يرفعوه»، وقال في «الجامع»: «حديث ابن عمر حديث غريب، رواه غير واحد عن عبدالله بن إدريس».

وفي هاتين العبارتين إشكال، وذلك أن الترمذي في «العلل» جعل في الحديث اختلافين: اختلاف علىٰ عبيدالله بن عمر، واختلاف علىٰ الراوي عنه عبدالله بن إدريس، بينما في «الجامع» وصف رواية ابن يونس بالغرابة، مما يدل علىٰ أنه تفرد ولم يروه أحد غيره، وهٰذا الذي نص عليه الدارقطني أيضاً بقوله: قال الدارقطني: «تفرد به عبدالله بن إدريس عنه، ولم يسنده عنه أحد من الثقات غير أبي كريب»[1]، ولم أجد من رواه عن عبيدالله غير ابن يونس.

❖❖ ❖❖ ❖❖

(١) أطراف الغرائب ١: ٥٨١.

(١٧) حديث جندب ﷺ: «**حد الساحر ضربة بالسيف**».

رواه الحسن البصري، عن جندب البجلي ﷺ.

واختلف علىٰ الحسن:

فرواه إسماعيل بن مسلم، وخالد العبد، عنه به **مرفوعاً**.

ورواه أشعث بن عبدالملك، عنه به **موقوفاً**.

ورواه أبو عثمان النهدي، عن جندب، **موقوفاً**.

طرق الرفع:

١. رواية إسماعيل بن مسلم:

أخرجها الترمذي[١]: حدثنا أحمد بن منيع[٢]، حدثنا أبو معاوية[٣]، عن إسماعيل بن مسلم[٤]، عن الحسن[٥]، عن جندب، عن النبي ﷺ قال: «**حد الساحر ضربَةٌ بالسيف**»، وأخرجها الدارقطني[٦]، والبيهقي[٧]، والحاكم[٨]، والطبراني[٩].

لفظ البيهقي: «**ضربُهُ**».

قال الترمذي: «هٰذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من هٰذا الوجه، وإسماعيل بن مسلم المكي يُضَعّف في الحديث من قِبَل حفظه».

وقال الحاكم: «صحيح الإسناد، وإن كان الشيخان تركا حديث إسماعيل بن مسلم؛ فإنه غريب

---

(١) جامع الترمذي (١٤٦٠).

(٢) **أحمد بن منيع** بن عبدالرحمن، أبو جعفر البغوي، نزيل بغداد، الأصم، ثقة حافظ، أخرج له الستة. التقريب (١١٤).

(٣) **محمد بن خازم**، أبو معاوية الضرير الكوفي، لقبه فافاه، عمي وهو صغير، ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٥٨٤١).

(٤) **إسماعيل بن مسلم المكي**، أبو إسحاق، كان من البصرة، ثم سكن مكة، وكان فقيهاً ضعيف الحديث، أخرج له الترمذي وابن ماجه. تقريب التهذيب لابن حجر (٤٨٤).

(٥) **الحسن بن أبي الحسن البصري**، واسم أبيه يسار الأنصاري مولاهم، ثقة، فقيه، فاضل، مشهور، وكان يرسل كثيراً، ويدلس، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (١٢٢٧).

(٦) سنن الدارقطني (٣٢٠٤).

(٧) السنن الكبرىٰ (١٦٥٠٠).

(٨) المستدرك (٨٠٧٣).

(٩) المعجم الكبير ٢: ١٦١.

صحيح».

وقال الذهبي: «صحيح غريب».

وهٰذا الإسناد ضعيف؛ لأجل **إسماعيل بن مسلم**، فقد ضعفه جماعة من الأئمة[١]، وقال ابن عدي: «وأحاديثه غير محفوظة عن أهل الحجاز والبصرة والكوفة»[٢]، ونقل الذهبي الاتفاق علىٰ تضعيفه[٣].

وتابعه خالد العبد كما في الطريق الثاني.

والحسن البصري كثير الإرسال، ولم يسمع من جندب كما نص علىٰ ذلك أبو حاتم[٤].

٢. رواية خالد العبد:

أخرجها الطبراني[٥]:حدثنا محمد بن يوسف التركي[٦]، ثنا محمد بن الحسن بن سيار، عن خالد، به مثله.

إسناده ضعيف جداً، فمداره علىٰ خالد بن عبدالرحمن العبد البصري، وقد تُكلم فيه[٧]، فقال البخاري: «رماه عمرو بن علي بالوضع»[٨].

وقال ابن حبان: «كان يسرق الحديث، ويحدث من كتب الناس من غير سماع»[٩].

وقال الداقطني: «متروك»[١٠].

والراوي عنه محمد بن الحسن بن سيار لم أجد له ترجمة.

طرق الوقف:

١. رواية أشعث بن عبدالملك:

---

(١) **انظر**: تهذيب الكمال للمزي ٣: ١٩٨ ـ ٢٠٤.

(٢) الكامل في الضعفاء ١: ٢٨٥.

(٣) ديوان الضعفاء (٤٤٨)، **وانظر**: المغني في الضعفاء (٧١٦)، الكاشف (٤٠٨)، ميزان الاعتدال ١: ٢٤٨.

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣: ٤١.

(٥) المعجم الكبير ٢: ١٦١.

(٦) **محمد بن يوسف بن التركي**، أبو جعفر، قال الخطيب: «كان ثقة». تاريخ بغداد ٣: ٣٩٥.

(٧) **انظر**: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣: ٣٦٣ ـ ٣٦٤، الكامل لابن عدي ٣: ٢٣.

(٨) التاريخ الكبير للبخاري ٢: ٥٥.

(٩) كتاب المجروحين ١: ٣٤١.

(١٠) الضعفاء والمتروكون (١٩٨).

أخرجها الحاكم[١]: أخبرنا [عبدالرحمن][٢] محمد بن عبدالله بن أبي الوزير التاجر[٣]، أنبأ أبو حاتم محمد بن إدريس الحنظلي بالري[٤]، ثنا محمد بن عبدالله الأنصاري[٥]، ثنا أشعث بن عبدالملك[٦]، عن الحسن: أن أميراً من أمراء الكوفة دعا ساحراً يلعب بين يدي الناس، فبلغ جندب، فأقبل بسيفه واشتمل عليه، فلما رآه ضربه بسيفه، فتفرق الناس عنه، فقال: أيها الناس! لن تراعوا[٧]، إنما أردت الساحر، فأخذه الأمير فحبسه، فبلغ ذلك سلمان، فقال: بئس ما صنعا، لم يكن ينبغي لهٰذا وهو إمام يؤتم به يدعو ساحراً يلعب بين يديه، ولا ينبغي لهٰذا أن يعاتب أميره بالسيف.

وإسناده صحيح إلىٰ الحسن إلا أنه منقطع، فالحسن لم يسمع من جندب.

وفي هٰذا الطريق أُبهم «أمير الكوفة» ولم يُسمّ، فليس فيه ذكر للوليد بن عقبة، وقد يقال: إنه قد سُمِّي في الطرق الأخرىٰ؛ فيجاب عنه بأن الحسن في ذلك الوقت لم يتجاوز عمره تسع سنين، والوليد بن عقبة ولاه عثمان الكوفة سنة خمس وعشرين (٢٥هـ)[٨]، وولد الحسن بالمدينة قبل وفاة عمر بسنتين[٩]، أي في سنة إحدىٰ وعشرين (٢١هـ)، ومكث الوليد والياً علىٰ الكوفة خمس سنين، ثم عزل سنة ثلاثين (٣٠هـ)[١٠]، فعلىٰ أكثر تقدير يكون عمر الحسن في ذلك الوقت لم يتجاوز تسع سنين، وكان في ذلك الوقت بالمدينة، وشهد مقتل عثمان ﷺ وعمره أربع عشرة سنة، فلم يدرك تلك الحادثة، مما يدل علىٰ الانقطاع.

٢. رواية أبي عثمان النهدي:

أخرجها البخاري[١١]: حدثني عمرو بن محمد[١٢].

---

(١) المستدرك (٨٠٧٥).

(٢) كذا في المطبوع، والصواب (أبو عبدالرحمن). **انظر**: تاريخ الإسلام للذهبي ٧: ٧٧٣.

(٣) **محمد بن عبدالله بن أبي الوزير الجحافي**، قال الذهبي: «شيخ صالح». تاريخ الإسلام للذهبي ٧: ٧٧٢ ـ ٧٧٣.

(٤) **محمد بن إدريس الحنظلي**، أبو حاتم الرازي، أحد الحفاظ، أخرج له أبو داود والنسائي وابن ماجه في التفسير. تقريب التهذيب لابن حجر (٥٧١٨).

(٥) **محمد بن عبدالله الأنصاري البصري**، القاضي، ثقة، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٦٠٤٦).

(٦) **أشعث بن عبدالملك الحُمراني**، بصري، يكنىٰ أبا هانئ، ثقة فقيه، أخرج له البخاري تعليقاً وأصحاب السنن. تقريب التهذيب لابن حجر (٥٣١).

(٧) أي: لا تفزعوا. **انظر**: النهاية لابن الأثير ص٣٨٣.

(٨) تاريخ الأمم والملوك للطبري ٢: ٥٩٥.

(٩) سير أعلام النبلاء ٤: ٥٦٤.

(١٠) تاريخ الأمم والملوك للطبري ٢: ٦٠٨.

(١١) التاريخ الكبير ٢: ٢٢٢.

(١٢) **عمرو بن محمد الناقد**، أبو عثمان البغدادي، ثقة حافظ، وهم في حديث، أخرج له الشيخان وأبو داود والنسائي.

=

والدارقطني[١] ـ والبيهقي[٢] من طريقه ـ: حدثنا القاضي المحاملي[٣]، حدثنا زياد بن أيوب[٤].

والطبراني[٥]: حدثنا محمد بن عبدالله الحضرمي[٦]، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم أبو معمر القطيعي[٧].

ثلاثتهم (عمر، زياد، القطيعي) ثنا هشيم[٨]، حدثنا خالد الحذاء[٩]، عن أبي عثمان النهدي[١٠] أن ساحراً كان يلعب عند الوليد بن عقبة، فكان يأخذ السيف ويذبح نفسه ويعمل كذا ولا يضره، فقام جندب إلىٰ السيف، فأخذه فضرب عنقه، ثم قرأ: ﴿أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٣]، هٰذا سياق الطبراني، ولفظ الدارقطني مختصر.

هشيم هو ابن بشير، وهو مدلس وقد صرح بالسماع؛ فانتفت علة التدليس.

وأخرجها البخاري[١١] من طريق آخر، فقال: حدثنا خالدٌ الواسطي[١٢]، عن خالد الحذاء، عن أبي عثمان النهدي، بنحوه.

تقريب التهذيب لابن حجر (٥١٠٦).

(١) سنن الدارقطني (٣٢٠٥).

(٢) سنن البيهقي الكبرىٰ (١٦٥٠١).

(٣) ثقة، تقدم في الحديث (٣).

(٤) **زياد بن أيوب** البغدادي، أبو هاشم الطوسي، يلقب دلويه، وكان يغضب منها، ولقبه أحمد «شعبة الصغير»، ثقة حافظ، أخرج له الستة إلا مسلماً وابن ماجه. تقريب التهذيب لابن حجر (٢٠٥٦).

(٥) المعجم الكبير ٢: ١٧٧.

(٦) **محمد بن عبدالله الحضرمي**، لقبه مُطيَّن، قال ابن أبي حاتم: «صدوق». وقال الدارقطني: «ثقة جبل». وقال الحافظ ابن حجر: «حطَّ عليه محمد بن عثمان بن أبي شيبة، وحط هو علىٰ ابن أبي شيبة .. ولا نعتد ـ بحمد الله ـ بكثير من كلام الأقران بعضهم في بعض» وقال: «وثقه الناس». سؤالات السهمي للدارقطني (٢)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧: ٢٩٨، لسان الميزان لابن حجر ٧: ٢٥٧.

(٧) **إسماعيل بن إبراهيم الهذلي**، أبو معمر القطيعي، ثقة مأمون، أخرج له الشيخان والنسائي. تقريب التهذيب (٤١٥).

(٨) ثقة ثبت، كثير التدليس والإرسال الخفي. تقدم في الحديث (١).

(٩) **خالد بن مهران الحذاء**، أبو المنازِل البصري، قيل له الحذاء؛ لأنه كان يجلس عندهم، وقيل: لأنه كان يقول أحذ علىٰ هٰذا النحو، وهو ثقة يرسل، وقد أشار حماد بن زيد إلىٰ أن حفظه تغير لما قدم من الشام، وعاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (١٦٨٠).

(١٠) **عبدالرحمن بن ملّ** الميم مثلثة، أبو عثمان النَّهدي، مشهور بكنيته، مخضرم، ثقة ثبت عابد، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٤٠١٧).

(١١) التاريخ الكبير ٢: ٢٢٢.

(١٢) **خالد بن عبدالله الواسطي**، أبو محمد المزني مولاهم، ثقة ثبت، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (١٦٤٧).

وخالد الحذاء عدَّه الحافظ ابن حجر في المرتبة الأولىٰ من المدلسين[١]، وهم الذين لم يوصفوا بذلك إلا نادراً، وقد احتج البخاري بعنعنة خالد الحذاء، وعلىٰ هٰذا تكون عنعنته محمولة علىٰ السماع.

وأخرجها البخاري[٢] من طريق ثالث: حدثنا موسىٰ[٣]، قال: ثنا عبدالواحد[٤]، عن عاصم[٥]، عن أبي عثمان: قتله جندب بن كعب.

وهٰذا الطريق بأسانيده صحيح إلىٰ أبي عثمان النهدي.

الراجح من الخلاف:

اختلف في هٰذا الحديث رفعاً ووقفاً من عدة طر

بعد النظر في طرق الحديث تبين أن رواية الوقف تترجح علىٰ رواية الرفع؛ وذلك أن رواية الرفع جاءت من طريقين ضعيفين:

الطريق الأول: رواه الحسن البصري، واختلف عليه في رفعه ووقفه، والراجح في روايته الوقف وهو ما رواه أشعث بن عبدالملك وهو ثقة، بل هو أثبت من حدث عن الحسن، كما نص علىٰ ذلك يحيىٰ بن سعيد[٦]، فيقدم قوله علىٰ قول غيره، بينما إسماعيل بن مسلم وخالد العبد ضعيفان، وعلىٰ هٰذا تكون روايتهم منكرة.

وهٰذا الطريق ضعيف بالوجهين، لأن مداره علىٰ الحسن البصري ولم يسمع من جندب كما تقدم.

و**الطريق الثاني**: رواه أبو عثمان النهدي موقوفاً من فعل جندب، وهو صحيح إلىٰ أبي عثمان، وهٰذا أصح من الطريق الذي قبله.

وبناءً علىٰ ما تقدم تترجح رواية الوقف، وقد استغرب الترمذي رواية الرفع[٧]، وصححه الألباني موقوفاً[٨]، والله أعلم.

---

(١) تعريف أهل التقديس (١٠).

(٢) التاريخ الكبير ٢: ٢٢٢.

(٣) هو ابن إسماعيل المنقري، ثقة ثبت، تقدم في الحديث (٢).

(٤) **عبدالواحد بن زياد العبدي**، أبو بشر البصري، ثقة، في حديثه عن الأعمش وحده مقال، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٤٢٤٠).

(٥) **عاصم بن سليمان الأحول**، أبو عبدالرحمن البصري، ثقة، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٣٠٦٠).

(٦) **انظر**: التاريخ الكبير للبخاري ١: ٤٣١ ثقات ابن حبان ٦: ٦٢.

(٧) جامع الترمذي (١٤٦٠).

(٨) سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣: ٦٤٢.

(١٨) حديث جابر ﷺ: أن رجلاً زنىٰ بامرأة، فأمر به النبي ﷺ فجلد الحد، ثم أخبر أنه محصن، فأمر به فرجم.

رواه ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبدالله ﷺ.

واختلف علىٰ ابن جريج:

فرواه ابن وهب، عنه به **مرفوعاً**.

ورواه أبو عاصم، عنه به **موقوفاً**.

طريق الرفع:

رواية عبدالله بن وهب:

أخرجه أبو داود[١]: حدثنا قتيبة بن سعيد[٢] (ح) وحدثنا ابن السرح[٣] المعنىٰ.

والنسائي[٤]: حدثنا قتيبة بن سعيد.

وأخرجه ابن عدي[٥] من طريق ابن السرح.

وابن الجارود[٦]: حدثنا محمد بن عبدالله بن عبدالحكم[٧].

والدارقطني: من طريق الليث بن سعد.

أربعتهم (قتيبة، ابن السرح، ابن عبدالحكم، الليث)، عن عبدالله بن وهب[٨]، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر ﷺ أن رجلاً زنىٰ بامرأة، فأمر به النبي ﷺ فجلد الحد، ثم أخبر أنه محصن، فأمر به فرجم.

قال أبو داود: «روىٰ هٰذا الحديث محمد بن بكر البرساني، عن ابن جريج موقوفاً علىٰ جابر، ورواه أبو عاصم، عن ابن جريج، بنحو ابن وهب، لم يذكر النبي ﷺ قال: إن رجلاً زنىٰ، فلم يعلم

---

(١) سنن أبي داود (٤٤٣٨).

(٢) **قتيبة بن سعيد** الثقفي، أبو رجاء البَغْلاني، يقال: اسمه يحيىٰ، ثقة ثبت، أخرج له الستة، التقريب (٥٥٢٢).

(٣) **أحمد بن عمرو بن السرح**، أبو الطاهر المصري، ثقة، أخرج له مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه. التقريب (٨٥).

(٤) سنن النسائي الكبرىٰ (٧١٧٣).

(٥) الكامل ٤: ٢٠٢.

(٦) المنتقىٰ (٨١٨).

(٧) **محمد بن عبدالله بن عبدالحكم** المصري، الفقيه، ثقة، أخرج له النسائي. تقريب التهذيب لابن حجر (٦٠٢٨).

(٨) **عبدالله بن وهب القرشي**، أبو محمد المصري، الفقيه، ثقة، حافظ، عابد، أخرج له الستة، تقريب التهذيب (٣٦٩٤).

بإحصانه فجلد، ثم علم بإحصانه فرجم» .

وقال النسائي: «لا أعلم أن أحداً رفع هٰذا الحديث غير ابن وهب».

وهٰذا الإسناد رجاله ثقات، إلا أن عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج مدلس[١]، وقد عدَّه الحافظ ابن حجر من الطبقة الثالثة من الموصوفين بالتدليس[٢]، وهم الذين لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بعد التصريح بالسماع، وقد عنعن في هٰذا الإسناد.

وأبو الزبير هو محمد بن مسلم المكي، وقد تكلم فيه من جهة حفظه وعدالته، ومن جهة تدليسه وروايته عن جابر بالعنعنة، وقد وثقه جمهور الأئمة، وفيما يلي ذكر بعض من وثقه منهم[٣]:

فقال عطاء بن أبي رباح: «كنا إذا خرجنا من عند جابر بن عبدالله تذاكرنا حديثه، وكان أبو الزبير أحفظنا»[٤].

وقال ابن معين: «ثقة»[٥]. وقال علي بن المديني: «ثقة ثبت»[٦].

وسأل ابن هانئ الإمام أحمد: أبو الزبير حجة في الحديث؟ قال: «نعم، هو حجة»[٧]. وقال أيضاً: «أبو الزبير يروىٰ عنه، ويحتج به»[٨]. وقال أيضاً: «قد احتمله الناس.. وأبو الزبير ليس به بأس»[٩].

---

(١) وقد تقدم في الحديث (٢).

(٢) تعريف أهل التقديس لابن حجر (٨٣).

(٣) هناك دراسات متعددة في أبي الزبير، وقد وقفت علىٰ بعضها واستفدت منها في كتابة هٰذه السطور، من ذلك:
- إتحاف الذكي بمنهج الأئمة والمتأخرين في عنعنة أبي الزبير لأبي الطيب المنصوري، وقد استفدت منه كثيراً.
- منهج المتقدمين في التدليس، ناصر بن حمد الفهد، قدم له الشيخ عبدالله السعد.
- صحيفة أبي الزبير المكي، د. صالح أحمد رضا، نشر في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود سنة (١٤١٣هـ).
- مرويات أبي الزبير في الكتب التسعة، هاشم بن هزاع الشنبري، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة أم القرىٰ بمكة.
- الإيضاح والتبيين بأن أبا الزبير ليس من المدلسين، د. خالد بن منصور الدريس، ولم تطبع بعد.
- ضوابط تصحيح الإمام مسلم لمرويات أبي الزبير بالعنعنة عن جابر، خالد بن عبدالله العيد، وهي رسالة ماجستير نوقشت في جامعة الملك سعود بالرياض سنة ١٤١٩هـ، ولم تطبع.

(٤) العلل ومعرفة الرجال (٢٢)، الكامل لابن عدي ٦: ١٢٢.

(٥) تاريخ الدارمي (٧٢٢، ٧٤٩).

(٦) سؤالات عثمان بن أبي شيبة (٨٠).

(٧) سؤالات ابن هانئ (٢٣٤٨).

(٨) سؤالات المروذي (١٨١).

(٩) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨: ٣١٩.

وقال النسائي: «من الحفاظ». وقال أيضاً: «ثقة»[١]. وقال ابن حبان: «وكان من الحفاظ»[٢].

وقال ابن عدي: «وكفىٰ بأبي الزبير صدقاً أن حدث عنه مالك، فإن مالكاً لا يروي إلا عن ثقة»[٣].

وأما من طعن فيه وجرحه؛ فهم علىٰ أقسام: إما أن يكون هٰذا الجرح غير صريح ويحتمل عدة معانٍ، أو أنه لا يصح سنده إلىٰ من جرحه وتكلم فيه، فمن ذلك:

١. قول عبدالله بن أحمد: كان أيوب يقول: «ثنا أبو الزبير، وأبو الزبير أبو الزبير». قلت لأبي: كأنه يضعفه؟ قال: نعم[٤]. وهٰذا التكرار ليس صريحاً في التضعيف، وقد فسره الترمذي بالحفظ والإتقان[٥].

٢. قول ابن جريج: «ما كنت أرىٰ أن أعيش حتىٰ أرىٰ حديث أبي الزبير يروىٰ»[٦]، وهٰذا لا يثبت عن ابن جريج، ففي إسناده رجل مبهم[٧].

٣. وطعن فيه شعبة بعدة أوجه، منها: أنه لا يحسن يصلي[٨]، وكان يزِنُ ويسترجح في الميزان[٩]، والافتراء والكذب علىٰ شخص أغضبه[١٠].

أما أنه لا يحسن يصلي؛ فقد رويت من عدة طرق ضعيفة عن شعبة، ولا يصح الاستدلال بهٰذا القول.

وأما أنه كان يزن ويسترجح في الوزن، فقد رده أكثر أهل العلم، فقال ابن حبان: «ولم ينصف من قدح فيه؛ لأن من استرجح في الوزن لنفسه لم يستحق الترك من أجله»[١١]. واعتذر الذهبي له فقال:

---

(١) **انظر**: السنن الكبرىٰ (٢١١٢)، تهذيب الكمال للمزي ٢٦: ٤٠٩.
(٢) الثقات ٥: ٣٥١ ـ ٣٥٢.
(٣) الكامل في الضعفاء ٦: ١٢٦.
(٤) العلل ومعرفة الرجال ١: ٥٤٢.
(٥) **انظر**: العلل الصغير في جامع الترمذي ٦: ٢٥٠.
(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨: ٧٥.
(٧) **انظر**: إتحاف الذكي لأبي الطيب ص٤٠ ـ ٤١.
(٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١: ١٥١
(٩) ضعفاء العقيلي ٥: ٣٧٨، ومعنىٰ يسترجح في الميزان: أي يطفف المكيال فيزيد لنفسه وينقص لغيره.
(١٠) المصدر السابق ٥: ٣٧٩ ـ ٣٨٠.
(١١) الثقات ٥: ٣٥٢.

«لعله ما أبصر»[١].

وأما أنه افترىٰ علىٰ رجل أغضبه؛ فقد أخرج هٰذه القصة العقيلي بإسناده إلىٰ شعبة أنه قال: لم يكن في الدنيا شيء أحب إلي من رجل يقدم من مكة، فأسأله عن أبي الزبير، فقدمت مكة فسمعت عن أبي الزبير، فبينا أنا جالس عنده ذات يوم إذ جاءه رجل فسأله عن مسألة، فرد عليه، فافترىٰ عليه، فقلت له: يا أبا الزبير تفتري علىٰ رجل مسلم؟! قال: إنه أغضبني. قلت: من يغضبك تفتري عليه!! لا رويت عنك حديثا أبداً.

فطعن به شعبة، واتهمه بالافتراء، وهو الكذب.

وقد أجاب المعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ عن ذلك بعدة أجوبة، ملخصها: أن الافتراء ليس نصاً في القذف، فقد يكون سببه، وقد يكون شعبة فهم أنها قذف وغيره لا يوافقه علىٰ ذلك، وقد يكون أبو الزبير اطلع علىٰ شيء من ذلك، ولم يكن من المناسب التصريح به، وقد يكون أطلق هٰذه الكلمة في حال غضب شديد من أبي الزبير فجرت هٰذه الكلمة علىٰ لسانة، وهي زلة وهفوة لا يسلم منها أي أحد[٢].

هٰذا كلام شعبة في أبي الزبير، وهو إمام مجتهد متشدد في التوثيق، وقد خالفه جمع من النقاد، وقال ابن عبدالبر بعد أن ذكر كلام شعبة: «ولا يلتفت إلىٰ قول شعبة»[٣]؛ لأنه تفرد في قوله هٰذا إن صح عنه.

وكلام شعبة لم يكن متجها إلىٰ حفظه أو ضبطه، وإنما في أشياء تحتمل الأخذ والرد، فلا يمكن أن تُرَدَّ مرويات أبي الزبير؛ لأجل كلام شعبة المحتمل.

٤. وسأل ابن أبي حاتم أبا زرعة عنه؛ فقال: روىٰ عنه الناس. قلت [ابن أبي حاتم]: يُحتَجُّ بحديثه؟ قال: «إنما يُحتَجُّ بحديث الثقات»[٤].

وسئل مرة: أبو الزبير أحب إليك أم أبو سفيان طلحة بن نافع؟ قال أبو زرعة: «أبو الزبير أشهر». فعاوده بعض من حضر فيه، فقال: «تريد أن أقول: ثقة؟ الثقة سفيان وشعبة».

ويحمل كلامه علىٰ أن أبا الزبير لا يصل إلىٰ مرتبة سفيان وشعبة في التوثيق، بل هو دونهما ولا يصل حاله إلىٰ الضعف، وذلك أن للتعديل مراتب ودرجات.

وقوله: «الثقة» أي إنه في أعلىٰ درجات التعديل، وليس هٰذا من قبيل الجرح، بل هو من قبيل

(١) المغني في الضعفاء (٥٩٨٠).

(٢) **انظر**: عمارة القبور للمعلمي ص٢٠٨ ـ ٢١٥، نقلاً عن إتحاف الذكي للمنصوري ص٤٦ ـ ٤٧.

(٣) التمهيد ١٢: ١٤٤.

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨: ٧٥.

المقارنة والموزانة بين الرواة.

٥. وقال أبو حاتم عن أبي الزبير: «يكتب حديثه، ولا يُحتَجُّ به»[١]، وهٰذا ليس صريحاً في جرحه، فيحمل كلام أبي حاتم علىٰ أنه يكتب حديثه ويروىٰ، ولا يحتج به إذا انفرد أو خالف، فيكون ـ علىٰ قول أبي حاتم ـ صدوقاً حسن الحديث لا ضعيفاً، وبهٰذا فسره الشيخ المعلمي اليماني رَحِمَهُ اللَّهُ[٢]، وذلك أن أبا حاتم متعنت في التوثيق.

وقد أخرج لأبي الزبير البخاري مقروناً بغيره، واحتج به مسلم وباقي الستة.

وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق»[٣]؛ وذلك جمعاً بين من وثقه ومن جرحه.

ولعل الأقرب أنه ثقة؛ وذلك لتوثيق جمع من الأئمة له، كابن معين ابن المديني وأحمد والنسائي، وهٰؤلاء أئمة في الرجال، وفيهم من هو متشدد فلا يطلق التوثيق علىٰ كل أحد.

وأما من طعن فيه؛ فهو إما متشدد في التوثيق فنزلت درجته إلىٰ حسن الحديث، أو أنه لا يثبت ذلك عنه ولا يصح نسبته إليه، والله أعلم.

وأما تدليس أبي الزبير؛ فقد أثبته جماعة من الأئمة ونفاه آخرون من المتقدمين والمتأخرين، واختلفوا في قبول مروياته التي جاءت عن طريق العنعنة، واتفقوا علىٰ قبول ما صرح فيه بالسماع.

وممن أثبت تدليس أبي الزبير: الليث بن سعد، والنسائي، ويحيىٰ بن سعيد، وابن حزم، وعبدالحق الإشبيلي، وابن القطان الفاسي، والذهبي، والعلائي، وابن الملقن، وابن حجر، وغيرهم[٤].

واستدلوا برواية تلميذه الليث بن سعد حيث قال: أتيت أبا الزبير المكي فدفع إلي كتابين، قال: فلما سرت إلىٰ منزلي؛ قلت: لا أكتبهما حتىٰ أسأله. قال: فرجعت إليه، فقلت: هٰذا كله سمعته من جابر؟ قال: لا. قلت: فأعلم لي علىٰ ما سمعت. قال: فأعلم لي علىٰ هٰذا الذي كتبته عنه[٥]، وهٰذا صريح في إثبات تدليسه وعدم سماعه لجميع أحاديث جابر بإقرار أبي الزبير نفسه.

وقد نفىٰ أبو عبدالله الحاكم التدليس عنه مطلقاً، فقال بعد أن خرّج حديثاً لأبي الزبير بالعنعنة:

---

(١) المصدر السابق ٨: ٧٥.

(٢) **انظر**: التنكيل ١: ٢٣٨.

(٣) تقريب التهذيب (٦٢٩١).

(٤) **انظر**: سنن النسائي الكبرىٰ ٢: ٤٤٣، ذكر المدلسين للنسائي (١٥)، المحلىٰ لابن حزم ٧: ٣٩٦، الأحكام الوسطىٰ للإشبيلي ٢: ١٩، بيان الوهم والإيهام لابن القطان ٤: ٣٢٢، الكاشف للذهبي (٥١٤٩)، جامع التحصيل للعلائي ص١١٠، ١١٣، البدر المنير لابن الملقن ١: ٣٦٣، تعريف أهل التقديس لابن حجر (١٠١)، النكت له أيضاً ٢: ٦٤٢.

(٥) ضعفاء العقيلي ٥: ٣٨٢، الكامل لابن عدي ٦: ١٢٤.

«هٰذا حديث رواتُه مصريون ثم مدنيون ومكيون، وليس من مذاهبهم التدليس، فسواء عندنا ذكروا سماعهم أو لم يذكروه»[١]، وقد خالف الحاكمَ أكثرُ الأئمة، وقول المثبت مقدم علىٰ قول النافي.

وذهب بعض المعاصرين إلىٰ قول ثالث[٢]، وهو نفي التدليس عن أبي الزبير، وقبول ما رواه عن جابر بالعنعنة مطلقاً حتىٰ ولو كانت من غير رواية الليث؛ واستدلوا بأدلة ونصوص محتملة، من ذلك أن رواية أبي الزبير المعنعنة إنما هي من صحيفة جابر التي كتبها سليمان بن قيس اليشكري ـ وهو ثقة ـ، وقد نصَّ أبو حاتم الرازي علىٰ هٰذه الصحيفة، فقال: «جالس سليمانُ جابراً، فسمع منه، وكتب عنه صحيفة، فتوفي وبقيت الصحيفة عند امرأته، فروىٰ أبو الزبير وأبوسفيان والشعبي عن جابر، وهم قد سمعوا من جابر، وأكثره من الصحيفة»[٣].

وهٰذا ليس بصريح، ولا يشمل كل مرويات أبي الزبير المعنعنة، فقول أبي حاتم: «وأكثره من الصحيفة» يدل علىٰ أن هناك أحاديث رواها أبو الزبير من غير الصحيفة.

وهناك أدلة كثيرة ـ سواء لمن أثبته أو لمن نفاه ـ ليس هٰذا مقام ذكرها ومناقشتها، وهناك رسائل وبحوث ناقشت هٰذه المسألة.

ومن الصعب أن يتجاسر البعض علىٰ كلام الأئمة ـ المتقدمين والمتأخرين ـ فيدعي أن المتأخرين اجتهدوا في هٰذه المسألة وخالفوا منهج المتقدمين!! والواقع يخالفه.

ثم الأئمة المتأخرون ـ كالذهبي وابن حجر وغيرهم ـ أعلم الناس بكلام المتقدمين، وفهمهم مقدم علىٰ فهم غيرهم، وبحثهم واستقراؤهم وسبرهم في وقتهم ـ وهم أئمة ـ لا يقارن ببحث المعاصرين اليوم، فلا شك أن المعاصرين دون أولئك بمفاوز.

ويضاف إلىٰ هٰذا: أن أدلة المعاصرين الذين نفوا تدليس أبي الزبير وقبلوا عنعنته إنما هي أدلةٌ محتملة وغير صريحة، ولا تَسلم من المناقشة أو الاعتراض، بينما كلام المتقدمين واضح وبيّن، فلا يُضرب قولُ إمام منهم عرض الحائط لأجل احتمالات وأدلة غير صريحة، فكيف بهم مجتمعين؟

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم ص١٩٠.

(٢) من المعاصرين الذين ينفون تدليس أبي الزبير أو يجعلونه في حكم السماع:
- الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن السعد، نص علىٰ ذلك في شريط له «المنهج الصحيح في تعلم علم الحديث»، وكتب أحد طلابه عنه ذلك في «شبكة الألوكة».
- ناصر بن حمد الفهد، **انظر**: منهج المتقدمين في التدليس ص٩٠ ـ ٩٦.
- عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، **انظر**: تحقيقه لكتاب «من تكلم فيه وهو موثق للذهبي» ص٤٧٣.
- د. صالح أحمد رضا، **انظر** بحثه: صحيفة أبي الزبير ص٩٤ في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض.

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤: ١٣٦.

وبناء علىٰ ما تقدم فإن رواية أبي الزبير عن جابر مقبولة في حالات[١]:

الأولىٰ: أن يصرح بالسماع من جابر مباشرة، وهٰذا القول صرح به غير واحد، كيحيىٰ بن سعيد القطان[٢]، فقال: كلما قال أبو الزبير: «سمعت جابراً» فهو سماع، وكلما قال: «عن جابر» فبينهما فيافٍ.

الثانية: أن يكون من طريق الليث بن سعد، فكل ما رواه الليث إنما هو سماعٌ من جابر.

الثالثة: أن يكون الحديث في صحيح مسلم حتىٰ ولو لم يكن من طريق الليث، وفي هٰذا يقول العلائي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفي صحيح مسلم عدة أحاديث مما قال فيه أبو الزبير عن جابر وليست من طريق الليث، وكأن مسلماً اطلع علىٰ أنها مما رواه الليث عنه، وإن لم يروها من طريقه، والله أعلم»[٣].

وقال الحافظ ابن حجر عن مسلم: «لٰكنه لا يخرج لأبي الزبير إلا ما صرح فيه بالسماع عن جابر، أو كان له فيه متابع، أو كان من رواية الليث»[٤]، وهٰذا نص صريح علىٰ سلامة أحاديث أبي الزبير من العلة في صحيح مسلم.

والإمام مسلم إمامٌ في العلل والأسانيد، ويصعب أن يخرج حديثاً من رواية أبي الزبير عن جابر بالعنعنة، ويكون فيه علة ولا ينبه عليها مسلم ولو بإشارة.

ويقال أيضاً: إن الإمام الدارقطني قد تتبع صحيح مسلم واستدرك عليه عدة أحاديث، ولم ينتقد إلا حديثاً واحداً من رواية أبي الزبير عن جابر، ووجه الانتقاد شك في رفع الحديث أو وقفه، ولم يعله بالعنعنة[٥]، والله أعلم.

وفي هٰذا الطريق لم يصرح أبو الزبير بالسماع من جابر، ولٰكنه صرح في طريق الوقف الآتي، فتحمل هٰذه العنعنة علىٰ السماع.

طريق الوقف:

رواية أبي عاصم:

أخرجه أبو داود[٦]: حدثنا محمد بن عبدالرحيم أبو يحيىٰ البزاز[٧].

---

(١) **انظر**: المحلىٰ لابن حزم ٧: ٣٩٦، النكت لابن حجر ٢: ٦٣١.

(٢) **انظر**: شيوخ الإمام مالك ص٢١٢ ـ ٢١٣، نقلاً عن إتحاف الذكي للمنصوري ص٨٢.

(٣) جامع التحصيل للعلائي ص١١٠.

(٤) نتائج الأفكار ٣: ٧٩.

(٥) **انظر**: الإلزامات والتتبع للدارقطني ص٣٢١، ٣٦٩.

(٦) سنن أبي داود (٤٤٣٩).

(٧) **محمد بن عبدالرحيم البغدادي** البزاز، أبو يحيىٰ، المعروف بصاعقة، ثقة حافظ، أخرج له البخاري وأبو داود والترمذي =

والنسائي[١]: أخبرنا محمد بن بشار[٢].

كلاهما (البزاز، ابن بشار) عن أبي عاصم[٣]، أخبرنا ابن جريج، أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابراً ﷺ قال في محصن زنا ولم يعلم بإحصانه حتىٰ جلد، ثم علم بإحصانه؛ قال: يرجم.

قال النسائي: «هٰذا الصواب، والذي قبله خطأ».

وهٰذا الإسناد صحيح، قد صرح فيه ابن جريج بالإخبار، وصرح أبو الزبير بالسماع من جابر ﷺ، وعلىٰ هٰذا تنتفي علة التدليس.

الراجح من الخلاف:

بعد دراسة الحديث والنظر في طريقيه تبين أن رواية الوقف أرجح من رواية الرفع، وذلك أن عبدالله بن وهب ـ وهو ثقة ـ تُكلم في روايته عن ابن جريج، فقال أبو عوانة: قال أحمد بن حنبل: «في حديث ابن وهب عن ابن جريج شيٰء». وقال أبو عوانة: «صدق؛ لأنه يأتيٰ عنه بأشياء لا يأتي بها غيره»[٤].

وعلىٰ هٰذا تقدم رواية أبي عاصم، فهو أثبت من ابن وهب في ابن جريج.

ورجح النسائي رواية الوقف[٥].

❖❖ ❖❖ ❖❖

والنسائي. تقريب التهذيب لابن حجر (٦٠٩١).

(١) سنن النسائي (٧١٧٤).

(٢) ثقة، تقدم في الحديث (١).

(٣) هو الضحاك بن مخلد، ثقة ثبت، تقدم في الحديث (٢).

(٤) تهذيب التهذيب لابن حجر ٢: ٤٥٤.

(٥) سنن النسائي (٧١٧٤)

(١٩) حديث أنس ﷺ أن أبا بكر قطع في مِجَنٍّ[١] قيمتُه خمسة دراهم.

رواه قتادة، عن أنس، عن أبي بكر ﷺ.

واختلف علىٰ قتادة:

فرواه هشام الدستوائي، وأبو هلال الراسبي، عن قتادة به **مرفوعاً**.

ورواه شعبة، عن قتادة، واختلف عليه:

فرواه يحيىٰ بن أبي بكر، عنه به **مرفوعاً**.

ورواه سفيان، عنه به **موقوفاً**.

ورواه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، واختلف عليه أيضاً:

فرواه عبيدة بن الأسود، عنه به **مرفوعاً**.

ورواه عبدالوهاب بن عطاء، عنه به **موقوفاً**.

ورواه حميد الطويل، عن أنس ﷺ **موقوفاً**.

ورواه إسماعيل بن محمد، عن أنس ﷺ **مرفوعاً**.

طرق الرفع:

١. رواية هشام الدستوائي:

أخرجها النسائي[٢]: أخبرنا عبدالله بن الصباح[٣]، قال حدثنا أبو علي الحنفي[٤]، حدثنا هشام[٥]، عن قتادة[٦]، عن أنس ﷺ أن رسول الله ﷺ قطع في مجن.

قال النسائي: «هٰذا خطأ، خالفه شعبة».

فيه قتادة بن دعامة السدوسي، وهو ثقة ثبت إلا أن الحافظ ابن حجر عدَّه في الطبقة الثالثة من

---

(١) **المجن**: هو الترس؛ لأنه يواري حامله أي يستره. النهاية لابن الأثير ص١٧٠.

(٢) سنن النسائي (٤٩١١)، السنن الكبرىٰ (٧٣٥٨).

(٣) **عبدالله بن الصباح العطار**، البصري، ثقة، أخرج له الستة إلا ابن ماجه. تقريب التهذيب لابن حجر (٣٣٩٢).

(٤) **عبيدالله بن عبدالمجيد الحنفي**، أبو علي البصري، صدوق، لم يثبت أن يحيىٰ بن معين ضعفه، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٤٣١٧).

(٥) **هشام بن أبي عبدالله الدَّسْتوائي**، أبو بكر البصري، ثقة ثبت، وقد رمي بالقدر، أخرج له الستة. التقريب (٧٢٩٩).

(٦) ثقة ثبت، تقدم في الحديث (٣).

الموصوفين بالتدليس، وهم الذين لا يحتج بحديثهم إلا بعد التصريح بالسماع[١]، ولٰكن تابع هشاماً شعبةُ بن الحجاج في روايته عن قتادة، وكان شعبة لا يتحمل من قتادة إلا ما صرح فيه بالسماع، فقال: «كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة»[٢]، وقال أيضاً: «كنت أتفقد فم قتادة، فإذا قال: سمعت وحدثنا؛ تحفّظته، فإذا قال: حدّث فلان؛ تركته»[٣]. وعلىٰ هٰذا تحمل هٰذه العنعنة علىٰ السماع، فتنتفي علة التدليس من قتادة.

وهٰذا الإسناد حسن؛ لأجل عبيدالله بن عبدالمجيد الحنفي وهو صدوق؛ إلا أن هشاماً قد خالف فيه شعبة وسعيد بن أبي عروبة.

٢. رواية أبي هلال الراسبي:

أخرجها البزار[٤]: حدثنا محمد بن معمر[٥]، حدثنا أبو عامر[٦].

والطبراني[٧] ـ ومن طريقه البيهقي[٨] ـ: حدثنا أبو مسلم[٩]، حدثنا سليمان بن حرب[١٠].

والدارقطني[١١]: حدثنا محمد بن مخلد[١٢] حدثنا محمد بن هارون الفلاس[١٣] ثنا سليمان بن حرب.

وابن عدي: حدثنا عمران بن موسىٰ[١٤]، ثنا شيبان[١٥].

---

(١) تعريف أهل التقديس لابن حجر (٩٢).

(٢) النكت لابن حجر ٢: ٦٣٠.

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤: ٣٧٠.

(٤) مسند البزار (٧١٩٨).

(٥) **محمد بن معمر القيسي** البصري البحراني، صدوق، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٦٣١٣).

(٦) **عبدالملك بن عمرو القيسي**، أبو عامر العَقَدي، ثقة، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٤١٩٩).

(٧) المعجم الأوسط (٢٥٥٢).

(٨) سنن البيهقي الكبرىٰ (١٧١٨٧).

(٩) **إبراهيم بن عبدالله الكَجِّي**، أبو مسلم البصري، قال الخليلي: «ثقة». وقال الدارقطني: «صدوق ثقة». وقال عبدالغني بن سعيد: «ثقة نبيل». الإرشاد للخليلي ٢: ٥٢٩، تاريخ بغداد ٦: ١٢٣.

(١٠) **سليمان بن حرب الأزدي** الواشحي البصري، قاضي مكة، ثقة إمام حافظ، أخرج له الستة. التقريب (٢٥٤٥).

(١١) سنن الدارقطني (٣٤١٠).

(١٢) ثقة، تقدم في الحديث (١٢).

(١٣) **محمد بن هارون الفلاس**، أبو جعفر المخرمي، قال ابن أبي حاتم: «من الحفاظ الثقات». وقال الدارقطني: «ثقة». الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨: ١١٨، تاريخ بغداد للخطيب ٣: ٣٥٤.

(١٤) **عمران بن موسىٰ السختياني**، أبو إسحاق الجرجاني، قال الإسماعيلي: «صدوق». وقال الذهبي: «كان ثقة ثبتاً». **انظر**: تاريخ جرجان ص٢٨١، تاريخ الإسلام ٧: ٩١.

(١٥) صدوق يهم، تقدم في الحديث (٩).

والبيهقي[١]: أخبرنا أبو الخير جامع بن أحمد الوكيل[٢]، أنبأ أبو طاهر المحمدآباذي[٣]، ثنا عثمان بن سعيد[٤]، ثنا موسىٰ بن إسماعيل[٥].

جميعاً (أبو عامر، سليمان، شيبان، موسىٰ) عن أبي هلال الراسبي، عن قتادة، عن أنس قال: «**قطع النبي ﷺ في مجن ثمنه خمسة دراهم**».

زاد شيبان: «**وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما**».

قال أبو هلال: «وأكبر ظني النبي ﷺ»، هٰذا لفظ البزار.

وفي رواية الطبراني قال أبو هلال: «يخالفني سعيد بن أبي عروبة، فقال: هو عن أبي بكر. فلقيت هشام بن أبي عبدالله، فقال: هو عن النبي ﷺ».

وفي رواية الدارقطني قال أبو هلال: «فإن لم يكن عن أنس عن النبي ﷺ؛ فهو عن النبي ﷺ أو عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه».

وفي رواية البيهقي قال: «حفظي أن رسول الله ﷺ».

فالذي يظهر من هٰذا أن أبا هلال الراسبي شكَّ في رفعه ووقفه، وغلب علىٰ ظنه أنه مرفوع إلىٰ النبي ﷺ، ومما يؤيد هٰذا الشك سؤاله لهشام الدستوائي ومتابعته له علىٰ هٰذا الوجه.

وأبو هلال محمد بن سُلَيْم الراسبي البصري متكلم فيه من جهة حفظه:

فقال أحمد: «قد احتمل حديثه، إلا أنه يخالف في حديث قتادة، وهو مضطرب الحديث عن قتادة»[٦].

وقال ابن معين: «ليس بصاحب كتاب، ليس به بأس»[٧]. وسئل عن روايته عن قتادة، فقال: «فيه ضعف، صويلح»[٨].

---

(١) سنن البيهقي الكبرىٰ (١٧١٨٦).

(٢) ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام ٩: ١٦٤، ولم أجد من تكلم فيه جرحاً أو تعديلاً.

(٣) **محمد بن الحسين المحمدأباذي**، أبو طاهر النيسابوري، قال الذهبي: «كان من كبار الثقات العالمين بمعاني القرآن والأدب.. وكان كثير الحديث». تاريخ الإسلام ٧: ٧٠٣.

(٤) **عثمان بن سعيد الدارمي**، أبو سعيد التميمي، قال الذهبي: «محدِّث هَرَاة، وأحد الأعلام» تاريخ الإسلام ٦: ٥٧٤.

(٥) ثقة ثبت، تقدم في الحديث (٢).

(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧: ٢٧٣.

(٧) المصدر السابق.

(٨) المصدر السابق.

وذكره البخاري في الضعفاء، وقال: «وكان يحيىٰ بن سعيد لا يروي عنه، وابن مهدي يروي عنه»[١]. وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: «أبو هلال ثقة، ولم يكن له كتاب»[٢]. وقال النسائي: «ليس بالقوي»[٣]. وقال أبو حاتم: «محله الصدق، لم يكن بذاك المتين»[٤]. وقال أبو زرعة: «لين»[٥]. وقال ابن عدي: «وفي بعض رواياته ما لا يوافقه الثقات عليه، وهو ممن يكتب حديثه»[٦].

وقال ابن حجر: «صدوق، فيه لين»[٧]، أخرج له البخاري تعليقاً وأبو داود والترمذي وابن ماجه.

والذي يظهر من حاله أنه صدوق في حفظه متكلم في حفظه، وعلىٰ هٰذا لا يقبل قوله عند التفرد أو المخالفة، وحديثه عن قتادة فيه ضعف؛ لكثرة اضطرابه ومخالفته في روايته عن قتادة، فيكتب حديثه متابعةً لا احتجاجاً.

وأما توثيق أبي داود له؛ فهو من باب المقارنة بين الرواة، وذلك أنه سُئل عن سويد بن إبراهيم الجحدري وعن أبي هلال، فقال: «أبو هلال فوق سويد» يعني أنه أحسن حالاً وأوثق من سويد، فليسا في درجة واحدة، وسويد قد ضعفه ابن معين والنسائي[٨]، فتوثيق أبي داود ليس توثيقاً مطلقاً لأبي هلال الراسبي، وإنما هو من باب الموازنة بين الرواة.

وعلىٰ هٰذا يُعل هٰذا الطريق من وجهين:

الأول: الكلام في حفظ أبي هلال الراسبي خصوصاً في روايته عن قتادة ففيها ضعف، وقد حدث بهٰذا الحديث من حفظه ولم يكن له كتاب يحدث منه.

والثاني: شكه وتردده في الرفع والوقف، وعدم جزمه في الرواية، ومتابعته لقول هشام، ولم يروه علىٰ هٰذا الوجه إلا هشام الدستوائي وقد خالف غيره.

وذكر ابن عدي في الكامل هٰذا الحديث من ضمن مرويات أبي هلال وحكم عليها بأنها غير

---

(١) الضعفاء الصغير للبخاري (٣٢٤).
(٢) سؤالات الآجري (١٤٧٣).
(٣) كتاب الضعفاء والمتروكين (٥٤١).
(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧: ٢٧٣.
(٥) المصدر السابق.
(٦) الكامل في الضعفاء ٦: ٢١٤.
(٧) تقريب التهذيب (٥٩٢٣).
(٨) **انظر**: سؤالات الآجري لأبي داود (٦٦٨)، كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي (٢٧٦).

محفوظة[١].

٣. رواية عبيدة بن الأسود، عن ابن أبي عروبة:

أخرجها الطبراني[٢]: حدثنا الحسن بن أحمد بن فهد النَّرْسي.

والبيهقي[٣]: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ[٤]، ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب[٥]، ثنا محمد بن إسحاق[٦].

كلاهما (النرسي، ابن إسحاق)، ثنا عبدالله بن عمر بن أبان مُشْكدانه[٧]، عن عبيدة بن الأسود، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس: «**أن النبي ﷺ قطع في مجن ثمنه خمسة دراهم**».

زاد مشكدانة: «**وأن أبا بكر ﷺ قطع في مجن ثمنه خمسة دراهم**».

قال الطبراني: «لم يرفعه عن سعيد إلا عبيدة».

فيه **عبيدة بن الأسود الهمداني**، وقد تُكُلِّم فيه:

فقال أبو حاتم: «ما بحديثه بأس»[٨].وقال ابن حبان: «يعتبر حديثه إذا [روىٰ][٩] بيّن السماع في روايته، وكان فوقه ودونه ثقات»[١٠].

وذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من الموصوفين بالتدليس ـ بناءً علىٰ كلام ابن حبان ـ وهم الذين لا يحتج بحديثهم إلا إذا صرحوا بالسماع[١١]، وقد عنعن، أخرج له الترمذي وابن ماجه.

---

(١) **انظر**: الكامل في الضعفاء ٦: ٢١٤.

(٢) المعجم الأوسط (٣٤٣٨).

(٣) سنن البيهقي الكبرىٰ (١٧١٨٤).

(٤) أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، تقدم في الحديث (١).

(٥) ثقة، تقدم في الحديث (١٣).

(٦) هو الصغاني، ثقة، تقدم في الحديث (٩).

(٧) **عبدالله بن عمر الأموي** مولاهم، ويقال له: الجعفي؛ نسبةً إلىٰ خاله حسين بن علي، أبو عبدالرحمن الكوفي، **مُشْكُدانة**، صدوق، فيه تشيع، أخرج له مسلم وأبو داود والنسائي. تقريب التهذيب (٣٤٩٣).

فائدة: مشكدانة لقبه بذلك أبو نعيم، كما قال عن نفسه: «كنت إذا أتيته تلبست وتطيبت، فإذا رآني قال: جاء مشكدانة» وقال الذهبي: «قيل: هو وعاء المسك، ومشك: مسك». سير أعلام النبلاء ١١: ١٥٦.

(٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦: ٩٤.

(٩) كذا في المطبوع، ولم أجد هٰذه الكلمة فيما نقله الحافظ ابن حجر وغيره عن ابن حبان في الثقات.

(١٠) الثقات ٨: ٤٣٧.

(١١) تعريف أهل التقديس (٨٦).

والأقرب أنه صدوق، كما قال الحافظ ابن حجر[١]، فلم أجد فيه كلاماً للمتقدمين غير كلام أبي حاتم الرازي وابن حبان، ويفهم منه أنه حسن الحديث.

وشيخ الطبراني الحسن بن أحمد النرسي مجهول، وقد روىٰ عن: إبراهيم بن سعيد الجوهري، ومشكدانه. وعنه: أبو القاسم الطبراني، ولم أجد من تكلم فيه جرحاً أو تعديلاً[٢].

ومحمد بن إسحاق مدلس، ولٰكنه صرح بالسماع، فانتفت علة التدليس.

وبقي في الطريق علتان:

الأولىٰ: عنعنة عبيدة بن الأسود، وهو مدلس كما وصفه الحافظ ابن حجر.

الثانية: تفرده بروايته الحديث علىٰ هٰذا الوجه، ولم يتابعه أحد، بل خالفه عبدالوهاب بن عطاء كما سيأتي في رواية الوقف.

٤. رواية يحيىٰ بن أبي بكير، عن شعبة:

أخرجها الدارقطني[٣]: حدثنا عبدالله بن أحمد بن ثابت[٤]، حدثنا عيسىٰ بن أبي حرب[٥].

والبيهقي[٦]: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب[٧]، ثنا محمد بن إسحاق الصغاني[٨].

كلاهما (عيسىٰ، الصغاني) عن يحيىٰ بن أبي بكير[٩] ثنا شعبة[١٠] عن قتادة عن أنس ﷺ: **أن رجلاً سرق مجناً علىٰ عهد رسول الله ﷺ، فَقُوِّم خمسةَ دراهم، فقطعه.**

زاد الصغاني: «**أو أبي بكر أو عمر**».

وهٰذا الإسناد صحيح.

(١) تقريب التهذيب (٤٤١٥).

(٢) **انظر ترجمته في**: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي٧: ٢٦٧، تاريخ الإسلام للذهبي ٨: ٢٠٤.

(٣) سنن الدارقطني (٣٤٢٠).

(٤) ثقة، تقدم في الحديث (١٤).

(٥) **عيسىٰ بن موسىٰ بن أبي حرب الصفار**، أبو يحيىٰ البصري، ذكره ابن حبان في الثقات ٨: ٤٩٥. وقال الخطيب: «وكان ثقة». تاريخ بغداد ١١: ١٦٥ وقال الذهبي: «الثقة النبيل». تاريخ الإسلام ٦: ٣٨٤

(٦) سنن البيهقي الكبرىٰ (١٧١٨٣).

(٧) ثقة، تقدم في الحديث (١٣).

(٨) ثقة ثبت، تقدم في الحديث (٩).

(٩) **يحيىٰ بن أبي بكير** واسمه نَسْر الكرماني، كوفي الأصل، نزل بغداد، ثقة، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٧٥١٦).

(١٠) ثقة حافظ متقن، تقدم في الحديث (١).

٥. رواية إسماعيل بن محمد:

أخرجها الطبراني[١]: حدثنا محمد بن محمد بن النعمان بن شبل أبو شبيل[٢]، حدثني النعمان بن شبل[٣]، حدثني عبدالله [المخزومي][٤][٥]، عن إسماعيل بن محمد بن سعد[٦]، عن أنس بن مالك قال: «**قطع رسول الله ﷺ في مجن قيمته ثلاثة دراهم**».

قال الطبراني: «لا يروىٰ هٰذا الحديث عن إسماعيل بن محمد بن سعد إلا عبدالله بن جعفر [المخزومي]، تفرد به النعمان بن شبل».

وهٰذا الإسناد ضعيف جداً؛ **أبو شبيل** متروك، وجده **النعمان بن شبل** يروي أحاديث منكرة تدل علىٰ ضعفه، ولتفرده أيضاً عن عبدالله بن جعفر المخرمي، ولا يحتمل تفرده لضعفه ولنكارة روايته.

طرق الوقف:

١. رواية حميد الطويل:

أخرجها الشافعي[٧] ـ ومن طريقه البيهقي[٨] ـ: أخبرنا ابن عيينة[٩].

وعبدالرزاق[١٠]: عن الثوري[١١].

وابن أبي شيبة[١٢]: حدثنا مروان بن معاوية[١٣].

---

(١) المعجم الأوسط (٦١١٢).

(٢) **محمد بن محمد بن النعمان الباهلي**، متروك، لم يخرج له أحد من الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٦٢٧٥).

(٣) **النعمان بن شبل الباهلي البصري**، قال ابن حبان: «يأتي عن الثقات بالطامات، وعن الأثبات بالمقلوبات». وذكر له ابن عدي أحاديث منكرة. **انظر**: المجروحين لابن حبان ٢: ٤١٣ ـ ٤١٤، الكامل في الضعفاء ٧: ١٤.

(٤) كذا في المطبوع، والصواب «المخرمي»؛ لأن الراوي عنه هو النعمان، وشيخَه إسماعيل، ولم أجد «المخزومي» من ضمن شيوخ النعمان، ولا من تلاميذ إسماعيل، فلعله خطأ من الناسخ.

(٥) **عبدالله بن جعفر المخرمي**، أبو محمد المدني، ليس به بأس، أخرج له البخاري تعليقاً والخمسة. التقريب (٣٢٥٢).

(٦) **إسماعيل بن محمد** بن سعد بن أبي وقاص الزهري المدني، أبو محمد، ثقة حجة، أخرج له الستة إلا ابن ماجه. تقريب التهذيب لابن حجر (٤٧٩).

(٧) الأم (٢٧٣٧).

(٨) السنن الكبرىٰ (١٧١٨١).

(٩) ثقة حافظ، تقدم في الحديث (١٢).

(١٠) مصنف عبدالرزاق (١٨٩٧٠).

(١١) ثقة حافظ، تقدم في الحديث (١).

(١٢) مصنف ابن أبي شيبة (٢٨٠٩٢)

(١٣) ثقة حافظ، تقدم في الحديث (٧).

والبيهقي[١]: أخبرنا أبو طاهر الفقيه[٢]، ثنا أبو الفضل عبدوس بن الحسين، ثنا أبو حاتم الرازي[٣]، ثنا الأنصاري[٤].

أربعتهم (الثوري، مروان، ابن عيينة، الأنصاري)، عن حميد[٥]، قال: سُئل أنس: في كم يقطع يد السارق؟ قال: قد قطع أبو بكر فيما لا يسرني أنه لي بخمسة دراهم أو ثلاثة.

كذا رواه الثوري ومروان، ورواه ابن عيينة والأنصاري بسياق آخر، فقالوا: عن حميد الطويل، قال: سمعت قتادة، يسأل أنس بن مالك عن القطع، فقال: حضرت أبا بكر الصديق ﷺ قطع سارقاً في شيء ما يسوىٰ ثلاثة دراهم، وما يسرني أنه لي بثلاثة دراهم.

مداره علىٰ **حميد بن أبي حميد الطويل**، وهو مدلس، وصفه بذلك النسائي كما ذكره الحافظ ابن حجر، وعدَّه في المرتبة الثالثة من المدلسين[٦]، وهم الذين لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بعد التصريح بالسماع.

وفي رواية سفيان الثوري ومروان بن معاوية أبهم حميد السائل ولم يذكره، وقد يفهم من هٰذا تدليس حميد عن أنس، ولٰكن جاء من طريق ابن عيينة والأنصاري التصريح بسماع حميد للسائل وهو قتادة، وسماعه من أنس ﷺ، فلعل حميداً رواه مرة بواسطة، ومرة بدونها.

وهٰذا الطريق صحيح بمجموع الأسانيد، إلا أن رواية البيهقي فيها أبو الفضل عبدوس بن الحسين، ولم أجد من تكلم فيه جرحاً أو تعديلاً، وقد روىٰ عنه أبو علي الحافظ، وأبو إسحاق المزكي[٧]. ووجدت في ترجمة ابن أخيه محمد بن الحسن بن الحسين بن منصور قول الذهبي: «أحد مشايخ العلم هو وأبوه وعمه عبدوس»[٨]، وليس في قوله بيان شيء من حيث العدالة أو الضبط.

٢. رواية عبدالوهاب، عن سعيد بن أبي عروبة:

أخرجها البيهقي[٩]: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنبأ يحيىٰ بن أبي

(١) السنن الكبرىٰ (١٧١٨٠).
(٢) ثقة، تقدم في الحديث (١).
(٣) أحد الحفاظ، تقدم في الحديث (١٧).
(٤) هو محمد بن عبدالله، ثقة، تقدم في الحديث (١٧).
(٥) **حميد بن أبي حميد الطويل**، أبو عبيدة البصري، اختلف في اسم أبيه علىٰ نحو عشرة أقوال، ثقة مدلس، وعابه زائدة لدخوله في شيء من أمر الأمراء، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (١٥٤٤).
(٦) تعريف أهل التقديس (٧١).
(٧) تاريخ الإسلام للذهبي ٧: ٦٧٩.
(٨) **انظر**: تاريخ الإسلام ٨: ٨٣.
(٩) سنن البيهقي الكبرىٰ (١٧١٨٥).

طالب[١]، أنبأ عبدالوهاب بن عطاء[٢]، أنبأ سعيد ـ وهو ابن أبي عروبة ـ، عن قتادة، عن أنس بن مالك ﷺ أن أبا بكر ﷺ قطع في مجن ثمنه خمسة دراهم أو أربعة دراهم.

قال البيهقي: «شك سعيد».

وعبدالوهاب الخفاف صدوق، وقد سمع من سعيد بن أبي عروبة قديماً.

٣. رواية سفيان ووكيع والطيالسي عن شعبة بن الحجاج:

أخرجها النسائي[٣]: أخبرنا أحمد بن نصر[٤]، قال: حدثنا عبدالله بن الوليد[٥].

والبيهقي[٦]: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، أنبأ أبو عبدالله الصفار[٧]، ثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل[٨]، حدثني عمرو بن محمد[٩]، ثنا أبو أحمد الزبيري[١٠].

كلاهما (عبدالله، أبو أحمد)، عن سفيان[١١].

وأخرجها النسائي[١٢]: أخبرنا محمد بن المثنىٰ[١٣]، عن أبي داود[١٤].

---

(١) **يحيىٰ بن جعفر بن الزبرقان**، أبو بكر البغدادي، قال أبو حاتم: «محله الصدق». وقال البرقاني: «أمرني الدارقطني أن أخرج ليحيىٰ بن أبي طالب في الصحيح». وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالمتين». وقال موسىٰ بن هارون: «أشهد عليه أنه يكذب، نسأل الله لساناً صادقاً». قال الذهبي: «يريد في كلامه لا في الرواية». وقال الدارقطني: «لا بأس به، ولم يطعن فيه أحد بحجة». سؤالات الحاكم (٢٣٩).

(٢) **عبدالوهاب بن عطاء الخفاف**، أبو نصر العجلي مولاهم البصري، نزيل بغداد صدوق، ربما أخطأ، أخرج له الستة إلا البخاري ففي أفعال خلق العباد. تقريب التهذيب لابن حجر (٤٢٦٢).

(٣) سنن النسائي (٤٩١٢)، السنن الكبرىٰ (٧٣٥٩).

(٤) **أحمد بن نصر النيسابوري** المقرئ، أبو عبدالله، ثقة فقيه حافظ، أخرج له الترمذي والنسائي. التقريب (١١٧).

(٥) **عبدالله بن الوليد بن ميمون**، أبو محمد المكي، المعروف بالعدني، صدوق، ربما أخطأ، أخرج له البخاري تعليقاً وأبو داود والترمذي والنسائي. تقريب التهذيب لابن حجر (٣٦٩٢).

(٦) السنن الكبرىٰ (١٧١٨٢).

(٧) **محمد بن عبدالله الصفار**، أبو عبدالله الأصبهاني، قال الحاكم: «محدث عصره». انظر: ذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم ٢: ٢٧١، تاريخ الإسلام للذهبي ٢: ٧٢٩.

(٨) **عبدالله بن أحمد الشيباني**، أبو عبدالرحمن، ولد الإمام، ثقة، أخرج له النسائي. تقريب التهذيب (٣٢٠٥).

(٩) ثقة حافظ، تقدم في الحديث (١٧).

(١٠) ثقة ثبت، إلا أنه قد يخطىء في حديث الثوري، تقدم في الحديث (٧).

(١١) ثقة حافظ، تقدم في الحديث (١).

(١٢) سنن النسائي (٤٩١٣)، السنن الكبرىٰ (٧٣٦٠).

(١٣) ثقة ثبت، تقدم في الحديث (٩).

(١٤) **سليمان بن داود بن الجارود**، أبو داود الطيالسي البصري، ثقة حافظ، غلط في أحاديث، أخرج له البخاري تعليقاً =

وأخرجها ابن أبي شيبة[١]: حدثنا وكيع[٢].

ثلاثتهم (سفيان، الطيالسي، وكيع) عن شعبة، عن قتادة، عن أنس ﷺ قال: قطع أبو بكر ﷺ في مجن قيمته خمسة دراهم. قال أبو داود: «عن قتادة، سمعت أنساً».

قال النسائي: «هٰذا الصواب».

وهٰذا الطريق صحيح بمجموع أسانيده.

الراجح من الخلاف:

هٰذا الحديث رواه قتادة وحميد الطويل وإسماعيل بن محمد، واختلف في رواية قتادة علىٰ ثلاث طرق:

الطريق الأول: رواه شعبة بن الحجاج، واختلف عليه أيضاً، والراجح هو الوقف، وهو ما رواه الثقات الأثبات من تلاميذ شعبة، وهم: سفيان ووكيع وأبو داود الطيالسي، والذي روىٰ الرفع يحيىٰ بن أبي بكير، وهو وإنْ كان ثقةً إلا أنه قد خالف رواية الجماعة، وتفرّد ولم يتابعه أحد في روايته علىٰ هٰذا الوجه، وعلىٰ هٰذا يقدم قول الأكثر، وهٰذا الذي رجحه النسائي[٣].

و**الطريق الثاني**: رواه سعيد بن أبي عروبة، واختلف عليه أيضاً، فرواه عبيدة بن الأسود عنه به مرفوعاً، وتفرد ولم يتابعه أحد في روايته علىٰ هٰذا الوجه، وخالفه عبدالوهاب بن عطاء، فرواه موقوفاً وهو الأرجح، وذلك أن عبدالوهاب من الذين سمعوا من ابن أبي عروبة قديماً قبل اختلاطه، كما نصَّ علىٰ ذلك أحمد، ونصَّ أيضاً علىٰ أنه أعلم الناس بحديثه ابن أبي عروبة[٤]، فيقدم قول من سمع منه قديماً علىٰ قول من سمع منه حديثاً، ورواية عبدالوهاب الموقوفة رجحها البيهقي[٥].

و**الطريق الثالث**: رواه هشام الدستوائي وأبو هلال الراسبي، وهٰذه الرواية أخطأ فيها هشام، وتابعه أبو هلال الراسبي علىٰ هٰذا الخطأ، ونص علىٰ ذلك النسائي، وهٰذا الطريق مخالف للراجح من رواية شعبة وسعيد فيقدم قولهما علىٰ قوله، وذلك أن هٰؤلاء الثلاثة (شعبة وسعيد وهشام) من أثبت الناس وأعلمهم وأحفظهم لحديث قتادة، فإذا اتفق اثنان منهما قُدِّم قولهما، نصَّ علىٰ ذلك البرديجي

وباقي الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٢٥٥٠)

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٢٨٠٩٣).

(٢) ثقة حافظ، تقدم في الحديث (١).

(٣) سنن النسائي (٤٩٩١).

(٤) **انظر**: سؤالات الآجري لأبي داود ٣: ٢٢٣، تاريخ بغداد للخطيب ١١: ٢٢ ـ ٢٣.

(٥) سنن البيهقي الكبرىٰ (١٧١٨٥).

بقوله: «إذا اتفق هٰؤلاء الثلاثة علىٰ الحديث فهو صحيح، وإذا اختلفوا في حديث واحد فإن القول فيه قول رجلين من الثلاثة»[١].

وأما رواية أبي هلال الراسبي عن قتادة؛ فلا يحتج بها، لأن أبا هلال مُتكلم فيه من جهة حفظه وفي روايته عن قتادة علىٰ وجه الخصوص، ولشكه في الرفع والوقف، مما دفعه إلىٰ أن يسأل هشاماً للتثبت فرفعه هشام، فاعتمد علىٰ قوله وتابعه.

فيكون الصحيح في رواية قتادة هو الوقف، وتابع قتادةَ حميدٌ الطويل، فرواه موقوفاً، وإسناده صحيح.

وأما رواية إسماعيل بن محمد بن سعد المرفوعة؛ فلا يعتمد عليها لضعف إسنادها، فلا تصح ولا تصلح للاحتجاج.

وبناءً علىٰ ما تقدم يكون الأرجح ـ والله أعلم ـ هو الوقف، وقد رجح الوقف النسائي، والدارقطني، والبيهقي[٢].

❖❖ ❖❖ ❖❖

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب ٢: ٦٩٧.

(٢) سنن النسائي (٤٩٩١)، علل الدارقطني ١: ٢٢٩، السنن الكبرىٰ للبيهقي (١٧١٨٥).

(٢٠) حديث جابر ﷺ: «**ليس علىٰ الخائن قطع**».

رواه أبو الزبير وعمرو بن دينار، عن جابر بن عبدالله ﷺ.

واختلف علىٰ أبي الزبير:

فرواه ابن جريج، والثوري، والمغيرة بن مسلم، عنه به **مرفوعاً**.

ورواه أشعث بن سوار، وياسين الزيات، عنه به **موقوفاً**.

واختلف علىٰ عيسىٰ بن يونس، عن ابن جريج:

فرواه نصر بن علي، وعلي بن خشرم، عنه به **موقوفاً**.

ورواه ابن أبي شيبة، عنه به **مرفوعاً**.

ورواه حجاج بن محمد، عن ابن جريج، مرفوعاً و**موقوفاً**.

أولاً: الاختلاف علىٰ رواية عيسىٰ بن يونس، عن ابن جريج:

طريقا الرفع:

أخرجه أبو داود[١]: حدثنا نصر بن علىٰ[٢].

والترمذي[٣]: حدثنا علي بن خشرم[٤].

كلاهما (نصر، علي)، عن عيسىٰ بن يونس[٥]، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر ﷺ مرفوعاً بلفظ: «**ليس علىٰ الخائن ولا علىٰ المنتهب ولا علىٰ المنتهب قطع**».

وإسناده صحيح.

طريق الوقف:

أخرجه ابن أبي شيبة[٦]، عن عيسىٰ بن يونس، به موقوفاً مثله.

وإسناده صحيح.

---

(١) سنن أبي داود (٤٣٩١، ٤٣٩٣، ٤٣٩٤).

(٢) **نصر بن علي بن نصر الجهضمي**، ثقة ثبت، من العاشرة، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٧١٢٠).

(٣) جامع الترمذي (١٤٤٨).

(٤) **علي بن خَشْرَم المروزي**، ثقة، أخرج له مسلم والترمذي والنسائي. تقريب التهذيب لابن حجر (٤٧٢٩).

(٥) **عيسىٰ بن يونس بن أبي إسحاق**، كوفي، نزل الشام مرابطاً، ثقة مأمون، أخرج له الستة. التقريب (٥٣٤١).

(٦) مصنف ابن أبي شيبة (٢٨٦٦٠).

والراجح في رواية عيسىٰ بن يونس هو الرفع؛ فالذين رووا الرفع أكثر، وقد تابعهم الرواة عن ابن جريج، فكلهم رووه بالرفع، ويحتمل أن يكون ابن أبي شيبة قد سمعه من عيسىٰ موقوفاً، فيكون عيسىٰ حدث به مرتين بالرفع والوقف.

ثانياً: الخلاف علىٰ رواية حجاج، عن ابن جريج:

أخرجها النسائي[١]: أخبرني إبراهيم بن الحسن[٢]، عن حجاج[٣] به مرفوعاً بلفظ: «**ليس علىٰ المختلس قطع**».

وأخرجها أيضاً بالإسناد نفسه[٤] وقفاً بلفظ: «**ليس علىٰ الخائن قطع**».

ولم يظهر لي سبب إخراجه للحديث بالوجهين مع اختلاف اللفظ، فقد يكون روي بالوجهين، إلا أن الرفع أرجح؛ لموافقته رواية الجماعة.

طرق الرفع:

١. رواية ابن جريج:

أخرجها ابن المبارك[٥]، والنسائي من طريقه[٦].

وعبدالرزاق[٧].

وابن أبي شيبة[٨]: حدثنا الضحاك بن مخلد[٩].

وأحمد[١٠]: حدثنا محمد بن بكر[١١].

والنسائي أيضاً[١]: أخبرنا محمود بن غيلان[٢]، حدثنا أبو داود الحفري[٣]، عن سفيان[٤].

---

(١) سنن النسائي (٤٩٧٣).
(٢) **إبراهيم بن الحسن الخثعمي**، أبو إسحاق المصيصي المقسمي، ثقة، أخرج له أبو داود والنسائي. التقريب (١٦٤).
(٣) **حجاج بن محمد المصيصي**، ثقة ثبت، تقدم في الحديث (١٣).
(٤) سنن النسائي (٤٩٧٤).
(٥) مسند ابن المبارك (١٤٨).
(٦) سنن النسائي الكبرىٰ (٧٤٢١).
(٧) مصنف عبدالرزاق (١٨٨٤٤، ١٨٨٥٨، ١٨٨٦٠).
(٨) مصنف ابن أبي شيبة (٢٨٦٦٨، ٢٨٦٦١).
(٩) ثقة ثبت، تقدم في الحديث (٢).
(١٠) مسند أحمد (١٥٠٧٠).
(١١) صدوق قد يخطىٰء، تقدم في الحديث (٢).

وابن ماجه[٥]: حدثنا محمد بن بشار[٦]، ثنا أبو عاصم.

والدارمي[٧]: أخبرنا أبو عاصم.

والدارقطني[٨]: حدثنا أبو بكر النيسابوري[٩]، حدثنا يونس بن عبدالأعلىٰ[١٠]، حدثنا ابن وهب[١١].

رووه جميعاً (ابن المبارك، عبدالرزاق، ابن بكر، سفيان، أبو عاصم، ابن وهب)، عن ابن جريج، عن أبي الزبير[١٢]، عن جابر بن عبدالله ﷺ، عن النبي ﷺ **مرفوعاً**.

واختلفوا في لفظ الحديث:

فقال ابن المبارك، وسفيان والضحاك في رواية وابن وهب: «**ليس علىٰ الخائن ولا علىٰ المنتهب ولا علىٰ المنتهب قطع**».

وزاد عبدالرزاق ومحمد بن بكر: «**ومن انتهب نهبة مشهورة فليس منا**».

واقتصر عبدالرزاق في رواية والضحاك علىٰ لفظ «**الخائن**» فقط.

وفي لفظ لعبدالرزاق أيضاً: «**المختلس**» فقط.

قال الترمذي: «هٰذا حديث حسن صحيح، والعمل علىٰ هٰذا عند أهل العلم وقد رواه مغيرة بن مسلم عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ، نحو حديث ابن جريج».

وهٰذا الطريق مداره عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج[١٣]، وهو ثقة فقيه فاضل، إلا أنه يدلس،

---

(١) سنن النسائي (٤٩٧٢).

(٢) **محمود بن غيلان العدوي**، أبو أحمد المروزي، نزيل بغداد، ثقة، أخرج له الستة إلا أبا داود. التقريب (٦٥١٦).

(٣) **عمر بن سعد بن عبيد**، أبو داود الحَفَري، ثقة عابد، أخرج له الستة إلا البخاري. التقريب لابن حجر (٤٩٠٤).

(٤) هو الثوري، ثقة حافظ، تقدم في الحديث (١).

(٥) سنن ابن ماجه (٢٥٩١).

(٦) ثقة، تقدم في الحديث (١).

(٧) سنن الدارمي (٢٣٥٦).

(٨) سنن الدارقطني (٣٤١١).

(٩) **عبدالله بن محمد النيسابوري**، أبو بكر، قال الدارقطني: «ما رأيت أحفظ من أبي بكر»، وقال الخليلي: «حافظ ثقة فقيه». تاريخ بغداد للخطيب ١٠: ١٢٠، الإرشاد للخليلي ١: ١٦٤.

(١٠) **يونس بن عبدالأعلىٰ الصدفي**، أبو موسىٰ المصري، ثقة، أخرج له مسلم والنسائي وابن ماجه. التقريب (٧٩٠٧).

(١١) ثقة حافظ، تقدم في الحديث (١٨).

(١٢) ثقة، تقدم في الحديث (١٨).

(١٣) تقدم في الحديث (٢).

وهو من الطبقة الثالثة من الموصوفين بالتدليس، فلا يقبل حديثه إلا بعد التصريح بالسماع، وقد عنعن في هٰذا الإسناد، ولٰكنه صرح بالسماع في رواية ابن المبارك وعبدالرزاق والدارمي.

إلا أن جماعة من الأئمة نصوا علىٰ أن ابن جريج لم يسمع هٰذا الحديث من أبي الزبير، فمن ذلك:

قول عبدالرزاق الصنعاني وهو أحد رواة هٰذا الحديث عن ابن جريج: «أهل مكة يقولون: إن ابن جريج لم يسمعه من أبي الزبير، وإنما سمع من ياسين»[١].

وقال أبو زرعة وأبو حاتم الرازيين: «لم يسمع ابن جريج هٰذا الحديث من أبي الزبير، يقال: إنه سمعه من ياسين الزيات ، عن أبي الزبير»[٢].

وقال أبو داود بعد أن أخرج الحديث: «هٰذان الحديثان لم يسمعهما ابن جريج من أبي الزبير وبلغني عن أحمد بن حنبل أنه قال: إنما سمعهما ابن جريج من ياسين الزيات»[٣].

وقال النسائي: «وقد روىٰ هٰذا الحديث عن ابن جريج: عيسىٰ بن يونس، والفضل بن موسىٰ، وابن وهب، ومحمد بن ربيعة، ومخلد بن يزيد، وسلمة بن سعيد؛ فلم يقل أحد منهم فيه: حدثني أبو الزبير، ولا أحسبه سمعه من أبي الزبير».

وقال الخليلي: «ويقال: إن هٰذا لم يسمعه من أبي الزبير، لٰكنه أخذه عن ياسين الزيات ـ وهو ضعيف جداً ـ عن أبي الزبير»[٤].

وقال الخطيب البغدادي: «لا أعلم روىٰ هٰذا الحديث عن ابن جريج مجوداً هكذا غير مكي بن إبراهيم، إن كان أحمد بن الحباب حفظه عنه»[٥].

حتىٰ إن النسائي أخرج رواية ابن المبارك التي فيها التصريح بالسماع، فقال: «ما عمل شيئاً، ابن جريج، لم يسمعه من أبي الزبير عندنا».

فهٰذه النصوص صريحة في إعلال رواية ابن جريج بعدم السماع، إضافة إلىٰ كونه مدلساً.

وقد أثبت السماع جماعةٌ من المتأخرين، منهم: ابن حجر، وابن الملقن، والزيلعي.

وقد صحح الترمذي هٰذا الحديث، ولو كانت فيه علة لنصَّ عليها ولم يهملها.

---

(١) الكامل في الضعفاء ٧: ١٨٤.
(٢) علل ابن أبي حاتم ٤: ١٨٨.
(٣) سنن أبي داود (٤٣٩٣).
(٤) الإرشاد ١: ٣٥٢.
(٥) تاريخ بغداد ١: ٢٥٦.

وبناءً علىٰ ما تقدم يمكن الجواب باحتمالين:

الأول: أن ابن جريج قد سمع الحديث مرتين: من ياسين الزيات مرة، ومن أبي الزبير مرة ثانية، فرواه مرة بالعنعنة فدلسه عن ياسين، ورواه مرة بصيغة الإخبار عن أبي الزبير، وأشار إلىٰ هٰذا الاحتمال ابن الملقن[١].

الثاني: خطأ رواية من أثبَت السماع ووهمه فيها؛ لكلام الأئمة في إثبات عدم سماع ابن جريج من أبي الزبير لهٰذا الحديث علىٰ وجه الخصوص، ونصهم علىٰ هٰذا لا يكون إلا عن معرفة تامة بهٰذا الحديث، ولأن أغلب الذين رووه عن ابن جريج إنما رووه بالعنعنة، وهم ثقات أثبات، ولو صحّ سماع ابن جريج لما رووه بهٰذا الوجه.

ومما يؤيد هٰذا الاحتمال أن النسائي قد أخرج الرواية التي فيها السماع ولم يلتفت إليها؛ مما يدل علىٰ أنها خطأ عنده.

وعلىٰ كلا الاحتمالين؛ فالحديث إنْ سلم من عنعنة ابن جريج فإنه لا يسلم من عنعنة شيخه أبي الزبير محمد بن مسلم عن جابر، وهو ثقة مدلس، وعدَّه الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين، وهم الذين لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بعد التصريح بالسماع[٢]، ولم يصرح في هٰذا الحديث بالسماع، وقد تقدم الكلام في عنعنة أبي الزبير.

وفيه علة أخرى، وهي عنعنة أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه، وقد أعله بذلك ابن القطان الفاسي[٣]، إلا أن الحافظ ابن حجر : قال في «التلخيص» [٤]: «وهو غير قادح، فقد أخرجه عبدالرزاق في مصنفه عن ابن جريج، وفيه التصريح بسماع أبي الزبير له من جابر»، إلا أني لم أجد هذه الرواية عند عبدالرزاق في «مصنفه».

ويتقوىٰ هٰذا الطريق بمتابعة عمرو بن دينار لأبي الزبير.

٢. رواية سفيان الثوري:

أخرجها النسائي[٥]: أخبرنا عبدالله بن عبدالصمد بن علي[٦]، عن مخلد[١].

---

(١) **انظر**: البدر المنير ٨: ٦٦٣.

(٢) تعريف أهل التقديس (١٠١).

(٣) بيان الوهم والإيهام لابن القطان ٥: ٧٩٩، فتح الباري لابن حجر ١٢: ٩٢

(٤) ٤: ١٨٤.

(٥) سنن النسائي (٤٩٧١).

(٦) **عبدالله بن عبدالصمد الأسدي**، الموصلي، صدوق، أخرج له النسائي. تقريب التهذيب لابن حجر (٣٤٤٢).

وابن حبان[٢]: أخبرنا أبو عروبة[٣] بِحَرَّان، حدثنا محمد بن بشار[٤]، حدثنا مؤمل بن إسماعيل.

كلاهما (مخلد، مؤمل) عن سفيان، عن أبي الزبير، عن جابر ﷺ، عن النبي ﷺ بلفظ: «**ليس علىٰ خائن ولا منتهب ولا مختلس قطع**». ولفظ مؤمل بدون ذكر «**الخائن**».

فيه **مؤمل بن إسماعيل العدوي**، أبو عبدالرحمن البصري، وقد تكلم فيه من جهة حفظه:

فقال ابن معين: «ثقة»[٥]. وقال عثمان بن سعيد الدارمي: قلت ليحيىٰ بن معين: أي شيء حال مؤمل في سفيان؟ فقال: هو ثقة. قلت: هو أحب إليك أو عبيدالله؟ فلم يفضل أحداً علىٰ الآخر[٦].

وقال أبو حاتم: «صدوق، شديد في السنة، كثير الخطأ»[٧]. وقال البخاري: «منكر الحديث»[٨].

وقال الآجري: «سألت أبا داود عنه، فعظمه ورفع من شأنه، إلا أنه يهم في الشيء»[٩].

و ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «ربما أخطأ»[١٠].

أخرج له البخاري تعليقاً، وأبو داود في القدر، والترمذي والنسائي وابن ماجه[١١].

والظاهر من حاله أنه صدوق يخطئ بسبب سوء حفظه، وكلام الأئمة متجه إلىٰ حفظه وضبطه.

وهٰذا الطريق أعلَّه النسائي بعدم سماع سفيان من أبي الزبير، فقال: «لم يسمعه سفيان من أبي الزبير».

والثوري عده الحافظ ابن حجر في الطبقة الثانية من المدلسين، وهم الذين احتمل الأئمة تدليسهم، وأخرجوا لهم في الصحيح[١٢].

---

(١) هو ابن يزيد، صدوق له أوهام، تقدم في الحديث (١).

(٢) صحيح ابن حبان (٤٤٥٨).

(٣) **الحسين بن محمد السلمي**، أبو عروبة الحراني، صاحب التصانيف. قال الخليلي: «ثقة حافظ». وقال الذهبي: «الإمام الحافظ». الإرشاد للخليلي ١: ٤٥٨، سير أعلام النبلاء ١٤: ٥١٠.

(٤) ثقة، تقدم في الحديث (١).

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨: ٣٧٤.

(٦) المصدر السابق.

(٧) المصدر السابق.

(٨) تهذيب الكمال للمزي ٢٩: ١٧٨.

(٩) سؤالات الآجري (١٤٤٦).

(١٠) ثقات ابن حبان ٩: ١٨٧.

(١١) **انظر**: تهذيب الكمال للمزي ٢٩: ١٧٦ـ١٧٨.

(١٢) تعريف أهل التقديس (٥١).

وتابعه المغيرة بن مسلم كما في الطريق التالي.

٣. رواية المغيرة بن مسلم:

أخرجها النسائي[١]: أخبرنا خالد بن روح الدمشقي[٢]، حدثنا يزيد[٣] ـ يعني بن خالد بن يزيد بن عبدالله بن موهب ـ، حدثنا شبابة[٤].

وأيضاً[٥]: أخبرني الحسين بن عيسىٰ[٦]، قال: حدثنا زيد بن حباب[٧]، عن ورقاء بن عمر الخراساني[٨].

كلاهما (شبابة، ورقاء) عن المغيرة بن مسلم[٩]، عن أبي الزبير، عن جابر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا قطع علىٰ مختلس».

زاد شبابة: «ولا منتهب، ولا خائن».

قال النسائي: «المغيرة بن مسلم ليس بالقوي في أبي الزبير، وعنده غير حديث منكر».

فيه أبو سلمة المغيرة بن مسلم القسملي، ولم يتكلم فيه غير النسائي!!

وقال أحمد: «ما أرىٰ به بأساً»[١٠]. وقال ابن معين: «ثقة»[١١]. وقال مرة: «صالح»[١٢].

---

(١) سنن النسائي (٤٩٧٥).

(٢) **خالد بن روح الثقفي**، أبو عبدالرحمن الدمشقي، ثقة، أخرج له النسائي. تقريب التهذيب لابن حجر (١٦٣١).

(٣) **يزيد بن خالد الرملي**، أبو خالد، ثقه عابد، أخرج له أبو داود والنسائي وابن ماجه. تقريب التهذيب (٧٧٠٨).

(٤) **شبابة بن سوار المدائني**، أصله من خراسان، يقال: كان اسمه مروان، مولىٰ بني فزارة، ثقة حافظ، رمي بالإرجاء، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٢٧٣٣).

(٥) سنن النسائي الكبرىٰ (٧٤٢٥).

(٦) **الحسين بن عيسىٰ** الطائي، أبو علي البسطامي القومسي، نزيل نيسابور، صدوق صاحب حديث، أخرج له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي. تقريب التهذيب لابن حجر (١٣٤٠).

(٧) **زيد بن الحُباب**، أبو الحسين العُكْلي، أصله من خراسان، وكان بالكوفة، صدوق يخطىء في حديث الثوري، أخرج له البخاري في القراءة خلف الإمام وباقي الستة. تقريب التهذيب (٢١٢٤).

(٨) **ورقاء بن عمر اليشكري**، أبو بشر الكوفي، نزيل المدائن، صدوق، في حديثه عن منصور لين، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٧٤٠٣).

(٩) **المغيرة بن مسلم الأزدي** القَسْمَلي، أبو سلمة الخراساني، السرّاج، المدائني، أصله من مرو، صدوق، أخرج له البخاري تعليقاً والترمذي والنسائي وابن ماجه.

(١٠) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨: ٢٢٩.

(١١) تاريخ بغداد ١٣: ١٩٣.

(١٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨: ٢٢٩.

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث، صدوق»[١].

والظاهر من أقوالهم أن المغيرة صدوق حسن الحديث، وهو الذي اختاره الحافظ ابن حجر[٢]، وكلام النسائي لا يقتضي تضعيف روايته عن أبي الزبير، وإنما يحتاج إلىٰ من يتابعه، وقد تابعه ابن جريج وسفيان.

وعلىٰ هٰذا فالإسناد حسن.

٤. رواية ابن جريج، عن عمرو بن دينار:

أخرجها ابن حبان[٣]: أخبرنا عبدالله بن أحمد بن موسىٰ[٤]، ومحمد بن عبيدالله بن الفضل الكلاعي العابد بحمص، قالا: حدثنا مؤمل بن إهاب، حدثنا عبدالرزاق[٥]، قال: حدثنا ابن جريج، عن أبي الزبير، وعمرو بن دينار[٦]، عن جابر بن عبدالله ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**ليس علىٰ منتهب قطع، ومن انتهب نهبة فليس منا**».

لفظ محمد: «**ليس علىٰ منتهب، ولا مختلس، ولا خائن قطع**».

فيه **مؤمَّل بن إهاب الرَّبَعي**، أبو عبدالرحمن الكوفي، وقد تَكَلَّم فيه ابنُ معين، فقال إبراهيم بن عبدالله بن الجنيد: «سُئل يحيىٰ بن معين عنه، فكأنه ضعفه»[٧]. وذلك لأجل حديث رواه موصولاً وقد رجَّح ابنُ معين إرساله، وقال ابن الجنيد عقبه: «وحمل ـ أي ابن معين ـ علىٰ مؤمَّل»، ثم قال يحيىٰ: «يحدّث من حفظه زيادة»، ولا يُفهم من هٰذا التضعيف المطلق مِنْ ابنِ معين.

وقد خالفه جماعة من الأئمة فوثقوه، فقال أبو حاتم: «صدوق»[٨]. وقال النسائي: «لا بأس وقال مرة: «ثقة»[٩][١٠]. وذكره ابن حبان في الثقات[١١].وأخرج له أبو داود والنسائي.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) **انظر**: تقريب التهذيب (٦٨٥٠).

(٣) صحيح ابن حبان (٤٤٥٦، ٤٤٥٧).

(٤) **عبدالله بن أحمد الجواليقي**، أبو محمد الأهوازي، لقبه عبدان، قال الخطيب: «كان أحد الحفاظ الأثبات»، وقال الذهبي: «الحافظ الحجة العلامة.. صاحب المصنفات». تاريخ بغداد ٩: ٣٧٨، سير أعلام النبلاء ١٤: ١٦٩.

(٥) **عبدالرزاق بن همام الحميري** مولاهم، اليماني، أبو بكر الصنعاني، ثقة حافظ، مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٤٠٦٤).

(٦) ثقة ثبت، تقدم في الحديث (١٢).

(٧) سؤالات ابن الجنيد (٧٠١، ٧٠٩).

(٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨: ٣٧٥.

(٩) شيوخ النسائي (١٤٣).

(١٠) تاريخ بغداد للخطيب ١٣: ١٨١.

فالظاهر أنه صدوق كما قال الحافظ ابن حجر، وذكر أن له أوهاماً[٢]، ولعلَّ الوهم في هٰذا الحديث الذي رواه مؤمل موصولاً.

وفيه شيخ ابن حبان **محمد بن عبيد الله الكلاعي**، أبو الحسن الحمصي، وقد ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كتبنا عنه نسخاً حساناً»[٣]. وترجم له الذهبي ولم يذكر فيه شيئاً[٤]. ولٰكن تابعه عبدالله بن أحمد الجواليقي.

وهٰذا الإسناد حسن، لولا عنعنة ابن جريج عن أبي الزبير.

طرق الوقف:

١. رواية أشعث بن سوار:

أخرجها ابن أبي شيبة[٥]: حدثنا حفص[٦].

والنسائي[٧]: أخبرنا محمد بن العلاء[٨]، حدثنا أبو خالد[٩].

كلاهما (حفص، أبو خالد)، عن أشعث[١٠]، عن أبي الزبير، عن جابر ﷺ قال: «**ليس علىٰ الخائن قطع**».

وفيه **أشعث بن سوار** وهو ضعيف، تكلموا فيه؛ لسوء حفظه، وكثرة مخالفته، وفحش غلطه[١١]، قال النسائي: «أشعث بن سوار ضعيف، لا يحتج بحديثه».

---

(١) ٩: ١٨٨.

(٢) **انظر**: تقريب التهذيب (٧٠٣٠).

(٣) ٩: ١٥٥.

(٤) تاريخ الإسلام ٧: ١٤٨.

(٥) مصنف ابن أبي شيبة (٢٨٦٦٩).

(٦) **حفص بن غِياث النخعي**، أبو عمر الكوفي، القاضي، ثقة فقيه، تغير حفظه قليلاً في الآخر، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (١٤٣٠)

(٧) سنن النسائي (٤٩٧٦).

(٨) ثقة حافظ، تقدم في الحديث (١٦).

(٩) **سليمان بن حيان الأزدي**، أبو خالد الأحمر الكوفي، صدوق يخطىء، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٢٥٤٧).

(١٠) **أشعث بن سوار الكندي**، النجار الأفرق الأثرم، صاحب التوابيت، قاضي الأهواز، ضعيف، أخرج له البخاري في الأدب المفرد ومسلم متابعة والترمذي والنسائي وابن ماجه.

(١١) **انظر**: الضعفاء الكبير للعقيلي ١: ١٤٢ ـ ١٤٤، المجروحين لابن حبان ١: ١٩٣ ـ ١٩٤، الكامل لابن عدي ١: ٣٧١، تهذيب الكمال للمزي ٣: ٢٦٤.

وتابعه ياسين الزيات في الطريق الآتي.

٢. رواية ياسين الزيات:

أخرجها عبدالرزاق[١] ـ ومن طريقه ابن عدي[٢] ـ: عن ياسين، أن أبا الزبير أخبره عن جابر قال: «**ليس علىٰ الخائن ولا علىٰ المنتهب ولا علىٰ المختلس قطع**» قلت: أعن النبي ﷺ؟ قال: فعن من؟

وهٰذا الإسناد ضعيف، فيه **ياسين بن معاذ الزيات**، وهو ضعيف متفق علىٰ تضعيفه، قال ابن معين: «ضعيف، ليس حديثه بشيء»[٣]. وقال البخاري: «منكر الحديث»[٤]. وقال النسائي: «متروك لحديث»[٥]. وقال ابن حبان: «يروي الموضوعات»[٦]. وقال ابن عدي: «وكل رواياته أو عامتها غير محفوظة»[٧].

وهٰذه المتابعة لا تصلح للاعتبار لضعفها.

الراجح من الخلاف:

بعد النظر في طرق الحديث وأسانيده تبين أن رواية الرفع أرجح من رواية الوقف، وذلك أن رواية الوقف جاءت عن أبي الزبير من طريقين ضعيفين: الأول فيه أشعث بن سوار والثاني فيه ياسين الزيات، وهما ضعيفان.

بينما رواية الرفع جاءت من ثلاث طرق: ابن جريج وسفيان الثوري والمغيرة بن مسلم، وإن كان كل طريق لا يسلم من مقال، إلا أن بعضها يقوي بعضاً، وهي أحسن حالاً من طرق الوقف.

ورجح الدارقطني رواية الرفع[٨].

وللحديث شواهد أخرىٰ مرفوعة تقويه:

١. فعن عبدالرحمن بن عوف ﷺ قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**ليس علىٰ المختلس قطع**»،

(١) مصنف عبدالرزاق (١٨٨٥٩، ١٨٨٤٥).
(٢) الكامل في الضعفاء ٧: ١٨٣ـ ١٨٤.
(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩: ٣١٢.
(٤) التاريخ الصغير ٢: ١٨٣، التاريخ الكبير ٨: ٤٢٩.
(٥) كتاب الضعفاء والمتروكين (٦٨٣).
(٦) كتاب المجروحين ٢: ٤٩٦.
(٧) الكامل لابن عدي ٧: ١٨٤.
(٨) علل الدارقطني ١: ٢١٦ـ ٢١٧.

أخرجه ابن ماجه[١]، وإسناده صحيح.

٢. وعن أنس ﷺ أن النبي ﷺ: «**ليس علىٰ منتهب ولا مختلس ولا خائن قطع**»، أخرجه الطبراني[٢]، وابن الأعرابي[٣].

٣. وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**ليس علىٰ الخائن قطع**» أخرجه ابن الجوزي[٤]، وفيه زمعة بن صالح وهو ضعيف[٥].

❖❖ ❖❖ ❖❖

(١) سنن ابن ماجه (٢٥٩٢).
(٢) المعجم الأوسط (٥٠٩).
(٣) معجم ابن الأعرابي (٩٥٣).
(٤) العلل المتناهية (١٣٢٥).
(٥) **انظر**: تقريب التهذيب لابن حجر (٢٠٣٥).

(٢١) حديث الزبير بن العوام ﷺ: «**اشفعوا في الحدود ما لم تبلغ السلطان، فإذا بلغتِ السلطان فلا تشفعوا**».

رواه عروة بن الزبير، عن الزبير ﷺ.

واختلف علىٰ عروة:

فرواه أبو غزية، عن ابن أبي الزناد، عن هشام، عن عروة به **مرفوعاً**.

ورواه إسرائيل وشريك، عن ابن أبي الجهم، عن عروة به **موقوفاً**.

ورواه هشام بن عروة وابن جريج، عن عبدالله بن عروة، عن الفرافصة، عن الزبير **موقوفاً**.

ورواه ربيعة بن أبي عبدالرحمن، عن الزبير **موقوفاً**.

طريق الرفع:

أخرجها الطبراني[١]: حدثنا أحمد بن محمد بن عبدالعزيز الجوهري.

والدارقطني[٢]: حدثنا الحسين بن إسماعيل[٣].

كلاهما (الجوهري، الحسين) عن عمر بن شَبَّة[٤]، حدثنا أبو غزية محمد بن موسىٰ الأنصاري، عن عبدالرحمن بن أبي الزناد، عن هشام بن عروة[٥]، عن أبيه[٦]، قال: لقي الزبير سارقاً فشفع فيه. فقيل له: حتىٰ نبلغه الإمام. فقال: «**إذا بلغ الإمام؛ فلعن الله الشافع والمشفع، كما قال رسول الله** ﷺ».

قال الطبراني: «لا يُروىٰ عن الزبير إلا بهٰذا الإسناد، تفرد به أبو غزية».

وفيه عبدالرحمن بن أبي الزناد، واسم أبيه عبدالله بن ذكوان القرشي مولاهم، أبو محمد المدني، وقد اختلف فيه:

فقال أحمد: «مضطرب الحديث»[٧]. وقال ابن معين: «ليس ممن يحتج به أصحاب الحديث، ليس

---

(١) المعجم الأوسط (٢٢٨٤).

(٢) سنن الدارقطني (٣٤٦٧).

(٣) تقدم في الحديث (٣).

(٤) صدوق، تقدم في الحديث (٧).

(٥) **هشام بن عروة الأسدي**، ثقة فقيه، ربما دلس، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٧٣٠٢).

(٦) عروة بن الزبير، ثقة فقيه، تقدم في الحديث (١٥).

(٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥: ٢٥٢.

بشيء». وقال أيضاً في الموضع نفسه: «لم يكن يثبت، ضعيف الحديث»[١]. وقال أيضاً: «كان أثبت الناس في هشام بن عروة»[٢].

وقال ابن المديني: «ما حدث بالمدينة فهو صحيح، وما حدث ببغداد أفسده البغداديون، ورأيت عبدالرحمن ـ يعني ابن مهدي ـ خطط علىٰ أحاديث عبدالرحمن بن أبي الزناد. وكان يقول في حديثه عن مشيختهم، ولقنه البغداديون عن فقهائهم»[٣].

وقال علي بن المديني: «كان عند أصحابنا ضعيفاً»[٤]. وقال عمرو بن علىٰ: «فيه ضعف، ما حدث بالمدينة أصح مما حدث ببغداد، كان عبدالرحمن ـ يعني: ابن مهدي ـ يخط علىٰ حديثه»[٥].

وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه، ولا يحتج به»[٦]. وقال الترمذي: «ثقة حافظ»[٧]. وقال النسائي: «ضعيف»[٨]. وقال ابن عدي: «وبعض ما يرويه لا يتابع عليه، وهو ممن يكتب حديثه»[٩].

أخرج له البخاري تعليقاً، وروىٰ له في كتاب رفع اليدين في الصلاة، وفي الأدب المفرد، وروىٰ له مسلم في مقدمة كتابه، وروىٰ له الباقون.

والذي يظهر من كلام الأئمة أنه لا تنزل درجته عن كونه صدوقاً، وذلك أنهم تكلموا عليه من جهة حفظه، وذلك لاختلاطه بعد ما رحل إلىٰ العراق، فحديثه في المدينة أصح، ومَنْ ضعفه فإنما ضعفه لأجل اختلاطه هناك، وقد صححوا حديثه في المدينة، وهو من أثبت الناس في هشام كما نص علىٰ ذلك شعبة.

قال الذهبي: «قد مشاه جماعة وعدلوه، وكان من الحفاظ المكثرين.. وهو ـ إن شاء الله ـ حسن الحال في الرواية»[١٠].

وهٰذا الحديث رواه عنه أبو غزية وهو مدني.

---

(١) معرفة الرجال (١٨٣).
(٢) تاريخ بغداد للخطيب ١٠: ٢٢٨.
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق.
(٥) المصدر السابق.
(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥: ٢٥٢.
(٧) جامع الترمذي ٣: ٣٦٠.
(٨) كتاب الضعفاء والمتروكين (٣٨٧).
(٩) الكامل ٤: ٢٧٥.
(١٠) ميزان الاعتدال ٢: ٥٧٦.

وفيه أبو غزية محمد بن موسىٰ الأنصاري، وهو ضعيف، قال البخاري: «عنده مناكير»[١]. وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث»[٢]. وقال ابن عدي: «وقد وقع في رواياته أشياء أنكرت عليه»[٣]. وقال ابن حبان: «كان ممن يسرق الحديث ويحدث به، ويروي عن الثقات أشياء موضوعات، حتىٰ إذا سمعها المبتدئ في الصناعة سبق إلىٰ قلبه أنه كان المتعمد لها»[٤].

وفيه شيخ الطبراني أحمد بن محمد الجوهري، قال الذهبي: «مستور»، ولم أعثر علىٰ من تكلم فيه جرحاً ولا تعديلاً، وتابعه القاضي الحسين بن إسماعيل شيخ الدارقطني.

وهٰذا الإسناد ضعيف، وفيه علتان:

الأولىٰ: تفرد أبي غزية من وجهين: في رفع الحديث إلىٰ النبي ﷺ، وفي مخالفته بالإسناد، فرواه عن ابن أبي الزناد عن هشام عن أبيه، والصواب هو ما رواه سعيد بن منصور عن ابن أبي الزناد، عن هشام، عن أخيه عبدالله، عن الفرافصة، كما نص علىٰ ذلك الدارقطني وصوبه[٥].

وتابع سعيداً علىٰ هٰذا الوجه حمادُ بن سلمة، وسفيان، وجعفر بن عون، ووكيع، وحميد بن عبدالرحمن، كما سيأتي في طرق الوقف، وبهٰذا الوجه يكون ابن أبي الزناد قد توبع، ولم يتفرد.

الثانية: الكلام في أبي غزية وتضعيف الأئمة لروايته.

طرق الوقف:

١. رواية هشام بن عروة، عن أخيه:

أخرجها ابن أبي شيبة[٦]: حدثنا وكيع[٧]، وحميد بن عبدالرحمن[٨].

والطحاوي[٩]: حدثنا محمد بن خزيمة[١٠]، ثنا حجاج بن منهال[١]، ثنا حماد بن سلمة[٢].

---

(١) التاريخ الكبير ١: ٢٣٨.
(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨: ٨٣.
(٣) الكامل في الضعفاء ٦: ٢٦٥.
(٤) كتاب المجروحين ٢: ٣٠٢.
(٥) علل الدارقطني ٤: ٢٣٦.
(٦) مصنف ابن أبي شيبة (٢٨٠٧٥، ٢٨٠٧٦).
(٧) ثقة حافظ، تقدم في الحديث (١).
(٨) **حميد بن عبدالرحمن الرُّؤاسي**، أبو عوف الكوفي، ثقة، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (١٥٥١).
(٩) شرح مشكل الآثار ٤: ٣٨٤ ـ ٣٨٥.
(١٠) **محمد بن خزيمة بن راشد**، أبو عمرو البصري، إمام الأئمة، قال ابن يونس: «كان ثقة». وقال ابن حبان: «مستقيم الحديث». تاريخ ابن يونس ٢: ٢٠٣، ثقات ابن حبان ٩: ١٣٣، **وانظر**: تاريخ الإسلام للذهبي ٦: ٦٠٧.

والطحاوي أيضاً[٣]: حدثنا ابن أبي مريم[٤]، ثنا الفريابي[٥]، ثنا سفيان[٦].

والدارقطني[٧] حدثنا عبدالله بن جعفر بن خشيش[٨]، حدثنا سلم بن جنادة[٩]، حدثنا وكيع.

أخرجها البيهقي[١٠]: أخبرنا أبو زكريا ابن أبي إسحاق[١١]، أنبأ أبو عبدالله بن يعقوب[١٢]، ثنا أبو أحمد محمد بن عبدالوهاب[١٣]، أنبأ جعفر بن عون[١٤].

جميعاً (وكيع، حميد، حماد، سفيان، ابن عون) عن هشام بن عروة، عن أخيه عبدالله بن عروة[١٥]، عن الفرافصة قال: مروا علىٰ الزبير بسارق فتشفع له. قالوا: أتشفع لسارق؟ قال: «**نعم، ما لم يُؤتَ به إلىٰ الإمام، فإذا أُتي به إلىٰ الإمام، فلا عفا الله عنه إنْ عفا عنه**»، هٰذا لفظ وكيع، والباقون بنحوه.

وأخرجه عبدالرزاق[١٦] بنحو منه عن معمر[١٧] عن هشام بن عروة، عن الفرافصة، ولم يذكر عبدالله ابن عروة.

---

(١) ثقة فاضل، تقدم في الحديث (٩).

(٢) ثقة عابد، تقدم في الحديث (٣).

(٣) شرح مشكل الآثار ٤: ٣٨٦.

(٤) اسمه عبدالله بن سعيد بن أبي مريم، ضعيف، تقدم في الحديث (١٤).

(٥) ثقة، تقدم في الحديث (١).

(٦) ثقة حافظ، تقدم في الحديث (١).

(٧) سنن الدارقطني (٣٤٦٨).

(٨) من الثقات، تقدم في الحديث (١٤).

(٩) ثقة، ربما خالف، تقدم في الحديث (١٤).

(١٠) سنن البيهقي الكبرىٰ (١٧٦٢٠).

(١١) **يحيىٰ بن إبراهيم بن محمد المزكي**، أبو زكريا النيسابوري، مسند نيسابور، قال الخليلي: «ثقة». وقال الذهبي: «كان ثقة نبيلاً». الإرشاد للخليلي ٣: ٨٦٣، تاريخ الإسلام ٩: ٢٤٥

(١٢) هو محمد بن يعقوب الأخرم، ثقة، تقدم في الحديث (١).

(١٣) **محمد بن عبدالوهاب العبدي**، أبو أحمد الفراء النيسابوري، يلقب بحمك، ثقة عارف، أخرج له النسائي. تقريب التهذيب (٦١٠٤).

تنبيه: وأخرج له مسلم متابعةً في كتاب الجهاد حديث بريدة ﷺ: كان إذا بعث أميراً أو سرية. صحيح مسلم (١٧٣١).

(١٤) **جعفر بن عون المخزومي**، صدوق، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٩٤٨).

(١٥) **عبدالله بن عروة الأسدي**، ثقة ثبت فاضل، أخرج له الستة إلا أبا داود. تقريب التهذيب لابن حجر (٣٤٧٥).

(١٦) مصنف عبدالرزاق (١٨٩٢٨).

(١٧) ثقة ثبت فاضل، تقدم في الحديث (٢).

وهٰذا الطريق بمجموع أسانيده صحيح إلىٰ عبدالله بن عروة، إلا أن إسناد الثوري فيه ابن أبي مريم ـ شيخ الطحاوي ـ وهو ضعيف، والأسانيد الأخرىٰ تشهد له وهي أصح منه.

ورواية معمر بن راشد شاذة، وذلك أن حديث معمر عن هشام بن عروة تكلم فيه يحيىٰ بن معين، فقال: «مضطرب، كثير الأوهام»[١]، وقد خالف الجماعة فرواه بإسقاط عبدالله بن عروة.

وأما شيخ عبدالله بن عروة الفرافصة فهو ابن عمير الحنفي المدني، وهو مجهول، وقد روىٰ عن: عمر، وعثمان ابن عفان، والزبير بن العوام. وروىٰ عنه: القاسم بن محمد، وعبدالله بن أبي بكر، وعبدالله بن محمد بن عقيل، وعبدالله بن عروة.

سكت عنه البخاري وأبو حاتم الرازي[٢]، فلم يذكرا فيه جرحاً أو تعديلاً. وذكره ابن حبان في الثقات[٣]. وقال العجلي: «مدني تابعي ثقة»[٤].

ولا يُعْتَدُّ بكلام ابن حبان ولا العجلي؛ لتساهلهما في توثيق المجاهيل، وقد تقدم تفصيل ذلك.

وقال الذهبي: «عمير بن فرافصة مجهول»[٥].

وتعقبه الحافظ ابن حجر فقال: «الذي عند ابن ماكولا[٦]: فرافصة ابن عمير الحنفي رأىٰ عثمان، روىٰ عنه القاسم بن محمد؛ فكأنَّه انقلب»[٧].

٢. رواية ابن جريج، عن عبدالله بن عروة:

أخرجها عبدالرزاق[٨]: عن ابن جريج[٩] قال: سمعت عبدالله بن عروة بن الزبير يقول: أخبرني فرافصة بن عمير الحنفي ابن عبدالدار أن سارقاً أخذ منه سرقته، قال: فأخذناه ولاث[١٠] به الناس فجاء الزبير، فقال: «**ما هٰذا؟**» فأخبرناه. فقال: «**اعفوه**» قلنا: يا أبا عبدالله!! تَكَلَّمُ في سارق معه سرقته!! قال: «**نعم اعفوه، ما لم يبلغ حكمه، فإذا بلغ حكمه، لم يحلَّ له أن يدعه، ولا لشافع أن يشفع**

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر ٥٩: ٤١٤.
(٢) التاريخ الكبير للبخاري ٧: ١٤١، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧: ٩٢.
(٣) ثقات ابن حبان ٥: ٢٩٩.
(٤) معرفة الثقات ٢: ٢٠٤.
(٥) المشتبه ص٥٠٢.
(٦) في الإكمال ٧: ٦٣.
(٧) تبصير المنتبه ٣: ١٠٧٠.
(٨) مصنف عبدالرزاق (١٨٩٢٧).
(٩) ثقة، تقدم في الحديث (٢).
(١٠) **لاث**: أي اجتمعوا حوله. النهاية لابن الأثير ص٨٤٤.

له».

وهٰذا الإسناد صحيح، لولا جهالة فرافصة بن عمير. وابن جريج مدلس وقد صرح بالسماع من عبدالله بن عروة.

٣. رواية أبي بكر بن أبي الجهم، عن عروة:

أخرجها البيهقي[١]: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ[٢]، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب[٣]، حدثنا العباس الدوري[٤]، حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين[٥]، حدثنا إسرائيل[٦]، عن أبي بكر بن أبي الجهم[٧]، عن عروة بن الزبير، عن أبيه الزبير بن العوام ﷺ قال: «**اشفعوا في الحدود ما لم تبلغ السلطان، فإذا بلغتِ السلطان فلا تشفعوا**».

وتابع شريكٌ إسرائيلَ بن يونس، ذكر ذلك الدارقطني في العلل[٨]، ولم أجد من أخرج روايته مسندة.

وهٰذا الإسناد صحيح.

٤. رواية ربيعة بن أبي عبدالرحمن:

أخرجها مالك[٩]: عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن[١٠]، أن الزبير بن العوام لقي رجلاً قد أخذ سارقاً. وهو يريد أن يذهب به إلىٰ السلطان. فشفع له الزبير ليرسله. فقال: لا. حتىٰ أبلغ به السلطان. فقال الزبير: «**إذا بلغت به إلىٰ السلطان؛ فلعن الله الشافع والمشفع**».

وهٰذا الإسناد منقطع، ربيعة بن أبي عبدالرحمن لم يدرك الزبير بن العوام ﷺ.

---

(١) سنن البيهقي الكبرىٰ (١٧٦١٩).

(٢) هو أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، تقدم في الحديث (١).

(٣) ثقة، تقدم في الحديث (١٣).

(٤) ثقة حافظ، تقدم في الحديث (٣).

(٥) **الفضل بن دكين الكوفي**، واسم دكين عمرو، التيمي مولاهم الأحول، أبو نعيم المُلائي، ثقة ثبت، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٥٤٠١).

(٦) ثقة، تقدم في الحديث (٣).

(٧) **أبو بكر بن عبدالله بن أبي الجهم العدوي**، وقد ينسب إلىٰ جده، ثقة فقيه، أخرج له البخاري في القراءة خلف الإمام ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه. تقريب التهذيب لابن حجر (٧٩٧٠).

(٨) علل الدارقطني ٤: ٢٣٧.

(٩) الموطأ (٣٠٨٧).

(١٠) **ربيعة بن أبي عبدالرحمن التيمي** مولاهم، أبو عثمان المدني، المعروف بربيعة الرأي، واسم أبيه فروخ، ثقة فقيه مشهور، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (١٩١١).

الراجح من الخلاف:

بعد دراسة الحديث وطرقه وأسانيده؛ تبين أن رواية الوقف أرجح من الرفع، وذلك للأمور التالية:

أولاً: رواية الرفع جاءت من طريق أبي غزية محمد بن موسىٰ الأنصاري وهو ضعيف.

ثانياً: تفرد أبي غزية في رواية الرفع، ولم يتابعه أحد من الرواة كما نص علىٰ ذلك الدارقطني.

ثالثاً: مخالفة أبي غزية لسعيد بن منصور في الإسناد عن ابن أبي الزناد، ولم يتابعه أحد، مما يدل علىٰ نكارة روايته.

رابعاً: رواية الوقف أصح إسناداً من رواية الرفع، وترجيح ما صح سنده أولىٰ، فقد صح الحديث موقوفاً من رواية أبي بكر بن أبي الجهم عن عروة بن الزبير.

والحديث وإن كان موقوفاً إلا أنه له حكم الرفع، فمثل هٰذا الحكم الذي قاله الزبير لا يكون إلا بتوقيف من النبي ﷺ.

وقد رجح الوقف كل من: الدارقطني، والإشبيلي، وابن حجر[1].

❖❖ ❖❖ ❖❖

(١) علل الدارقطني ٤: ٢٣٧، الأحكام الوسطىٰ للإشبيلي ٤: ٩٥، فتح الباري لابن حجر ١٢: ٨٨.

المبحث الرابع:

الأحاديث المختلف فيها رفعاً ووقفاً في الجهاد

المبحث الرابع:
الأحاديث المختلف فيها رفعاً ووقفاً في الجهاد

(٢٢) حديث علي ﷺ: «من ارتبط فرساً في سبيل الله؛ كان روثه وبوله في ميزانه يوم القيامة».

رواه أبو إسحاق السَّبيعي، عن الحارث الأعور، عن علي بن أبي طالب ﷺ.

واختلفوا علىٰ أبي إسحاق:

فرواه سفيان الثوري، ويوسف بن إسحاق، وزيد بن أبي أنيسة؛ عنه به **مرفوعاً**.

ورواه إسرائيل وزهير وشريك؛ عنه به **موقوفاً**.

طرق الرفع:

١. رواية سفيان الثوري:

أخرجها الدارقطني[١]، من طريق عبدالرحمن بن سعيد الأصبهاني[٢]. وأبو نعيم[٣]، من طريق عبدالله بن محمد بن جعفر، ثنا أبو كريب[٤]، ثنا ابن أبي عاصم[٥].

كلاهما (أبو صالح، وابن أبي عاصم) عن أبي مسعود أحمد بن الفرات[٦]، عن عبدالرزاق[٧]، عن سفيان، به مثله. وزاد ابن أبي عاصم: «**وعلفه**».

وتابع أبا مسعود ابنُ شبويه، وهو محمد بن إسحاق السجزي، أخرجه ابن عدي[٨]، قال: حدثنا

---

(١) العلل ٣: ١٧٩.

(٢) **عبدالرحمن بن سعيد الأصبهاني**: قال عنه الخطيب البغدادي: «ثقة»، توفي سنة أربع وعشرين وثلاثمئة (٣٢٤هـ). **انظر**: ذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم ١: ٢٤١، تاريخ بغداد للخطيب ١٠: ٢٨٨.

(٣) حلية الأولياء ٧: ١٣٥.

(٤) اسمه محمد بن العلاء، ثقة حافظ، تقدم في الحديث (١٨).

(٥) **أحمد بن عمرو بن أبي عاصم**، أبو بكر الشيباني، حافظ كبير، إمام بارع، متبع للآثار، كثير التصانيف. سير أعلام النبلاء للذهبي ١٣: ٤٣٠.

(٦) **أحمد بن مسعود** الضبي، أبو مسعود الرازي، نزيل أصبهان، ثقة حافظ، تُكلم فيه بلا مستند، أخرج له أبو داود. تقريب التهذيب لابن حجر (٨٨).

(٧) ثقة حافظ، تقدم في الحديث (٢٢).

(٨) الكامل ٦: ٢٨١.

المؤمل[١]، ثنا محمد بن إسحاق، ثنا عبدالرزاق، أخبرنا الثوري، به مع الزيادة.

ومحمد بن إسحاق المعروف بابن شبويه ضعفه ابن عدي، وحكم علىٰ أحاديثه بأنها غير محفوظة[٢].

قال الدارقطني: «تفرد به عبدالرزاق، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عنه به مرفوعاً»[٣].

وقال أبو نعيم: «غريب من حديث الثوري. ويقال: إن أبا مسعود تفرد به عن عبدالرزاق»[٤].

وهٰذا التفرد عن الثوري فيه نظر؛ وذلك أن الثوري مكثر من رواية الحديث، والرواة عنه كُثر، فتفرد عبدالرزاق عنه محل نظر؛ ومما يؤيد هٰذا أن عبدالرزاق قد عمي، فصار يُلقن فيتلقن، فضعفت أحاديثه لأجل هٰذا، وقد نص علىٰ ذلك أحمد بقوله: «ومن سمع منه بعدما ذهب بصره؛ فهو ضعيف السماع»[٥].

وقال النسائي: «فيه نظر، لمن كتب عنه بأخرةٍ»[٦].

وهٰذا الحديث لم أجده في كتاب عبدالرزاق، فهٰذا الإسناد معلول بالتفرد.

٢. رواية يوسف بن إسحاق:

أخرجها القاضي الأشناني[٧] ـ ومن طريقه الخطيب البغدادي[٨] ـ عن محمد بن إسماعيل الترمذي[٩]، أخبرنا سعيد بن عنبسة، ثنا منصور بن وردان القطان[١٠]، عن يوسف بن إسحاق[١١]، به بلفظ: «**الخيل معقود في نواصيها الخير إلىٰ يوم القيامة، ومن ارتبط فرساً في سبيل الله؛ كان علفه وروثه وشرابه في ميزانه يوم القيامة**».

---

(١) **المؤمل بن الحسن**، أبو الوفاء النيسابوري، المحدث المتقن. **انظر**: تاريخ الإسلام للذهبي ٧: ٣٦١.

(٢) الكامل في الضعفاء ٦: ٢٨١.

(٣) أطراف الغرائب ١: ٨٦.

(٤) الحلية ٧: ١٣٥ ـ ١٣٦.

(٥) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١١٦٠).

(٦) كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي (٤٠٠).

(٧) جزء القاضي الأشناني (٩).

(٨) موضح أوهام الجمع والتفريق للبغدادي ٢: ٢٦١.

(٩) **محمد بن إسماعيل السلمي**، أبو إسماعيل الترمذي، نزيل بغداد، ثقة حافظ، أخرج له النسائي. التقريب (٥٧٣٨).

(١٠) كذا في المطبوع والمخطوط، والصواب (العطار).

(١١) **يوسف بن إسحاق** بن أبي إسحاق السَّبيعي، وقد ينسب لجده، ثقة. تقريب التهذيب (٧٨٥٦).

وتابع المعلمُ أبا إسماعيل الترمذي، أخرجه العقيلي[١]، قال: حدثني آدم بن موسىٰ الحلواني، حدثنا المعلم، حدثنا سعيد بن عنبسة، حدثنا منصور بن وردان العطار، حدثنا يوسف بن إسحاق، به، بالشطر الأول من الحديث.

ومنصور بن وردان العطار جعله العقيلي سبباً في مخالفة يوسف بن إسحاق، وتبعه علىٰ ذلك الذهبي، فقال: «نعم، فإن يوسف ثبت حجة، وناهيك أن ابن عيينة يقول: لم يكن في ولد أبي إسحاق أحفظ منه»[٢]. قال أحمد: «ثقة»[٣]. وقال أبو حاتم: «يُكتب حديثه»[٤]. وذكره ابن حبان في «الثقات»[٥]. وقال الذهبي: «وُثق»[٦]، وقال ابن حجر: «مقبول»[٧]. أخرج له الترمذي، والنسائي في «مسند علىٰ»، وابن ماجه[٨].

وأما سعيد بن عنبسة؛ فهو أبو عثمان الخزاز الرازي.قال ابن أبي حاتم: سمع منه أبي، ولم يحدث عنه، وقال: «فيه نظر». وقال أبو حاتم أيضًا: «كان لا يصدق».

وقال ابن معين: «لا أعرفه». فقيل له: إنه حدث عن أبي عبيدة الحداد بحديث والان. فقال: «هٰذا كذاب». وقال ابن الجنيد: «كذاب»[٩].

وآدم بن موسىٰ شيخ العقيلي لم أعثر له علىٰ ترجمة، وأما شيخه المعلم فلم يتميز لي مَنْ هو.

وعلىٰ هٰذا؛ فالإسناد ضعيف؛ للكلام في سعيد بن عنبسة. وشيخُه منصور بن وردان يخالف في حديثه مع تفرده في الرواية عن يوسف بن إسحاق.

٣. رواية زيد بن أبي أنيسة:

أخرجها الطبراني[١٠]: حدثنا أحمد بن خليد[١]، حدثنا عبدالله بن جعفر الرقي، حدثنا عبيدالله بن

---

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي ٦: ١٥.
(٢) ميزان الاعتدال للذهبي ٤: ٤٦٢.
(٣) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٣١: ٦٥.
(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨: ١٨٠.
(٥) الثقات لابن حبان ٩: ١٧١
(٦) الكاشف للذهبي (٥٦٤٩).
(٧) تقريب التهذيب لابن حجر (٦٩١١).
(٨) **انظر**: الكامل في الضعفاء لابن عدي ٦: ٣٩٢، ضعفاء العقيلي ٦: ١٥، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ١٣: ٦٥، تهذيب الكمال للمزي ٢٨: ٥٥٧، ميزان الاعتدال للذهبي ٤: ١٨٩، تهذيب التهذيب لابن حجر ٤: ١٦١.
(٩) **انظر**: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤: ٥٢.
(١٠) المعجم الأوسط (٤٠٩، ١١٧٢)

عمرو[٢]، عن زيد[٣]، نحوه.

وهٰذا الإسناد فيه **عبدالله بن جعفر الرقي**، وهو ثقة، إلا أنه اختلط[٤].

قال النسائي: «ليس به بأس قبل أن يتغير»[٥].

وقال ابن حبان: «وكان قد اختلط سنة سماني عشرة، وبقىٰ في اختلاطه إلىٰ أن مات، ولم يكن اختلاطه اختلاطاً فاحشاً حتىٰ كان لا يدرىٰ ما يخرج منه، وكان قد عمي، ربما خالف»[٦].

وقال ابن حجر: «ثقة، لٰكنه تغير بأخرة، فلم يفحش اختلاطه»، أخرج له الستة[٧].

ولم أستطع أن أميز حديثه هٰذا، هل هو قبل اختلاطه أم بعد اختلاطه؟

وهٰذا الطريق حسن الإسناد إن سلم من علة اختلاط عبدالله بن جعفر، وفيه من الثقات من يَهِم ويتفرد في روايته، ويخالف في حديثه.

طرق الوقف:

١. رواية إسرائيل بن يونس:

أخرجها ابن أبي شيبة[٨]، من طريق وكيع، عن إسرائيل، به.

وإسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي أثبتُ الناس في الرواية عن جدِّه أبي إسحاق، قال ابن مهدي عنه: «كان يحفظ حديث جده كما يحفظ سورة الحمد»[٩].

وهٰذا الإسناد صحيح.

---

(١) **أحمد بن خليد** بن يزيد الكندي، أبو عبدالله الحلبي، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: «ما علمتُ به بأساً»، توفي بعد الثمانين ومئتين. **انظر**: الثقات لابن حبان ٨: ٥٣، سير أعلام النبلاء للذهبي ١٣: ٤٨٩.

(٢) **عبيدالله بن عمرو** بن أبي الوليد الرقي، أبو وهب الأسدي مولاهم، ثقة، فقيه، ربما وهم، من الطبقة الثامنة، توفي سنة (١٨٠هـ)، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٤٣٢٧).

(٣) **زيد بن أبي أنيسة** الجزري، أبو أسامة الكوفي الرُّهاوي، أصله من الكوفة، ثم سكن الرُّها، ثقة، له أفراد، من السادسة، مات (١١٩هـ)، وقيل: (١٢٤هـ)، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٢١١٨).

(٤) **انظر**: كتاب المختلطين للعلائي ص٦١، نهاية الاغتباط لسبط ابن العجمي ص١٨٦، الكواكب النيرات لابن الكيال ص٢٩٩.

(٥) تهذيب الكمال للمزي ١٤: ٣٧٨.

(٦) الثقات لابن حبان ٨: ٣٥٢.

(٧) تقريب التهذيب (٣٢٥٣).

(٨) المصنف ٧: ٧٠٥، ٦: ٥٢١.

(٩) علل الدارقطني ٧: ٢١١.

٢. رواية زهير بن معاوية:

أخرجها أبو القاسم البغوي[١]، عن علي بن الجعد، عن زهير، بنحوه.

وزهير ثقة ثبت[٢]، إلا أنه سمع من أبي إسحاق بعد اختلاطه[٣].

قال أحمد: «في سماعه عن أبي إسحاق لين، سمع منه بأخرة»[٤].

وقال أبو حاتم: «زهير أحب إلينا من إسرائيل في كل شيء، إلا في حديث أبي إسحاق»[٥]، وقد أخرج له الستة.

ولا يضر سماع زهير بعد اختلاط أبي إسحاق؛ لأنه وافق رواية إسرائيل في الوقف.

٣. رواية شريك:

أخرجها ابن عبدالبر[٦] معلقةً من طريق يحيىٰ بن سلام، قال: أخبرنا شريك، به، مع زيادة «**وشربه**».

وهٰذا الطريق فيه انقطاع بين يحيىٰ بن سلام وشريك.

وفيه شريك بن عبدالله النخعي، وقد تُكلم فيه من جهة حفظه، والراجح فيه ـ كما تقدم ـ أنه حسن الحديث إن توبع ولم يخالف[٧].

وفيه يحيىٰ بن سلام بن أبي ثعلبة البصري، وقد تُكُلِّم فيه أيضاً، فقال أبو حاتم: «صدوق»[٨]. وقال أبو زرعة: «لا بأس به، ربما وهم»[٩]. وقال ابن عدي: «يكتب حديثه مع ضعفه»[١٠]. وقال الدارقطني: «ليس بالقوي»[١١]. وقال مرة: «ضعيف»[١٢]. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «ربما

---

(١) مسند ابن الجعد (٢٦٢٤).
(٢) تقريب التهذيب لابن حجر (٢٠٥١).
(٣) **انظر**: تقريب التهذيب لابن حجر (٢٠٥١).
(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣: ٥٨٨.
(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣: ٥٨٨.
(٦) التمهيد ٤: ٢٠٥.
(٧) **انظر** الحديث رقم (٨).
(٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩: ١٥٥.
(٩) الضعفاء لأبي زرعة ٣٣٩.
(١٠) الكامل في الضعفاء لابن عدي ٧: ٢٥٣.
(١١) علل الدارقطني ٣: ١٥٧.
(١٢) سنن الدارقطني ٢: ١١٤.

أخطأ»[١].

والراجح فيه أنه حسن الحديث إن توبع ولم يخالف، وقد توبع من قبل إسرائيل وزهير.

الراجح من الخلاف:

بعد دراسة هٰذا الحديث تبين أن رواية الوقف أرجح من رواية الرفع؛ للأمور التالية:

أولاً: أن إسرائيل بن يونس من أثبت الناس في روايته عن جده أبي إسحاق، ولو كان أداؤه من حفظه[٢]. وأبو إسحاق جده، فتمتاز روايته عن جده؛ لأنه قريب منه، قال السخاوي: «ولا شك أن آل الرجل أخص به من غيرهم»[٣]، فيكون الترجيح بسبب اختصاص إسرائيل بروايته عن أبي إسحاق.

وقد تابع إسرائيلَ كلٌّ من: زهير وشريك، وقد نصَّ أحمد وابن معين علىٰ تقديم رواية شريك عن أبي إسحاق، قال أحمد: «وشريك في أبي إسحاق أثبت من زهير وإسرائيل وزكريا»[٤]. وقال الدارمي ليحيىٰ: شريك أحب إليك في أبي إسحاق أو إسرائيل؟ فقال: «شريك أحب إلىٰ، وهو أقدم»[٥].

ثانياً: طرق الوقف أقوىٰ إسناداً من طرق الرفع.

وممن رجح الوقف: أبو حاتم وأبو زرعة[٦].ولعل سبب ترجيحهما للوقف: عدم ثبوت رواية سفيان الثوري، بدليل أنهما لم يذكراها، وإلا فرواية سفيان لا يُعَوَّل عليها، ولعل تفرد أحمد بن الفرات في الرواية عن عبدالرزاق، وتفرد عبدالرزاق في الرواية عن سفيان يبين سبب ردهما لروايته؛ لأن سفيان الثوري مكثر من الرواية، وهو أحفظ من إسرائيل؛ إلا أن هٰذا التفرد عن سفيان يُستغرب، فلهٰذا رجحا رواية الوقف علىٰ الرفع، والله أعلم.

والحديث بطريقيه ضعيف؛ فمداره علىٰ الحارث الأعور وهو ضعيف، وقد تقدم في الحديث الثامن.

وأبو إسحاق السبيعي ثقة، إلا أنه لم يصرح بالسماع، وهو من أهل المرتبة الثالثة من الموصوفين بالتدليس، وهم الذين لا تُقبل روايتُهم إلا بعد التصريح بالسّماع، كما أنه لم يسمع من الحارث إلا

---

(١) معرفة الثقات لابن حبان ٩: ٢٦١.

(٢) **انظر**: ترجمة إسرائيل بن يونس للشيخ عبدالعزيز العبداللطيف رَحِمَهُ اللَّهُ ص٣٢٠.

(٣) فتح المغيث للسخاوي ١: ٣٠٧.

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤: ٣٦٦.

(٥) تاريخ ابن معين للدارمي (٨٥).

(٦) علل ابن أبي حاتم ٣: ٣٧٥.

أربعة أحاديث، وقد تقدم في الحديث الثامن أيضاً.

وقد رُمي أبو إسحاق أيضاً بالاختلاط[١]، إلا أن الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ ذهب إلىٰ أن هٰذا الاختلاط كان سببه الكبر، فقال الذهبي: «شاخ ونسي»[٢].

ثم هٰذا الحديث مما لا يقال بالرأي والاجتهاد، فهو وإن كان الراجح فيه الوقف؛ إلا أن له حكم الرفع. وله شاهد مرفوع من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**من احتبس فرساً في سبيل الله، إيماناً بالله، وتصديقاً بوعده؛ فإن شبعه ورِيُّه وروثه وبوله في ميزانه يوم القيامة**»[٣].

❖❖ ❖❖ ❖❖

(١) كتاب المختلطين للعلائي ١: ٩٣، نهاية الاغتباط لسبط ابن العجمي ١: ٣٧٣.

(٢) **انظر**: ميزان الاعتدال للذهبي ٣: ٢٧٠، الكواكب النيرات لابن الكيال ص٣٤١.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٦٩٨).

(٢٣) حديث ابن مسعود ﷺ: «**إن الشهادة تكفر كل ذنب إلا الأمانة، يؤتىٰ بالرجل يوم القيامة وإن كان قتل في سبيل الله، فيقال: أدِّ أمانتك، فيقول: وأنىٰ أؤديها وقد ذهبت الدنيا، فتمثل له الأمانة في قعر جهنم فيهوي إليها فيحملها علىٰ عاتقه، قال: فتنزل علىٰ عاتقه فيهوي علىٰ أثرها أبد الأبد**».

قال زادان: فأتيت البراء، فحدثته، فقال: صدق أخي: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾ [النساء: ٥٨].

رواه عبدالله بن السائب، عن زاذان، عن عبدالله بن مسعود ﷺ.

واختلفوا علىٰ ابن السائب:

فرواه سفيان الثوري، وسعيد بن سنان، عن ابن السائب، به **موقوفاً**.

ورواه الأعمش، واختلفوا عليه:

فرواه كلٌ من سلام بن سليم، وعبدالله بن بشر، وعلي بن هاشم، عن الأعمش، به **موقوفاً**.

ورواه شريك أيضاً عن الأعمش، واختلف عليه:

فرواه إسحاق الأزرق عنه به **مرفوعاً**.

ورواه منجاب بن الحارث عنه به **موقوفاً**.

طريق الرفع:

رواية إسحاق الأزرق، عن شريك:

رواه تميم بن المنتصر[١]، عن إسحاق[٢]، عن شريك[٣]، به.

أخرجه ابن أبي الدنيا[٤]، وابن جرير الطبري[٥]، عن تميم، به بلفظ: «**القتل في سبيل الله يكفر الذنوب كلها ـ أو قال: يكفر كل شيء ـ إلا الأمانة؛ يؤتىٰ بصاحب الأمانة فيقال له: أد أمانتك، فيقول: أي رب وقد ذهبت الدنيا، ثلاثًا. فيقال: اذهبوا به إلىٰ الهاوية، فيذهب به إليها، فيهوي فيها حتىٰ ينتهي إلىٰ قعرها، فيجدها هناك كهيئتها، فيحملها فيضعها علىٰ عاتقه فيصعد بها إلىٰ شفير**

---

(١) **تميم بن المنتصر** بن تميم بن الصلت الهاشمي مولاهم الواسطي جد أسلم بن سهل الحافظ لأمه، ثقة ضابط، أخرج له أبو داود والنسائي وابن ماجه. تقريب التهذيب (٨٠٥).

(٢) **إسحاق بن يوسف المخزومي** الواسطي المعروف بالأزرق، ثقة، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٣٩٦).

(٣) **انظر** ترجمته في الحديث رقم (١).

(٤) الأهوال (٢٦١).

(٥) جامع البيان ٢٠: ٣٤٠.

جهنم، حتىٰ إذا رأىٰ أنه قد خرج زلت، فهوىٰ في أثرها أبد الآبدين». قالوا: والأمانة في الصلاة، والأمانة في الصوم، والأمانة في الحديث، وأشد ذلك الودائع. فلقيت البراء، فقلت: ألا تسمع إلىٰ ما يقول أخوك عبدالله؟ فقال: صدق.

وأخرجه الطبراني[١]، ومن طريقه أبو نعيم[٢]، من طريق جعفر بن أحمد بن سنان الواسطي[٣]، عن تميم، به مختصراً بلفظ: «**القتل في سبيل الله يكفر الذنوب كلها ـ أو قال كل شيء ـ إلا الأمانة، والأمانة في الصلاة، والأمانة في الصوم، والأمانة في الحديث، فأشد ذلك الودائع**». قال شريك: حدثني عياش العامري[٤]، عن زاذان، عن عبدالله، عن النبي ﷺ، بنحوٍ منه.

أربعتهم (ابن أبي الدنيا، وابن جرير، وجعفر) عن تميم بن المنتصر، عن إسحاق الأزرق، عن شريك، عن الأعمش، عن عبدالله بن السائب[٥]، عن زاذان، عن ابن مسعود ﷺ.

قال الهيثمي: «رجاله ثقات»[٦].

وقال الحافظ ابن كثير: «إسناده جيد، ولم يروه أحمد، ولا من الستة أحد»[٧].

إلا أن فيه من تُكلم فيه، وهو:

١. زاذان، وهو أبو عبدالله الْكندي، ويقال: أبو عمر، الْكندي مولاهم الضرير البزاز.

قال ابن معين، وابن سعد، والعجلي: «ثقة»[٨]. وقال ابن عدي: «وأحاديثه لا بأس بها إذا روىٰ عنه ثقة .. وإنما رماه من رماه بكثرة كلامه»[٩]. وقال ابن حبان: «كان يخطئ كثيراً»[١٠].

والأقرب أنه صدوق حسن الحديث ما لم يخالف، وقد سمع من عبدالله بن مسعود ﷺ، فتنتفي علة الإرسال.

---

(١) المعجم الكبير (١٠٥٢٧).

(٢) حلية الأولياء ٤: ٢٠١.

(٣) **جعفر بن أحمد** بن سنان بن أسد الواسطي القطان، أبو محمد، قال الدارقطني: «ثقة». وقال الذهبي: «الحافظ»، توفي سنة (٣٠٧هـ). **انظر**: سؤالات السهمي للدارقطني (٢٤٥)، سير أعلام النبلاء للذهبي ١٤: ٣٠٨.

(٤) **عياش بن عمرو** العامري الكوفي، ثقة، أخرج له مسلم والنسائي. تقريب التهذيب لابن حجر (٥٢٧١).

(٥) **عبدالله بن السائب** الكندي أو الشيباني الكوفي، ثقة، أخرج له مسلم والنسائي. تقريب التهذيب (٣٣٣٩).

(٦) مجمع الزوائد ٥: ٢٩٣.

(٧) النهاية في الفتن والملاحم ٢: ٦١، تفسير ابن كثير ٦: ٤٩٢.

(٨) سؤالات ابن الجنيد لابن معين (٢٦٩)، الطبقات الكبرىٰ لابن سعد ٦: ١٧٩، الثقات للعجلي (٤٨٨).

(٩) الكامل في الضعفاء لابن عدي ٣: ٢٣٦.

(١٠) الثقات لابن حبان ٤: ٢٥٦.

٢. شريك بن عبدالله النخعي الكوفي القاضي، وقد تقدم الكلام فيه، وقد سمع منه إسحاق الأزرق من كتابه قبل اختلاطه، كما نص عليه أحمد بقوله: «إسحاق، وعباد بن العوام، ويزيد؛ كتبوا عن شريك بواسط من كتابه»، وقال: «سماع هٰؤلاء أصحُ عنه»[١].

وقال يعقوب بن شيبة عن إسحاق: «وكان من أعلمهم بحديث شريك»[٢].

وقال العجلي: «وكان أروىٰ الناس عنه إسحاق بن يوسف الأزرق الواسطي»[٣].

فسماع إسحاق من شريك صحيح؛ لأنه سمع منه قبل أن يتغير حفظه جداً، وبهٰذا تنتفي هٰذه العلة، ويكون شريك صدوقاً حسن الحديث ما لم يخالف أو يتفرد.

٣. الأعمش، وهو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي مولاهم، وهو ثقة حافظ، إلا أنه مشهور بالتدليس، وعدَّه الحافظ ابن حجر في المرتبة الثانية من الموصوفين بالتدليس في «تعريف أهل التقديس»، وعدَّه في «النكت» في المرتبة الثالثة[٤]. وقد سمع الأعمش من ابن السائب، كما صرح بذلك أبو نعيم الأصبهاني، فقال: «وهو كوفي، سمع منه الأعمش»[٥]، ولٰكنه لم يصرح بالسماع من ابن السائب، وهٰذه علة تقدح في الإسناد.

طرق الوقف:

١. رواية سفيان الثوري:

أخرجها ابن أبي حاتم[٦]، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الأحمسي، ثنا وكيع، مثله.

وأخرجها القاضي الدينوري[٧]، قال: حدثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل[٨]، حدثنا أبي[٩]، حدثنا عبدالرزاق، بنحوه.

---

(١) سؤالات أبي داود (٤٣٩).

(٢) تهذيب الكمال للمزي ٢: ٤٩٩.

(٣) معرفة الثقات للعجلي ١: ٤٥٣.

(٤) تعريف أهل التقديس لابن حجر (٥٥)، النكت علىٰ ابن الصلاح ٢: ٦٤٠، **وانظر**: تقريب التهذيب لابن حجر (٢٦١٥).

(٥) حلية الأولياء ٨: ١٣٠.

(٦) تفسير ابن أبي حاتم (٥٥٥٠).

(٧) المجالسة وجواهر العلم (١٧٠١).

(٨) ثقة، تقدم في الحديث (٢١).

(٩) **هو أحمد بن محمد بن حنبل** بن هلال بن أسد الشيباني المروزي، نزيل بغداد، أبو عبدالله، أحد الأئمة، ثقة، حافظ، فقيه، حجة، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٩٦).

وأخرجها البيهقي[١]، قال: أخبرنا أبو طاهر الفقيه، أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسين القطان، حدثنا أبو الأزهر[٢]، حدثنا الأسود بن عامر[٣]، بنحوه.

ثلاثتهم (وكيع، عبدالرزاق، الأسود بن عامر)، عن سفيان، به.

وهٰذا الطريق صحيح.

٢. رواية سعيد بن سنان:

أوردها الدارقطني[٤]، ولم أجد من هٰذا الطريق مسنداً.

ومداره علىٰ سعيد بن سنان هو أبو سنان البُرْجُمي الشيباني الأصغر، الكوفي.

قال ابن معين، وأبو حاتم، وأبو داود: «ثقة»[٥]. وقال أحمد: «كان رجلاً صالحاً، ولم يكن يُقيم الحديث»[٦]. وقال: «ليس بالقوي»[٧]. وقال: «ليس حديثه بشيء»[٨]. وقال النسائي: «ليس به بأس»[٩].

وقال ابن عدي: «له غرائب وإفرادات، و أرجو أنه ممن لا يتعمد الكذب، و لعله إنما يهم في الشيء بعد الشيء»[١٠]. وقال الدارقطني: «من الثقات»[١١]. وذكره ابن حبان في «الثقات»[١٢]، وقال: «كان عابداً فاضلاً». وقال العجلي: «كوفي، جائز الحديث»[١٣].

وقال ابن حجر: «صدوق، له أوهام». أخرج له أبو داود، والترمذي، والنسائي في «عمل اليوم

---

(١) السنن الكبرىٰ (١٢٤٧٢).

(٢) هو **أحمد بن الأزهر بن منيع** العبدي النيسابوري، صدوق، كان يحفظ ثم كبر، فصار كتابه أثبت من حفظه. تقريب التهذيب (٥).

(٣) **الأسود بن عامر** الشامي، نزيل بغداد، يكنىٰ أبا عبدالرحمن، ويلقب شاذان، ثقة، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٥٠٣).

(٤) علل الدارقطني ٥: ٧٨.

(٥) تاريخ ابن معين للدوري (٤٨٠٥)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤: ٢٧.

(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤: ٢٧.

(٧) العلل ومعرفة الرجال (١٢٢٢).

(٨) بحر الدم (٣٥٧).

(٩) تهذيب الكمال للمزي ١٠: ٤٩٤.

(١٠) الكامل لابن عدي ٣: ٣٦٣.

(١١) سؤالات السلمي (١٥٥).

(١٢) الثقات ٦: ٣٥٦.

(١٣) الثقات (٥٩٨).

والليلة» و«مسند علي»، وابن ماجه[١].

والراجح أنه صدوق؛ جمعاً بين من وثقه ومن تكلم فيه، وهو الذي اختاره الحافظ ابن حجر.

٣.رواية الأعمش:

رواها عنه كلٌّ من: عبدالله بن بشر، وسلام بن سليم، وعلي بن هاشم:

أولاً: رواية سلام بن سليم، عن الأعمش:

أخرجها أبو نعيم[٢]: حدثنا أبو بكر عبدالله بن محمد[٣]، ثنا محمد بن سهل، ثنا عبدالرحمن بن ثنا عبدالرحمن بن مهدي، ثنا أبو الأحوص سلام بن سليم[٤]، بنحوه بدون ذكر البراء بن عازب.

وهٰذا الإسناد فيه عبدالرحمن بن عمر بن يزيد، أبو الحسن الأصبهاني، لقبه «رُسْته». قال أبو حاتم: «صدوق». وذكره ابن حبان في «الثقات»[٥]. وقال الذهبي: «ثقة، ينفرد ويغرب»[٦].

والخلاصة أنه صدوق كما نص علىٰ ذلك أبو حاتم.

ثانياً: رواية عبدالله بن بشر، عن الأعمش:

أخرجه البيهقي[٧]، قال: أخبرنا أبو الحسين بن بشران[٨]، أخبرنا إسماعيل بن محمد الصفار[٩]، حدثنا سعدان بن نصر[١٠]، حدثنا [مُعَمَّر] بن سليمان الرقي[١١]، عن عبدالله بن بشر، به بلفظ: «**القتل في سبيل الله يكفر الذنوب كلها إلا الأمانة، قال: يؤتىٰ بالعبد يوم القيامة وإن قتل في سبيل الله، فيقال: أدِّ أمانتك. فيقول: أي رب! كيف وقد ذهبت الدنيا؟ قال: فيقال: انطلقوا به إلىٰ الهاوية،**

---

(١) تقريب التهذيب (٢٣٣٢).

(٢) حلية الأولياء ٩: ٣٠.

(٣) **عبدالله بن محمد بن فورك**، أبو بكر الأصبهاني المقرئ القباب، مسند أصبهان في عصره، قال الذهبي: «ما أعلم به بأساً». سير أعلام النبلاء للذهبي ١٦: ٢٥٩، تاريخ الإسلام له ٨: ٣٢٣.

(٤) **سلام بن سليم** الحنفي مولاهم، أبو الكوفي، ثقة متقن، صاحب حديث، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٢٧٠٣).

(٥) الثقات ٨: ٣٨١.

(٦) ميزان الاعتدال ٢: ٥٧٩.

(٧) شعب الإيمان (٤٨٨٥).

(٨) ثقة، تقدم في الحديث (٣).

(٩) ثقة، تقدم في الحديث (٣).

(١٠) **سعدان بن نصر بن منصور**، أبو عثمان الثقفي البزاز. قال أبو حاتم: «صدوق». وقال الدارطني: «ثقة مأمون». توفي سنة (٢٦٥هـ). **انظر**: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤: ٢٩٠، تاريخ بغداد للخطيب ٩: ٢٠٥، سؤالات السلمي للدارقطني (١٥٠)، تاريخ الإسلام للذهبي ٦: ٣٣٥.

(١١) ثقة، تقدم في الحديث (٨)، وجاء في ثقات ابن حبان: «معتمر»، والصواب «مُعَمَّر» كما مرّ.

فينطلق به إلىٰ الهاوية، ويمثل له أمانته كهيئتها يوم دُفعت إليه، فيراها فيعرفها، فيهوي في أثرها حتىٰ يدركها، فيحملها علىٰ منكبيه حتىٰ إذا ظن أنه خارج؛ زلت عن منكبيه، فهو يهوي في أثرها أبد الآبدين». ثم قال: «**الصلاة أمانة، والوضوء أمانة، والوزن أمانة، والكيل أمانة**»، وأشياء عددها، «**وأعظم ذلك الودائع**». فأتيت البراء بن عازب فقلت: ألا ترىٰ إلىٰ ما قال ابن مسعود؟! قال: كذا قال: صدق، أما سمعت قول الله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾ [النساء:٥٨]».

مدار هٰذا الطريق علىٰ **عبدالله بن بشر الرقي**، وهو صدوق ما لم يتفرد أو يخالف، وتقدم في الحديث الثامن.

إلا أن أبا حاتم نفىٰ سماع ابن بشر من الأعمش، وقال: «وإنما يقول كتب إلي أبو بكر بن عياش عن الأعمش»[١]، فيمكن أن يقال: علىٰ فرض عدم ثبوت السماع منه؛ فإن كانت روايته عن الأعمش عن طريق أبي بكر بن عياش وهو ثقة؛ فإنها من قبيل المكاتبة، وهي مقبولة، وتابعه سلام بن سليم كما مر، وعلي ابن هاشم كما في الرواية الآتية.

ثالثاً: رواية علي بن هاشم، عن الأعمش:

أخرجها الخرائطي[٢]: ثنا الحسن بن عرفة بن يزيد العبدي[٣]، عن علي، به بلفظ: «**القتل في سبيل الله كفارة كل ذنب إلا الأمانة، وإن الأمانةَ الصلاةُ والزكاة والغسل من الجنابة والكيل والميزان والحديث، وأعظم من ذلك الودائع**».

مدار الإسناد علىٰ علي بن هاشم بن البريد، العائذي مولاهم، أبو الحسن الكوفي الخزاز، وقد اختلف فيه جرحاً وتعديلاً:

قال ابن معين، ويعقوب بن شيبة، والعجلي: «ثقة»[٤]. وقال أحمد، والنسائي: «ليس به بأس»[٥]. وقال أحمد أيضاً: «ما أرىٰ به بأساً»[٦].

وقال علي بن المديني: «كان صدوقاً، وكان يتشيع». وقال مرة: «ثقة»[٧]. وقال أبو داود: «ثبت

---

(١) المراسيل لابن أبي حاتم ١: ١١٤.

(٢) مكارم الأخلاق (١٦١).

(٣) صدوق، تقدم في الحديث (١٦).

(٤) تاريخ ابن معين رواية الدوري (١٢٩٢)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦: ٢٠٧، تاريخ بغداد ١٢: ١١٧،، معرفة الثقات للعجلي ٢: ١٥٨.

(٥) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ١٢: ١١٦، تهذيب الكمال للمزي ٢١: ١٦٧.

(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم .٦: ٢٠٧.

(٧) المصدر السابق، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ١٢: ١١٦.

يتشيع»[١]. وقال أبو زرعة: «صدوق»[٢]. وقال أبو حاتم: «كان يتشيع، يكتب حديثه»[٣].

وقال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود عنه، فقال: سئل عنه عيسىٰ بن يونس، فقال: «أهل بيت تشيع، وليس ثم كذب»[٤]. وقال الجوزجانىٰ: «كان هو وأبوه غاليين في مذهبهما»[٥]. وهو قول البخاري كما ذكره عنه ابن عدي[٦]. وقال الدارقطني: «ضعيف»[٧]. وذكره العقيلي في «الضعفاء»[٨].

وذكره ابن حبان في كتاب «الثقات»[٩]، وذكره أيضاً في «المجروحين»، وقال: «كان غالياً في التشيع، ممن يروىٰ المناكير عن المشاهير، حتىٰ كثر ذلك في رواياته، مع ما يقلب من الأسانيد»[١٠].

وقال ابن عدي: «وهو ـ إن شاء الله ـ صدوق لا بأس به»[١١].

وقال ابن حجر: «صدوق، يتشيع»[١٢]. روىٰ له البخاري في «الأدب المفرد»، وباقي الستة.

الخلاصة: أنه صدوق حسن الحديث إلا فيما يوافق بدعته ومذهبه، وأما من جرحه فلعله بسبب غلوه في التشيع، وروايته للأحاديث المنكرة التي توافق مذهبه وبدعته، فلذلك طعن فيه مَنْ طعن، والله أعلم.

وإسناد هٰذا الطريق حسن.

٣. رواية مِنْجاب بن الحارث، عن شريك:

أخرجها أبو نعيم[١٣]، قال: حدثنا أبو بكر الطلحي، ثنا الحسين بن جعفر القتات[١٤]، عن

---

(١) ميزان الاعتدال للذهبي ٣: ١٦٠.
(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦: ٢٠٧.
(٣) المصدر السابق.
(٤) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ١٢: ١١٦.
(٥) أحوال الرجال للجوزجاني (٨٩)
(٦) الكامل في الضعفاء ٥: ١٨٣
(٧) تهذيب التهذيب ٣: ١٩٨.
(٨) ٣: ٢٥٥.
(٩) ٧: ٥٨٥.
(١٠) كتاب المجروحين ٢: ٣٥.
(١١) الكامل في الضعفاء لابن عدي ٥: ١٨٣.
(١٢) تقريب التهذيب (٤٨١٠).
(١٣) حلية الأولياء ٤: ٢٠١.
(١٤) **الحسين بن جعفر** بن حبيب القتات الكوفي، قال الدارقطني: «صدوق»، وذكره ابن حبان في الثقات ٨: ١٩٢.
انظر: سؤالات الحاكم للدارقطني (٨٦).

منجاب[١]، به.

وفي إسناده مجهول، وهو أبو بكر **عبدالله بن يحيىٰ الطلحي**، شيخُ الدارقطني، وروىٰ عنه الطبراني.

قال ابن القطان: «لا أعرف حاله»[٢].

الراجح من الخلاف:

تترجح رواية الوقف، لأمور:

أولاً: أكثر الرواة عن الأعمش رووه بالوقف، ووافقهم منجاب بن الحارث في الرواية عن شريك فأوقفها، ولم يخالف بالرفع في رواية شريك عن الأعمش إلا إسحاق الأزرق.

ثانياً: أن إسحاق الأزرق وإن كان أعلم الناس بحديث الأعمش إلا أنه متكلم في روايته عن شريك، فقال يحيىٰ بن سعيد: «يغرب عن شريك بأحاديث»[٣]، ولهٰذا تقدم رواية منجاب عليه ـ وإن كان مقلاً عن شريك بالنسبة لإسحاق ـ؛ لأنه وافق الثقات في الوقف.

ثالثاً: رواية إسحاق عن شريك عن العامري عن زاذان؛ لم يتابعه عليها أحد، وإنما تفرد بها.

وقد رجح الدارقطني رواية الوقف[٤].

والحديث له حكم الرفع؛ لتضمنه الثواب والعقاب، وهو مما لا يقال بالرأي والاجتهاد، وله شاهد مرفوع من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص ﷺ عن النبي ﷺ قال: «**القتل في سبيل الله يكفر كل شيء إلا الدين**»[٥]. وفي رواية له: «**يغفر للشهيد كل ذنب إلا الدين**».

وكذلك من حديث أبي قتادة الأنصاري أن رجلاً قال للنبي ﷺ: أرأيت إن قتلت في سبيل الله، تكفر عني خطاياي؟ فقال له رسول الله ﷺ: « **نعم، إن قتلت في سبيل الله وأنت صابر محتسب، مقبل غير مدبر**»[٦].

❖❖ ❖❖ ❖❖

(١) **مِنْجاب بن الحارث** بن عبدالرحمن التميمي، أبو محمد الكوفي، ثقة، أخرج له مسلم وابن ماجه في التفسير. تقريب التهذيب لابن حجر (٦٨٨٢).

(٢) **انظر**: تاريخ الإسلام للذهبي ٦: ٩٣٨، ذيل ميزان الاعتدال للعراقي (٥٠٢).

(٣) الكامل في الضعفاء لابن عدي ٤: ١٩.

(٤) علل الدارقطني ٥: ٧٧.

(٥) أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٨٨٦).

(٦) أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٨٨٥).

(٢٤) حديث حذيفة ﷺ: «**الإسلام ثمانية أسهم**[١]: **الصلاة سهم، والزكاة سهم، والجهاد سهم، وصوم رمضان سهم، والأمر بالمعروف سهم، والنهي عن المنكر سهم، والإسلام سهم، وقد خاب من لا سهم له**».

رواه أبو إسحاق السبيعي، عن صلة بن زفر، عن حذيفة ﷺ.

واختلفوا علىٰ أبي إسحاق:

فرواه سفيان الثوري، وشعبة، عن أبي إسحاق، به **موقوفاً**.

ورواه يزيد بن عطاء، عن أبي إسحاق، به **مرفوعاً**.

طريق الرفع:

رواية يزيد بن عطاء:

أخرجها البزار[٢]، قال: حدثنا محمد بن سعيد بن يزيد بن إبراهيم التستري، قال: أخبرنا يعقوب ابن إسحاق الحضرمي[٣]، عن يزيد، عن أبي إسحاق السبيعي، عن صلة بن زفر[٤]، عن حذيفة بلفظه.

قال البزار: «وهٰذا الحديث لا نعلم أسنده إلا يزيد بن عطاء، عن أبي إسحاق».

مدار الحديث علىٰ أبي إسحاق السبيعي[٥]، وهو مدلس من المرتبة الثالثة من الموصوفين بالتدليس، وهم الذين لا يُقبل حديثهم إلا بعد التصريح بالسماع[٦]، وقد صرح بالسماع في رواية الطيالسي، فانتفت علة التدليس بذلك.

وفيه محمد بن سعيد التستري، ذكره ابن حبان في «الثقات»[٧]. ولم أجد من تكلم فيه جرحاً أو تعديلاً، ولا يعتمد علىٰ ذكر ابن حبان له في الثقات؛ لأنه يتساهل في توثيق المجاهيل.

---

(١) قال ابن الأثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «السهم في الأصل واحد السهام التي يضرب بها في الميسر، وهي القداح، ثم سُمّي به ما يفوز به الفالج سهمه، ثم كثر حتىٰ سُمّي كل نصيب سهماً، ويجمع السهم علىٰ أسهم، وسهام، وسهمان». النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ص٤٥٧.

(٢) مسند البزار (٢٩٢٧).

(٣) **يعقوب بن إسحاق** بن زيد الحضرميٰ مولاهم، أبو محمد البصري المقرىٔ النحوي، صدوق، أخرج له مسلم وأبو داود والترمذي في الشمائل والنسائي وابن ماجه، توفي سنة (٢٠٥هـ). تقريب التهذيب لابن حجر (٧٨١٣).

(٤) **صِلَةُ بن زُفَر العبسي**، أبو العلاء الكوفي، ثقة جليل، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٢٩٥٢).

(٥) **انظر** ترجمته في الحديث (١)

(٦) تعريف أهل التقديس لابن حجر (٩١).

(٧) ٩: ١٤٠.

وهٰذا الإسناد منكر، تفرد به **يزيد بن عطاء اليشكري**، مولىٰ أبي عوانة الواسطي. وقد اختلف فيه قول الإمام أحمد، فوثقه مرة كما قال أبو داود: «كان أحمد يوثقه»[١]. وسئل عنه مرة فقال: «ليس به بأس»، ثم قال: «حديثه مقارب»[٢]. وقال مرة: «ليس بالقوي في الحديث»[٣].

وقال ابن معين، وابن المديني، وابن سعد: «ضعيف»[٤]. وقال النسائي: «ليس بالقوي»[٥].

وذكره ابن حبان في «المجروحين»، وقال: «ممن ساء حفظه، حتىٰ كان يقلب الأسانيد، ويروي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به»[٦].

وكذا ذكره الدارقطني والعقيلي وابن شاهين في «الضعفاء»[٧].

والأظهر في حاله الضعف؛ لتضعيف جماعة من الأئمة له من جهة سوء حفظه.

طرق الوقف:

١. رواية شعبة بن الحجاج:

أخرجها الطيالسي[٨].

والبزار[٩]، قال: أخبرنا محمد بن المثنىٰ[١٠]، قال: أخبرنا محمد بن جعفر[١١].

والبيهقي[١٢]، قال: أخبرنا أبو الحسن المقرئ، أخبرنا الحسن بن محمد بن إسحاق[١٣]، حدثنا

---

(١) تهذيب الكمال ٣٢: ٢١١.

(٢) العلل ومعرفة الرجال (٣٢١١).

(٣) الكامل لابن عدي ٧: ٢٧٣.

(٤) تاريخ ابن معين (٣٤٨٦)، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (٦)، الطبقات الكبرىٰ لابن سعد ٧: ٣١٢.

(٥) كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي (٦٧٧).

(٦) كتاب المجروحين لابن حبان ٢: ٤٥٤.

(٧) كتاب الضعفاء والمتروكين للدارقطني (٥٩٧)، الضعفاء الكبير للعقيلي ٦: ٣٣٣، الضعفاء لابن شاهين (٧٠٠)

(٨) مسند الطيالسي(٤١٣).

(٩) مسند البزار (٢٩٢٨).

(١٠) ثقة ثبت، تقدم في الحديث (١٠).

(١١) ثقة، تقدم في الحديث (١).

(١٢) شعب الإيمان (٧١٧٩).

(١٣) **الحسن بن محمد** بن إسحاق بن الأزهر، أبو محمد الإسفراييني، الإمام، الحافظ، المُجَوِّد. قال الحاكم: «كان محدث عصره، ومن أجود الناس أصولاً»، توفي سنة (٣٤٦هـ). **انظر**: سير أعلام النبلاء للذهبي ١٥: ٥٣٥، تاريخ الإسلام للذهبي أيضاً ٧: ٨٣٣.

يوسف بن يعقوب[١]، عن حفص بن عمر[٢].

ثلاثتهم (الطيالسي، محمد بن جعفر، حفص بن عمر)، عن شعبة، به مثله.

وأشار الطيالسي إلىٰ رواية الرفع التي رواها يزيد بن عطاء، ولم ينص علىٰ اسمه، فقال: «وذكروا أن غير شعبة يرفعه».

وقال البيهقي: «ورواية شعبة أصح».

وأبو الحسن المقرئ هو علي بن محمد بن حُميد الإسفراييني المهرجاني المجود، لم أعثر علىٰ من تكلم عليه جرحاً أو تعديلاً، وتوفي سنة (٤٢٠هـ)، وقد ذكره الذهبي بقوله: «وأكثر عنه أبو بكر البيهقي في كتبه»[٣].

وهٰذا الطريق صحيح.

٢. رواية سفيان الثوري:

أخرجها ابن أبي شيبة[٤]، قال: حدثنا وكيع[٥]، عن سفيان، به مع زيادة: «**والإسلام سهم**».

وإسناده صحيح.

الراجح من الخلاف:

وبعد دراسة هٰذا الحديث، والنظر في أسانيده وطرقه؛ تبين أن رواية الوقف هي الأرجح؛ للأمور التالية:

أولاً: تفرد يزيد بن عطاء في رواية الرفع، إضافة إلىٰ كلام العلماء فيه، ولم يتابعه أحد علىٰ روايته.

ثانياً: الذين أوقفوه ـ شعبة وسفيان ـ أثبت وأوثق من يزيد بن عطاء، فهم أئمة أثبات خصوصاً في شيخهم أبي إسحاق السبيعي، فهم أثبت من روىٰ عنه، وهٰذا قول ابن معين في رواية عنه، وأبي زرعة، ومعاذ بن معاذ، وأحمد، والترمذي[٦].

---

(١) **يوسف بن يعقوب** بن إسماعيل البصري، مولىٰ آل جرير بن حازم الأزدي، أبو محمد القاضي، قال الخطيب البغدادي: «كان ثقة»، توفي سنة (٢٩٧هـ). **انظر**: تاريخ بغداد للخطيب ١٤: ٣١٠، تاريخ الإسلام للذهبي ٦: ١٠٦٩.

(٢) **حفص بن عمر** بن الحارث بن سَخْبَرة الأزدي النَمَري البصري، ثقة ثبت، عيب بأخذ الأجرة علىٰ الحديث، توفي سنة (٢٢٥هـ)، أخرج له البخاري وأبو داود والنسائي. تقريب التهذيب لابن حجر (١٤١٢).

(٣) تاريخ الإسلام ٩: ٣٢٣.

(٤) المصنف (١٩٩١٠، ٣٠٩٤٩).

(٥) **انظر** ترجمته في الحديث (١).

(٦) **انظر**: شرح علل الترمذي لابن رجب ٢: ٧٠٩.

وممن رجح رواية الوقف: الدارقطني، والبيهقي[١]، والله أعلم.

❖❖ ❖❖ ❖❖

(١) علل الدارقطني ٣: ١٧١، شعب الإيمان ١٠: ٧٠.

(٢٥) حديث أبي هريرة ﷺ: «**مَن لم يَغْزُ أو يُجهِّز غازياً؛ أصابه الله بقارعةٍ يوم القيامة**».

الطريق الأول: رواه مكحول، عن أبي هريرة ﷺ **مرفوعاً**.

الطريق الثاني: رواه عبدالله بن العلاء، عن يونس بن ميسرة، عن عبدالملك بن مروان، عن أبي هريرة ﷺ.

واختلف علىٰ ابن العلاء:

فرواه الوليد بن مسلم، وبكر بن خنيس، وإبراهيم بن عبدالله بن العلاء، وأبو حفص التنيسي، عن ابن العلاء به **مرفوعاً**.

ورواه عثمان الطرائفي، عن ابن العلاء، **موقوفاً**.

طرق الرفع:

الطريق الأول: رواية مكحول، عن أبي هريرة:

أخرجها عبد بن حميد[١]: ثنا عمر بن سعيد الدمشقي.

والطبراني[٢]: حدثنا أحمد بن سهل الأهوازي، ثنا علي بن بحر[٣]، ثنا الوليد بن مسلم.

كلاهما (عمر، الوليد) عن سعيد بن عبدالعزيز التنوخي[٤]، عن مكحول، به بلفظ: «**من لم يغز أو يجهز غازياً أو يُخْلف**[٥] **غازياً في سبيل الله في أهله بخير؛ أصابه الله بقارعة**». زاد الوليد: «**قبل يوم القيامة**».

وهٰذا الإسناد من مراسيل مكحول، وهو ثقة إلا أنه لم يسمع من أبي هريرة ﷺ، كما نصَّ علىٰ ذلك أبو زرعة الرازي، والترمذي، والدارقطني[٦]. وقد عدَّه الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في المرتبة الثالثة من الموصوفين بالتدليس[٧]، وهم الذين أكثروا من التدليس، فلا يُحتجُّ بروايتهم إلا بعد التصريح

(١) مسند عبد بن حميد (١٤٣٤).

(٢) مسند الشاميين (٢٨٧).

(٣) **علي بن بحر** بن بَرِّي البغدادي، فارسي الأصل، ثقة فاضل، أخرج له البخاري تعليقاً وأبو داود والترمذي. تقريب التهذيب (٤٦٩١).

(٤) **سعيد بن عبدالعزيز التنوخي** الدمشقي، ثقة، سوّاه الإمام أحمد بالأوزاعي، وقدمه أبو مسهر، لكنه اختلط في آخر أمره، أخرج له البخاري تعليقاً وباقي الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٢٣٥٨).

(٥) يقال: خلفت الرجل في أهله؛ إذا أقمتَ بعده فيهم، وقمتَ عنه بما كان يفعله. النهاية لابن الأثير ص٢٨٠.

(٦) المراسيل لابن أبي حاتم (٧٩٣)، جامع الترمذي ٥: ٥٥١، علل الدارقطني ٨: ٢٨٩.

(٧) تعريف أهل التقديس لابن حجر (١٠٨).

بالسماع. وقال: «ثقة فقيه، كثير الإرسال»[١]. أخرج له البخاري في القراءة خلف الإمام، وباقي الستة[٢].

وفيه الوليد بن مسلم وهو ثقة، إلا أنه كثير التدليس[٣]، وقد عنعن ولم يصرح بالسماع، وعدَّه الحافظ ابن حجر في المرتبة الرابعة من الموصوفين بالتدليس[٤]، وهم الذين لا يُحْتَجُّ بشيء من حديثهم إلا ما صرحوا فيه بالسماع؛ لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل.

وأما متابعة أبي حفص عمر بن سعيد الدمشقي فلا تصلح للاعتضاد لضعفه؛ وقد قال فيه أحمد: «كتبتُ عنه، وتركتُ حديثه»[٥]. وقال أبو حاتم: «كتبت حديثه وطرحته»[٦].

وأحمد بن سهل بن أيوب الأهوازي ـ شيخ الطبراني ـ لا يعتمد علىٰ روايته أيضاً؛ وقد ذكر الحافظ ابن حجر أن له غرائب[٧]، ولم أعثر علىٰ من وثقه من علماء الجرح والتعديل.

وعلىٰ ما تقدم؛ فهٰذا الطريق ضعيف.

الطريق الثاني: رواية عبدالله بن العلاء، عن يونس، عن عبدالملك:

١. رواية الوليد بن مسلم:

أخرجها ابن أبي عاصم[٨]: حدثنا عمرو بن عثمان[٩].

والطبراني[١٠]: حدثنا إبراهيم بن دحيم[١١]، ثنا أبي[١٢].

كلاهما (عمرو، دحيم)، عن الوليد بن مسلم، ثنا عبدالله بن العلاء[١]، قال: حدثني من سمع

(١) تقريب التهذيب (٦٨٧٥).
(٢) **انظر**: تقريب التهذيب (٦٨٧٥).
(٣) تقريب التهذيب لابن حجر (٧٤٥٦).
(٤) تعريف أهل التقديس لابن حجر (١٢٨).
(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦: ١١١.
(٦) المصدر السابق.
(٧) لسان الميزان لابن حجر (٥٨٦)، **واتظر**: إرشاد القاصي والداني للمنصوري ص١٢٢.
(٨) الجهاد (٩٨).
(٩) **عمرو بن عثمان القرشي**، أبو حفص الحمصي، صدوق، أخرج له أبو داود والنسائي وابن ماجه. التقريب (٥٠٧٣).
(١٠) مسند الشاميين (٨٠٩).
(١١) **إبراهيم بن عبدالرحمن الدمشقي**، قال الذهبي: «وكان ثقة». وقال أيضاً: «كان محدثاً مقبولاً»، توفي سنة (٣٠٣هـ) تاريخ الإسلام للذهبي ٦: ٩١٢، ٧: ١٧٤.
(١٢) **عبدالرحمن بن إبراهيم القرشيٰ** العثمانيٰ مولاهم، أبو سعيد الدمشقيٰ، لقبه دُحَيْم، ثقة حافظ متقن، أخرج له البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه. تقريب التهذيب لابن حجر (٣٧٩٣).

عبدالملك بن مروان[٢] يحدث علىٰ المنبر عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: «**من لم يغزُ أو يجهز غازياً أو يخلف غازياً في أهله بخير؛ أصابه الله بقارعة قبل يوم القيامة**».

وهٰذا الإسناد فيه **الوليد بن مسلم** وقد تقدم الكلام عليه في الطريق السابق، وهو ثقة يدلس، وقد صرح بالسماع من عبدالله بن العلاء كما في إسناد الطبراني، وعلىٰ يحكم باتصال روايته، وتنتفي علة التدليس عنه.

وفي الإسناد رجلٌ مبهم، وهو أبو حلبس يونس بن ميسرة[٣]، وصرح باسمه كلٌ من بكر بن خنيس وعثمان الطرائفي.

وعبدالملك بن مروان هو الخليفة الأموي، لم أجد مَنْ وثَّقه من الأئمة.

٢. رواية بكر بن خنيس:

أخرجها الطبراني[٤] ـ ومن طريقه ابن عساكر[٥] ـ: حدثنا الحسن بن العباس الرازي[٦]، ثنا سهل بن عثمان[٧]، ثنا المحاربي، عن بكر به بلفظ: «**من لم يغزُ في سبيل الله أو يجهز غازياً أو يخلفه في أهله بخير؛ أصابه الله بقارعةٍ قبل الموت**».

وهٰذا الإسناد فيه **بكر بن خنيس الكوفي**، وقد ضعفه غير واحد من الأئمة، فقال ابن معين: «لا شيء، ضعيف»[٨]. وقال الدارقطني: «متروك»[٩]. وقال الفلاس ويعقوب بن شيبة والنسائي: «ضعيف»[١٠]. وقال أبو حاتم: «وليس بقوي في الحديث.. لا يبلغ به الترك»[١١].

---

(١) **عبدالله بن العلاء** بن زَبْر الربعىٰ، أبو زبر الدمشقي، ويقال: أبو عبدالرحمن الشامي الدمشقي، ثقة، أخرج له الستة إلا مسلماً. تقريب التهذيب لابن حجر (٣٥٢١).

(٢) **عبدالملك بن مروان الأموي**، أبو الوليد المدني، ثم الدمشقي، كان طالب علم قبل الخلافة، ثم اشتغل بها فتغير حاله، أخرج له البخاري في الأدب المفرد. تقريب التهذيب (٤٢١٣).

(٣) **يونس بن ميسرة** بن حَلْبَس، ثقة عابد، معمر، أخرج له أبو داود والترمذي وابن ماجه. تقريب التهذيب (٧٩١٦).

(٤) مسند الشاميين (٧٩٦).

(٥) تاريخ دمشق ٣٧: ١١١.

(٦) **الحسن بن العباس الرازي**، أبو علي المقرئ، قال الخطيب البغدادي: «وكان ثقة». تاريخ بغداد ٧: ٣٩٧.

(٧) **سهل بن عثمان الكندي**، أبو مسعود العسكري، نزيل الري، أحد الحفاظ، له غرائب، أخرج له مسلم. تقريب التهذيب (٢٦٦٤).

(٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢: ٣٨٤.

(٩) الضعفاء للدارقطني (٣٠٢)

(١٠) تهذيب الكمال للمزي ٤: ٢٠٨

(١١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢: ٣٨٤.

وفيه أيضاً **عبدالرحمن بن محمد المحاربي**، أبو محمد الكوفي، وقد اختلف فيه جرحاً وتعديلاً: فقال ابن معين، والنسائي، والدارقطني، وابن شاهين: «ثقة»[١]. وقال ابن معين مرة: «ليس به بأس»[٢]. وقال أيضاً: «له أحاديث مناكير عن المجهولين»[٣].

وقال أحمد: «بلغنا أنه كان يدلس»[٤]. وقال أبو حاتم: «صدوق إذا حدث عن الثقات، ويروي عن المجهولين أحاديث منكرة، فيفسد حديثه بروايته عن المجهولين»[٥]. وذكره ابن حبان في «الثقات»[٦].

وقال ابن حجر: «لا بأس به، وكان يدلس»[٧]. وعدَّه في المرتبة الثالثة من الموصوفين بالتدليس، وهم الذين لا يُحْتَج بحديثهم إلا بعد تصريحهم بالسماع[٨].

وخلاصة القول فيه: أنه صدوق، ولٰكنه يدلس، ويروي المناكير، فإن صرح بسماعه من الثقات قبل حديثه وإلا رُدَّ، وفي هٰذا الإسناد لم يصرح بالسماع.

وعلىٰ هٰذا فالإسناد ضعيف؛ لضعف بكر بن خنيس، وللكلام في المحاربي وتدليسه.

٣. رواية إبراهيم بن عبدالله بن العلاء:

أخرجها ابن عساكر[٩] من طريق أبي عبدالله محمد بن مروان قال: أخبرنا أحمد بن إبراهيم القرشي[١٠]، عن إبراهيم، مثله.

وإبراهيم بن عبدالله بن العلاء، أبو إسحاق؛ روىٰ عنه: البخاري في غير الصحيح، وأبو حاتم الرازي، وجماعة. وذكره البخاري في التاريخ الكبير[١١] ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وذكره ابن حبان في الثقات[١٢]. وقال النسائي: «ليس بثقة»[١].

---

(١) تاريخ ابن معين للدوري (١٢٦٨)، تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (٨١٠)، تهذيب الكمال للمزي ١٧: ٣٨٩.

(٢) تهذيب الكمال للمزي ١٧: ٣٨٩.

(٣) سير أعلام النبلاء ٩: ١٧٣.

(٤) جامع التحصيل للعلائي (٣١)، تذكرة الحفاظ للذهبي (٢٩١)، تهذيب التهذيب لابن حجر ٢: ٥٥٠.

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥: ٢٨٢.

(٦) ٧: ٩٢.

(٧) تقريب التهذيب لابن حجر (٣٩٩٩).

(٨) تعريف أهل التقديس (٨٠).

(٩) تاريخ دمشق ٣٧: ١١١

(١٠) **أحمد بن إبراهيم البُسري**، أبو عبدالملك القرشي، صدوق، أخرج له النسائي. تقريب التهذيب لابن حجر (٤).

(١١) ١: ٣٠٣.

(١٢) ثقات ابن حبان ٨: ٦٦. **وانظر** ترجمته في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢: ١٠٩، ميزان الاعتدال ١: ١٥٩، وتاريخ =

قال الذهبي: «روىٰ عنه أئمة»[٢]، وكذا قال ابن حجر[٣].

٤. رواية أبي حفص التنيسي:

ذكرها الدارقطني[٤]، ولم أجد من أخرجها مسندةً.

طريق الوقف:

رواية عثمان الطرائفي:

أخرجها ابن عساكر[٥]، من طريق الحسن بن سفيان[٦] وأبي بكر الباغندي، حدثنا أبو أمية عمرو بن هشام الحراني[٧]، عن عثمان بن عبدالرحمن الطرائفي، عن عبدالله بن العلاء، عن يونس بن ميسرة، عن عبدالملك بن مروان، أنه قال وهو علىٰ المنبر: سمعت أبا هريرة ﷺ يقول: «**ما من امرئ لا يغزو في سبيل الله أو يجهز غازياً أو يُخْلفه بخير؛ إلا أصابه الله بقارعة قبل يوم القيامة**».

مدار هٰذا الإسناد علىٰ **عثمان بن عبدالرحمن الطرائفي** الحراني، وقد اختُلف فيه جرحاً وتعديلاً:

فقال ابن معين: «ثقة»[٨]. وقال أحمد: «لم أسمع منه، وما أخبره»[٩]. وقال البخاري: «يروىٰ عن قوم ضعاف»[١٠]. وقال أبو حاتم: «صدوق».

وقال ابن عدي: «وهو في نفسه لا بأس به، صدوق، و ما يقع في حديثه من الإنكار؛ فإنما يقع من جهة من يروي عنه»[١١]. وقال الساجي: «عنده مناكير»[١٢]. وقال ابن نمير: «كذاب»[١]. وذكره العقيلي

الإسلام للذهبي ٥: ٥١٩، ولسان الميزان ١: ٣٠١.

(١) تاريخ دمشق ٧: ١٥، ونقل الذهبي قول النسائي من كتابه «الكنىٰ»، كما نص علىٰ ذلك في ميزان الاعتدال ١: ١٥٩.

(٢) ذيل ديوان الضعفاء (٤٣).

(٣) لسان الميزان ١: ٣٠١.

(٤) علل الدارقطني ١١: ٨١.

(٥) تاريخ دمشق ٣٧: ١١٢.

(٦) **الحسن بن سفيان النسوي**، أبو العباس الشيباني، ثقة حافظ، صاحب المسند. **انظر**: ميزان الاعتدال للذهبي ١: ٤٩٢، وتاريخ الإسلام له ٧: ٦٦، ولسان الميزان لابن حجر ٣: ٥٢.

(٧) ثقة، تقدم في الحديث (١).

(٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦: ١٥٧.

(٩) العلل ومعرفة الرجال (٤١٢١)، وجاء في التهذيب لابن حجر ٣: ٧٠: «لا أجيزه»، ولم أجد هٰذه العبارة عن أحمد، فلعله تصحيف.

(١٠) التاريخ الكبير (٢٢٦٩).

(١١) الكامل في الضعفاء ٥: ١٧٣.

(١٢) تهذيب التهذيب لابن حجر ٣: ٧٠.

في «الضعفاء»[٢].

وذكره ابن حبان في «المجروحين»، وقال: «يروىٰ عن قوم ضعاف أشياء يدلسها عن الثقات، حتىٰ إذا سمعها المستمع لم يشك في وضعها، فلما كثر ذلك في أخباره؛ التزقت به تلك الموضوعات، وحمل عليه الناس في الجرح، فلا يجوز الاحتجاج عندي بروايته كلها علىٰ حالة من الأحوال؛ لما غلبت عليها المناكير عن المشاهير، والموضوعات عن الثقات»[٣].

وقال الذهبي معلقاً علىٰ كلام ابن حبان: «وأما ابن حبان؛ فإنه يقعقع كعادته.. لم يرو ابن حبان في ترجمته شيئاً، ولو كان عنده له شيء موضوع؛ لأسرع بإحضاره. وما علمتُ أن أحداً قال في عثمان ابن عبدالرحمن هٰذا: إنه يدلس عن الهلكىٰ، إنما قالوا: يأتي عنهم بمناكير»[٤].

وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق أكثر الرواية عن الضعفاء و المجاهيل، فضُعِف بسبب ذلك»[٥]. وعدَّه في المرتبة الخامسة من الموصوفين بالتدليس[٦]، وهم الذين ضعفوا بأمر آخر غير التدليس، وحديثهم مردود وإن صرحوا بالسماع، إلا إن توبعوا إن كان الضعف يسيراً.وأخرج له أبو داود، و النسائي، وابن ماجه.

والذي يظهر من حاله أنه صدوق حسن الحديث إن كان عن الثقات، ومَنْ ضعفه فإنما ضعفه لأجل كثرة روايته عن الضعفاء، ووثقه الجمهور فيما سمعه من الثقات[٧]، فيتبين من هٰذا أنه ما كان من طريق الثقات قُبل، وإلا فلا.

وقد دلس هٰذا الإسناد، فرواه بالعنعنة ولم يصرح بالسماع من ابن العلاء.

وفي الإسناد أبو بكر الباغندي وهو متكلم فيه أيضاً:

فقال ابن أبي خيثمة: «ثقة، كثير الحديث»[٨]. وقال الدارقطني: «كان كثير التدليس، يحدث بما لم يسمع، وربما سرق»[٩]. وقال الخطيب البغدادي: «لم يثبت من أمر ابن الباغندي ما يُعاب به سوىٰ

(١) المصدر السابق.
(٢) الضعفاء الكبير ٣: ٢٠٧.
(٣) كتاب المجروحين لابن حبان ٢: ٧٠ ـ ٧١.
(٤) ميزان الاعتدال ٣: ٤٥ ـ ٤٦.
(٥) تقريب التهذيب (٤٤٩٤).
(٦) تعريف أهل التقديس (١٤٦).
(٧) **انظر**: الكاشف للذهبي (٦١٩).
(٨) تاريخ بغداد ٢: ٢١٣.
(٩) المصدر السابق.

التدليس، ورأيت كافة شيوخنا يحتجون بحديثه، ويخرجونه في الصحيح»[١].

وقال ابن عدي: «وللباغندي أشياء أُنكرت عليه من الأحاديث، وكان مدلساً يدلس علىٰ ألوان، وأرجو أنه لا يتعمد الكذب»[٢]. وقال الإسماعيلي: «لا أتهمه في قصد الكذب، ولٰكنه خبيث التدليس، ومصحف أيضاً أو قال كثير التصحيف»[٣].

وكذبه إبراهيم الأصبهاني[٤]. وتعقبه الذهبي بقوله: «بل هو صدوق، من بحور الحديث»[٥].

وعدَّه الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من الموصوفين بالتدليس ممن يقبل حديثهم إذا صرحوا بالسماع، وقال: «مشهور بالتدليس، مع الصدق والأمانة»[٦].

فالذي يظهر من حاله تحسين روايته وقبولها ما لم يدلس، وفي هٰذا الإسناد صرح بالسماع، ولم يتفرد بل تابعه الحسن بن سفيان، وهو إمام ثقة.

وعلىٰ ما تقدم فالإسناد ضعيف؛ لتدليس عثمان الطرائفي وللكلام عليه.

الراجح من الخلاف:

الذي يظهر أن رواية الرفع أرجح من رواية الوقف؛ لتفرد عثمان الطرائفي في روايته الحديث علىٰ هٰذا الوجه، وتفرده لا يحتمل؛ للكلام الوارد فيه، ولم يتابعه أحد، بل خالف أقرانه الذين رروه مرفوعاً، وهم: الوليد بن مسلم، وبكر بن خنيس، وإبراهيم بن عبدالله بن العلاء، وأبو حفص التنيسي.

وقال الدارقطني: «ورفعه صحيح».

❖❖ ❖❖ ❖❖

(١) المصدر السابق.
(٢) الكامل ٦: ٣٠٠.
(٣) تاريخ بغداد ٣: ٢١٣.
(٤) الكامل لابن عدي ٦: ٣٠٠.
(٥) ميزان الاعتدال ٤: ٢٧.
(٦) تعريف أهل التقديس ص ١٥٠.

(٢٦) حديث عبدالله بن مسعود ﷺ: «**عجب ربنا ﷻ من رجلين: رجل ثار عن وطائه ولحافه من بين أهله وحبه إلىٰ صلاته، فيقول ربنا: أيا ملائكتي، انظروا إلىٰ عبدي ثار من فراشه ووطائه، ومن بين حبه وأهله إلىٰ صلاته؛ رغبةً فيما عندي، وشفقةً مما عندي. ورجلٌ غزا في سبيل الله ﷻ، فانهزموا فعلم ما عليه من الفرار، وما له في الرجوع، فرجع حتىٰ أهريق دمه؛ رغبةً فيما عندي، وشفقةً مما عندي فيقول الله ﷻ لملائكته: انظروا إلىٰ عبدي رجع رغبةً فيما عندي، ورهبةً مما عندي حتىٰ أهريق دمه**».

رواه عطاء بن السائب، وأبو إسحاق السبيعي، وهٰذا ملخص الطريقين:

الطريق الأول: رواه عطاء بن السائب، عن مرة بن شراحيل، عن ابن مسعود ﷺ.

واختلفوا علىٰ عطاء:

فرواه حماد بن سلمة، و زائدة بن قدامة، عن عطاء به **مرفوعاً**.

ورواه حماد بن زيد، وخالد الواسطي، عن عطاء به **موقوفاً**.

الطريق الثاني: رواه أبو إسحاق السبيعي، عن أبي عبيدة وأبي الكنود، عن ابن مسعود ﷺ.

واختلفوا علىٰ أبي إسحاق:

فرواه قيس بن الربيع، عن أبي إسحاق به **مرفوعاً**.

ورواه معمر، وإسرائيل، وشريك، عن أبي إسحاق به **موقوفاً**.

أولاً: رواية عطاء بن السائب:

طرق الرفع:

١. رواية حماد بن سلمة:

أخرجها الحسن بن موسىٰ الأشيب[١] ـ ومن طريقه الطبراني[٢]، وأبو نعيم[٣] ـ. وأخرجها أبو يعلىٰ[٤] ـ وابن حبان من طريقه[١] ـ. والبيهقي[٢]، من طريق أبي الحسن علي بن محمد المقرئ، أنبأ الحسن

---

(١) في جزء له (٢)، **والحسن بن موسىٰ الأشيب**، أبو علي البغدادي، قاضي الموصل وغيرها، ثقة، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (١٢٨٨).

تنبيه: في المطبوع من «المعجم الكبير» للطبراني: «الحسين بن موسىٰ»، والصواب «الحسن» كما في التقريب.

(٢) المعجم الكبير (١٠٣٨٣).

(٣) حلية الأولياء ٤: ١٦٧.

(٤) مسند أبي يعلىٰ (٥٢٧٢، ٥٣٦٢).

بن محمد بن إسحاق، ثنا يوسف بن يعقوب[٣]. ثلاثتهم (الأشيب، أبو يعلىٰ، ويوسف بن يعقوب)، عن عبدالواحد بن غياث[٤]، عن حماد به بنحوه.

وأخرجها أحمد[٥]، وابن أبي شيبة[٦]، وأبو يعلىٰ[٧]، قال: حدثنا أبو خيثمة[٨]. ثلاثتهم عن عفان بن مسلم[٩]، عن حماد به مثله.

وأخرجها الدارمي[١٠]، وأبو داود[١١]، والحاكم[١٢]، من طريق موسىٰ بن إسماعيل[١٣]، مختصراً بلفظ: «**عجب ربنا من رجلين: رجل قام عن وطائه ولحافه من بين حبه وأهله إلىٰ صلاته، ورجل غزا في سبيل الله فانهزم، فعلم ما عليه في الفرار وما له في الرجوع، فرجع حتىٰ أهريق دمه**».

وأخرجها أحمد[١٤]، وابن خزيمة[١٥]، من طريق روح بن عبادة[١٦].

وأخرجها أبو يعلىٰ[١٧]، قال: حدثنا إبراهيم بن الحجاج[١٨].

---

(١) صحيح ابن حبان (٢٥٥٧).

(٢) السنن الكبرىٰ (١٨٣٠٥)، الأسماء والصفات (٩٨٤).

(٣) **انظر** ترجمة شيوخ البيهقي في الحديث (٣).

(٤) **عبدالواحد بن غياث البصري**، أبو بحر الصيرفي، صدوق، أخرج له أبو داود. تقريب التهذيب (٤٢٤٧).

(٥) مسند أحمد (٣٩٤٩).

(٦) مسند ابن أبي شيبة (٣٨٥)، مصنف ابن أبي شيبة (١٩٤٠٢).

(٧) مسند أبي يعلىٰ (٥٣٦١).

(٨) هو زهير بن حرب، تقدم في الحديث (١٠).

(٩) **عفان بن مسلم الباهلي**، أبو عثمان الصفار البصري، ثقة ثبت، قال ابن المديني: كان إذا شك في حرف من الحديث تركه، وربما وهم. وقال ابن معين أنكرناه في صفر سنة تسع عشرة ومات بعدها بيسير، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٤٦٢٥)

(١٠) نقض الدارمي علىٰ المريسي ٢: ٨٧٩.

(١١) سنن أبي داود (٢٥٣٦).

(١٢) المستدرك علىٰ الصحيحين (٢٥٨٧).

(١٣) ثقة ثبت، تقدم في الحديث (٣).

(١٤) مسند أحمد (٣٩٤٩).

(١٥) التوحيد (٦٠٥).

(١٦) **روح بن عبادة القيسي**، أبو محمد البصري، ثقة فاضل، له تصانيف، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (١٩٦٢).

(١٧) مسند أبي يعلىٰ(٥٣٦٢).

(١٨) **إبراهيم بن الحجاج** بن زيد السامي الناجي، أبو إسحاق البصري، ذكره ابن حبان في «الثقات». وقال الدارقطني: «ثقة». وقال الحافظ ابن حجر: «ثقة، يهم قليلاً». **انظر**: ثقات ابن حبان ٨: ٧٨، سؤالات السلمي للدارقطني (٣٩، ٤٠)، تقريب التهذيب لابن حجر (١٦٢).

وأخرجها ابن حبان[١]، والبغوي[٢]، من طريق حميد بن زنجويه[٣]، حدثنا روح بن أسلم[٤]، مثله.

وأبو نعيم من طريق أبي ربيعة زيد بن عوف[٥].

وأخرجها الشاشي[٦]، قال: حدثنا عيسىٰ العسقلاني[٧]، حدثنا محمد بن كثير الرملي، عن حماد به مثله، والرملي لم أعثر علىٰ من ترجم له.

جميعاً (عبدالواحد، عفان، موسىٰ، روح بن عبادة، إبراهيم بن الحجاج، روح بن أسلم، أبو ربيعة، الرملي)، عن حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب، عن مرة الهمداني[٨]، عن ابن مسعود ﷺ **مرفوعاً**.

قال أبو نعيم: «هٰذا حديث غريب، تفرد به عطاء عن مرة، وعنه حماد بن سلمة»، ولم يتفرد عطاء عن مرة، بل تابعه أبو إسحاق السبيعي كما في الطريق الثاني من هٰذا الحديث، وكذلك تابع حماداً زائدةُ بن قدامة كما في الرواية الثانية في هٰذا الطريق.

وقال الحاكم: «هٰذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

وقال الهيثمي: «وإسناده حسن»[٩].

---

(١) صحيح ابن حبان (٢٥٥٨)

(٢) شرح السنة (٩٣٠).

(٣) هو **حميد بن مخلد** بن قتيبة بن عبدالله الأزدي، أبو أحمد بن زنجويه، وهو لقب أبيه، ثقة ثبت، له تصانيف، أخرج له أبو داود والنسائي. تقريب التهذيب لابن حجر (١٥٥٨)

(٤) **روح بن أسلم الباهلي**، أبو حاتم البصري، ضعيف، أخرج له الترمذي. تقريب التهذيب لابن حجر (١٩٦٠)

(٥) **زيد بن عوف القُطَعي**، أبو ربيعة البصري، لقبه «فهد»، تركه الفلاس، ومسلم، والذهبي، وابن حجر.
وقال ابن معين: «ليس لي به علم، لا أعرفه، ولم أكتب عنه». وتكلم فيه ابن المديني. وقال البخاري: «تركوه». واتَّهمه أبو زرعة بسرقة الحديث. وقال أبو حاتم: «تعرف وتنكر» وحرك يده. وذكره ابن حبان في «المجروحين»، وقال: «كان ممن اختلط بأخرة، فما حدث قبل اختلاطه فمستقيم الحديث، وما حدث بعد التخليط ففيه المناكير، يجب التنكب عما انفرد به من الاخبار»، وكذا ذكره الدارقطني في «الضعفاء».
انظر: التاريخ الكبير للبخاري ٣: ٤٠٤، التاريخ الصغير للبخاري ٢: ٣١٥، تاريخ ابن معين للدارمي (٩٦٥)، كتاب المجروحين لابن حبان ١: ٣٤٨، الضعفاء والمتروكون للدارقطني (٢٣٣، ٤٣٦)، المغني في الضعفاء للذهبي (٢٢٨١)، لسان الميزان لابن حجر ٣: ٥٥٩.

(٦) مسند الشاشي(٨٧٦).

(٧) **عيسىٰ بن أحمد العسقلاني** البلخي، قال أبو حاتم: «صدوق». وقال النسائي: «ثقة». قال ابن حجر: «ثقة يغرب».

(٨) **مرة بن شراحيل الهَمْداني**، أبو إسماعيل الكوفي، ثقة عابد، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٦٥٦٢).

(٩) مجمع الزوائد ٢: ٢٥٥.

مدار هٰذا الطريق علىٰ **حماد بن سلمة**، وهو ثقة إلا أنه يغلط وله أوهام، وتغير حفظه لما كبر.

قال البيهقي: «أحد أئمة المسلمين، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، فلذا تركه البخاري، وأما مسلم فاجتهد وأخرج من حديثه عن ثابت ما سمع منه قبل تغيره، وما سوىٰ حديثه عن ثابت لا يبلغ اثني عشر حديثاً أخرجها في الشواهد»[١].

وقال عنه الذهبي: «الإمام، أحد الأعلام.. هو ثقة، صدوق يغلط»[٢]. وقال الحافظ ابن حجر: «ثقة عابد.. وتغير حفظه بأخرة»[٣].

وقد اختُلفَ في سماع حماد من عطاء، هل كان قبل اختلاط عطاء أم بعده علىٰ ثلاثة أقوال[٤]:

القول الأول: أنه سمع من عطاء قبل الاختلاط، وذهب إلىٰ هٰذا القول ابنُ معين، وأبو داود، ويعقوب الفسوي، وحمزة الكناني، وابن الجارود، وابن عبدالبر، وعبدالحق الإشبيلي، وابن حجر في قول له[٥].

القول الثاني: أنه سمع منه بعد الاختلاط، وإلىٰ هٰذا ذهب ابن القطان الفاسي، فقال: «وحماد بن سلمة إنما سمع من عطاء بعد اختلاطه، وإنما يقبل من حديث عطاء ما كان قبل أن يختلط»[٦].

القول الثالث: أنه سمع منه قبل وبعد الاختلاط، وإلىٰ هٰذا ذهب الدارقطني، وأيـَّده الحافظ ابن حجر، والألباني[٧].

والذي يظهر أنه سمع من عطاء مرتين: مرة قبل الاختلاط، والثانية بعد الاختلاط، وذلك أن عطاء دخل البصرة مرتين، وفي المرة الثانية وقع من عطاء الاختلاط، كما ذكر ذلك الدارقطني[٨].

وعلىٰ هٰذا؛ فلا يمكن أن يتميز ما سمعه منه قبل الاختلاط أو بعده إلا بالنص علىٰ ذلك، أو

---

(١) تهذيب التهذيب لابن حجر ١: ٤٨٢.

(٢) الكاشف (١٢١٩).

(٣) تقريب التهذيب (١٤٩٩).

(٤) ولزيادة الفائدة **انظر**: مرويات عطاء بن السائب وأثر اختلاطه في قبولها وردها لعبدالرحمن الحازمي ص١١٥.

(٥) **انظر**: تاريخ ابن معين للدوري ٣: ٣٠٩، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص٨٨٢، المعرفة والتاريخ للفسوي ٣: ١٧٥، التمهيد لابن عبدالبر ١: ١٠٩، الأحكام الكبرىٰ لعبدالحق الإشبيلي٢: ٢٢٣، التقييد والإيضاح للعراقي ص٤٢٣، تهذيب التهذيب لابن حجر ٣: ١٠٥، التلخيص الحبير ١: ١٤٢، الكواكب النيرات لابن الكيال ص ٣٢٧.

(٦) بيان الوهم والإيهام ٣: ٢٧٢.

(٧) **انظر**: سؤلات السلمي للدارقطني (٤٦٢)، تهذيب التهذيب لابن حجر ٣: ١٠٥، هدي الساري له ص٤٢٥، ضعيف سنن أبي داود للألباني ١: ١٠٥.

(٨) سؤالات السلمي للدارقطني (٤٦٢)، **وانظر**: الكواكب النيرات لابن الكيال ص ٣٢٦.

وجود متابعة صحيحة تؤيد روايته، أو بالقرائن الدالة علىٰ أنه سمع هٰذا الحديث من عطاء قبل اختلاطه. وقد أخرج له البخاري تعليقاً وباقي الستة.

ومجموع هٰذه الأسانيد صحيحة إلىٰ حماد بن سلمة.

٢. رواية زائدة بن قدامة:

أخرجها الخطيب البغدادي[١]، قال: أخبرنا أبو الحسن محمد بن عبدالواحد[٢]، والحسن بن علي الجوهري[٣]، وعلي بن المحسن التنوخي[٤]، قالوا: أخبرنا أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي النحوي[٥]، حدثنا علي بن الحسين بن معدان، حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي[٦]، أخبرنا الحسين بن علي الجعفي[٧]، حدثنا زائدة بن قدامة[٨] به بنحو منه في لفظه.

وهٰذا الإسناد فيه أبو الحسن **علي بن الحسين بن معدان** الفسوي، ولم أعثر علىٰ من تكلم فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقد قال الذهبي: «ما علمتُ فيه ضعفاً بعدُ»[٩]، ويحتمل في كلامه أنه مشىٰ فيه علىٰ أصل التوثيق والسلامة من الجرح والطعن، أو أنه يعرفه ولم يجد سبباً يضعفه لأجله.

ولعله إلىٰ جهالة الحال أقرب، فلم أعثر علىٰ من وثَّقه مِنْ أهل العلم، وقد روىٰ عنه: الحسن بن أحمد الفارسي، وأبو بكر محمد بن أحمد الأصبهاني، ومحمد بن القاسم بن بشر.

طرق الوقف:

١. رواية حماد بن زيد:

أخرجها الطبراني[١٠]: حدثنا علي بن عبدالعزيز[١١]، ثنا عارم أبو النعمان، ثنا حماد بن زيد، به بسياق

---

(١) موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب ٢: ٤١٣.

(٢) **محمد بن عبدالواحد بن جعفر**، أبو الحسن، المعروف بابن زوج الحرة، قال الخطيب: «كتبنا عنه وكان صدوقاً». تاريخ بغداد ٢: ٣٦١.

(٣) **الحسن بن علي الجوهري**، أبو محمد، قال الخطيب: «كتبنا عنه، وكان ثقةً أميناً كثيرَ السماع». تاريخ بغداد ٧: ٣٩٣.

(٤) **علي بن المحسن التنوخي**، أبو القاسم، قال الخطيب: «كان صدوقاً في الحديث». تاريخ بغداد ١٢: ١١٥.

(٥) **الحسن بن أحمد الفارسي الفسوي** النحوي، صاحب التصانيف، اتهم بالاعتزال، ولكنه صدوق كما قاله الحافظ ابن حجر في لسان الميزان ٣: ٢٧. **وانظر** ترجمته في تاريخ بغداد ٧: ٢٧٥، وتاريخ الإسلام للذهبي ٨: ٤٣٨ـ٤٣٩.

(٦) ثقة حافظ مجتهد، تقدم في الحديث (٣).

(٧) **الحسين بن علي الجعفي** الكوفي المقرىٔ، ثقة عابد، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (١٣٣٥).

(٨) **زائدة بن قدامة الثقفي**، أبو الصلت الكوفي، ثقة ثبت، صاحب سنة، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (١٩٨٢).

(٩) سير أعلام النبلاء ١٤: ٥٢٠، وترجم له في تاريخ الإسلام ٧: ٣٥٦.

(١٠) المعجم الكبير (٨٥٣٢).

(١١) **علي بن عبدالعزيز بن المرزبان**، أبو الحسن البغوي، قال ابن أبي حاتم: «وكان صدوقاً». وقال الدارقطني: «ثقة =

آخر مع زيادة في أوله، وفيه: «**ألا إن الله ﷻ يضحك إلىٰ رجلين: رجل قام في ليلة باردة من فراشه ولحافه ودثاره، فتوضأ ثم قام إلىٰ صلاة، فيقول الله ﷻ لملائكته: ما حمل عبدي هٰذا علىٰ ما صنع؟ فيقولون: ربنا رجاءَ ما عندك، وشفقةً مما عندك. فيقول: فإني قد أعطيتُه ما رجا، وأَمَّنتُه مما خاف. ورجل كان في فئة، فعلم ما له في الفرار، وعلم ما له عند الله، فقاتل حتىٰ قُتل، فيقول للملائكة: ما حمل عبدي هٰذا علىٰ ما صنع؟ فيقولون: ربنا رجاءَ ما عندك، وشفقةً مما عندك. فيقول: فإني أشهدكم أني قد أعطيتُه ما رجا، وأَمَّنتُه مما خاف**» أو كلمة شبيهة بها.

وهٰذا الإسناد فيه محمد بن الفضل السدوسي، عارم أبو النعمان البصري، وهو ثقة ثبت، تغير آخر عمره[١].

وقد أسرف ابن حبان في القول باختلاطه، فقال: «اختلط في آخر عمره، وتغير حتىٰ كان لا يدري ما يحدِّث به، فوقع في المناكير الكثيرة في روايته»[٢].

وأما الدارقطني فقال: «ثقة، وتغير بأَخَرةٍ، وما ظهر عنه بعد اختلاطه حديثٌ منكر»[٣].

وتعقب الذهبيُ كلامَ ابنِ حبان ـ بعد أن نقل كلام الدارقطني السابق ـ بقوله: «فأين هٰذا القول من قول ابن حبان الخسّاف المتهور في عارم..، ولم يقدرْ ابن حبان أن يسوق له حديثاً منكراً، فأين ما زعم؟»[٤]، وعلىٰ هٰذا يحمل حديثه علىٰ السلامة من الاختلاط؛ لأنه لم يؤثر في مروياته، فلم تظهر له رواية منكرة كما نص الدارقطني والذهبي.

وهٰذا الإسناد فيه ابن المرزبان وحديثه حسن، وحسن الهيثمي الحديث[٥]، وصححه الألباني[٦].

٢. رواية خالد بن عبدالله الواسطي:

أخرجها ابن أبي الدنيا[٧]، قال: حدثنا خلف بن هشام[٨]، حدثنا خالد بن عبدالله، به بلفظ: «**يعجب الله من خصلتين يعملهما العباد: رجلٌ قام من الليل فتوضأ فأحسن الوضوء، ثم قام إلىٰ**

مأمون». وقال الذهبي: «كان حسن الحديث». الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦: ١٩٦، سؤالات السهمي للدارقطني (٣٨٩).

(١) تقريب التهذيب لابن حجر (٦٢٢٦).

(٢) المجروحين ٢: ٣١١.

(٣) سؤالات السلمي (٣٩٠).

(٤) ميزان الاعتدال ٤: ٨.

(٥) مجمع الزوائد ٢: ٣٠٢.

(٦) سلسلة الأحاديث الصحيحة ٨: ٣٥.

(٧) التهجد وقيام الليل (٢٤٩).

(٨) **خلف بن هشام البزار** المقرىء البغدادي، ثقة، له اختيار في القراءات. تقريب التهذيب لابن حجر (١٧٣٧).

الصلاة، قال: فيقول الله: انظروا إلىٰ عبدي هٰذا، قام من بين أهل داره؛ رغبةً فيما عندي، وشفقةً مما عندي. ورجل يلقىٰ العدو في الزحف، ففَرَّ أصحابه وأقام، فيقول الله: انظروا إلىٰ عبدي، فرَّ أصحابه وأقام؛ رغبةً فيما عندي، وشفقةً مما عندي».

فيه خالد بن عبدالله الواسطي، وهو ثقة، إلا أنه سمع من عطاء بعد اختلاطه[١]، ولٰكن تابعه حماد ابن زيد كما تقدم.

الراجح من الخلاف في رواية عطاء:

بعد النظر في رواية عطاء تبين أن الراجح هو طريق الوقف، لأمور:

أولاً: عند الموازنة بين حماد بن سلمة وحماد بن زيد في الضبط؛ تترجح كفة حماد بن زيد؛ وهٰذا لقوة ضبطه وحفظه، وفي هٰذا يقول ابن معين: «ليس أحدٌ أثبت من حماد بن زيد»[٢]، وقال الذهبي عن ابن سلمة: «له أوهام، وحماد بن زيد أثبت منه»[٣]. وقال أيضاً: «وله أوهام في سعة ما روىٰ.. وليس هو في الإتقان كحماد بن زيد»، وقال: «فالاحتياط أن لا يحتج به فيما خالف الثقات»[٤]، وعلىٰ هٰذا تترجح رواية حماد بن زيد علىٰ ابن سلمة.

ثانياً: رواية حماد بن زيد عن عطاء قبل الاختلاط، وأما رواية حماد بن سلمة عن عطاء فمختلف فيها، فتقدم رواية ابن زيد؛ لأنها قبل الاختلاط قطعاً.

ثالثاً: متابعة خالد بن عبدالله تؤكد وهم حماد بن سلمة في رواية الرفع، وذلك أن خالداً سمع من عطاء بعد اختلاطه، وهو ثقة ثبت، فتبين من هٰذا أن حماداً قد وهم في رفعه.

رابعاً: رواية زائدة بن قدامة فيها رجلٌ مجهولٌ، ولا يعتمد علىٰ رواية المجهول، ولو صحت الرواية لكانت سبباً قوياً لترجيح طريق الرفع، فزائدة ممن سمع من عطاء قبل الاختلاط.

وعلىٰ هٰذا فالحديث حسن موقوفاً، إلا أن له حكم الرفع؛ لأنه إخبار عن المغيبات، وهٰذا مما لا مجال للاجتهاد فيه.

وقد رجح الدارقطني رواية الوقف[٥].

---

(١) **انظر**: تقريب التهذيب لابن حجر (١٦٤٧)، الكواكب النيرات لابن الكيال ص٣٣٠.
(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي ٧: ٤٥٨.
(٣) من تكلم فيه وهو موثق للذهبي (٩٣).
(٤) سير أعلام النبلاء ٧: ٤٥٢.
(٥) العلل ٥: ٢٦٧

ثانياً: رواية أبي إسحاق السبيعي:

طريق الرفع:

رواية قيس بن الربيع:

ذكرها الدارقطني[١] ولم أجد من أخرجها مسندة. وتفرد عن قيس: يحيىٰ الحماني، كما ذكر ذلك الدارقطني.

وقيس بن الربيع هو أبو محمد الأسدي الكوفي، صدوق تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه، فحدث به، أخرج له أبو داود والترمذي وابن ماجه[٢].

وأما الحِمَّاني؛ فهو يحيىٰ بن عبدالحميد بن عبدالرحمن، أبو زكريا الكوفي[٣]، وقد تكلم فيه أحمد[٤]، وقال ابن المديني: «ثلاثة يحدثون بما لا يحفظون»، وذكره منهم[٥]. وقال الدارمي: «فيه غفلة، لم يقدر أن يصون نفسه كما يفعل أصحاب الحديث»[٦]. وقال البخاري: «كان أحمد وعلي يتكلمان فيه»[٧]. وقال أيضاً: «يتكلمون فيه، رماه أحمد وابن نمير»[٨]. وقال النسائي: «ضعيف»[٩].

وأما ابن معين فقال: «ثقة»[١٠]. وقال أيضاً: «صدوق مشهور.. ما يقال فيه إلا من حسد»[١١].

وتعقب الذهبي ذلك بقوله: «الجرح مقدم، وأحمد والدارمي بريئان من الحسد»[١٢]. وقال: «قد تواتر توثيقه عن يحيىٰ بن معين، كما تواتر تجريحه عن الإمام أحمد»[١٣].

---

(١) العلل ٥: ٢٦٧.
(٢) تقريب التهذيب لابن حجر (٥٥٧٣).
(٣) **انظر**: تهذيب الكمال للمزي ٣١: ٤١٩.
(٤) تاريخ بغداد ١٤: ١٧٠.
(٥) المصدر السابق.
(٦) تاريخ الدارمي (٨٩٩).
(٧) التاريخ الصغير ٢: ٣٥٧.
(٨) التاريخ الكبير ٨: ٢٩١.
(٩) كتاب الضعفاء والمتروكين (٦٥٦).
(١٠) تاريخ الدوري (١٢٧٣).
(١١) تاريخ الدارمي (٨٩٩).
(١٢) سير أعلام النبلاء ١٠: ٥٣٥.
(١٣) المصدر السابق ١٠: ٥٣٧.

وقال ابن حجر: «حافظ، إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث»[١].

ولعل سبب تضعيفهم لروايته هو سرقته لحديث الشيوخ كما قاله الحافظ ابن حجر، وعلىٰ هٰذا ترد روايته للطعن في عدالته، وهو أحد ركني التوثيق.

وهٰذه الرواية معلولة بالتفرد وعدم المتابع، كما أشار إلىٰ ذلك الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ، إضافةً إلىٰ كونها معلقة غير مسندة.

تنبيه: أشار الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ إلىٰ أن الإمام مسلماً قد أخرج له في صحيحه، ورمز لذلك بحرف (م)، ولم أجد له رواية عند مسلم، ولا في أي من الكتب الستة.

طرق الوقف:

١. رواية معمر بن راشد:

أخرجها عبدالرزاق[٢]، عن معمر، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «**رجلان يضحك الله إليهما: رجلٌ تحته فرسٌ مِنْ أمثلِ خيل أصحابه، فلقوا العدو فانهزموا، وثبت إلىٰ أن قُتل شهيداً، فذلك يضحك الله منه، فيقول: انظروا إلىٰ عبدي لا يراه أحد غيري**».

وأخرجها الطبراني[٣] وأبو نعيم[٤]، من طريق عبدالرزاق أيضاً عن معمر به مع زيادة: «**ورجل قام من الليل لا يعلم به أحد، فأسبغ الوضوء، وصلىٰ علىٰ محمد** ﷺ**، وحمد الله، واستفتح القراءة، فيضحك الله إليه، يقول: انظروا إلىٰ عبدي لا يراه أحد غيري**».

وهٰذا الإسناد صحيح، إلا أن أبا إسحاق السبيعي لم يصرح بالسماع من أبي عبيدة، وهو مدلس من المرتبة الثالثة الذين لا يحتج بحديثهم إلا بعد التصريح بالسماع[٥].

٢. رواية إسرائيل بن يونس:

أخرجها الآجري[٦]، من طريق أبي بكر جعفر بن محمد الفريابي[٧]، قال: حدثنا أبو كريب محمد بن

---

(١) تقريب التهذيب لابن حجر (٧٥٩١).

(٢) المصنف (٢٠٢٨١)

(٣) المعجم الكبير (٨٧٩٨).

(٤) حلية الأولياء ٤: ٢٠٥.

(٥) تقدم في الحديث (٧).

(٦) فضل قيام الليل (٩).

(٧) **جعفر بن محمد المستفاض**، أبو بكر الفريابي، قاضي الدينور. قال الخطيب البغدادي: «أحد أوعية العلم، ومن أهل المعرفة والفهم.. وكان ثقة أميناً حجةً». تاريخ بغداد ٧: ١٩٩.

العلاء الهمداني، قال: حدثنا يحيىٰ بن آدم، قال: حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة[١] وأبي الْكنود، عن عبدالله بن مسعود ﷺ قوله، ولفظه: «**يضحك الله ﷻ إلىٰ رجلين: رجل قام في جوف الليل وأهله نياماً، فتطهر ثم قام يصلي، فيضحك الله إليه، ورجل لقي العدو، فانهزم أصحابه، وثبت حتىٰ رزقه الله ﷻ الشهادة**».

فيه أبو الْكنود، وهو عبدالله بن عامر الأزدي الكوفي، وقد ذكره ابن حبان في الثقات[٢]. وقال الذهبي: «ثقة»[٣]. وقال ابن حجر: «مقبول»[٤].

وقد تابعه أبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود وهو ثقة، ولٰكنه لم يسمع من أبيه، إلا أن روايته عنه لها حكم الاتصال كما تقدم في الحديث (٣).

٣. رواية شريك بن عبدالله:

أخرجها النسائي[٥] ـ ومن طريقه ابن السني[٦] ـ: أخبرني علي بن محمد[٧]، قال حدثنا خلف ـ يعني ابن تميم[٨] ـ قال: حدثنا أبو الأحوص[٩]، قال: أخبرنا شريك، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن ابن مسعود ﷺ، بلفظ: «**يضحك الله إلىٰ رجلين: رجل لقي العدو وهو علىٰ فرس مِنْ أمثل خيل أصحابه، فانهزموا وثبت، فإن قتل استشهد، وإن بقي فذلك الذي يضحك الله إليه. ورجل قام في جوف الليل، لا يعلم به أحد، فتوضأ فأسبغ الوضوء، ثم حمد الله ومجده، وصلىٰ علىٰ النبي ﷺ واستفتح القرآن فذلك الذي يضحك الله إليه يقول انظروا إلىٰ عبدي قائماً لا يراه أحد غيري**».

الراجح من الخلاف في رواية أبي إسحاق:

وبعد هٰذا الطريق تبين أن رواية الوقف أرجح، وذلك لأمور:

أولاً: أن أكثر الرواة عن أبي إسحاق رووه بالوقف، وهم: معمر، وإسرائيل، وشريك، بينما تفرد قيس بن الربيع عن أبي إسحاق.

---

(١) ثقة، تقدم في الحديث (٣).

(٢) ٥: ٤٤.

(٣) الكاشف (٦٨٠١).

(٤) تقريب التهذيب (٨٣٢٨).

(٥) سنن النسائي الكبرىٰ (١٠٦٣٧).

(٦) عمل اليوم والليلة (٧٦٣).

(٧) **علي بن محمد المصيصي** القاضي، ثقة، أخرج له النسائي. تقريب التهذيب لابن حجر (٤٧٩٥).

(٨) **خلف بن تميم** بن أبي عتاب، أبو عبدالرحمن الكوفي، نزيل المصيصة، صدوق عابد. تقريب التهذيب (١٧٢٧).

(٩) اسمه سلام بن سليم، وقد تقدم في الحديث رقم (٢)

ثانياً: ضعف رواية الرفع، والكلام في يحيىٰ الحماني مع تفرده عن قيس.

ثالثاً: متابعة عطاء بن السائب في الوقف ـ علىٰ الراجح ـ تؤيد رواية أبي إسحاق الموقوفة أيضاً.

❖❖ ❖❖ ❖❖

(٢٧) حديث أبي أمامة ﷺ: «**ثلاثة كلهم ضامن علىٰ الله ﷻ: رجل خرج غازياً في سبيل الله، فهو ضامن علىٰ الله حتىٰ يتوفاه فيدخله الجنة أو يرده بما نال من أجر وغنيمة، ورجل راح إلىٰ المسجد، فهو ضامن علىٰ الله حتىٰ يتوفاه فيدخله الجنة أو يرده بما نال من أجر وغنيمة، ورجل دخل بيته بسلام، فهو ضامن علىٰ الله ﷻ**».

رواه الأوزاعي، عن سليمان بن حبيب، عن أبي أمامة ﷺ.

واختلفوا علىٰ الأوزاعي:

فرواه هِقْلُ بن زياد، وإسماعيل بن عبدالله، وعمر بن عبدالواحد، وعمرو بن هاشم البيروتي، عن الأوزاعي به **مرفوعاً**.

ورواه الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي به **موقوفاً**.

ورواه عثمان بن أبي عاتكة وكلثوم بن زياد، عن سليمان بن حبيب، به **مرفوعاً**.

طرق الرفع:

١. رواية هِقْل بن زياد، عن الأوزاعي:

أخرجها ابن أبي عاصم[١]: حدثنا هشام بن عمار[٢]، عن هقل[٣]، عن الأوزاعي[٤]، عن سليمان بن حبيب[٥]، عن أبي أمامة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**ثلاثة كلهم ضامن علىٰ الله ﷻ: رجل خرج غازياً في سبيل الله، فهو ضامن علىٰ الله حتىٰ يتوفاه فيدخله الجنة أو يرده بما نال من أجر وغنيمة، ورجل راح الىٰ المسجد فهو ضامن علىٰ الله حتىٰ يتوفاه فيدخله الجنة أو يرده بما نال من أجر وغنيمة، ورجل دخل بيته بسلام فهو ضامن علىٰ الله ﷻ**».

فيه هشام بن عمار، وقد وثقه ابن معين والعجلي[٦]، وقال النسائي: «لا بأس به»[٧]. وتُكُلِّم فيه من

---

(١) الجهاد (٥١).

(٢) **هشام بن عمار السلمي** الدمشقي الخطيب، صدوق، مقرئ، كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٧٣٠٣).

(٣) **هِقْل بن زياد السكسكي** الدمشقي، نزيل بيروت، قيل: هقل لقب، واسمه محمد أو عبدالله، وكان كاتب الأوزاعي، ثقة. تقريب التهذيب لابن حجر (٧٣١٤).

(٤) **عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي**، أبو عمرو، الفقيه، ثقة جليل، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٣٩٦٧).

(٥) **سليمان بن حبيب المحاربي**، أبو أيوب الداراني، القاضي بدمشق، ثقة أخرج له البخاري وأبو داود وابن ماجه. تقريب التهذيب لابن حجر (٢٥٤٤).

(٦) سؤالات ابن الجنيد لابن معين (٥٥٥)، ثقات العجلي ٢: ٣٣٣.

(٧) تسمية شيوخ النسائي (١١٣).

جهة اختلاطه وتلقينه، فقال أبو حاتم: «هشام بن عمار لما كبر تغير، وكلما دُفع إليه قرأه، وكلما لُقِّن تلقن، وكان قديماً أصح، كان يقرأ من كتابه». وقال: «صدوق»[١].

والذي يظهر أنه حسن الحديث فيما حدث به قبل اختلاطه.

وهقل بن زياد من أوثق الناس في روايته عن الأوزاعي، كما نصَّ علىٰ ذلك أحمد وابن معين وغيرهما[٢].

٢. رواية إسماعيل بن عبدالله، عن الأوزاعي:

أخرجها أبو داود[٣]: حدثنا عبدالسلام بن عتيق[٤].

وأخرجها الطبراني[٥]: حدثنا أبو زرعة الدمشقي[٦].

والحاكم[٧] ـ ومن طريقه البيهقي[٨] ـ: أخبرني أبو بكر محمد بن إبراهيم البزاز ببغداد، ثنا سماك ابن عبدالصمد[٩].

ثلاثتهم (عبدالسلام، أبو زرعة، سماك) عن أبي مسهر الغساني[١٠]، عن إسماعيل بن عبدالله بن سماعة[١١]، حدثنا الأوزاعي به بلفظه.

قال الحاكم: «صحيح الإسناد و لم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا؛ إلا أن شيخ الحاكم محمد بن إبراهيم البزاز لم أعثر له علىٰ ترجمة، ولٰكنه توبع.

٣. رواية عمر بن عبدالواحد، عن الأوزاعي:

---

(١) الجرح والتعديل ٩: ٦٦ ـ ٦٧.

(٢) **انظر**: تهذيب الكمال للمزي ٣٠: ٢٩٢ ـ ٢٩٣.

(٣) سنن أبي داود (٢٤٩٦).

(٤) **عبدالسلام بن عتيق العنسي** الدمشقي، أبو هشام، صدوق. تقريب التهذيب لابن حجر (٤٠٧٤)

(٥) المعجم الكبير (٧٤٩٢).

(٦) **عبدالرحمن بن عمرو**، أبو زرعة النصري الدمشقي، ثقة حافظ مصنف، أخرج له أبو داود. تقريب التهذيب (٣٩٦٥).

(٧) المستدرك (٢٤٥٥).

(٨) السنن الكبرىٰ (١٨٥٣٨).

(٩) **سماك بن عبدالصمد**، أبو القاسم الأنصاري. قال الخطيب: «وما علمت من حاله إلا خيراً». تاريخ بغداد ٩: ٢١٦.

(١٠) **عبدالأعلىٰ بن مسهر الغساني**، أبو مسهر الدمشقي، ثقة فاضل، أخرج له الستة. التقريب لابن حجر (٣٧٣٨).

(١١) **إسماعيل بن عبدالله القرشي** العدوي، أبو عبدالله الدمشقي الرملي، مولىٰ آل عمر بن الخطاب، ثقة، أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي. تقريب التهذيب لابن حجر (٤٥٨).

أخرجها ابن السني[١]: أخبرنا أحمد بن عمير بن جوصا[٢]، أخبرنا أبو عامر موسىٰ بن عامر بن عمارة[٣]، عن عمر بن عبدالواحد[٤]، عن الأوزاعي، به بلفظه. وإسناده حسن.

٤. رواية عمرو بن هاشم، عن الأوزاعي:

أخرجها الروياني[٥]: حدثنا عبدالمجيد بن إبراهيم الدمياطي[٦].

والطبراني[٧] ـ ومن طريقه ابن عساكر[٨] ـ: حدثنا بكر بن سهل[٩].

كلاهما (عبدالمجيد، بكر)، عن عمرو بن هاشم[١٠]، عن الأوزاعي، به بنحو منه.

قال الطبراني: «لم يرو هٰذا الحديث عن سليمان بن حبيب إلا الأوزاعي»، ولم يتفرد الأوزاعي، بل تابعه كلٌ من: عثمان بن أبي عاتكة، وكلثوم بن زياد، كما سيأتي.

وإسناد هٰذه الرواية ضعيف؛ ففيه بكر بن سهل وهو ضعف، وفيه عبدالمجيد الدمياطي ولم أظفر بمن تكلم فيه جرحاً أو تعديلاً، وعمرو بن هاشم متكلم فيه

٥. رواية عثمان بن أبي العاتكة:

أخرجها البخاري[١١]، وابن حبان[١٢]، من طريق هشام بن عمار، قال حدثنا صدقة بن خالد[١]، عن

---

(١) عمل اليوم والليلة (١٦١).

(٢) **أحمد بن عمير بن جَوْصا**، أبو الحسن الدمشقي، مولىٰ بني هاشم، قال الطبراني: «كان من ثقات المسلمين». وقال الدارقطني: «لم يكن بالقوي». وقال ابن عساكر: قال الذهبي: «حافظ الشام». وقال ابن حجر: «صدوق، له غرائب».
انظر: المعجم الصغير للطبراني ١: ٣٥، سؤالات السلمي للدارقطني (٣٥)، تاريخ الإسلام للذهبي ٧: ٣٦٣، لسان الميزان لابن حجر ١: ٥٦٦.

(٣) **موسىٰ بن عامر المري**، أبو عامر بن أبي الهَيْذام الدمشقي، صدوق، له أوهام، أخرج له أبو داود. تقريب التهذيب لابن حجر (٦٩٩٧).

(٤) **عمر بن عبدالواحد السلمي** الدمشقي، ثقة، أخرج له أبوداود والنسائي وابن ماجه. تقريب التهذيب (٤٩٤٣).

(٥) مسند الروياني (١٢٦٥).

(٦) **عبدالمجيد بن إبراهيم الدمياطي**، كنيته أبو زهير كما في تهذيب الكمال للمزي ٢٢: ٢٧٥، ولم أعثر له علىٰ ترجمة.

(٧) المعجم الكبير (٧٤٩١)، المعجم الأوسط (٣٠٩٤)، مسند الشاميين (١٥٩٦).

(٨) تاريخ ابن عساكر ٢٢: ٢٠٦.

(٩) **بكر بن سهل بن إسماعيل**، أبو محمد الدمياطي، مولىٰ بني هاشم، قال النسائي: «ضعيف». **انظر**: ميزان الاعتدال للذهبي ١: ٣٤٥ـ٣٤٦، لسان الميزان لابن حجر ٢: ٣٤٤.

(١٠) **عمرو بن هاشم البيروتي**، أبو هاشم، قال ابن واره: «ليس بذاك». وقال ابن حجر: «صدوق يخطئ».
الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦: ٢٦٨، تقريب التهذيب لابن حجر (٥١٢٧).

(١١) الأدب المفرد (١٠٩٤).

(١٢) صحيح ابن حبان (٤٩٩).

عثمان، به مثله.

مداره علىٰ عثمان بن أبي العاتكة، وهو ابن سليمان الأزدي، أبو حفص الدمشقي القاص، وقد اختلف فيه جرحاً وتعديلاً:

فقال يحيىٰ بن معين: «ليس بشيء»[٢]. وقال أبو مسهر، والفسوي، والنسائي: «ضعيف»[٣]. وقال أبو حاتم: «لا بأس به، بَلِيَّتُه من كثرة روايته عن علي بن يزيد، فأما ما روىٰ عن غير علي بن يزيد فهو مقارب، يكتب حديثه»[٤]. وقال أبو داود: «صالح»[٥]. وذكره ابن حبان في «الثقات»[٦].

فالحاصل أنه صدوق، وسبب تضعيفه روايتُه عن علي بن يزيد[٧]، فما كان عن غير علي بن يزيد فحديثه حسن ويكتب متابعةً، لا إن تفرد أو خالف، وقد تابع كلثوم بن زياد كما في الطريق الآتي.

٦. رواية كلثوم بن زياد:

أخرجها الطبراني[٨] ـ ومن طريقه أبو نعيم[٩] وابن عساكر[١٠] ـ: حدثنا بكر بن سهل الدمياطي، ثنا عبدالله بن يوسف[١١]، عن كلثوم به بسياق آخر:

قال سليمان بن حبيب: خرجت غازياً، فلما مررت بحمص خرجت إلىٰ السوق لأشتري ما لا غنىٰ للمسافر عنه، فلما نظرت إلىٰ باب المسجد قلت: لو أني دخلت فركعت ركعتين، فلما دخلت نظرت إلىٰ ثابت بن معبد، وابن أبي زكريا، ومكحول؛ في نفر من أهل دمشق، فلما رأيتهم أتيتهم فجلست إليهم فتحدثوا شيئاً، ثم قالوا: إنا نريد أبا أمامة الباهلي، فقاموا وقمت معهم، فدخلنا عليه، فإذا شيخ قد رقَّ وكبر، وإذا عقله ومنطقه أفضل مما نرىٰ من منظره، وكان أول ما حدثنا أن قال: إن مجلسكم هٰذا من بلاغ الله إياكم وحجته عليكم، إن رسول الله ﷺ بلغ ما أرسل به، وإن أصحابه قد

---

(١) **صدقة بن خالد** الأموي مولاهم، أبو العباس الدمشقي، ثقة، أخرج له البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه. تقريب التهذيب لابن حجر (٢٩١١).

(٢) تاريخ الدوري (٦٢٧).

(٣) كتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي (٤٣٧)، المعرفة للفسوي ٢: ٤٣٣، تهذيب الكمال للمزي ٣: ٣٩٨ ـ ٢٩٩.

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦: ١٦٣.

(٥) سؤالات الآجري (١٥٦٠).

(٦) الثقات ٧: ٢٠٢.

(٧) وهو ضعيف، **انظر**: تقريب التهذيب (٤٨١٧).

(٨) المعجم الكبير (٧٤٩٣).

(٩) معرفة الصحابة (٣٨٧٣).

(١٠) تاريخ دمشق ٥٠: ٢١٤.

(١١) **عبدالله بن يوسف التِّنيسي**، أبو محمد الكلاعي، ثقة متقن. تقريب التهذيب لابن حجر (٣٧٢١).

بلغوا ما سمعوا، فبلغوا ما تسمعون: «**ثلاثة كلهم ضامن علىٰ الله ﷻ: رجل خرج في سبيل الله، فهو ضامن علىٰ الله أن يدخله الجنة، أو بما نال من أجر وغنيمة، ورجل دخل بيته بسلام، ثم قال: إن جهنم جسراً له سبع قناطر علىٰ أوسطهن القضاء، فيجاء بالعبد حتىٰ إذا انتهىٰ إلىٰ القنطرة الوسطىٰ؛ قيل له: ماذا عليك من الدين؟**». وتلا هٰذه الآية: ﴿ يَكۡتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثٗا ﴾ [النساء: ٤٢].

قال: «**فيقول: يا رب! علي كذا وكذا. فيقال له: اقضِ دينك فيقول: ما لي شيء، وما أدري ما أقضي. فيقال له: خذوا من حسناته، فما زال يؤخذ من حسناته حتىٰ ما تبقىٰ له حسنة، حتىٰ إذا أفنيت حسناته؛ قيل: قد فنيت حسناته، يقال: خذوا من سيئات من يطلبه، فركبوا عليه، فقد بلغني أن رجالاً يجيئون بأمثال الجبال من الحسنات، فما يزال يؤخذ لمن يطلبهم حتىٰ ما تبقىٰ لهم حسنة**».

وهٰذا الطريق مداره علىٰ كلثوم بن زياد المحاربي مولاهم، أبو عمرو الشامي، قاضي دمشق[(١)]. وقد ضعفه النسائي[(٢)]. وقال ابن عدي: «ليس له من الحديث إلا اليسير». وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل[(٣)]، والبخاري في التاريخ الكبير[(٤)]، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً. وذكره ابن حبان في الثقات[(٥)]. والذي يظهر أنه إلىٰ الضعف أقرب، وذلك أن الجارح معه زيادة علم في تضعيفه.

وفيه بكر بن سهل، وهو ضعيف، وقد تقدم في الطريق السابق.

وعلىٰ هٰذا فالحديث بهٰذا السياق ضعيف؛ لضعف كلثوم بن زياد وبكر بن سهل.

طرق الوقف:

رواية الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي:

ذكر هٰذا الطريق ابن أبي حاتم[(٦)]، ولم أجد من أخرجه من أصحاب الكتب المسندة، وذكر أبو حاتم أنه قد رواه معه غيره، ولا يُعلم مَنْ هم، مما يدل علىٰ أن هناك من تابع الوليد بن مسلم في رواية الوقف.

الراجح من الخلاف:

بعد دراسة هٰذا الحديث والنظر فيه تبين أن رواية الرفع تتميز بأمور، منها:

---

(١) **انظر**: تاريخ دمشق لابن عساكر (٥٠: ٢١٣)، تاريخ الإسلام للذهبي ٤: ٤٨٦.

(٢) كتاب الضعفاء والمتروكين (٥١٠).

(٣) ٧: ١٦٤.

(٤) ٧: ٢٢٨.

(٥) ٧: ٣٥٥.

(٦) علل ابن أبي حاتم ٣: ٣٥٣.

أولاً: أن الذين رفعوا الحديث أكثر من الذين أوقفوه في رواية الأوزاعي، وهم هِقْلُ بن زياد، وإسماعيل بن عبدالله، وعمر بن عبدالواحد، وعمرو بن هاشم البيروتي.

ثانياً: الذين رفعوا الحديث أحفظ وأوثق في الأوزاعي من الوليد بن مسلم، فتقدم روايتهم علىٰ روايته، ونص علىٰ هٰذا أحمد وابن معين وغيرهما[1].

ثالثاً: تابع الأوزاعي في رواية الوقف كلٌّ من: كلثوم بن زياد، وعثمان بن أبي عاتكة.

وعلىٰ هٰذا يكون الأقرب والأشبه هو الرفع في ظاهر ما وقفت عليه، إلا أن أبا حاتم الرازي مالَ إلىٰ ترجيح رواية الوليد بن مسلم الموقوفة، فقال: «هقل أحفظ، والحديث موقوفاً أشبه»[2]، ولا يظهر لي سبب ترجيح أبي حاتم لهٰذا الوجه؛ فرواية الوليد لم أقف عليها.

❖❖ ❖❖ ❖❖

(١) **انظر**: تهذيب الكمال للمزي ٣٠: ٢٩٢ ـ ٢٩٣.

(٢) المصدر السابق.

(٢٨) حديث أبي هريرة ﷺ: «**ثلاثة حق علىٰ الله عونهم: الغازي في سبيل الله، والناكح يريد العفاف، والمكاتب الذي ينوي الأداء**».

رواه محمد بن عجلان المدني، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة ﷺ.

واختلف علىٰ ابن عجلان:

فرواه معمر، والليث بن سعد، ويحيىٰ بن حمزة، وابن المبارك، والمغيرة بن عبدالرحمن، وأبو خالد الأحمر، ويحيىٰ بن سعيد، والضحاك بن مخلد، عن ابن عجلان، به **مرفوعاً**.

ورواه خالد بن الحارث، عن ابن عجلان، به **موقوفاً**.

طرق الرفع:

١. رواية معمر بن راشد:

أخرجها عبدالرزاق[١]، عن معمر[٢]، عن ابن عجلان، عن سعيد[٣]، عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**ثلاث حق علىٰ الله عونهم: الغازي في سبيل الله، والناكح يريد العفاف، والمكاتب الذي ينوي الأداء**».

مدار الحديث علىٰ محمد بن عجلان القرشي، أبو عبدالله المدني، مولىٰ فاطمة بنت الوليد بن عتبة، وقد وثقه جمع من الأئمة كأحمد وابن معين ويعقوب بن شيبة وأبي حاتم الرازي والنسائي[٤].

ولٰكن تُكلم عليه من جهة سوء حفظه، واختلاط حديث المقبري عليه، وتدليسه:

فأما سوء حفظه؛ فقال أبو عبدالله الحاكم النيسابوري رحمه الله: «أخرج له مسلم في كتابه ثلاثة عشر حديثاً، كلها في الشواهد، وقد تكلم المتأخرون من أئمتنا في سوء حفظه»[٥].

وكلام أبي عبدالله الحاكم معارَضٌ بكلام كبار الأئمة الذين وثقوه، ولم يُسمِّ أحداً ممن تقدمه اتهمه بسوء الحفظ؛ وإنما نقل ذلك عن المتأخرين ولا يُعلم مَنْ هم، ويمكن حمله علىٰ ما كان من طريق سعيد المقبري كما سيأتي في الوجه الآتي.

---

(١) المصنف (٩٥٤٢).

(٢) ثقة ثبت، تقدم في الحديث (٢).

(٣) **سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري**، أبو سعد المدني، ثقة، تغير قبل موته بأربع سنين، وروايته عن عائشة وأم سلمة مرسلة، أخرج له الجماعة. تقريب التهذيب لابن حجر (٢٣٢١).

تنبيه: لم يرو أحد عن سعيد بعد اختلاطه، نص علىٰ ذلك الذهبي في ميزان الاعتدال ٢: ١٤٠، وتاريخ الإسلام ٣: ٤٢٢.

(٤) تقريب التهذيب لابن حجر (٦١٣٦).

(٥) ميزان الاعتدال ٣: ٦٤٤.

وأما اختلاط حديث سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ؛ فقد صرح ابن عجلان نفسه بهٰذا الاختلاط كما روىٰ عنه يحيىٰ القطان بقوله: «كان سعيد المقبري يحدث عن أبيه عن أبي هريرة، وعن أبي هريرة، فاختلط عليّ، فجعلتها كلها عن أبي هريرة»[١]، ومعنىٰ هٰذا أنه سوىٰ جميع مرويات سعيد المقبري فجعلها كلها عن أبي هريرة ﷺ مباشرة، وأسقط والد سعيد، فكان منها منقطعاً ومتصلاً.

وأجاب ابن حبان عن هٰذا الإشكال بقوله: «وليس هٰذا مما يَهِي الإنسان به؛ لأن الصحيفة كلها في نفسها صحيحة، فما قال ابن عجلان: عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة؛ فذاك مما حَمَلَ عنه قديماً قبل اختلاط صحيفته عليه، وما قال: عن سعيد عن أبي هريرة؛ فبعضها متصل صحيح، وبعضها منقطع؛ لأنه أسقط أباه منها، فلا يجب الاحتجاج عند الاحتياط إلا بما يروىٰ الثقات المتقنون عنه عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وإنما كان يهىٰ أمره ويضعف لو قال في الكل: سعيد عن أبي هريرة، فإنه لو قال ذلك لكان كاذباً في البعض؛ لأن الكل لم يسمعه سعيد عن أبي هريرة، فلو قال ذلك لكان الاحتجاج به ساقطاً علىٰ حسب ما ذكرناه»[٢].

وبناءً علىٰ ما تقدم يمكن أن يتلخص حاله في النقاط التالية:

١. ما كان من طريق سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة؛ فهٰذا مما رواه عن سعيد قديماً؛ لأنه مما ضبطه ولم يختلط عليه. ثم ينظر في الرواة عن ابن عجلان؛ فإن كانوا ثقات قبل قوله مطلقاً، وأما إن لم يكونوا كذلك فيتريث في قبول هٰذه الزيادة «عن أبيه»؛ خشية وقوع الخطأ والوهم.

٢. وأما ما رواه ابن عجلان عن المقبري عن أبي هريرة مباشرة؛ فهٰذا محل بحث ونظر؛ خصوصاً عند التفرد وعدم المتابع، وذلك أنه اختلطت عليه أحاديث المقبري فسواها جميعها عن أبي هريرة مباشرة، فهنا ينظر في كل حديث علىٰ حده، ويعمل بالقرائن.

٣. تتميز رواية الليث بن سعد عن ابن عجلان في الوجهين؛ وذلك أن الليث ممن سمع من ابن عجلان قبل الاختلاط، وقد نص الإمام أحمد علىٰ هٰذا الاختصاص بقوله: «وليث ابن سعد أصح القوم حديثاً عنه»[٣].

وهٰذا الاختلاف لا يضر في الحكم علىٰ الحديث صحةً أو ضعفاً؛ لأن سعيداً ممن سمع من أبي هريرة أيضاً، وقد احتج الشيخان بروايته علىٰ هٰذه الوجه، ولعل هٰذا الاختلاط من ابن عجلان هو الذي جعل جماعة من المحققين ـ كالذهبي وابن حجر[٤] ـ يذهبون إلىٰ أنه صدوق، ونزلوا به عن رتبة

(١) **انظر**: العلل ومعرفة الرجال لأحمد (٦٥٨، ١٤١٨)، التاريخ الكبير للبخاري ١: ١٩٦.
(٢) الثقات ٧: ٣٨٧.
(٣) العلل ومعرفة الرجال (٥٢٧٠).
(٤) ميزان الاعتدال للذهبي ٣: ٦٤٤، تقريب التهذيب لابن حجر (٦١٣٦).

الصحيح.

وأما تدليسه؛ فقد وصفه ابن حبان بذلك[١]، وعده الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من الموصفين بالتدليس، وهم الذين لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، وقد صرح في رواية يحيىٰ بن سعيد كما سيأتي.

أخرج له البخاري تعليقاً، ومسلم متابعةً، وباقي الستة.

وعلىٰ هٰذا فالحديث حسن؛ لأجل محمد بن عجلان.

٢. رواية الليث بن سعد:

أخرجها الترمذي[٢]، والنسائي[٣] من طريق قتيبة بن سعيد[٤].

وأخرجها النسائي[٥] أيضاً من طريق أحمد بن عمرو بن السرح[٦]، عن ابن وهب[٧].

والبغوي[٨] من طريق يونس بن عبدالأعلىٰ[٩]، أخبرنا ابن وهب.

كلاهما (قتيبة، ابن وهب) عن الليث بن سعد[١٠]، عن ابن عجلان، به بلفظ: «**ثلاثة حق علىٰ الله عونهم: المجاهد في سبيل الله، والمكاتب الذي يريد الأداء، والناكح الذي يريد العفاف**».

قال الترمذي والبغوي: «حديث حسن».

٣. رواية يحيىٰ بن حمزة:

أخرجها الطوسي[١١]: أخبرنا محمد بن علي بن طرخان[١٢]، قال: حدثنا هشام بن عمار، عن يحيىٰ[١]،

---

(١) **انظر**: تعريف أهل التقديس لابن حجر ص٤٤.

(٢) الجامع (١٦٥٥).

(٣) سنن النسائي (٣٢١٨).

(٤) ثقة ثبت، تقدم في الحديث (٢٠).

(٥) السنن الكبرىٰ (٤٩٩٥).

(٦) ثقة، تقدم في الحديث (٢٠).

(٧) ثقة حافظ، تقدم في الحديث (٢٠).

(٨) معالم التنزيل ٣: ٢٩٦، شرح السنة (٢٢٣٩).

(٩) ثقة، تقدم في الحديث (٢٠).

(١٠) **الليث بن سعد**، أبو الحارث المصري، ثقة ثبت فقيه، إمام مشهور، أخرجه له الستة. تقريب التهذيب (٥٦٨٤).

(١١) مختصر الأحكام (١٤٠٤).

(١٢) **محمد بن علي بن طرخان**، أبو عبدالله أو أبو بكر البلخي الحافظ، ثمّ البيكَنْدي. قال ابن ماكولا: «كان حافظاً للحديث حسن التصنيف». توفي سنة (٢٩٨هـ). **انظر**: الإكمال لابن ماكولا ٢: ٣٤٨، تاريخ دمشق لابن عساكر ٥٤:

=

به بلفظ: «**ثلاثة حق علىٰ الله عونهم: رجل غازٍ في سبيل الله حق علىٰ الله عونه، ورجل تزوج امرأة التماس العفاف عما حرم الله حق علىٰ الله عونه، ورجل كاتب التماس الداء حق علىٰ الله عونه**».

وهٰذا الإسناد حسن؛ لأجل هشام بن عمار، وهو صدوق وقد تغير بأخرة فاختلط[٢]، وقد توبع.

٤. رواية عبدالله بن المبارك:

أخرجها ابن المبارك[٣]، والنسائي[٤] من طريق محمد بن عبدالله بن يزيد[٥]، عن أبيه[٦]، عن ابن المبارك، به مثله، وإسناده صحيح إلىٰ ابن المبارك.

٥. رواية المغيرة بن عبدالرحمن:

أخرجها ابن أبي عاصم[٧]: حدثنا يعقوب[٨]، عن المغيرة[٩]، به مثله.

وهٰذا الإسناد حسن؛ لأجل يعقوب بن حميد والمغيرة بن عبدالرحمن، وهما صدوقان.

٦. رواية أبي خالد الأحمر:

أخرجها ابن ماجه[١٠]، وأبو يعلىٰ[١١]: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة[١٢]، قال ابن ماجه: وعبدالله بن سعيد[١٣]، كلاهما (ابن أبي شيبة، وابن سعيد)، عن أبي خالد، به بلفظ: «**ثلاثة كلهم حق علىٰ الله عونه: الغازي في سبيل الله، والمكاتب الذي يريد الأداء، والناكح الذي يريد التعفف**».

٣٦١، تاريخ الإسلام للذهبي ٦: ١٠٩٣

(١) **يحيىٰ بن حمزة** الحضرمي، أبو عبدالرحمن الدمشقي، ثقة، رمي بالقدر، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٧٥٣٦).

(٢) تقدم في الحديث رقم (٢٧).

(٣) مسند ابن المبارك (٢٢٥).

(٤) سنن النسائي (٣١٢٠).

(٥) **محمد بن عبدالله بن يزيد**، أبو يحيىٰ المكي، ثقة، أخرج له النسائي وابن ماجه. تقريب التهذيب (٦٠٥٤).

(٦) **عبدالله بن يزيد**، أبو عبدالرحمن، المقرئ، الحافظ ثقة، لقن سبعين عاماً، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٣٠٦٤).

(٧) الجهاد (٨٣).

(٨) **يعقوب بن حميد المدني**، نزيل مكة، صدوق، ربما وهم، أخرج له البخاري في خلق أفعال العباد وابن ماجه. تقريب التهذيب لابن حجر (٧٨١٥)

(٩) **المغيرة بن عبدالرحمن المخزومي**، أبو هاشم أو هشام المدني، صدوق فقيه، كان يهم، أخرج له البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه تقريب التهذيب (٦٨٤٣)

(١٠) سنن ابن ماجه (٢٥١٨).

(١١) مسند أبي يعلىٰ (٦٥٣٥).

(١٢) **عبدالله بن محمد بن أبي شيبة**، أبو بكر العبسي مولاهم، صاحب التصانيف، قال الفلاس: «ما رأيت أحفظ منه»، وقال صالح جزرة: «هو أحفظ من أدركنا عند المناظرة»، أخرج له الستة إلا الترمذي. تقريب التهذيب (٢٩٤٦).

(١٣) **عبدالله بن سعيد** بن حصين الكندي، أبو سعيد الأشج الكوفي، ثقة، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٣٣٥٤).

مدار الإسناد علىٰ أبي خالد وهو **سليمان بن حيان الأزدي** الكوفي الجعفري، وقد تُكُلِّم فيه:

فقال ابن معين: «ليس به بأس، ثقة ثقة»[١]. وقال ابن المديني: «ثقة»[٢]. وسئل وكيع عنه فقال: «وأبو خالد ممن يسأل عنه؟!»[٣]. وقال أبو حاتم: «صدوق»[٤].

وقال ابن عدي: «له أحاديث صالحة، وإنما أتىٰ هٰذا من سوء حفظه، فيغلط ويخطىٰء، وهو في الأصل كما قال ابن معين: صدوق، وليس بحجة»[٥]. وقال ابن سعد: «كان ثقة، كثير الحديث»[٦].

وقال البزار: «ليس ممن يلزم زيادته حجة؛ لاتفاق أهل العلم بالنقل أنه لم يكن حافظاً، وأنه قد روىٰ أحاديث عن الأعمش وغيره لم يتابع عليها»[٧]. وذكره ابن حبان في «الثقات»[٨]. أخرج له أصحاب الكتب الستة.

والراجح فيه ما قاله الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «صدوق، يخطىء»[٩]، وقول ابن معين: «ليس بحجة» لسوء حفظه، فلا يحتج به عند المخالفة أو التفرد، وقد تابعه جماعة، والإسناد حسن.

٧. رواية يحيىٰ بن سعيد القطان:

أخرجها أحمد[١٠].

والبزار[١١]: حدثنا عمرو بن علي[١٢].

وابن الجاورد[١٣]: حدثنا عبدالله بن هاشم[١٤].

وابن حبان[١]: أخبرنا محمد بن إسحاق بن خزيمة[٢]، قال: حدثنا محمد بن بشار[٣].

(١) معرفة الرجال (٣٨٧).
(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤: ١٠٦.
(٣) تاريخ بغداد ٩: ٢٣.
(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤: ١٠٦.
(٥) الكامل في الضعفاء ٣: ٢٨٢.
(٦) الطبقات ٦: ٣٩١.
(٧) تهذيب التهذيب ٢: ٨٩.
(٨) ٤: ٣١٠.
(٩) تقريب التهذيب (٢٥٧٤).
(١٠) مسند أحمد (٩٦٣١، ٧٤١٦).
(١١) مسند البزار (٨٥٠٠).
(١٢) **عمرو بن علي**، أبو حفص الفلاس الباهلي البصري، ثقة، حافظ، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٥٠٨١).
(١٣) منتقىٰ ابن الجارود (٩٧٩).
(١٤) ثقة، تقدم في الحديث (١٥).

وأبو نعيم[٤]: حدثنا أبو العباس أحمد بن محمد بن يوسف[٥]، ثنا يوسف القاضي، ثنا محمد بن أبي بكر[٦].

والدارقطني[٧]: حدثنا ابن مبشر[٨]، ثنا أحمد بن سنان[٩].

والحاكم[١٠] من طريق يحيىٰ بن محمد بن يحيىٰ[١١]، وأبي المثنىٰ العنبري[١٢]، عن مسدد[١٣].

رووه جميعاً (أحمد، عمرو، ابن هاشم، ابن بشار، ابن أبي بكر، ابن سنان، مسدد) عن يحيىٰ بن سعيد القطان، عن ابن عجلان، حدثني سعيد، عن أبي هريرة ﷺ بلفظ: «**ثلاثة كلهم حق علىٰ الله عونه: المجاهد في سبيل الله، والناكح المستعفف، والمكاتب يريد الأداء**».

قال الحاكم: «هٰذا حديث صحيح علىٰ شرط مسلم، ولم يخرجاه». وقال الذهبي: «علىٰ شرط مسلم». وابن عجلان لم يحتج به مسلم، وإنما أخرج له متابعة لا استشهاداً.

وابن عجلان قد صرح بالسماع كما في رواية أحمد وابن الجارود، وهٰذا الطريق صحيح.

---

(١) صحيح ابن حبان (٤٠٣٠).

(٢) تقدم في الحديث (١٦).

(٣) ثقة، تقدم في الحديث (٢٨).

(٤) حلية الأولياء ٨: ٣٨٨.

(٥) **أحمد بن محمد بن يوسف**، أبو العباس السقطي، المعروف بختن الصرصري، قال الخطيب البغدادي: «سألت البرقاني عنه فقال: تَكلم فيه أبو بكر ابن البقال وغيره، فذلك الذي زهدني فيه. وسألته مرة أخرىٰ، فقال: كان عندي أنه ثقة حتىٰ حدثني أبو بكر ابن البقال أنه خلّط في روايته، وروىٰ من كتاب لم يكن سماعه فيه صحيحاً، كان السماع محكوكاً، فأنا لا أروي عنه إلا مضموماً مع غيره». تاريخ بغداد للخطيب ٥: ١٢٣

(٦) **محمد بن أبي بكر المقدّمي**، أبو عبدالله الثقفي مولاهم البصري، ثقة، أخرج له البخاري ومسلم والنسائي. تقريب التهذيب لابن حجر (٥٧٦١).

(٧) العلل ١٠: ٣٥١.

(٨) **علي بن عبدالله** بن مُبَشِّر الواسطي، أبو الحسن، قال الخطيب البغدادي: «ونسبه بعض من روىٰ عنه إلىٰ جده». وقال الذهبي: «الإمام الثقة، المحدث». تلخيص المتشابه للذهبي ١: ٣١٩، سير أعلام النبلاء ١٥: ٢٦، **وانظر**: تاريخ الإسلام له أيضاً ٧: ٤٩٨.

(٩) **أحمد بن سنان** بن أسد بن حِبَّان، أبو جعفر القطان الواسطي، ثقة حافظ، أخرج له الستة إلا الترمذي. تقريب التهذيب لابن حجر (٤٤).

(١٠) المستدرك (٢٧٣٥، ٢٨٥٩).

(١١) **يحيىٰ بن محمد الذهلي** النيسابوري، لقبه حيكان، ثقة حافظ، أخرج له ابن ماجه. تقريب التهذيب (٧٦٤١).

(١٢) **معاذ بن معاذ** التميمي العنبري، أبو المثنىٰ البصري، ثقة متقن، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٦٧٤٠).

(١٣) **مسدد بن مسرهد الأسدي**، أبو الحسن البصري، ثقة حافظ، أخرج له البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي. تقريب التهذيب لابن حجر (٦٥٩٨).

٨. رواية أبي عاصم الضحاك بن مخلد:

أخرجها الطوسي[١]: حدثنا إبراهيم بن عبدالله السعدي[٢].

والبيهقي[٣]: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ[٤]، ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب[٥]، ثنا محمد بن إسحاق[٦].

والبيهقي أيضاً[٧]: أخبرنا أبو سعد الزاهد[٨]، وأبو الحسن محمد بن أبي المعروف الفقيه[٩]، قالا: ثنا أبو عمرو إسماعيل بن نجيد السلمي[١٠]، أنبأ أبو مسلم الكجي[١١].

ثلاثتهم (السعدي، ابن إسحاق، أبو مسلم)، عن أبي عاصم الضحاك بن مخلد، به بلفظ: «**ثلاثة كلهم علىٰ الله عونه: المجاهد في سبيل الله، والناكح الذي يريد العفاف، والمكاتب الذي يريد الأداء**».

وهٰذا الطريق صحيح إلىٰ أبي عاصم.

طرق الوقف:

رواية خالد بن الحارث[١٢]:

ذكرها الدارقطني في العلل[١]، ولم أجد من أخرجها مسندةً.

---

(١) مختصر الأحكام (١٤٠٥).

(٢) **إبراهيم بن عبدالله السعدي**، أبو إسحاق التميمي النيسابوري، قال الذهبي: «الإمام، الحافظ، الثقة». وقال ابن حجر: «صدوق»، توفي سنة (٢٦٧هـ). سير أعلام النبلاء للذهبي ١٣: ٤٤، لسان الميزان لابن حجر ١: ٣٠٧.

(٣) السنن الكبرىٰ (١٣٤٥٦).

(٤) هو **محمد بن عبدالله الحاكم**، أبو عبدالله النيسابوري، الإمام، الحافظ، الناقد، العلامة، صاحب التصانيف في علوم الحديث. **انظر**: سير أعلام النبلاء للذهبي ١٧: ١٦٣، تاريخ الإسلام له أيضاً ٩: ٨٩.

(٥) ثقة، تقدم في الحديث (١٣).

(٦) هو الصاغاني، ثقة ثبت، وتقدم في الحديث (٩).

(٧) السنن الكبرىٰ (٢١٦١٢).

(٨) **عبدالملك بن محمد بن إبراهيم**، أبو سعد النيسابوري الواعظ، المعروف بالخركوشي، قال الخطيب البغدادي: «كان ثقة، ورعاً، صالحاً». **انظر**: تاريخ بغداد للخطيب ١٠: ٤٣٢، تاريخ ابن عساكر ٣٧: ٩٠، إتحاف المرتقي للنحال ص٢٧٧.

(٩) **محمد بن محمد بن أبي المعروف**، أبو الحسن الفقيه الإسفراييني، قال عبدالغافر الفارسي: «فاضل، ثقة». **انظر**: المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور ص٤٠، إتحاف المرتقي للنحال ص٤٨٤.

(١٠) **إسماعيل بن نجيد السلمي**، أبو عمرو النيسابوري، الشيخ، الإمام، القدوة، المحدث، الرباني، شيخ نيسابور. تاريخ الإسلام للذهبي ٨: ٢٣٧، سير أعلام النبلاء ١٦: ١٤٦.

(١١) ثقة، تقدم في الحديث (٢١).

(١٢) **خالد بن الحارث الهجيمي**، أبو عثمان البصري، ثقة، ثبت، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (١٦١٩).

الراجح من الخلاف:

الذي يظهر هو ترجيح رواية الرفع؛ لتفرد خالد بن الحارث وهو ثقة، إلا أن أقرانه الثقات خالفوا روايته فرفعوه، وهم: الضحاك بن مخلد، والليث بن سعد، ومعمر، ويحيىٰ بن سعيد، وابن المبارك، والمغيرة بن عبدالرحمن، وسليمان بن حيان، ويحيىٰ بن حمزة، فيُرجح قول الأكثر.

وقد قال الدارقطني رَحِمَهُ اللَّهُ: «ورفعه صحيح»، وذكر متابعةً لرواية محمد بن عجلان، فقال: «ورواه يزيد بن عياض عن المقبري، واختلف عنه، فوقفه علي بن أشكاب، عن يزيد بن هارون عنه، ورفعه غيره، ويزيد بن عياض بن جعدبة ضعيف الحديث»[٢]، ولم أعثر علىٰ من أخرج هٰذه المتابعة في الكتب المسندة، ومدار الطريق علىٰ يزيد بن عياض، وهو متروك[٣].

❖❖ ❖❖ ❖❖

(١) ١٠: ٣٥١.

(٢) العلل ١٠: ٣٥١.

(٣) **انظر**: تهذيب الكمال للمزي ٣٢: ٢٢١.

(٢٩) حديث أبي هريرة ﷺ: «**الشهيد لو مات علىٰ فراشه دخل الجنة**».

رواه سفيان الثوري، عن عاصم بن أبي النجود، عن ذكوان السمان، عن أبي هريرة ﷺ.

واختلف فيه علىٰ الثوري:

فرواه أبو إسحاق الفزاري، عن سفيان وحماد بن سلمة، عنه به **مرفوعاً**.

ورواه عبدالله بن الوليد، وعبدالرزاق، عنه به **موقوفاً**.

طريق الرفع:

أخرجه ابن عدي[١]: ثنا أبو عروبة الحراني[٢]، ثنا المسيب بن واضح، ثنا أبو الحسن الفزاري، عن حماد بن سلمة[٣]، عن عاصم بن أبي النجود، عن أبي صالح[٤]، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «**الشهيد مَنْ لو مات علىٰ فراشه دخل الجنة**».

وأخرج أيضاً[٥] من طريق الفضل بن عبدالله بن مخلد[٦]، ثنا المسيب بن واضح، ثنا أبو إسحاق الفزاري، ثنا سفيان الثوري[٧]، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مثله.

وفي هٰذا الطريق مَنْ تُكُلِّم فيه:

١. عاصم بن أبي النجود، وقد تقدم الكلام عليه في الحديث السابع، وهو صدوق.

٢. وفيه أبو الحسن الفزاري، واسمه علي بن غراب القاضي، وهو مختلف فيه:

فقال أحمد: «كان يدلس، ما أراه إلا كان صدوقاً»[٨]. وقال أيضاً: «كان حديثه حديث أهل الصدق»[٩]. وقال ابن معين: «وهو صدوق»[١٠]. وقال مرة: «ثقة»[١١]. وقال: «ظلمه الناس حين

---

(١) الكامل في الضعفاء ٦: ٣٨٨.

(٢) ثقة، تقدم في الحديث (٢٣).

(٣) ثقة عابد، تقدم في الحديث (٣).

(٤) **ذكوان السمان الزيات**، أبو صالح المدني، ثقة ثبت، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (١٨٤١).

(٥) الكامل في الضعفاء ٦: ٣٨٨.

(٦) **الفضل بن عبدالله**، أبو نعيم التميمي الجرجاني، قال أبو بكر الإسماعيلي: «صدوق جليل». تاريخ جرجان ص٣٢٩.

(٧) ثقة حافظ، تقدم في الحديث (١).

(٨) العلل ومعرفة الرجال (٥٣١٨).

(٩) علل أحمد رواية المروذي (١٤٧).

(١٠) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦: ٢٠٠، وانظر نحوها في تاريخ الدرامي (٦٣٩)..

(١١) تاريخ الدوري (١٢٧٥).

تكلموا فيه»[١].

وقال أبو حاتم: «لا بأس به»[٢]. وقال أبو زرعة: «علي بن غراب هو صدوق عندىٰ، وأحب إلىٰ مِنْ علي بن عاصم»[٣]. وقال أبو داود: «ضعيف، ترك الناس حديثه»[٤]. و قال النسائي: «ليس به بأس»[٥]. وقال الجوزجانىٰ: «ساقط»[٦].

وقال ابن حبان: «كان غالياً في التشيع، كثير الخطأ فيما يروي.. فبطل الاحتجاج به، وإن وافق الثقات»[٧]. وذكر ابن عدي أن له «غرائب وإفرادات، وهو ممن يكتب حديثه»[٨]. وقال الدارقطني: «يعتبر به»[٩].

وقال ابن حجر: «صدوق، وكان يدلس ويتشيع، وأفرط ابن حبان في تضعيفه»[١٠]. أخرج له النسائي وابن ماجه.

وكلام الطاعنين فيه متجه إما إلىٰ روايته الغرائب، أو تشيعه، أو تدليسه، والذي يظهر أنه لا ينزل عن كونه صدوقاً في نفسه لحكم جماعة من الأئمة عليه بذلك، وله روايات تفرّد بها ولا يتابع عليها، فلا يحتج به عند التفرد أو المخالفة، ومن ضعفه فإنما ضعفه لأجل الغرائب لا سيما عند التفرد.

وأما تشيعه؛ فالأئمة قبلوا حديث المبتدع إن كان صادقاً ولم يكن داعيةً إلىٰ مذهبه، ولا روىٰ حديثاً في نصرة مذهبه، وقد حكىٰ ابن الصلاح أن هٰذا القول هو مذهب أكثر العلماء، وأنه هو أولىٰ الأقوال وأعدلها[١١].

ووصفه أحمد بالتدليس[١٢]، وقد صرح بالسماع من سفيان، وعنعن في حديث حماد.

٣. وفيه أيضاً المسيب بن واضح التَّلُمَنْسي، أبو محمد السلمي، وقد اختلف فيه:

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦: ٢٠٠.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.
(٤) سؤالات الآجري (١٩٤٠).
(٥) تاريخ بغداد للخطيب ١٢: ٤٥.
(٦) المصدر السابق.
(٧) كتاب المجروحين ٢: ٨٠.
(٨) الكامل في الضعفاء ٥: ٢٠٦.
(٩) سؤالات البرقاني (٣٦٣).
(١٠) تقريب التهذيب (٤٧٨٣).
(١١) **انظر**: علوم الحديث لابن الصلاح ص١١٤ ـ ١١٥.
(١٢) علل أحمد (٥٣١٨).

فقال أبو حاتم: «صدوق، كان يخطئ كثيراً، فإذا قيل له لم يقبل»[١]. وقال أبو عروبة: «كان المسيب بن واضح لا يحدث إلا بشيء يعرفه ويقف عليه»[٢].

وقال النسائي: «ضعيف»[٣]، إلا أن ابن عدي ذكر عن النسائي أنه حسن الرأي فيه، ويقول ـ أي النسائي ـ: «الناس يؤذوننا فيه»[٤].

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: «كان يخطئ»[٥]. وقال ابن عدي: «له حديث كثير عن شيوخه، وعامة ما خالف فيه الناس هو ما ذكرته لا يتعمده، بل كان يشبه عليه، وهو لا بأس به». وقال الدارقطني: «ضعيف»[٦].

وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق، كثير الخطأ»[٧]. وقال مرة: «ضعيف»[٨].

والذي يظهر من حاله أنه صدوق يخطئ كثيراً، وقد ذكر له ابن عدي أحاديث غير محفوظة من روايته. ولعل من ضعفه إنما ضعفه لسوء حفظه وكثرة خطئه، فلا يحتج بحديثه خصوصاً عند المخالفة أو التفرد.

وهٰذا الطريق شاذ، وقد حكم عليه ابن عدي بأنه غير محفوظ[٩]؛ لأنه من رواية المسيب بن واضح، وفيه كلام من جهة كثرة خطئه، سواء رواه عن حماد أو رواه عن سفيان، وتفرد به ولم يتابع، وروايته تخالف رواية عبدالرزاق الآتية.

طرق الوقف:

أخرجه عبدالرزاق[١٠]: عن الثوري، عن عاصم، عن ذكوان، عن أبي هريرة ﷺ قال: «**إنما الشهيد الذي لو مات علىٰ فراشه دخل الجنة، يعني الذي يموت علىٰ فراشه، ولا ذنب له**».

وهٰذا الإسناد حسن، وهو أصح من الذي قبله.

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨: ٢٩٤.
(٢) الكامل في الضعفاء لابن عدي ٦: ٣٨٧.
(٣) تسمية شيوخ النسائي (١٧٤).
(٤) الكامل في الضعفاء ٦: ٣٨٨.
(٥) الثقات ٩: ٢٠٤.
(٦) سنن الدارقطني (٢٦١، ٤٧٤٧).
(٧) الدراية في تخريج أحاديث الهداية ١: ٢٥.
(٨) فتح الباري ٦: ٧٧.
(٩) الكامل في الضعفاء ٦: ٣٨٨.
(١٠) مصنف عبدالرزاق (٩٥٦٨).

وزيادة «**يعني الذي يموت علىٰ فراشه..**» لعلها إدراج من عبدالرزاق أو سفيان.

الراجح من الخلاف:

بعد دراسة الحديث تبين أن رواية الوقف أرجح، وذلك لأمور:

أولاً: رواية الوقف أصح سنداً من رواية الرفع، وذلك للكلام في إسنادها.

ثانياً: عند الموازنة بين الرواة عن سفيان؛ فإنه تترجح كفة عبدالرزاق الصنعاني علىٰ علي بن غراب الفزاري، فعبدالرزاق أوثق منه.

ثالثاً: رواية الرفع اضطرب فيها الراوي عن علي بن غراب وهو المسيب بن واضح، فرواه مرة عن ابن غراب عن سفيان ورواه مرة ابن غراب عن حماد، وقد تفرد بروايته علىٰ الوجهين ولا متابع له، وعدَّ ابن عدي هٰذه الرواية ـ علىٰ الوجهين ـ من مناكير المسيب، وقد تفرد، فلعل سبب الشذوذ في روايته هو المسيب بن واضح، ومخالفته من وجهين: في رفعه والصواب وقفه، وفي مخالفته في الإسناد فرواه بالوجهين.

قال الداقطني: «والموقوف أحب إلي»[1].

❖❖ ❖❖ ❖❖

(١) علل الدارقطني ١٠: ١٣٥.

(٣٠) حديث أبي هريرة ﷺ: «**لا تجف الأرض من دمه حتىٰ تبتدره زوجتاه، كأنهما ظئران**[١] **أضلتا فصيليهما في براح من الأرض، بيد كل واحدة منهما حُلةٌ، هي خير من الدنيا وما فيها**».

رواه ابن عون، عن هلال بن أبي زينب، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة ﷺ.

واختلف علىٰ ابن عون:

فرواه إسماعيل، وابن أبي عدي، وابن المبارك، عنه به **مرفوعاً**.

ورواه حماد بن زيد، عن ابن عون، **موقوفاً**.

طرق الرفع:

١. رواية إسماعيل بن علية:

أخرجها أحمد[٢]: حدثنا إسماعيل[٣]، حدثنا ابن عون[٤]، عن هلال بن أبي زينب، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة ﷺ قال: ذُكر الشهيد عند النبي ﷺ، فقال: «**لا تجف الأرض من دمه حتىٰ تبتدره زوجتاه، كأنهما ظئران أضلتا فصيليهما في براح من الأرض، بيد ـ** أو قال ـ **في يدِ كل واحدة منهما حُلةٌ هي خير من الدنيا وما فيها**».

فيه شهر بن حوشب؛ وقد اختلف الأئمة فيه، وفيما يلي بيان ذلك:

قال شعبة بن الحجاج: «ولقد لقيت شهراً، فلم أعتدَّ به»[٥].

وقال علي بن المديني: حدث ابن عون حديث هلال بن أبي زينب، عن شهر، عن أبي هريرة: ذكر الشهداء عند النبي ﷺ. فسارّه شعبة، فلم يذكره ابن عون[٦]. وقال ابن عون: «ما نصنع بشهر، إن شعبة (ترك) شهراً»[٧].

وقال عمرو بن علي: «كان يحيىٰ لا يحدث عن شهر بن حوشب، وكان عبدالرحمن يحدث عنه»[٨].

---

(١) **الظئر**: المرضعة غير ولدها ويقع علىٰ الذكر والأنثىٰ. النهاية لابن الأثير ص٥٧٩.

(٢) مسند أحمد (٩٥٢٠).

(٣) ثقة حافظ، تقدم في الحديث (١٠).

(٤) **عبدالله بن عون بن أرطبان**، أبو عون البصري، ثقة ثبت فاضل، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٣٥١٩).

(٥) تاريخ دمشق لابن عساكر ٢٣: ٢٣٥.

(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤: ٣٨٣.

(٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤: ٣٨٣، الكامل لابن عدي ٤: ٣٧.

(٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤: ٣٨٣.

وقال عبدالله بن أحمد: سمعت أبي يقول: «يحكون عن ابن عون قال: حدثنا هلال بن أبي زينب عن شهر بن حوشب وقد نزكوه»، يعني بذلك رموه بشيء وضعفوه[١][٢].

وقد وصله الترمذي من طريق أبي داود، أخبرنا النضر بن شميل، عن ابن عون به، وفسره النضر بقوله: «وإنما طعنوا فيه لأنه ولي أمر السلطان»[٣].

وقال حرب بن إسماعيل عن أحمد: «ما أحسن حديثه» ووثقه[٤]. وقال: «ليس به بأس»[٥]. وقال يحيىٰ بن معين: «ثقة»[٦]. وقال مرة: «ثبت»[٧].وقال الترمذي عن البخاري: «شهر حسن الحديث». وقوىٰ أمره، وقال: «إنما تكلم فيه ابن عون، ثم روىٰ عن هلال بن أبي زينب عنه»[٨]. وقال النسائي: «ليس بالقوي»[٩].

وقال أبو حاتم الرازي: «ليس بدون أبي الزبير، لا يُحتجُّ بحديثه»[١٠]. وقال أبو زرعة: «ليس به بأس»[١١]. وقال ابن حبان: «كان ممن يروي عن الثقات المعضلات، وعن الأثبات المقلوبات»[١٢].

وقال ابن عدي: «وشهر هٰذا ليس بالقوي في الحديث، وهو ممن لا يُحتجُّ بحديثه، ولا يُتَدَيَّن به»[١٣]. وقال في ترجمة عبدالحميد بن بهرام: «ضعيف جداً»[١٤].

وقال الدارقطني: «يخرج حديثه»[١٥]. وقال مرة: «ليس بالقوي»[١٦].

---

(١) العلل ٣: ١٣٤.

(٢) قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: «نزكوه: هو بالنون والزاي المفتوحتين، معناه طعنوا فيه وتكلموا بجرحه، فكأنه يقول: طعنوه بالنيزك». شرح صحيح مسلم ١: ٩٢.

(٣) جامع الترمذي ٤: ٤٢٧ ـ ٤٢٨.

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤: ٣٨٣.

(٥) تهذيب الكمال للمزي ٣: ٣٦٤.

(٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤: ٣٨٣.

(٧) تاريخ الدوري (٥١٥٩).

(٨) جامع الترمذي ٤: ٤٢٧.

(٩) كتاب الضعفاء والمتروكين (٣١٠).

(١٠) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤: ٣٨٣.

(١١) المصدر السابق.

(١٢) كتاب المجروحين ١: ٤٥٩.

(١٣) الكامل في الضعفاء ٤: ٣٧.

(١٤) المصدر السابق ٥: ٣٢٠.

(١٥) سؤالات البرقاني (٢٢٢).

(١٦) سنن الدارقطني (٣٥٧).

وقال ابن القطان الفاسي: «وثقه قوم وضعفه آخرون.. ولم أسمع لمضعفيه حجة، وما ذكروه من تزييه بزي الأجناد، وسماعه الغناء بالآلات، وقذفه بأخذ خريطة مما استحفظ من المغنم؛ كله إما لا يصح، وإما خارج علىٰ مخرج لا يضره»[١].

وقال الذهبي: «الرجل غير مدفوع عن صدق وعلم، والاحتجاج به مترجح»[٢].

وقال ابن حجر: «صدوق، كثير الإرسال والأوهام»[٣].

أخرج له البخاري مقروناً بغيره وباقي الستة.

والخلاصة أنه صدوق حسن الحديث، وله روايات وهم فيها وغلط، فلا يُحتجُّ بخبره إن خالف أو تفرد ما لم يتابع، وذلك جمعاً بين أقوال الأئمة، وأما تضعيفه مطلقاً فيبعد؛ لتوثيق عدد من الأئمة له وثنائهم علىٰ مروياته كأحمد وابن معين والبخاري كما تقدم.

والذين ضعفوه مطلقاً علىٰ أقسام: منهم من ضعفه لحكاية لا تصح عنه تتهمه في دينه وعدالته، ومنهم من ضعفه من جهة حفظه ومخالفته في حديثه.

وقول أبي حاتم: «ليس بدون أبي الزبير، ولا يحتج به»؛ فقد تقدم كلام أبي حاتم في أبي الزبير وهو قوله: «يكتب حديثه، ولا يحتج به»[٤]، وأبو حاتم متشدد في التوثيق، فلعله أراد أنه لا يحتج به إذا تفرد أو خالف الثقات، فيكتب حديثه استشهاداً ومتابعةً، وعلىٰ هٰذا يكون حسن الحديث عنده، وحاله كحال أبي الزبير، فهما بمرتبة واحدة عند أبي حاتم، ولا يفهم من عبارته التضعيف.

وأما قول ابن عون: «نزكوه» فقد بين النضر بن شميل ـ الراوي عن ابن عون ـ سبب هٰذا الطعن، وأنه لتوليه أمر السلطان، وهٰذا السبب لا يضعف لأجله حديث الرجل.

وفيه **هلال بن أبي زينب القرشي** مولاهم، واسم أبيه فيروز، البصري، سكت عنه البخاري وأبو حاتم[٥]. وذكره ابن حبان في الثقات[٦]. وقال الحافظ ابن حجر: «مجهول»[٧].

---

(١) بيان الوهم والإيهام ٣: ٣٢١.
(٢) سير أعلام النبلاء ٤: ٣٧٨.
(٣) تقريب التهذيب (٢٨٣٠).
(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨: ٧٥، وانظر الحديث رقم (٢١).
(٥) التاريخ الكبير للبخاري ٨: ٢٠٩، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩: ٧٦.
(٦) ثقات ابن حبان ٧: ٥٧٣.
(٧) تقريب التهذيب (٧٣٣٨).

وقد وقفت علىٰ كلام لابن معين يوثقه، فقال: «ثقة، يروي عنه ابن عون فقط»[١]، ولعل الحافظ ابن حجر لم يقف علىٰ كلام ابن معين، وعلىٰ هٰذا ترتفع جهالة هلال بن أبي زينب؛ لتوثيق ابن معين له.

٢. رواية محمد بن أبي عدي:

أخرجها أحمد[٢]. وابن أبي شيبة[٣] ـ وابن ماجه من طريقه[٤] ـ. كلاهما (أحمد، ابن أبي شيبة)، حدثنا محمد بن أبي عدي[٥]، عن ابن عون، به مثله. وإسناده صحيح إلىٰ ابن عون.

٣. رواية عبدالله بن المبارك:

أخرجها ابن المبارك[٦] ـ ومن طريقه عبدالرزاق[٧] ـ: عن ابن عون به بلفظ: «**لا تجف الأرض من دمه حتىٰ تبتدره زوجتاه كأنهما ظئران أضلتا فصيلهما في براح من الأرض بيداء، وفي يد كل واحدة منهما حلة خير من الدنيا وما فيها**». وإسناده كسابقه.

طريق الوقف:

رواية حماد بن زيد:

ذكرها الدارقطني في العلل[٨]، ولم أجدها مسندة، وحماد ثقة ثبت، تقدم في الحديث (١٠).

الراجح من الخلاف:

بعد النظر في الطريقين تبين أن رواية الرفع أرجح وأصح من رواية الوقف، وذلك أن الذين رفعوا الحديث أكثر من حيث العدد، وأما الذي وقف فهو حماد بن زيد وحده، وهو ثقة ثبت، وهٰذا علىٰ فرض وجود روايته مسندةً، ولٰكنها معلقة ولا يمكن أن يحكم علىٰ روايته صحةً أو ضعفاً إلا بعد النظر في إسنادها، ويحتمل أنه لا يصح هٰذا الطريق عنه، ويحتمل اختلاف الرواة عليه، ويحتمل روايته له بالمعنىٰ، فلم يذكر الشطر الأول منه وهو قوله: «ذكر الشهيد عند النبي ﷺ»، والله أعلم.

وقال الدارقطني: «ورفعه صحيح»[١].

(١) تاريخ الدوري (٤٠٣٢).
(٢) مسند أحمد (٧٩٥٥).
(٣) مصنف ابن أبي شيبة (١٩٣٢٢).
(٤) سنن ابن ماجه (٢٧٩٨).
(٥) ثقة، تقدم في الحديث (١).
(٦) الجهاد (٢٠).
(٧) مصنف عبدالرزاق (٩٥٦١).
(٨) علل الدارقطني ١١: ٣٠.

(٣١) حديث سعد ﷺ: «**تعلموا الرمي، فإنه من خير لُعَبِكم**».

رواه مسعر، عن عبدالملك بن عمير، عن مصعب بن سعد، عن سعد **موقوفاً**.

ورواه أبو عوانة عن عبدالملك، عن مصعب بن سعد، عن أبيه.

واختلف علىٰ أبي عوانة:

فرواه يحيىٰ بن حماد، عنه به **مرفوعاً**.

ورواه إبراهيم بن مرزوق، عنه به **موقوفاً**.

طريق الرفع:

رواية يحيىٰ بن حماد، عن أبي عوانة:

أخرجها البزار[٢].

والطبراني[٣]: حدثنا أحمد بن زهير[٤].

والخطيب البغدادي[٥]: أخبرنا أبو عمر بن مهدي[٦]، أخبرنا محمد بن مخلد[٧].

جميعاً (البزار، ابن زهير، ابن مخلد) عن حاتم بن الليث الجوهري[٨]، حدثنا يحيىٰ بن حماد[٩]، حدثنا أبو عوانة[١٠]، عن عبدالملك بن عمير، عن مصعب بن سعد[١]، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال:

---

(١) علل الدارقطني ١١: ٣٠.

(٢) مسند البزار (١١٤٦).

(٣) المعجم الأوسط (٢٠٤٩).

(٤) **أحمد بن يحيىٰ بن زهير**، أبو جعفر التُسْتَري، قد يُنسب إلىٰ جده، قال الذهبي: «وكان حجة حافظاً كبير الشأن». تاريخ الإسلام للذهبي ٧: ١٥٢.

(٥) موضح أوهام الجمع والتفريق ٢: ٥٢.

(٦) **عبدالواحد بن محمد البزاز**، أبو عمرو الفارسي، قال الخطيب: «وكان ثقة أميناً». تاريخ بغداد للخطيب ١١: ١٣.

(٧) ثقة، تقدم في الحديث (١٥).

(٨) **حاتم بن الليث الجوهري**، أبو الفضل البغدادي، قال الخطيب: «وكان ثقة ثبتا، متقناً حافظاً». وجاء في بعض الأسانيد «حاتم ابن أبي الليث»، وهو نفسه، وقد ذكر الخطيب البغدادي أن بعض الرواة يقول ذلك. **انظر**: تاريخ بغداد ٨: ٢٤٥، موضح أوهام الجمع والتفريق ٢: ٥٢.

(٩) **يحيىٰ بن حماد الشيباني** مولاهم، البصري، ختن أبي عوانة، ثقة عابد، أخرج له الستة في مصنفاتهم إلا أبا داود ففي الناسخ والمنسوخ. تقريب التهذيب لابن حجر (٧٥٣٥).

(١٠) **وضّاح بن عبدالله اليشكري** الواسطي البزاز، أبو عوانة، مشهور بكنيته، ثقة ثبت، أخرج له الستة. تقريب التهذيب (٧٤٠٧).

«**عليكم بالرمي فإنه من خير لعبكم**». لفظ البزار: «**خير لهوكم**».

قال البزار: «وهٰذا الحديث هو عند الثقات موقوف، ولم نسمع أحداً أسنده إلا حاتم عن يحيىٰ بن حماد عن أبي عوانة».

وقال الدارقطني: «تفرد به يحيىٰ بن حماد عن أبي عوانة عن عبدالملك عنه مرفوعاً»(٢).

وهٰذا الطريق فيه عبدالملك بن عمير القرشي وقيل: اللخمي، أبو عمرو الكوفي، وهو ثقة، إلا أنه تغير حفظه لما كبر، قال أحمد: «مضطرب الحديث جداً مع قلة حديثه، ما أرىٰ له خمسمئة حديث، وقد غلط في كثير منها»(٣). وقال: «مضطرب الحديث، قلّ من روىٰ عنه إلا اختلف عليه»(٤). و ذكر إسحاق بن منصور، عن أحمد بن حنبل أنه ضعفه جداً(٥).

وقال ابن معين: «مخلط»(٦). وقال ابن البرقي، عن ابن معين: «ثقة، إلا أنه أخطأ في حديث أو حديثين»(٧).

وقال أبو حاتم: «ليس بحافظ، وهو صالح الحديث، تغير حفظه قبل موته»(٨).

وعدّه العلائي في القسم الأول من المختلطين، وهم الذين احتمل اختلاطهم فلم يأتوا بحديث منكر أو كان اختلاطهم متأخراً فلم يحدثوا بشيء(٩).

وقال الحافظ ابن حجر: «احتج به الجماعة، وأخرج له الشيخان من رواية القدماء عنه في الاحتجاج، ومن رواية بعض المتأخرين عنه في المتابعات، وإنما عيب عليه أنه تغير حفظه لكبر سنِّه؛ لأنه عاش مئة وثلاث سنين»(١٠).

وعدَّه الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من الموصوفين بالتدليس، وصفه بذلك الدارقطني وابن

---

(١) **مصعب بن سعد الزهري**، أبو زرارة المدني، ثقة، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٦٦٨٨).
(٢) أطراف الغرائب ١: ١٢٩.
(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥: ٣٦٠.
(٤) سؤالات المروذي (١٩٧)، **وانظر**: سؤالات أبي داود (٣٥٤).
(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥: ٣٦٠.
(٦) المصدر السابق.
(٧) تهذيب التهذيب لابن حجر ٢: ٦٢١.
(٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥: ٣٦٠.
(٩) كتاب المختلطين للعلائي ١: ٧٦، **وانظر**: نهاية الاغتباط لسبط ابن العجمي ١: ٢٢٦، الكواكب النيرات لابن الكيال ١: ٤٨٦.
(١٠) هدي الساري ص٤٢٢.

حبان[١]، وقد صرح بالسماع في رواية إبراهيم بن مرزوق الموقوفة، وسيأتي الكلام عليها.

وأخرج له أصحاب الكتب الستة، واحتج البخاري ومسلم برواية أبي عوانة عنه.

وخلاصة الأمر: أنه ثقة، إلا أنه اختلط لما كبر وشاخ، فصار يغلط ويهم في آخر عمره.

ويحمل قول الأئمة في اختلاطه علىٰ تغيره في آخر عمره، مما أدىٰ إلىٰ اختلاف الرواة عنه في حديثه، ولهٰذا قال الإمام أحمد: «مضطرب الحديث..الخ»، وهٰذا الاضطراب إنما وقع ممن روىٰ عنه قديماً وحديثاً، ولهٰذا حكم عليه بضعف روايته بعدما كبر.

ولهٰذا قال الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «والرجل من نظراء السبيعىٰ أبىٰ إسحاق، وسعيد المقبري لما وقعوا في هزم الشيخوخة، نقص حفظهم، وساءت أذهانهم، ولم يختلطوا. وحديثهم في كتب الإسلام كلها، وكان عبدالملك ممن جاوز المئة»[٢].

وأشار إليه الحافظ ابن حجر في لسان الميزان بأنه ممن تكلم فيه بلا حجة[٣].

وبناءً علىٰ ما تقدم فهٰذه الرواية صحيحة، إلا أن هٰذه الرواية تفرد بها حاتم بن الليث، عن يحيىٰ بن حماد تفرد به فرواه عن أبي عوانة مرفوعاً، كما نص علىٰ ذلك البزار والدارقطني.

طرق الوقف:

١. رواية مسعر بن كدام:

أخرجها ابن أبي شيبة[٤]: حدثنا محمد بن بشر[٥].

والطبراني[٦]: حدثنا علي بن عبدالعزيز[٧]، حدثنا أبو نعيم[٨].

كلاهما (ابن بشر، أبو نعيم) حدثنا مسعر بن كدام[٩]، عن عبدالملك بن عمير، عن مصعب بن سعد قال: كان سعد يقول: «**أي بني! تعلموا الرماية، فإنها خير لعبكم**».

---

(١) **انظر**: تعريف أهل التقديس (٨٤).

(٢) ميزان الاعتدال ٢: ٦٦١

(٣) لسان الميزان ٩: ٣٦٢.

(٤) مصنف ابن أبي شيبة (٢٦٣١٧)، الأدب (٨٠).

(٥) **محمد بن بشر العبدي**، أبو عبدالله الكوفي، ثقة حافظ، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٥٧٥٦).

(٦) فضل الرمي وتعليمه (٧).

(٧) صدوق، تقدم في الحديث (٢٩).

(٨) ثقة ثبت، تقدم في الحديث (٥).

(٩) ثقة ثبت، تقدم في الحديث (١).

وهٰذه الرواية صحيحة الإسناد، واحتج مسلم برواية مسعر عن عبدالملك.

٢. رواية إبراهيم بن مروزق، عن أبي عوانة:

أخرجها أبو عوانة[١]: حدثنا إبراهيم بن مرزوق[٢]، حدثنا أبو عوانة، عن عبدالملك بن بن عمير، سمعت مصعب بن سعد قال: سمعت سعداً ﷺ يقول: «**تعلموا الرمي، فإنه من خير لعبكم**».

وهٰذا الإسناد صحيح، وصرح عبدالملك بن عمير بالسماع من مصعب بن سعد، فانتفت علة التدليس.

الراجح من الخلاف:

بعد دراسة الحديث تبين أن رواية الوقف أرجح من الرفع، وذلك لتفرد حاتم بن الليث عن يحيىٰ بن حماد عن أبي عوانة، وقد نص علىٰ هٰذا التفرد البزار والدارقطني.

ومما يرجح الوقف رواية مسعر بن كدام عن عبدالملك، وقد نصَّ الدارقطني في العلل علىٰ أن غير مسعر قد رواه عن عبدالملك موقوفاً، ولم أقف علىٰ غيره.

وقال الدارقطني: «والموقوف أصح»[٣].

❖❖ ❖❖ ❖❖

(١) مسند أبي عوانة (٦٩٢٤).

(٢) **إبراهيم بن مرزوق الأموي** البصري، نزيل مصر، ثقة، عمي قبل موته، فكان يخطىء ولا يرجع، أخرج له النسائي. تقريب التهذيب لابن حجر (٢٤٨).

(٣) علل الدارقطني ٤: ٣٢٨.

(٣٢) حديث عبدالله بن مسعود ﷺ: «**مَنْ تردىٰ من رؤوس الجبال، أو أكله السبع، أو غرق في البحر؛ شهداء عند الله**».

رواه إبراهيم بن مهاجر، عن طارق بن شهاب، عن ابن مسعود ﷺ.

وعنه شعبة واختلف عليه:

فرواه أبو الوليد الطيالسي، عنه به **مرفوعاً**.

ورواه عمرو بن مرزوق عنه به **موقوفاً**.

ورواه الثوري، وأبو عوانة، وزائدة بن قدامة، وشريك؛ عن إبراهيم به **موقوفاً**.

طريق الرفع:

رواية أبي الوليد الطيالسي، عن شعبة:

أخرجها الدارقطني[١]: حدثنا عبدالله بن محمد بن سعيد [الحمال][٢]، حدثنا عباس بن محمد[٣]، حدثنا أبو الوليد الطيالسي[٤]، حدثنا شعبة[٥]، عن إبراهيم بن مهاجر، عن طارق بن شهاب[٦]، قال: قال عبدالله بن مسعود ﷺ: قال النبي ﷺ: «**إن الذي يأكله السبع، ويتردىٰ من الجبال، ويغرق في البحر؛ شهداء عند الله ﷻ يوم القيامة**».

فيه إبراهيم بن مهاجر، وهو صدوق، تكلم في حفظه وكثرة خطئه، ويكتب حديثه، ولا يحتج بما انفرد به[٧].

وتوقف الدارقطني في رواية أبي الوليد الطيالسي عن شعبة، وقال: «لا أعرفه إلا حجاج بن نصير». أي إنه من حديث حجاج بن نصير، وليس من حديث أبي الوليد، ولهٰذا قال: «رفعه حجاج بن نصير عن شعبة»، ولم يذكر أبا داود، وأعلّ الحديث بحجاج.

---

(١) علل الدارقطني ٥: ١١٥.

(٢) كذا في المطبوع، ولعل الصواب (الجمال) بالمعجمة كما في مصادر ترجمته، أبو محمد المقرئ، قال الدارقطني: «كان من الثقات» تاريخ بغداد للخطيب ١٠: ١٢٠.

(٣) هو الدوري، ثقة حافظ، تقدم في الحديث (٣).

(٤) **هشام بن عبدالملك الباهلي**، أبو الوليد الطيالسي البصري، ثقة ثبت، أخرج له الستة. التقريب لابن حجر (٧٣٠١).

(٥) ثقة حافظ متقن، تقدم في الحديث (٢٧).

(٦) **طارق بن شهاب البجلي**، أبو عبدالله الكوفي، قال أبو داود: «رأىٰ النبي ﷺ ولم يسمع منه»، أخرج له الستة. تقريب التهذيب لابن حجر (٣٠٠٠). **وانظر**: الإصابة له ٥: ٣٨٣ ـ ٣٨٤.

(٧) انظر الكلام عليه في الحديث (١).

وبناءً علىٰ كلام الدارقطني يتبين خطأ هٰذه الرواية في الإسناد، فليس الحديث من رواية أبي الوليد الطيالسي، وإنما هو من رواية حجاج بن نصير وهو ضعيف[١]، ولم يتبين لي سبب الخطأ الذي ذهب إليه الدارقطني مع أن الإسناد ظاهره الصحة.

طرق الوقف:

١. رواية سفيان الثوري:

أخرجها عبدالرزاق[٢] ـ والطبراني[٣] من طريقه ـ.

وابن أبي شيبة[٤]: حدثنا وكيع[٥].

كلاهما (عبدالرزاق، وكيع)، عن سفيان[٦]، عن إبراهيم بن مهاجر به بلفظ: «**إن من يتردىٰ من رؤوس الجبال، وتأكله السباع، ويغرق في البحر؛ لشهيد عند الله**». لفظ وكيع فيه تقديم وتأخير.

وهٰذا الإسناد صحيح إلىٰ ابن مهاجر.

٢. رواية أبي عوانة:

أخرجها سعيد بن منصور[٧]: حدثنا أبو عوانة[٨]، عن إبراهيم بن مهاجر به بلفظ: ذُكر الشهداء عند ابن مسعود ﷺ فقالوا: إن الشهادة القتل. فقال عبدالله: «**إن شهداءكم إذاً لقليل**». ثم قال عبدالله: «**إن من يغرق في البحر، ويتردىٰ من الجبال، وتأكله السباع؛ شهيد عند الله يوم القيامة**».

وهٰذا إسناد صحيح إلىٰ ابن مهاجر.

٣. رواية شعبة:

أخرجها الخطيب البغدادي[٩]: أخبرنا الحسن بن أبي بكر[١٠]، أخبرنا دعلج بن أحمد بن دعلج[١١]،

---

(١) **حجاج بن نُصير الفَساطيطي**، أبو محمد البصري، ضعيف، كان يقبل التلقين، أخرج له الترمذي. التقريب (١١٣٩).
(٢) مصنف عبدالرزاق (٩٥٧٢).
(٣) المعجم الكبير ٨: ٢٩٢.
(٤) مصنف ابن أبي شيبة (١٩٤٧٧).
(٥) ثقة حافظ، تقدم في الحديث (١).
(٦) ثقة، تقدم في الحديث (٢٠).
(٧) سنن سعيد بن منصور (٢٦١٧).
(٨) هو الوضاح اليشكري، ثقة ثبت، تقدم في الحديث (٣٤).
(٩) الموضح لأوهام الجمع والتفريق ١: ٢٩٦
(١٠) هو الحسن بن أحمد البزاز، صدوق، صحيح الكتاب، تقدم في الحديث (٣).
(١١) ثقة ثبت، تقدم في الحديث (٣).

أخبرنا يوسف بن يعقوب ـ هو القاضي ـ[١]، حدثنا عمرو بن مرزوق[٢]، أخبرنا شعبة، عن ابن المهاجر به بلفظ: «**إن من يغرق في البحور، ويأكله السبع، ويتردىٰ من الجبال؛ من الشهداء عند الله تعالىٰ يوم القيامة**».

قال الخطيب: «وهكذا رواه عن شعبة عامة أصحابه موقوفاً»، وهٰذا هو الثابت من حديث شعبة **موقوفاً**.

شيخ الخطيب الحسن بن أبي بكر صدوق، وعليه فالإسناد حسن.

٤. رواية زائدة بن قدامة:

أخرجها ابن المبارك[٣]: عن زائدة بن قدامة[٤]، عن إبراهيم بن مهاجر به بلفظ: ذكروا عند عبدالله الشهداء، فقيل: إن فلاناً قُتل يوم كذا وكذا شهيداً، وفلاناً قُتل يوم كذا وكذا شهيداً. فقال عبدالله ﷺ: «**لئن لم يكن شهداؤكم إلا مَنْ قُتل؛ إنّ شهداءكم إذاً لقليل! إن مَنْ يتردىٰ منَ الجبال، ويغرق في البحور، وتأكله السباع؛ شهداء عند الله يوم القيامة**».

وهٰذه الرواية صحيحة الإسناد.

واختُلِف في رواية زائدة، فرواه عنه ثابت بن محمد الشيباني، عن إبراهيم بن مهاجر، عن أبي الشعثاء، فذكره. قال أبو زرعة: «كذا قال: عن أبي الشعثاء، وإنما هو إبراهيم بن مهاجر البجلي، عن طارق بن شهاب»[٥].

٥. رواية شريك:

أخرجها محمد بن نُصير الخلدي[٦]: حدثنا محمد، حدثنا يحيىٰ، حدثنا شريك[٧]، به بلفظ: «**إن الذي يغرق في البحور، ويتردىٰ من الجبال، فتأكله السباع؛ لشهداء عند الله يوم القيامة**».

إسناده ضعيف، فيه يحيىٰ بن عبدالحميد الحماني، وقد تُكلم في عدالته، واتهم بسرقة الحديث، وتكلم فيه أحمد وابن المديني وابن نمير والنسائي[٨]، كما تقدم في الحديث (٢٦).

---

(١) ثقة، تقدم في الحديث (٢٧).

(٢) **عمرو بن مرزوق الباهلي**، أبو عثمان البصري، ثقة فاضل، له أوهام، أخرج له البخاري وأبو داود. التقريب (٥١١٠).

(٣) الجهاد (٦٩).

(٤) ثقة ثبت، تقدم في الحديث (٢٩).

(٥) علل ابن أبي حاتم ٣: ٤٤٣ ـ ٤٤٤.

(٦) فوائد الخلدي (٢١٠).

(٧) صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه بعد ما ولي القضاء، تقدم في الحديث (٥).

(٨) **انظر**: التاريخ الكبير للبخاري ٨: ٢٩١، التاريخ الصغير له ٢: ٣٥٧، تاريخ بغداد للخطيب ١٤: ١٧٠، الضعفاء =

الراجح من الخلاف:

بعد النظر في طريق الرفع وطرق الوقف تبين أن الراجح هو رواية الوقف، وذلك أن رواية الرفع ـ علىٰ الصحيح ـ جاءت من طريق حجاج بن نصير، وهو ضعيف، ولا يحتج بروايته، وقد خالف أصحابَ شعبة، فإن الثقات من تلاميذ شعبة رووه موقوفاً كما ذكر ذلك الخطيب البغدادي، ولم أقف علىٰ غير طريق عمرو بن مرزوق عن شعبة، وعلىٰ هٰذا تكون رواية حجاج منكرة.

ومما يعضد ترجيح رواية الوقف ما رواه جماعة من الثقات عن ابن المهاجر، وهم: سفيان، وأبو عوانة، وزائدة، وشريك؛ فرووه بالوقف بأسانيد صحيحة عدا رواية شريك.

قال الدارقطني: «والموقوف أصح»[١]، وصححه الحافظ ابن حجر[٢].

والحديث له حكم الرفع، لأنه إخبار عن أمر لا مجال فيه للاجتهاد أو الرأي، وله شاهد مرفوع من حديث أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما تعدون الشهيد فيكم؟**» قالوا: يا رسول الله! من قتل في سبيل الله فهو شهيد. قال: «**إن شهداء أمتي إذاً لقليل**». قالوا: فمن هم يا رسول الله؟ قال: «**من قتل في سبيل الله فهو شهيد، ومن مات في سبيل الله فهو شهيد، ومن مات في الطاعون فهو شهيد، ومن مات في البطن فهو شهيد**»[٣].

ومن حديث عبدالله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «**من تعدون الشهيد؟**». قالوا: مَنْ قتل في سبيل الله. قال: «**إن شهداء أمتي إذاً لقليل، من قتل في سبيل الله فهو شهيد، ومن غرق في سبيل الله فهو شهيد، ومن قتله طاعون فهو شهيد**»[٤].

ومن حديث عبادة بن الصامت ﷺ أن النبي ﷺ قال: «**ما تعدون الشهيد فيكم؟**» قالوا: الذي يقاتل فيقتل في سبيل الله تعالىٰ. فقال رسول الله ﷺ: «**إن شهداء أمتي إذاً لقليل، القتيل في سبيل الله ـ تبارك وتعالىٰ ـ شهيد، والمطعون شهيد، والمبطون شهيد، والمرأة تموت بجمع شهيد**» يعني النفساء[٥].

❖❖ ❖❖ ❖❖

للنسائي (٦٥٦)، وقد تقدم في الحديث (٢٩).

(١) علل الدارقطني ٥: ١١٥.

(٢) فتح الباري ٦: ٤٤.

(٣) أخرجه مسلم (١٩١٥).

(٤) أخرجه عبد بن حميد (٣٣٤).

(٥) أخرجه أحمد (٢٣٠٦١).

(٣٣) حديث ابن عمر ﷺ: «**ألا أنبئكم بليلة هي أفضل من ليلة القدر؟ حارسٌ حرسَ في سبيل الله ﷻ في أرض خوفٍ لعله ألا يؤوب إلىٰ أهله**».

رواه ثور بن يزيد، عن عبدالرحمن بن عائذ، عن مجاهد بن رباح، عن ابن عمر ﷺ.

واختلف فيه علىٰ ثور:

فرواه يحيىٰ القطان، عن ثور به، **مرفوعاً**.

ورواه وكيع، عن ثور، به **موقوفاً**.

طرق الرفع:

رواية يحيىٰ بن سعيد:

أخرجها النسائي[١]: أخبرنا محمد بن بشار[٢].

والحاكم[٣] ـ البيهقي من طريقه[٤] ـ: أخبرنا أبو عبدالله محمد بن يعقوب الحافظ[٥]، ثنا يحيىٰ بن محمد[٦]، ثنا مسدد[٧]. كلاهما (ابن بشار، مسدد) حدثنا يحيىٰ بن سعيد[٨]، ثنا ثور بن يزيد، عن عبدالرحمن بن عائذ[٩]، عن مجاهد بن رباح، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «**ألا أنبئكم بليلة أفضل من ليلة القدر؟ حارس حرس في أرض خوفٍ لعله لا يرجع إلىٰ أهله**».

قال محمد بن بشار: «كان يحيىٰ إذا حدّث به علىٰ رؤوس الملأ لا يرفعه، وإذا حدث به في خلوته وخاصته رفعه».

وقال الحاكم: «هٰذا حديث صحيح علىٰ شرط البخاري ولم يخرجاه، وقد أوقفه وكيع بن الجراح عن ثور، وفي يحيىٰ بن سعيد قدوة».

---

(١) السنن الكبرىٰ (٨٨١٧).
(٢) ثقة، تقدم في الحديث (١).
(٣) المستدرك (٢٤٧٠).
(٤) السنن الكبرىٰ (١٨٤٤٤).
(٥) ثقة، تقدم في الحديث (١).
(٦) هو الذهلي، ثقة حافظ، تقدم في الحديث (٢٨).
(٧) ثقة حافظ، تقدم في الحديث (٢٨).
(٨) ثقة متقن، تقدم في الحديث (١٢).
(٩) **عبدالرحمن بن عائذ الثُمالي**، ويقال: الكندي، الحمصي، ثقة، وهم من ذكره في الصحابة، أخرج له أصحاب السنن. تقريب التهذيب (٣٩١٠).

وقال الذهبي: «علىٰ شرط البخاري».

وليس علىٰ شرط البخاري؛ ففيه مجاهد بن رباح، روىٰ عن ابن عمر. وروىٰ عنه عبدالرحمن بن أبي عوف الجرشي، وعبدالرحمن بن عائذ. وسكت عنه البخاري وأبو حاتم الرازي[١]. وذكره ابن حبان في الثقات[٢]. وعلىٰ هٰذا فهو مجهول الحال فلم يوثقه أحد من الأئمة، وذكر ابن حبان له في الثقات لا يُعتمد عليه؛ لأنه متساهل في توثيق المجاهيل. وعبدالرحمن بن عائذ لم يخرج له في الصحيحين.

ومدار هٰذا الحديث علىٰ **ثور بن يزيد الكلاعي**، أبي خالد الحمصي، وهو متفق علىٰ توثيقه والاحتجاج به، إلا أنه كان يرىٰ القدر، وهٰذا لا يضره ما دام ثقةً ثبتاً في حديثه، ولم يكن ما رواه مما يؤيد بدعته كما تقدم. وأخرج له الستة سوىٰ مسلم[٣]، وقال الحافظ ابن حجر: «احتج به الجماعة»[٤]!! وفي «اللسان» له[٥] وافق الذهبي في «الميزان» فلم يذكر مسلماً، فإما أن يكون وهماً أو سقطاً من الناسخ.

طرق الوقف:

رواية وكيع:

أخرجها ابن أبي شيبة[٦]: حدثنا وكيع[٧]، حدثنا ثور به بلفظ: «**ألا أنبئكم بليلة هي أفضل من ليلة القدر؟ حارس حرس في سبيل الله ﷻ في أرض خوف لعله ألا يؤوب إلىٰ أهله**». وهٰذا الإسناد صحيح إلىٰ وكيع.

الراجح من الخلاف:

الذي يظهر أن الوقف أرجح من الرفع، وذلك أن يحيىٰ بن سعيد رواه مرة بالرفع ومرة بالوقف، ولعله كان يرويه مرفوعاً من باب أن هٰذا الحديث مما لا يقال بالرأي أو الاجتهاد.

ورواه وكيع موقوفاً أيضاً.

(١) التاريخ الكبير للبخاري ٧: ٤١٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨: ٣٢٠.

(٢) ٥: ٤١٩.

(٣) **انظر**: تهذيب الكمال للمزي ٤: ٤١٨، إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ٣: ١١٥، من تكلم فيه وهو موثق للذهبي (٦٠)، ميزان الاعتدال له ١: ٣٧٤.

(٤) هدي الساري ص٣٩٤، **وانظر**: تقريب التهذيب (٨٦١).

(٥) ٩: ٢٧٢.

(٦) مصنف ابن أبي شيبة (١٩٣٣٤).

(٧) ثقة حافظ، تقدم في الحديث (١).

الخاتمة

وفي خاتمة هذا البحث توصلت إلى عدة نتائج وخلاصات وفوائد، فمن ذلك:

(١) اشتمل البحث على ثلاثة وثلاثين حديثاً قد اختلف في رفعه ووقفه، وهذا ملخص ما ترجح من الأحاديث بعد الدراسة مع ذكر أرقام الأحاديث:

- فما ترجح رفعه سبعة أحاديث : (٨، ٩، ١٣، ٢٠، ٢٥، ٢٨، ٣٠).

- وما ترجح وقفه ثلاثة وعشرون حديثاً: (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ١١، ١٢، ١٤، ١٥، ١٧، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٦، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٣).

- وما حكم عليه الأئمة بالوقف ولم يظهر لي سبب الترجيح ثلاثة أحاديث: (١٠، ١٦، ٢٧).

(٢) أن الوقف علة للحديث المرفوع، ونجد الأئمة يعلّون الأحاديث المرفوعة بالموقوفة؛ وذلك أن الأصل هو رواية المرفوع، وسلوك الجادة إنما تكون في المرفوع.

(٣) أن قرائن الترجيح عند الأئمة متعددة، وقد تتعدد القرائن في حديث واحد، وكل حديث له قرائنه الخاصة المحتفة به، وتتلخص فيما يلي:

- تقديم رواية الراوي المختص بالشيخ على رواية غيره، مثل رواية غندر عن شعبة، وإسرائيل بن يونس عن أبي إسحاق.

- تقديم رواية الراوي الأحفظ على من دونه من الرواة.

- تقديم رواية الجماعة (الأكثر) على رواية الواحد.

- تقديم الرواية الصحيحة على الرواية الضعيفة.

- تقديم رواية الراوي المتيقن من روايته على من شك أو اضطرب في روايته، وهذا الشك والاضطراب يدل على عدم ضبطه، فيقدم قول من تيقن.

(٤) من طرق اكتشاف العلة: تفرد الراوي عن الشيخ بما لا يحمل تفرده، أو مخالفته.

(٥) أن بعض الرواة قد يروي الحديث بالوجهين مرفوعاً وموقوفاً، ويبرر له بعدة مبررات، منها: أن يكون قد نشط مرة فرواة مرفوعاً وكسل مرة ثانية فرواه موقوفاً مثل حديث شريك برقم (٨)، أو يكون قد ذكره على سبيل المذاكرة لا الرواية، أو على جهة الفتوى.

(٦) أن موضوع علم العلل إنما هو بحثٌ في أوهام الثقات وأخطائهم، وقد يدخل فيه من لم يكن ثقة، ويسمى علة أيضاً.

(٧) أن تقسيم الرواة إلى طبقات ودراسة أحوالهم أمرٌ مهم في دراسة علم العلل، حتى يتم الترجيح بينهم عند الاختلاف.

(٨) قد يقع الوهم أحياناً من الفقهاء في إيرادهم للحديث في كتبهم مرفوعاً والصواب وقفه عند المحدثين.

(٩) أن الحديث الموقوف قد يكون له حكم الرفع، إن كان مما لا مجال للاجتهاد فيه كالأمور المغيبة، ونحو ذلك.

(١٠) أن العلة في الحديث لا يطلع عليها الباحث إلا بعد جمع طرق الحديث ومعرفة مدار الطريق، وأن منها ما هو مؤثر في الحكم، ومنها ما هو غير مؤثر فيه.

(١١) أن هذا العلم علم دقيق، لم يتكلم فيه إلا جهابذة الحفاظ، والبحث في هذا الموضوع يستغرق وقتاً وجهداً كبيرين، وأن الأئمة السابقين لهن قدم السبق في تأصيل هذا العلم، وأنهم جمعوا بين الحفظ والإتقان، والاطلاع الواسع، والفهم الدقيق.

والحمدلله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين.

الفهارس

وتشمتل على[١]:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الرواة المترجم لهم.
- فهرس غريب الحديث.
- فهرس المصادر والمراجع

فهرس الآيات القرآنية

﴿أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ ١١٨
﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ ..... ١٦٥، ١٧٠
﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ ٢
﴿يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾ ٢
﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾ ١٨
﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ﴾ ٩٤
﴿يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ ١٩٩
﴿أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ ..... ٩٨، ١٠٠
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ ٢
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ ٢
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا﴾ ٢

❖❖ ❖❖ ❖❖

فهرس الرجال المترجم لهم

أبان بن يزيد العطار ٦٨
إبراهيم بن أبي داود ٣٩
إبراهيم بن الحجاج ١٨٥
إبراهيم بن الحسن الخثعمي ١٤٠
إبراهيم بن حماد ١٠٨
إبراهيم بن دحيم ١٧٨
إبراهيم بن عبدالله السعدي ٢٠٧
إبراهيم بن عبدالله الكجي ١٢٩
إبراهيم بن عبدالله الهروي ٣٩
إبراهيم بن عبدالله بن العلاء ١٨٠
إبراهيم بن مرثد الأزدي ٥٨
إبراهيم بن مرزوق ٢٢٠
إبراهيم بن مهاجر ٣١
إبراهيم بن هاشم البغوي ١٠٦
إبراهيم بن يزيد النخعي ٤٨
ابن أبي عاصم ١٥٨
ابن شيروي ١٠١
أبو أحمد الزبيري ٦٧
أبو إسحاق السبيعي ..... ٤٩، ٦٣
أبو الحسن علي بن محمد المقرئ ١٧٥
أبو الزبير محمد بن مسلم المكي ١٢١
أبو العباس محمد بن يعقوب ١٣٢
أبو الكنود عبدالله بن عامر ١٩٣
أبو المثنى العنبري ٢٠٦
أبو الموجه محمد بن عمرو ١٠٨
أبو الوليد الطيالسي ٢٢١
أبو الوليد حسان بن محمد ١١٠
أبو بُرَيْد الجرمي ٣٣
أبو بكر عبدالله بن محمد النيسابوري ١٤١
أبو بكر محمد بن الحسين القطان ٣٧
أبو جعفر محمد الجمال ٨٩
أبو حاتم الرازي ١١٧
أبو حصين عثمان بن عاصم ٧٠
أبو خالد الوالبي ٧٠
أبو خالد سليمان بن حيان ١٤٧
أبو داود الحفري ١٤٠
أبو داود الطيالسي ١٣٦
أبو زرعة البجلي ٨٥
أبو زرعة الدمشقي ١٩٦
أبو زكريا ابن أبي إسحاق ١٥٣
أبو سخيلة ٩٩
أبو شهاب عبد ربه الكناني ٩٨
أبو صادق الأزدي ٥٥
أبو صالح ذكوان السمان ٢٠٩
أبو طاهر المحمدآباذي ١٣٠
أبو طاهر محمد بن محمد بن محمش الإمام ٣٧
أبو عاصم الضحاك بن مخلد ٩١
أبو عامر العقدي ١٢٩
أبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود ..... ٤٧، ٦٥
أبو عثمان النهدي ١١٨
أبو عروبة الحسين بن مسلم ١٤٤
أبو علي الحنفي ١٢٨
أبو عوانة الوضاح اليشكري ٢١٧
أبو غزية محمد بن موسى الأنصاري ١٥٢

أبو قيس زياد بن رياح..... ٧٦
أبو كريب محمد بن العلاء ١١١
أبو محمد بن حيان..... ٣٦
أبو مسهر الغساني..... ١٩٦
أبو معاوية الضرير ١١٥
أبو ميسرة أحمد بن عبدالله ١١٢
أبو هلال محمد بن سُلَيْم الراسبي..... ١٣٠
أبو وائل شقيق بن سلمة ٦٨
أحمد بن إبراهيم القرشي..... ١٨٠
أحمد بن أبي نافع الموصلي ١٠٣
أحمد بن الأزهر ١٦٨
أحمد بن العلاء ٩٥
أحمد بن الفرات..... ١٥٨
أحمد بن ثابت التغلبي ٥٧
أحمد بن حنبل..... ١٦٧
أحمد بن خليد..... ١٦٠
أحمد بن زهير ٢١٧
أحمد بن سنان..... ٢٠٦
أحمد بن عبدالله بن أبي السفر ٩٥
أحمد بن عبدالملك بن واقد الحراني..... ٣٠
أحمد بن عمرو بن السرح..... ١٢٠
أحمد بن عمير بن جوصا ١٩٧
أحمد بن محمد الجوهري ١٥٢
أحمد بن محمد السقطي ٢٠٦
أحمد بن منصور (زاج)..... ٩٣
أحمد بن منيع..... ١١٥
أحمد بن نصر النيسابوري..... ١٣٦
أحمد بن يوسف التغلبي ١٠٣
أحمد بن يوسف السلمي..... ٣٧
أحمد بن يونس ٩٨
أزهر بن راشد الكاهلي ٩٨
إسحاق بن إبراهيم..... ٣٩
إسحاق بن إبراهيم السمرقندي ٩٢
إسحاق بن راهويه ٣٩
إسحاق بن يوسف الأزرق ٩٩
إسحاق بن يوسف المخزومي..... ١٦٥
إسرائيل بن يونس..... ٤٩
إسماعيل بن إبراهيم الهذلي..... ١١٨
إسماعيل بن إسحاق القاضي..... ٧٦
إسماعيل بن عبدالله بن سماعة..... ١٩٦
إسماعيل بن علية ٧٨
إسماعيل بن محمد بن سعد..... ١٣٤
إسماعيل بن مسلم المكي..... ١١٥
إسماعيل بن نجيد السلمي..... ٢٠٧
أشعث بن سوار الكندي ١٤٧
أشعث بن عبدالملك..... ١١٧
الأسود بن عامر..... ١٦٨
الحارث بن حصيرة..... ٥٨
الحجاج بن أرطأة..... ٤٤
الحسن بن أبي الحسن البصري ١١٥
الحسن بن أحمد الفارسي ١٨٨
الحسن بن أحمد النرسي ١٣٣
الحسن بن أحمد بن شاذان..... ٤٩
الحسن بن العباس الرازي ١٧٩
الحسن بن خلف ٩٩
الحسن بن سفيان الفسوي ١٨١
الحسن بن عرفة ١٠٨
الحسن بن علي الجوهري..... ١٨٨
الحسن بن علي بن مرداس ١١٢
الحسن بن غليب ٩٩

الحسن بن محمد بن إسحاق ١٧٤
الحسين بن إسحاق التستري..... ٤٠
الحسين بن إسماعيل المحاملي ٤٨
الحسين بن جعفر القتات ١٧١
الحسين بن علي الأسود..... ٣٦
الحسين بن علي الجعفي..... ١٨٨
الحسين بن عيسى الطائي..... ١٤٥
الضحاك بن مخلد ٤١
العباس بن عبدالله الترقفي ٧٧
العباس بن محمد الدوري ٤٩
العباس بن يزيد..... ٤٦
العلاء بن المسيب ٦٥
العوام بن حوشب ٥٩
الفضل بن دكين ١٥٥
الفضل بن عبدالله بن مخلد..... ٢٠٩
الفضل بن موسى ٤٠
القاسم بن القاسم السياري ١٠٨
الليث بن سعد..... ٢٠٣
المسيب بن واضح التَّلُمَنْسي ٢١٠
المغيرة بن عبدالرحمن المخزومي ٢٠٤
المغيرة بن مسلم..... ١٤٥
المؤمل بن الحسن النيسابوري ١٥٩
النضر بن شميل ٤٧
النعمان بن شبل ١٣٤
الهيثم بن حميد..... ١٠٤
الوليد بن مسلم..... ١٧٨
أيوب السختياني..... ٧٨
أيوب بن محمد الوزان..... ٦٣
بشر بن المفضل ٤٦
بشر بن هلال الصواف..... ٧٨
بقية بن الوليد ٨٠
بكر بن خنيس..... ١٧٩
بكر بن سهل ١٩٧
بكر بن محمد الصيرفي ٧٦
تميم بن المنتصر ١٦٥
ثابت بن أبي صفية الثمالي..... ٩٨
ثور بن يزيد الكلاعي ٢٢٦
جامع بن أحمد الوكيل ١٣٠
جرير بن حازم ٧٦
جرير بن عبدالحميد الضبي..... ٨٦
جرير بن يزيد البجلي ٨٦
جعفر بن أحمد بن سنان..... ١٦٦
جعفر بن عون ١٥٣
جعفر بن محمد الفريابي..... ١٩٢
جعفر بن محمد القافلائي ٧٩
جويرية بن أسماء ١٠٦
حاتم بن الليث الجوهري..... ٢١٧
حجاج بن محمد المصيصي..... ٩٧
حجاج بن منهال ٧٦
حسين بن علي بن الأسود..... ٣٤
حسين بن محمد التميمي..... ٧٠
حسين بن واقد..... ٦٨
حفص بن عمر..... ١٧٥
حفص بن غياث النخعي ١٤٧
حماد بن أسامة..... ٣٤
حماد بن زيد ٧٧
حماد بن سلمة ٤٦
حمزة بن جعفر الشيرازي ٤٦
حمزة بن محمد بن العباس ٤٩
حميد الطويل ١٣٥

حميد بن زنجويه..... ١٨٦
حميد بن عبدالرحمن الرؤاسي ١٥٢
حنيفة بن مرزوق ٧٢
خالد بن روح الدمشقي..... ١٤٥
خالد بن عبدالرحمن العبد ١١٦
خالد بن عبدالله الواسطي ١١٨
خالد بن مهران الحذاء ١١٨
خِشْف بن مالك ٤٥
خضر بن قواس..... ٩٩
خلاد بن أسلم..... ٧٢
خلف بن تميم..... ١٩٣
خلف بن هشام ١٨٩
خيثمة بن عبدالرحمن الجعفي..... ٦٢
داود بن رشيد ١٠٨
داود بن عبدالجبار القرشي ٥٦
دحيم عبدالرحمن بن إبراهيم القرشي ... ١٧٨
دَعْلَج بن أحمد ٤٦
ربيعة بن أبي عبدالرحمن ١٥٥
ربيعة بن ناجد ٥٦
رشدين بن سعد ١٠٩
روح بن أسلم الباهلي ١٨٦
روح بن عبادة ١٨٥
زاذان..... ١٦٦
زائدة بن قدامة..... ١٨٨
زمعة بن صالح ١٤٩
زهير بن حرب..... ٧٦
زهير بن معاوية..... ١٦٢
زياد بن أيوب..... ١١٨
زيد بن أبي أنيسة ١٦١
زيد بن جبير ٤٣
زيد بن حباب ١٤٥
زيد بن عوف..... ١٨٦
سريج بن يوسن البغدادي ٦٥
سعدان بن نصر ١٦٩
سعيد المقبري ٢٠١
سعيد بن أبي عروبة..... ٤٧
سعيد بن سنان البرجمي..... ١٦٨
سعيد بن سنان الشامي ٨٨
سعيد بن عبدالعزيز التنوخي ١٧٧
سعيد بن عثمان التجيبي ٥٧
سعيد بن عنبسة ١٦٠
سعيد بن منصور السلمي..... ٤٧
سفيان الثوري..... ٣٢
سفيان بن عيينة..... ٩١
سلم بن إبراهيم الوراق ٦١
سلم بن جنادة..... ١٠٥
سلمة بن كهيل ٥٤
سليمان بن حبيب..... ١٩٥
سليمان بن حرب ١٢٩
سليمان بن حيان الأزدي..... ٢٠٥
سليمان بن سيف الطائي ٤١
سليمان بن طرخان التيمي ٤٦
سليمان بن عمر الرقي ٢٩
سليمان بن مهرا ن الأعمش..... ١٦٧
سماك بن عبدالصمد..... ١٩٦
سهل بن عثمان الكندي..... ١٧٩
شبابة بن سوار المدائني ١٤٥
شريك بن عبدالله النخعي ٧١
شعبة بن الحجاج ٣٤
شعيب بن إسحاق ٥٧

شهر بن حوشب ٢١٣
شيبان بن فروخ الحبطي ٧٥
صدقة بن خالد ١٩٧
صلة بن زفر ١٧٣
طارق بن شهاب ٢٢١
طاووس بن كيسان ٤٠
طلحة بن مصرف ٦٢
عاصم بن أبي النجود..... ٦٨
عاصم بن سليمان الأحول..... ١١٩
عاصم بن شُمَيْخ الغيلاني ٦١
عباد بن كثير الثقفي ٦٢
عبدالرحمن بن الأسود..... ١٠٨
عبدالرحمن بن سعيد الأصبهاني ١٥٨
عبدالرحمن بن سلام ٩٨
عبدالرحمن بن عائذ ٢٢٥
عبدالرحمن بن عثمان القشيري ٥٧
عبدالرحمن بن عمر بن يزيد ١٦٩
عبدالرحمن بن عمرو الأوزاعي..... ١٩٥
عبدالرحمن بن محمد المحاربي ١٨٠
عبدالرحمن بن مهدي..... ٧٦
عبدالرزاق بن همام الصنعاني ١٤٦
عبدالسلام بن عتيق ١٩٦
عبدالصمد بن عبدالوارث ٦٧
عبدالعزيز بن محمد الدراوردي..... ١٠٢
عبدالغني بن أبي عقيل ٩١
عبدالله بن أبي الجهم..... ١٥٥
عبدالله بن أحمد البزار ١٠٣
عبدالله بن أحمد الجواليقي ١٤٦
عبدالله بن أحمد بن حنبل ١٣٦
عبدالله بن إدريس..... ١١١
عبدالله بن الحسن الحراني ٣٠
عبدالله بن السائب..... ١٦٦
عبدالله بن الصباح..... ١٢٨
عبدالله بن العلاء ١٧٨
عبدالله بن المبارك..... ٨٥
عبدالله بن الوليد بن ميمون..... ١٣٦
عبدالله بن بشر الرقي ٦٤
عبدالله بن جعفر الرقي ١٦١
عبدالله بن جعفر المخرمي..... ١٣٤
عبدالله بن جعفر بن خشيش..... ١٠٥
عبدالله بن زياد ١٠٥
عبدالله بن سعيد الكندي ٢٠٤
عبدالله بن سعيد بن أبي مريم ١٠٦
عبدالله بن طاووس..... ٤٠
عبدالله بن عبدالصمد ١٤٣
عبدالله بن عروة..... ١٥٣
عبدالله بن عمر العمري ١٠١
عبدالله بن عمر بن أبان..... ١٣٢
عبدالله بن عون بن أرطبان..... ٢١٣
عبدالله بن محمد البغوي ١٠٨
عبدالله بن محمد الجمال..... ٢٢١
عبدالله بن محمد الضبعي..... ١٠٦
عبدالله بن محمد بن أبي شيبة ٢٠٤
عبدالله بن محمد بن جعفر..... ٣٦
عبدالله بن محمد بن فورك..... ١٦٩
عبدالله بن هاشم ١١٠
عبدالله بن هاشم العبدي ٢٠٥
عبدالله بن وهب ١٢٠
عبدالله بن يزيد المقرئ..... ٢٠٤
عبدالله بن يوسف التنيسي ١٩٨

عبدالملك بن إبراهيم ٨٢
عبدالملك بن أبي سليمان العرزمي ٩٩
عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج ٤٢
عبدالملك بن عمير ٢١٨
عبدالملك بن محمد بن إبراهيم ٢٠٧
عبدالملك بن مروان ١٧٩
عبدالواحد بن زياد العبدي ١١٩
عبدالواحد بن غياث ١٨٥
عبدالواحد بن محمد البزاز ٢١٧
عبدالوارث بن سعيد ٧٨
عبدالوارث بن عبد الصمد ٦٨
عبدالوهاب بن عطاء ١٣٦
عبدان عبدالله بن عثمان الأزدي ١٠٨
عبدان بن أحمد الجواليقي ٦٣
عبيد الله بن موسى ٤٩
عبيدالله بن النعمان ٩١
عبيدالله بن عمر القواريري ٧٧
عبيدالله بن عمرو ١٦١
عبيدة بن الأسود الهمداني ١٣٢
عثمان بن أبي العاتكة ١٩٨
عثمان بن المغيرة ٥٦
عثمان بن سعيد الدارمي ١٣٠
عثمان بن عبدالرحمن الطرائفي ١٨١
عروة بن الزبير ١٠٩
عطاء العامري ٣٢
عفان بن مسلم الباهلي ١٨٥
عفيف بن سالم البجلي ١٠٤
عقبة بن مكرم ٣٣
عكرمة بن عمار ٦١
علقمة بن قيس النخعي ٤٩
علقمة بن وقاص الليثي ٨٢
علي بن الجعد الجوهري ٧٣
علي بن الحسين بن الجنيد ١٠٣
علي بن المحسن التنوخي ١٨٨
علي بن بحر ١٧٧
علي بن حجر السعدي ١٠٤
علي بن حفص المدائني ٧٣
علي بن خشرم ١٣٩
علي بن عبدالعزيز بن المرزبان ١٨٨
علي بن عبدالله بن مبشر ٢٠٦
علي بن غراب القاضي ٢٠٩
علي بن محمد المصيصي ١٩٣
علي بن محمد بن بشران ٤٦
علي بن معبد ٥٧
علي بن هاشم بن البريد ١٧٠
عمار بن مطر العبدي ٨٢
عمر بن أحمد الجوهري ٤٧
عمر بن سعيد الدمشقي ١٧٨
عمر بن شبة ٦٦
عمر بن عبدالواحد ١٩٧
عمران بن موسى ١٢٩
عمرو بن دينار ٨٩
عمرو بن زرارة ٨٧
عمرو بن عثمان القرشي ١٧٨
عمرو بن علي الفلاس ٢٠٥
عمرو بن محمد الناقد ١١٧
عمرو بن مرزوق ٢٢٣
عمرو بن هاشم ١٩٧
عمرو بن هشام الحراني ٣٢
عياش العامري ١٦٦

عيسى بن أبي حرب ١٣٣
عيسى بن أحمد العسقلاني ١٨٦
عيسى بن يزيد الأزرق ٨٦
عيسى بن يونس ١٣٩
غيلان بن جرير ٧٦
فرافصة بن عمير ١٥٤
فهد بن سليمان النخاس ٦٨
فيض بن الفضل البَجَليِّ ٥٥
قبيصة بن ذؤيب ٥١
قبيصة بن عقبة ٥٧
قتادة بن دعامة السدوسي ..... ٤٧، ١٢٨
قتيبة بن سعيد الثقفي ١٢٠
قيس بن الربيع ١٩١
كلثوم بن زياد المحاربي ١٩٩
لاحق بن حميد ٤٧
ليث بن أبي سليم ٦٢
مجاهد بن جبر ٨٩
محمد بن إبراهيم التيمي ٨٢
محمد بن أبي المعروف ٢٠٧
محمد بن أبي بكر المقدمي ٢٠٦
محمد بن أبي عدي ٣٤
محمد بن أحمد بن راشد ٣٦
محمد بن أحمد بن زهير ١١٠
محمد بن إسحاق الصاغاني ٧٩
محمد بن إسحاق بن شبويه ١٥٩
محمد بن إسحاق بن يسار ٣٠
محمد بن إسماعيل الأحمسي ٥٦
محمد بن إسماعيل الترمذي ١٥٩
محمد بن الفضل السدوسي ١٨٩
محمد بن المثنى ٨٠
محمد بن بشار ٣٥
محمد بن بشر ٢١٩
محمد بن بكر ٤١
محمد بن جعفر المطيري ٩٠
محمد بن جعفر غندر ٣٥
محمد بن خزيمة ١٠٤
محمد بن خزيمة بن راشد ١٥٢
محمد بن راشد الخزاعي ٥١
محمد بن ربيعة ١٠٩
محمد بن سعيد التستري ١٧٣
محمد بن سلام البيكندي ٨٦
محمد بن سلمة ٣٠
محمد بن سليمان الشطوي ٣٦
محمد بن سليمان المكي ٣٦
محمد بن شاذان ٣٤
محمد بن صالح بن هانئ ٤٠
محمد بن عبدالرحيم البزاز ١٢٦
محمد بن عبدالله الأنصاري ١١٧
محمد بن عبدالله الحاكم ٣٤
محمد بن عبدالله الحضرمي ١١٨
محمد بن عبدالله الصفار ١٣٦
محمد بن عبدالله بن أبي الوزير ١١٧
محمد بن عبدالله بن بزيع ٣٣
محمد بن عبدالله بن عبدالحكم ١٢٠
محمد بن عبدالله بن يزيد ٢٠٤
محمد بن عبدالواحد بن جعفر ١٨٨
محمد بن عبدالوهاب العبدي ١٥٣
محمد بن عبيد الله الكلاعي ١٤٧
محمد بن عجلان القرشي ٢٠١
محمد بن علي بن طرخان ٢٠٣

محمد بن عمر بن غالب ٣٩
محمد بن قدامة الجوهري ٨٦
محمد بن محمد بن النعمان ١٣٤
محمد بن مخلد الدوري..... ٩٢
محمد بن مسلم الزهري ١٠٩
محمد بن معاوية بن مالج ٢٩
محمد بن معمر ١٢٩
محمد بن منير بن صغير..... ١٠٣
محمد بن هارون الفلاس ١٢٩
محمد بن يعقوب الأخرم ٣٤
محمد بن يوسف التركي ١١٦
محمد بن يوسف الفريابي ٣٧
محمود بن خداش ٩٨
محمود بن غيلان ١٤٠
مخلد بن يزيد..... ٣٢
مرة بن شراحيل الهمداني..... ١٨٦
مروان بن معاوية ٦٥
مسدد بن مسرهد ٢٠٦
مسعر بن كدام ٣٦
معمر بن راشد..... ٤٠
مُعَمَّر بن سليمان الرقي ٦٣
مكحول الشامي ٥١
منجاب بن الحارث ١٧٢
منصور بن المعتمر..... ٣٢
منصور بن وردان العطار..... ١٦٠
مهدي بن ميمون..... ٧٦
موسى بن إسماعيل المنقري..... ٤٦
موسى بن جعفر ٨٩
موسى بن داود الضبي ٩٠
موسى بن عامر بن عمارة..... ١٩٧
موسى بن عقبة..... ١٠٥
موسى بن مسعود النهدي ٦٦
موسى بن هارون..... ٣٩
مؤمل بن إسماعيل العدوي ١٤٤
مؤمَّل بن إهاب الرَّبَعي..... ١٤٦
نافع..... ١٠١
نائل بن نجيح الحنفي..... ٧٣
نصر بن علي..... ١٣٩
نصر بن مرزوق ٥٧
هارون بن عبدالله الحمال..... ٩٥
هشام الدستوائي ١٢٨
هشام بن عروة ١٥٠
هشام بن عمار ١٩٥
هشيم بن بشير ٣٣
هقل بن زياد ١٩٥
هلال بن أبي زينب ٢١٥
هناد بن السري..... ١١٠
ورقاء بن عمر الخراساني..... ١٤٥
وهب بن جرير..... ٧٦
وهيب بن خالد ٤١
ياسين بن معاذ الزيات..... ١٤٨
يحيى بن أبي بكير ١٣٣
يحيى بن أبي طالب..... ١٣٦
يحيى بن آدم ٧٥
يحيى بن أكثم..... ١١١
يحيى بن بشر ٨٧
يحيى بن حكيم البصري ٣٣
يحيى بن حماد ٢١٧
يحيى بن حمزة الحضرمي ٢٠٣
يحيى بن خلف ٣٣

يحيى بن سعيد الأنصاري ٨٢
يحيى بن سعيد القطان..... ٩٢
يحيى بن سلام ١٦٢
يحيى بن عبدالحميد الحماني ١٩١
يحيى بن محمد الذهلي..... ٢٠٦
يزيد بن خالد الرملي ١٤٥
يزيد بن زياد الدمشقي ١٠٩
يزيد بن عطاء اليشكري..... ١٧٤
يعقوب بن إبراهيم..... ٦٦
يعقوب بن إسحاق الحضرمي ١٧٣
يعقوب بن حميد..... ٢٠٤
يعلى بن عطاء ٣٤
يوسف بن إسحاق..... ١٥٩
يوسف بن عدي ٩٩
يوسف بن محمد بن سابق ١١٢
يوسف بن يعقوب القاضي..... ١٧٥
يونس بن أبي إسحاق السبيعي ٩٦
يونس بن عبدالأعلى ١٤١
يونس بن عبيد..... ٧٧
يونس بن ميسرة ١٧٩
يونس بن يحيى..... ٦٢

❖❖ ❖❖ ❖❖

فهرس غريب الحديث

الآبق ٨٩
الجذعة ٤٣
الحقة ٤٣
السهم ١٧٣
الظئر ٢١٣
العَصَبة ٧٥
المُجَدَّع ٥٥
المجن ١٢٨
بنت اللبون ٤٣
بنت المخاض ٤٣
تراعوا ١١٧
ثكلته أمه ٥٥
عمِّية ٧٥
لاث ١٥٤
يُخْلف ١٧٧

❖❖ ❖❖ ❖❖

فهرس المصادر والمراجع

- ابن أبي الدنيا، عبدالله بن محمد. (١٤١٨هـ). التهجد وقيام الليل، الرياض: مكتبة الرشد.
- ابن أبي الدنيا، عبدالله بن محمد. (١٤١٤هـ). كتاب الأهوال، بومباي: الدار السلفية.
- ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد. (١٣٧٢هـ). الجرح والتعديل، الهند: دائرة المعارف العثمانية.
- ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد. (١٤١٨هـ). المراسيل، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد. (١٤٢٧هـ). العلل، الرياض: مكتبة الجريسي.
- ابن أبي شيبة، عبدالله بن محمد. (١٤٢٧هـ). المصنف، جدة: دار القبلة.
- ابن أبي شيبة، محمد بن عثمان. (١٤٠٤هـ). سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، الرياض: مكتبة المعارف.
- ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو. (١٤٠٨هـ). الزهد، بومباي: الدار السلفية.
- ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو. بدون سنة طبع. الأوائل، الكويت: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي.
- ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو.(١٤٠٩هـ). الجهاد. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.
- ابن الأثير، المبارك بن محمد. (١٤٢١هـ). النهاية في غريب الحديث والأثر، الدمام: دار ابن الجوزي.
- ابن الأعرابي، أحمد بن محمد. (١٤١٨هـ). المعجم، الدمام: دار ابن الجوزي.
- ابن الجنيد، علي بن الحسين. (١٤٠٨هـ). سؤالات ابن الجنيد ليحيىٰ بن معين، المدينة النبوية: مكتبة الدار.
- ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي. (١٣٥٨هـ). المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، بيروت: دار صادر.
- ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي. (١٤١٩هـ). التحقيق في مسائل الخلاف، حلب: دار الوعي.
- ابن الجوزي، عبدالرحمن بن محمد. (١٤٠٣هـ). العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن السني، أحمد بن محمد. (١٤٨٧هـ). عمل اليوم والليلة، دمشق: مكتبة دار البيان.
- ابن الصلاح، عثمان بن عبدالرحمن. بدون سنة طبع. علوم الحديث، دمشق: دار الفكر.
- ابن الصلاح، عثمان بن عمرو. (١٤٠٦هـ). مقدمة ابن الصلاح، دمشق: دار الفكر.
- ابن القطان، علي بن محمد. (١٤١٨هـ). بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، الرياض: دار طيبة.
- ابن الكيال، محمد بن أحمد. (١٤٢٠هـ). الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، مكة المكرمة: المكتبة الإمدادية.

- ابن المديني، علي بن عبدالله. (١٤٢٦هـ). علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ، الدمام: دار ابن الجوزي.
- ابن المقرئ، محمد بن إبراهيم. (١٤١٩هـ). المعجم، الرياض: مكتبة الرشد.
- ابن الملقن، عمر بن علي. (١٤١٤هـ). البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير، الرياض: دار العاصمة.
- ابن جماعة، محمد بن إبراهيم، المنهل الروي في مختصر علم الحديث النبوي، بيروت: دار الفكر.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (١٣٨٠هـ). فتح الباري بشرح صحيح البخاري، القاهرة: المكتبة السلفية.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (١٤٠٥هـ). تغليق التعليق علىٰ صحيح البخاري، دار عمّان: عمّان.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (١٤١٤هـ). النكت علىٰ ابن الصلاح، المدينة النبوية: الجامعة الإسلامية.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (١٤١٦هـ). تهذيب التهذيب، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (١٤٢١هـ). نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، دمشق: مطبعة الصباح.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (١٤٢٣هـ). لسان الميزان، بيروت: دار البشائر.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (١٤٢٨هـ). التلخيص الحبير، الرياض: دار أضواء السلف.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (١٤٢٩هـ). الإصابة في تمييز الصحابة، القاهرة: مركز هجر للبحوث.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. بدون سنة طبع. الدراية في تخريج أحاديث الهداية، بيروت: دار المعرفة.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. بدون سنة طبع. تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، بيروت: المكتبة العلمية.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، دمشق: دار ابن كثير.
- ابن حزم، علي بن أحمد. (١٣٤٩هـ). المحلىٰ، مصر: المطبعة المنيرية.
- ابن حنبل، أحمد بن محمد. (١٤٠٠هـ). مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ، بيروت: المكتب الإسلامي.
- ابن حنبل، أحمد بن محمد. (١٤٠٨هـ). العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي، بومباي: الدار السلفية.
- ابن حنبل، أحمد بن محمد. (١٤١٥هـ). المسند، بيروت: مؤسسة الرسالة.

- ابن حنبل، أحمد بن محمد. (١٤٢٢هـ). العلل ومعرفة الرجال رواية عبدالله، الرياض: دار الخاني.
- ابن حيان، عبدالله بن محمد. جزء فيه فوائد ابن حيان.
- ابن راهويه، إسحاق بن إبراهيم. (١٤١٢هـ). مسند إسحاق بن راهويه، المدينة النبوية: مكتبة الإيمان.
- ابن رجب، عبدالرحمن بن أحمد. (١٤٢١هـ). شرح علل الترمذي، الرياض: مكتبة الرشد.
- ابن رجب، عبدالرحمن بن أحمد. (١٤٢٢هـ). فتح الباري في شرح صحيح البخاري، الدمام: دار ابن الجوزي.
- ابن سيده، علي بن إسماعيل. (١٣٧٧هـ). المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية.
- ابن شاهين، عمر بن أحمد. (١٤٠٤هـ). تاريخ أسماء الثقات، الكويت: الدار السلفية.
- ابن عبدالبر، يوسف بن عبدالله. (١٣٨٧هـ). التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- ابن عبدالهادي، محمد بن أحمد. (١٤٢٨هـ). تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، الرياض: دار أضواء السلف.
- ابن عساكر، علي بن الحسن. (١٤١٥هـ). تاريخ مدينة دمشق، بيروت: دار الفكر.
- ابن عمار، هشام. (١٤١٩هـ). حديث هشام بن عمار، الرياض: دار اشبيليا.
- ابن فارس، أحمد بن فارس. (١٣٩٩هـ). معجم مقاييس اللغة، القاهرة: دار الفكر.
- ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم. (١٣٩٧هـ). غريب الحديث، بغداد: مطبعة العاني.
- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. (١٤٢٣هـ). إعلام الموقعين عن رب العالمين، الدمام: دار ابن الجوزي.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر. اختصار علوم الحديث، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن ماكولا، علي بن هبة الله. (١٩٩٣هـ). الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنىٰ والأنساب، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.
- ابن محرز، رواية أحمد بن محمد. (١٤٠٥هـ). معرفة الرجال عن يحيىٰ بن معين، دمشق: مجمع اللغة العربية.
- ابن مردويه، أحمد بن محمد. (١٤١٤هـ). جزء فيه أحاديث ابن حيان، الرياض: مكتبة الرشد.
- ابن منظور، محمد بن مكرم. بدون سنة طبع. لسان العرب، بيروت: دار صادر.
- الآجري، أبو عبيد. (١٤١٨هـ). سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، مكة المكرمة: دار الاستقامة.
- الآجري، محمد بن الحسين. (١٤١٧هـ). فضل قيام الليل والتهجد، المدينة النبوية: دار الخضيري.

- الأزهري، محمد بن أحمد. بدون سنة طبع. تهذيب اللغة، مصر: الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- الإسفرائيني، يعقوب بن إسحاق. (١٤١٩هـ). مسند أبي عوانة، بيروت: دار المعرفة.
- الإشبيلي، عبدالحق بن عبدالرحمن. (١٤١٦هـ). الأحكام الوسطىٰ من حديث النبي ﷺ، الرياض: مكتبة الرشد.
- الأشج، عبدالله بن سعيد. (١٤٢٢هـ). جزء فيه من حديث أبي سعيد الأشج، المدينة النبوية: دار المغني.
- الأشناني، عمر بن الحسن. (١٤٢٢هـ). جزء القاضي الأشناني، جدة: دار الخراز.
- الأشيب، أبو الحسن بن موسىٰ. (١٤١٠هـ). جزء فيه أحاديث أبي الحسن بن موسىٰ الأشيب، الفجيرة: دار علوم الحديث.
- الأصبحي، مالك بن أنس. (١٤٢٥هـ). الموطأ، أبو ظبي: مؤسسة زايد بن سلطان.
- الأصبهاني، أحمد بن عبدالله. (١٤٠٩هـ). حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الأصبهاني، أحمد بن عبدالله. (١٤١٩هـ). معرفة الصحابة، الرياض: دار الوطن.
- الأصبهاني، أحمد بن عبدالله. بدون سنة طبع. ذكر أخبار أصبهان. دار الكتاب الإسلامي.
- الأصبهاني، أحمد بن عبدالله. بدون سنة طبع. ذكر أخبار أصبهان، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.
- آل بكر، حامد بن أحمد، موسوعة رجال السنن الكبرىٰ للبيهقي.
- آل تيمية، المسودة في أصول الفقه، القاهرة: مطبعة المدني.
- الألباني، محمد بن ناصر. (١٤١٢هـ). سلسلة الأحاديث الضعيفة، الرياض: مكتبة المعارف.
- الألباني، محمد بن ناصر. (١٤١٥هـ). سلسلة الأحاديث الصحيحة، الرياض: مكتبة المعارف.
- الألباني، محمد بن ناصر. (١٤١٩هـ). صحيح سن النسائي، الرياض: مكتبة المعارف.
- الألباني، محمد بن ناصر. (١٤٢٣هـ). ضعيف سنن أبي داود «الأصل»، الكويت: دار غراس.
- الآمدي، علي بن محمد. (١٤٢٤هـ). الإحكام في أصول الأحكام، الرياض: دار الصميعي.
- الأنصاري، عمر بن علي. (١٤١٤هـ). البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير، الرياض: دار العاصمة.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. (١٤٠٣هـ). الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسنن وأيامه، القاهرة: المطبعة السلفية.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. (١٤٠٦هـ). التاريخ الصغير، بيروت: دار المعرفة.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. (١٤٠٦هـ). الضعفاء الصغير، بيروت: دار المعرفة.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. (١٤٠٧هـ). التاريخ الكبير، بيروت: دار الكتب العلمية.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. (١٤٢١هـ). الأدب المفرد، بيروت: دار الصديق.

- البرقاني، أحمد بن محمد، سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام أبي الحسن الدارقطني، مصر: دار الفاروق.
- البزار، أحمد بن عمرو. (١٤٠٩هـ). البحر الزخار «مسند البزار»، المدينة النبوية: دار العلوم والحكم.
- البستي، محمد بن حبان. (١٣٩٣هـ). كتاب الثقات، الهند: دائرة المعارف العثمانية.
- البستي، محمد بن حبان. (١٤٢٠هـ). كتاب المجروحين من المحدثين، الرياض: دار الصميعي.
- البغوي، الحسن بن مسعود. (١٤٠٣هـ). شرح السنة. بيروت: المكتب الإسلامي.
- البغوي، الحسن بن مسعود. (١٤٢٧هـ). معالم التنزيل. الرياض: دار طيبة.
- البكجري، مغلطاي بن قليج. (١٤٢٢هـ). إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، القاهرة: مكتبة الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.
- البيهقي، أحمد بن الحسين. (١٤١٠هـ). السنن الصغير، المنصورة: دار الوفاء.
- البيهقي، أحمد بن الحسين. (١٤١٢هـ). معرفة السنن والآثار، بيروت: دار قتيبة.
- البيهقي، أحمد بن الحسين. (١٤٢٣هـ). الجامع لشعب الإيمان، الرياض: مكتبة الرشد.
- البيهقي، أحمد بن الحسين. (١٤٢٤هـ). السنن الكبرىٰ، بيروت: دار الكتب العلمية.
- التبريزي، محمد بن عبدالله. (١٣٩٩هـ). مشكاة المصابيح، بيروت: المكتب الإسلامي.
- الترمذي، محمد بن عيسىٰ. (١٤٠٩هـ). علل الترمذي الكبير، بيروت: عالم الكتب.
- الترمذي، محمد بن عيسىٰ. (١٩٩٦م). الجامع الكبير، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- الجرجاني، حمزة بن يوسف. (١٣٦٩هـ). تاريخ جرجان، الهند: دائرة المعارف العثمانية.
- الجرجاني، عبدالله بن عدي. (١٤٠٩هـ). الكامل في ضعفاء الرجال، بيروت: دار الفكر.
- الجوزجاني، إسحاق بن إبراهيم. بدون سنة طبع. أحوال الرجال، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد. (١٤١٨هـ). الصحاح، بيروت: دار العلم للملايين.
- الجوهري، علي بن الجعد. (١٤٠٥هـ). مسند ابن الجعد، الكويت: مكتبة الفلاح.
- الحازمي، عبدالرحمن بن عبدالله. (١٤٢٧هـ). مرويات عطاء بن السائب وأثر اختلاطه في قبولها وردها، مكة المكرمة: رسالة ماجستير في جامعة أم القرىٰ.
- الحاكم، محمد بن عبدالله. (١٤١٧هـ). المستدرك علىٰ الصحيحين، القاهرة: دار الحرمين.
- الحاكم، محمد بن عبدالله. (١٤٢٤هـ). معرفة علوم الحديث، بيروت: دار ابن حزم.
- الحاكم، محمد بن محمد. (١٤١٤هـ). الأسامي والكنىٰ، المدينة النبوية: مكتبة الغرباء الأثرية.
- الحريري، القاسم بن علي. (١٤١٧هـ). درة الغواص، بيروت: دار الجيل.
- الحموي، ياقوت بن عبدالله، معجم البلدان، بيروت: دار الفكر.
- الخرائطي، محمد بن جعفر. (١٤٢٧هـ). مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها، الرياض:

مكتبة الرشد.
- الخطابي، حمد بن محمد. (١٣٥٢هـ). معالم السنن، حلب: المطبعة العلمية.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. (١٣٧٨هـ). موضح أوهام الجمع والتفريق، الهند: دار المعارف العثمانية.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. (١٤٠٣هـ). الجامع لأخلاف الراوي وآداب السامع، الرياض: مكتبة المعارف.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. (١٤٢٣هـ). الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، مصر: دار الهدىٰ.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. (١٩٨٥م). تلخيص المتشابه في الرسم، دمشق: دار طلاس.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. تاريخ بغداد، بيروت: دار الكتب العلمية
- الخلال، أحمد بن محمد. (١٤١٠هـ). السنة، الرياض: دار الراية.
- الخلف، عواد بن حسين، روايات المدلسين في صحيح البخاري، بيروت: دار البشائر الإسلامية.
- الخليلي، الخليل بن عبدالله. (١٤٠٩هـ). الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الرياض: مكتبة الرشد.
- الدارقطني، علي بن عمر. (١٤٠٤هـ). الضعفاء والمتروكون، الرياض: مكتبة المعارف.
- الدارقطني، علي بن عمر. (١٤٠٥هـ). الإلزامات والتتبع، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الدارقطني، علي بن عمر. (١٤٠٥هـ). العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الرياض: دار طيبة.
- الدارقطني، علي بن عمر. (١٤٠٦هـ). المؤتلف والمختلف، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- الدارقطني، علي بن عمر. (١٤٢٤هـ). سنن الدارقطني، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الدارمي، عثمان بن سعيد. (١٤١٨هـ). نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد علىٰ المريسي الجهمي العنيد فيما افترىٰ علىٰ الله من التوحيد، الرياض: مكتبة الرشد.
- الداني، عثمان بن سعيد. بدون سنة طبع. السنن الواردة في الفتن وغوائلها، الرياض: دار العاصمة.
- الدولابي، محمد بن أحمد. (١٤٢١هـ). الكنىٰ والأسماء، بيروت: دار ابن حزم.
- الدينوري، أحمد بن مروان. (١٤١٩هـ). المجالسة وجواهر العلم، بيروت: دار ابن حزم.
- الذهبي، محمد بن أحمد. (١٤٠٤هـ). المعين في طبقات المحدثين، عمّان: دار الفرقان.
- الذهبي، محمد بن أحمد. (١٤٠٥هـ). الموقظة في علم مصطلح الحديث، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.
- الذهبي، محمد بن أحمد. (١٤٠٥هـ). ذيل ديوان الضعفاء والمتروكين، مكة المكرمة: مكتبة النهضة الحديثة.
- الذهبي، محمد بن أحمد. (١٤٠٥هـ). سير أعلام النبلاء، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الذهبي، محمد بن أحمد. (١٤١٣هـ). الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، جدة: دار

القبلة.
- الذهبي، محمد بن أحمد. (١٤١٩هـ). تنقيح التحقيق، حلب: دار الوعي.
- الذهبي، محمد بن أحمد. (١٤٢٤هـ). تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- الذهبي، محمد بن أحمد، المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم، الدار العلمية.
- الذهبي، محمد بن أحمد، المغني في الضعفاء، قطر: دار إحياء التراث الإسلامي.
- الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، بيروت: دار المعرفة.
- الروياني، محمد بن هارون. (١٤١٦هـ). مسند الروياني، الرياض: مكتبة الراية.
- الزبيدي، محمد مرتضىٰ. (١٤٠٦هـ). تاج العروس من جواهر القاموس، الكويت: وزارة الإعلام.
- الزركشي، محمد بن جمال الدين. (١٤١٩هـ). النكت علىٰ مقدمة ابن الصلاح، الرياض: دار أضواء السلف.
- الزهري، محمد بن سعد. (١٩٦٨م). الطبقات الكبرىٰ، بيروت: دار صادر.
- الزيلعي، عبدالله بن يوسف. (١٤١٤هـ). تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري. الرياض: دار ابن خزيمة.
- الزيلعي، عبدالله بن يوسف، نصب الراية لأحاديث الهداية، بيروت: مؤسسة الريان.
- سبط ابن العجمي، إبراهيم بن محمد. (١٤٠٨هـ). نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، القاهرة: دار الحديث.
- السخاوي، محمد بن عبدالرحمن. (١٤٢٦هـ). فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، الرياض: دار المنهاج.
- السرخسي، أحمد بن أبي سهل. بدون سنة طبع. أصول السرخسي، الهند: لجنة إحياء المعارف النعمانية.
- السلمي، محمد بن الحسين. (١٤٢٧هـ). سؤالات السلمي للدارقطني، الرياض: مكتبة الجريسي.
- السمعاني، عبدالكريم بن محمد. (١٤٠٠هـ). الأنساب، القاهرة: مكتبة ابن تيمية.
- السهمي، حمزة بن يوسف. (١٤٠٤هـ). سؤالات السهمي للدارقطني، الرياض: مكتبة المعارف.
- سيف، أحمد محمد نور. (١٣٩٩هـ). يحيىٰ بن معين وكتابه التاريخ، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز.
- السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر. (١٤٣٠هـ). تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، الرياض: مكتبة الكوثر.
- الشاشي، الهيثم بن كليب. (١٤١٠هـ). المسند. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.

- الشافعي، محمد بن إدريس. (١٤٢٢هـ). الأم، المنصورة: دار الوفاء.
- الشنقيطي، محمد الأمين. (١٤٢٦هـ). مذكرة أصول الفقه علىٰ روضة الناظر، الرياض: دار عالم الفوائد.
- الشوكاني، محمد بن علي. (١٤٢١هـ). إرشاد الفحول إلىٰ تحقيق الحق من علم الأصول، الرياض: دار الفضيلة.
- الصنعاني، عبدالرزاق بن همام. (١٣٩١هـ). المصنف، المجلس العلمي.
- الصنعاني، محمد بن إسماعيل. بدون سنة طبع. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، المدينة النبوية: المكتبة السلفية.
- الطبراني، سليمان بن أحمد. (١٤٠٥هـ). المعجم الصغير، بيروت: المكتب الإسلامي.
- الطبراني، سليمان بن أحمد. (١٤١٥هـ). المعجم الأوسط، القاهرة: دار الحرمين.
- الطبراني، سليمان بن أحمد. (١٤١٦هـ). مسند الشاميين، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الطبراني، سليمان بن أحمد. (١٤١٩هـ). فضل الرمي وتعليمه.
- الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، بيروت: دار الريان.
- الطبري، جامع البيان في تأويل آي القرآن. (١٤٢٠هـ). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الطبري، محمد بن جرير. (١٤٠٧هـ). تاريخ الأمم والرسل، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الطحاوي، أحمد بن محمد. (١٤١٤هـ). شرح معاني الآثار، بيروت: دار عالم الكتب.
- الطحاوي، أحمد بن محمد. (١٤١٥هـ). شرح مشكل الآثار، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الطوسي، الحسن بن علي. (١٤١٥هـ). مختصر الأحكام، المدينة النبوية: مكتبة الغرباء.
- الطيالسي، سليمان بن داود. (١٤١٩هـ). مسند الطيالسي، القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر.
- الطيبي، الحسين بن عبدالله. (١٤٠٥هـ). الخلاصة في أصول الحديث، بيروت: عالم الكتب.
- العبداللطيف، عبدالعزيز بن محمد. (١٤٢٥هـ). ضوابط الجرح والتعديل مع دراسة تحليلية لترجمة إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، الرياض: مكتبة العبيكان.
- العراقي، عبدالرحيم بن الحسين. (١٤٠٧هـ). ذيل علىٰ ميزان الاعتدال، بيروت: دار عالم الكتب.
- العراقي، عبدالرحيم بن الحسين. (١٤٢٣هـ). شرح التبصرة والتذكرة، بيروت: دار الكتب العلمية.
- العصفري، خليفة بن خياط. (١٣٨٧هـ). كتاب الطبقات، بغداد: مطبعة العاني.
- العقيلي، محمد بن عمر. (١٤٢٩هـ). الضعفاء الكبير، المنصورة: مكتبة دار ابن عباس.
- العلائي، أحمد بن خليل. (١٤٠٧هـ). جامع التحصيل في أحكام المراسيل، بيروت: دار عالم الكتب.
- العلائي، أحمد بن خليل. (١٩٩٦هـ). كتاب المختلطين، القاهرة: مكتبة الخانجي.

- الغزالي، محمد بن محمد. (١٤١٧هـ). المستصفىٰ من علم الأصول، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الفارسي، عبدالغافر بن إسماعيل. (١٤٠٩هـ). المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الفاسي، علي بن بلبان. (١٤٠٨هـ). الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الفسوي، يعقوب بن سفيان. (١٤١٠هـ). المعرفة والتاريخ، المدينة النبوية: مكتبة الدار.
- الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب. (١٤٢٦هـ). القاموس المحيط، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- القرافي، أحمد بن إدريس. (١٤٢٤هـ). شرح تنقيح الفصول، بيروت: دار الفكر.
- القزويني،. (١٤٢٢هـ). من سؤالات أبي بكر الأثرم أحمد بن حنبل، الرياض: دار العاصمة.
- الكلوذاني، محفوظ بن أحمد. (١٤٠٦هـ). التمهيد في أصول الفقه، مكة: جامعة أم القرىٰ.
- المروزي، نعيم بن حماد. بدون سنة طبع. الفتن، القاهرة: مكتبة التوحيد.
- المزي، يوسف بن الزكي. (١٤٠٨هـ). تهذيب الكمال في أسماء الرجال، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- المعلمي، عبدالرحمن بن يحيىٰ. بدون سنة طبع. عمارة القبور، مكة المكرمة: المكتبة المكية.
- المقدسي، عبدالله بن أحمد. (١٤٢٥هـ). روضة الناظر وجنة المناظر، الرياض: دار الزاحم.
- المقدسي، محمد بن طاهر. (١٤١٨هـ). أطراف الغرائب والأفراد، الرياض: دار التدمرية.
- المقدسي، محمد بن عبدالواحد. (١٤٢١هـ). الأحاديث المختارة، بيروت: دار خضر.
- المقرئ، أحمد بن محمد. (١٩٢٢هـ). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، القاهرة: المطبعة الأميرية.
- المنصوري، نايف بن صلاح. (١٤٢٧هـ). إرشاد القاصي والداني إلىٰ تراجم شيوخ الطبراني، الرياض: دار الكيان.
- المنصوري، نايف بن صلاح. (١٤٢٨هـ). إتحاف الذكي بمنهج الأئمة والمتأخرين في عنعة أبي الزبير، الرياض: دار الكيان.
- الموصلي، أحمد بن علي. (١٤١٠هـ). مسند أبي يعلىٰ الموصلي، دمشق: دار المأمون للتراث.
- النحال، محمود عبدالفتاح. (١٤٢٩هـ). إتحاف المرتقي بتراجم شيوخ البيهقي، الرياض: دار الميمان.
- النسائي، أحمد بن شعيب. (١٤٠٥هـ). كتاب الضعفاء والمتروكين، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.
- النسائي، أحمد بن شعيب. (١٤٠٦هـ). سنن النسائي، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.
- النسائي، أحمد بن شعيب. (١٤٢١هـ). السنن الكبرىٰ، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- النسائي، أحمد بن شعيب. (١٤٢٣هـ). تسمية مشايخ النسائي الذين سمع منهم، مكة المكرمة: دار

عالم الفوائد.
- النسائي، أحمد بن شعيب. (١٤٢٣هـ). ذكر المدلسين، مكة المكرمة: دار عالم الفوائد.
- النصري، عبدالرحمن بن عمرو. (١٤١٧هـ). تاريخ أبي زرعة، بيروت: دار الكتب العلمية.
- النووي، يحيىٰ بن شرف الدين. (١٣٤٧هـ). شرح صحيح مسلم، القاهرة: المطبعة المصرية.
- النووي، يحيىٰ بن شرف الدين. (١٤٠٥هـ). التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، بيروت: دار الكتاب العربي.
- النيسابوري، مسلم بن الحجاج. (١٤١٠هـ). التمييز، الرياض: مكتبة الكوثر.
- النيسابوري، مسلم بن الحجاج. بدون سنة طبع. الجامع الصحيح، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الهاجري، مبارك بن سيف. (١٤٢٥هـ). التابعون الثقات المتكلم في سماعه من الصحابة، الكويت: مكتبة ابن القيم.
- الهاشمي، د. سعدي. (١٤٠٩هـ). أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته علىٰ سؤالات البرذعي، المدينة النبوية: مكتبة ابن القيم.
- الهيثمي، علي بن أبي بكر. (١٤١٢هـ). مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، القاهرة: مكتبة القدسي.
- الوادعي، مقبل بن هادي. (١٤٢٥هـ). رجال الحاكم في المستدرك، صنعاء: مكتبة صنعاء الأثرية.

❖❖ ❖❖ ❖❖

Summary of the thesis

Praise be to Almighty Allah, blessing and peace be upon the prophet Muhmmad and his companion till the day of judgment.Indeed this research, is a complement to the previous effort in the study of Hadith (saying of the prophet Muahmmad peace be upon him) that are been argued about its (Al rufa'a and Al waqf) that's to say; it's from the prophet or from his companion. This type of study of Hadith is called (Al a'alal and Al tekhreej) I mean that a secret mistake and error in Hadith. Also, I made an introduction to the definition of difference type hadith Almorfua'at and Almouqoofat. Beside that, an Islamic law towards Hadith Almouqoofat along with related important issue. Also, I made mention of Hadith terminology and grammatical definition of Al hellat. After that, I mention ahadith that are been argued about its (rafa'a and waqf) from the dependable books of Hadith. These ahadith are containing four difference aspect of jurisprudence. First and second aspect (Aldiyat and Aljerah) that is to say; a money given to the victim, his guidance or his inheritor because of felony. second aspect Al hidood (crime and discipline) and Al jihad (being spending money or devoting your time for propagation of Islam). therefore, the total number of studied hadith is thirty five of Hadith, then I started to collect the way of Hadith (Alturuq) that are been argued about together, I studied it accordingly, by mentioning Alroffee separately as well as Alwaqf. eventually I figure out the best and the correct one in accordance with the rule and regulation of this field and with judgment of special scholars of Hadith as well. I concluded this research with the best of result, we ask Almighty Allah to help us and guide to the straight path.

Kuwait University

Hadith Different in Rufa'a and Waqf from books Elal and Takrij

from Diyat, Joroh, Emamah, Hodoud, Jehad collection and Study

Submitted by:

Yaguob Tahleb Yaguob Al-Abdulhadi

A thesis submitted to college of postgraduate studies to complete a part of the requirements of master degree in the prophetic Traditions and its science

Supervised By:

Dr. Hamed Hamad Hamed Al-Ali

Kuwait

2013 /SEP